

















**القسم الأول**  
**قضاء النقص المدني**

























































































































































































(الطعن رقم ٢٧ سنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٧/١/٣٠)

١٩ - أطلق القانون لقاضى الموضوع السلطة فى تقدير أدلة التزوير ولم يلزمه بإجراء تحقيق متى كان قد إطمأن إلى عدم جدية الإدعاء بالتزوير ووجد فى وقائع الدعوى ما يكفى لإقتناعه بصحة الورقة المدعى بتزويرها .

(الطعن رقم ٧٦ سنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٩/٣/٤ س ٢٠ ع ١ ص ٢٨٢)

٢٠ - محكمة الموضوع غير مقيدة بدليل معين فى إثبات التزوير أو نفيه ، ويجوز لها أن تستخلص وقوعه من الوقائع المطروحة أمامها ، وما تكشف لها من حالة المستند المطعون فيه ، وحصول التلاعب فى صلبه ، ولو كانت هذه النتيجة مخالفة لرأى الخبير المنتدب فى الدعوى .

(الطعن رقم ٧٨ سنة ٣٧ ق جلسة ١٩٧١/١٢/١٦ س ٢٢ ع ٢ ص ١٠٤٥)

٢١ - للمحكمة وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض سلطة تقدير أدلة التزوير ولا يلزمها القانون بإجراء تحقيق متى إطمأنت إلى عدم جدية الإدعاء بالتزوير ، ووجدت فى وقائع الدعوى ومستنداتها ما يكفى لإقتناعها بصحة الورقة المدعى بتزويرها .

(الطعن رقم ٣٣٢ سنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/٥/٧ س ٢٥ ص ٨١٣)

٢٢ - لقاضى الموضوع سلطة تقدير أدلة التزوير ولا يلزمه القانون بإجراء تحقيق متى إطمأن إلى عدم جدية الإدعاء بالتزوير ووجد فى وقائع الدعوى وأوراقها ما يكفى لإقتناعه بصحة الورقة المدعى بتزويرها .

(الطعن رقم ٥٦ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/٦/١٤ س ٢٤ ص ١٤٢٩ ،

الطعن رقم ٦٥٤ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٢/٢/١٧ س ٢٤ ص ٤٨٦)

٢٣ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن لقاضى الدعوى سلطة الحكم بصحة الورقة المدعى بتزويرها أو بطلانها وردهما بناء على ما يستظهره من ظروف الدعوى وملابساتها دون أن يكون ملزماً باتخاذ أى إجراء من إجراءات الإثبات .

لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه برد ويطلان العقد المؤرخ ١٩٤٨/٢/١٥ وعلى ما ورد بمدوناته على ما ثبت للمحكمة من المستندات المقدمة من أن مورث المطعون ضده الأول المنسوب له هذا العقد قد تولى بتاريخ ١٩٤٦/١/٢١ وهو ما يتنافى مع حالة الورقة والتاريخ الثابت عليها والذي تمسك به الطاعن ، وإن كان الذى أورده الحكم سائفاً ويدخل فى حدود سلطة محكمة الموضوع فى تقدير الدليل وبما يكفى لحمل قضاؤه فإن النعمى عليه يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ١٧٢٥ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٤/٣/٢٧ س ٣٥ ص ٨٥١)

طلب تأجيل الدعوى أو إعادتها للمرافعة لإتخاذ طريق الطعن  
بالتزوير عدم التزام المحكمة بإجابته متى إستبان  
أن القصد منه هو المماطلة

١ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن لقاضى الموضوع أن يقضى بصحة  
الورقة المقدمة فى الدعوى دون أن يكون ملزماً بالسير فى إجراءات الإدعاء  
بالتزوير متى إستبان له ذلك بناء على أسباب مقبولة ، فمتى طلب الخصم تأخير  
الفصل فى الدعوى ليتمكن من الإدعاء بتزوير ورقة رفعت الدعوى بناء عليها ، أو  
طلب إعادة الدعوى إلى المرافعة لإتاحة الفرصة له بذلك ، فمن حق القاضى بها له  
من سلطة الفصل فى الموضوع أن يقدر هذا الطلب وأن يهدره إذا رأى أن مقدمه  
لم يكن جاداً فيه وأنه لم يبيغ منه إلا مجرد المماطلة وكسب الوقت .

(الطعن رقم ٤١٣ سنة ٤٤ ق جلسة ٥/٤/١٩٧٨ س ٢٩ ص ٩٥٢)

## عدم قبول الإدعاء بالتزوير بصفة مبهمـة

١ - لا يقبل الإدعاء بالتزوير بصفة مبهمـة غير مقطوع فيها بشئ فمن يطعن بإمضاء موقع بها على دفتر التصديقات بأنها إمضاء مزورة وأن طريقة تزويرها هي أن امرأة غير معينة قد مرنها المزور على تقليد إسم البانعة فوضعت هذه الإمضاء المقلدة على دفتر التصديقات فلا يقبل إدعائه ما دامت هذه الإمضاء موقعة بصفة رسمية على يدموظف مختص ، وما دام مدعى التزوير هذا لم يبين من هي تلك المرأة التي وقعت الإمضاء المزورة ومن الذي مرَّنها على التزوير وما دليل حضورها وتسليمها باسم البانعة وتوقيعها بهذا الإسم المنتحل أمام كاتب التصديقات .

(الطعن رقم ٧٨ سنة ٤ ق جلسة ١١/٤/١٩٣٥)

## الحكم فى الإدعاء بالتزوير

١ - متى كان أمر إحالة الدعوى إلى التحقيق جوازياً للمحكمة فإنها إذا قضت بصحة الأوراق المطعون فيها بالتزوير مقبلة قضاها على ما يكفى لحمله ، فإنها تكون بذلك قد رفضت ضمناً طلب الإحالة إلى التحقيق إكتفاء بما هو بين يديها من عناصر الدعوى .

(الطعن رقم ٥ سنة ٣٦ ق جلسة ٢/٤/١٩٧٠ س ٢١ ع ٢ ص ٥٥٩)

٢ - لا تناقض فى الحكم إذا قضى برد ويطلان تاريخ الإقرار المدعى بتزويره وإعتد مع ذلك بفحوى هذا الإقرار ، ذلك أن القضاء برد ويطلان تاريخ هذا الإقرار لا ينفى ما ثبت فيه وسلم به الطاعن من تعهده برد المبيع إلى البائع إذا دفع له الثمن خلال مدة معينة ولا يسقط عنه حجتيه فى إثبات هذا الأمر .

(الطعن رقم ١٧٠ سنة ٣٦ ق جلسة ٢٨/٥/١٩٧٠ س ٢١ ع ٢ ص ٩٤٥)

٣ - إذا كان يبين من الرجوع إلى الحكم الابتدائى أن المحكمة الابتدائية قد أشارت إلى دفاع مورث الطاعنين ، وإعتمدت فى تكوين عقيدتها برفض دعوى التزوير على ما إستخلصته من إعتراف المطعون عليه فى السندات المقدمة بصحة إمضائه على السند المطعون فيه ، وكان الحكم المطعون فيه قد إقتصر فى تحقيق التزوير المدعى به على تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى ، وعول فى قضائه بإلغاء الحكم الابتدائى على الأخذ بهذا التقرير الذى إنتهى إلى أن الإمضاء المطعون فيه مزور ، دون أية إشارة إلى الإعتراف المنسوب للمطعون عليه ، وإلى الوقائع والمستندات التى تعرض لها مورث الطاعنين فى دفاعه بصدد صحة السند موضوع الدعوى ، وهو دفاع جوهرى ، ويعتبر مطروحاً على المحكمة بمجرد رفع الإستئناف ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٥١ سنة ٣٧ ق جلسة ٢٣/٣/١٩٧٢ س ٢٢ ع ١ ص ٤٩٤)

٤ - متى كانت القرائن التى إستند إليها الحكم سائغة ومن شأنها تؤدى إلى النتيجة التى إنتهت إليها وتكفى لحمل قضائه برفض الإدعاء بتزوير محضر

الجلسة فلا يعيب هذا الحكم سكوته عن الرد على المستندات التي تمسك بها الطاعن لتأييد الإدعاء بالتزوير لأن في قيام الحقيقة التي إقتنع بها وأورد دليلها التعليل النسبى المسقط لدلالة هذه المستندات ، لما كان ذلك فإن النعى على الحكم بالقصور يكون في غير محله .

(الطعن رقم ٥٩٣ سنة ٤٢ ق جلسة ١٦/٣/١٩٧٦ س ٢٧ ص ٦٧١)

٥ - الإستئناف ينقل النزاع إلى محكمة الدرجة الثانية بما سبق أن أبداه المستأنف عليه من دفوع وأوجه دفاع ولو لم يتمسك بها أمامها أو يرفع إستئنافاً فرعياً عما تكون محكمة أول درجة قد فصلت فيه لغير مصلحته متى كان الحكم قد إنتهى إلى القضاء به بكل طلباته إلا أن ذلك مشروط ألا يتخلى الطاعن عن دفاعه الذى قضى الحكم المستأنف برفضه وألا يكون قد تنازل عنه صراحة أو ضمناً وقاضى الموضوع هو الذى يقدر ما إذا كان ما صدر من الخصم يعتبر قبولاً منه للحكم أو لا يعتبر بون رقابة من محكمة النقض عليه فى ذلك متى إستند إلى أسباب سائفة ، وإذا كان الثابت من الصورتين الرسميتين من مذكرتى الطاعنة أمام محكمة الإستئناف خلوهما من التمسك بالإدعاء بالتزوير أو النعى على حكم محكمة أول درجة برفضه وقصرها دفاعها - وحتى صدور الحكم المطعون فيه - على الحكم فى الموضوع ، فإن إستخلاص الحكم المطعون فيه تخلى الطاعن عن هذا الدفاع بما يعد منها تنازلاً ضمناً - هو إستخلاص سائغ له ما يسانده من أوراق الدعوى .

(الطعن رقم ١١٧٤ سنة ٤٧ ق جلسة ١/٦/١٩٧٨ س ٢٩ ص ١٢٩١)

٦ - ثبوت صحة أحد التوقيعات المنسوبة إلى مدعى تزويرها يكفى وحده لرفض هذا الإدعاء أياً كان الأمر فى مدى صحة باقى التوقيعات .

(الطعن رقم ٢٦٠ سنة ٥٢ ق جلسة ٢٤/١٠/١٩٨٥ س ٣٦ ص ١٤٩)

## عدم لزوم بيان طريقة التزوير

١ - يكفى للحكم بتزوير ورقة أن تبين المحكمة بالأدلة التى توردها أن الورقة لم تصدر ممن يعطى فيها ولا ضرورة لتصديقها إلى الطريقة التى وقع بها التزوير .

(الطعن رقم ١٨ سنة ١١ ق جلسة ٣٠ / ١٠ / ١٩٤١)

٢ - الحكم الذى يقضى بتزوير ورقة ليس ملزماً ببيان طريقة التزوير إذ يكفى أن يثبت لديه عدم صحة الإمضاء المطعون فيها ليقضى بتزويرها دون البحث فى أى الوسائل إتبع فى ذلك ، ومن ثم فإن التمس عليه بالقصور إستناداً إلى أنه لم يبين طريقة التزوير يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ١٦٨ سنة ١٩ ق جلسة ١٤ / ٦ / ١٩٥١)

٣ - لا يعيب الحكم عدم تصدى المحكمة إلى الطريقة التى وقع بها التزوير ولا هى ملزمة ببيان هذه الطريقة إذ يكفى لإقامة حكمها أن يثبت لديها أن السند المطعون فيه لم يصدر ممن نسب إليه لتقضى بتزويره .

(الطعن رقم ٢٧١ سنة ٢١ ق جلسة ٢ / ١٢ / ١٩٥٤)

٤ - الحكم القائم على أسباب كافية لحمل قضائه بتزوير الورقة لا يعيبه عدم تصديده لبيان طريقة المحو فيها أو لتعيين شخص مرتكب التزوير .

(الطعن رقم ١٥٧ سنة ٣٢ ق جلسة ٣١ / ١ / ١٩٦٧ س ١٨ ع ١٨ ص ٢٧٢)

٥ - يكفى للقضاء بتزوير الورقة إثبات عدم صدورهما ممن أسندت إليه دون حاجة لبيان طريقة التزوير .

(الطعن رقم ٢٢٢ سنة ٣٢ ق جلسة ١٦ / ٢ / ١٩٦٧ س ١٨ ع ٢٨ ص ١٧٢)

تطابق العقد المقدم لأول مرة في الإستئناف مع العقد المقدم  
لمحكمة الدرجة الأولى والمقضى بتزويره في مضمونه  
ومحتواه . تخلى محكمة الإستئناف عن الفصل في  
الإدعاء بتزوير العقد المقدم لها بدعوى تطابق  
العقدين . قصور وخطأ في القانون

١ - إنه وإن كان العقد الذي قدمته الطاعة لأول مرة في الإستئناف مدعيه  
أنه العقد الأصلي مطابقاً في مضمونه ومحتواه للعقد المقدم منها الى محكمة  
الدرجة الأولى ، إلا أن ما إنتهى اليه الحكم المطعون فيه من تزوير توقيع المورث  
على هذا العقد لا يستتبع حتماً وبالضرورة أن يكون التوقيع المنسوب إليه على  
العقد الآخر المقدم من الطاعة في الإستئناف مزوراً أيضاً . ولو ثبت صدور هذا  
العقد الأخير من المورث وتوافرت فيه أركان البيع وشروط صحته لكان هذا كافياً  
لإجابة الطاعة إلى طلباتها إذ يضحى في هذه الحالة الإدعاء بتزوير العقد لأول  
مرة المقدم لمحكمة الدرجة الأولى غير منتج في النزاع ، ويكون ما قرره المحكمة  
في تبرير تخليها عن الفصل في الإدعاء بتزوير العقد المقدم لها من أن مجال  
بحثه يكون في دعوى جديدة يرفعها المطعون ضدهم مدعوا التزوير هو خطأ في  
القانون . وإذا لم تقصّل في هذا الإدعاء في أمر العقد المقدم إليها للأسباب التي  
أوردتها في حكمها المطعون فيه ، فإن هذا الحكم يكون معيباً بالقصور والخطأ  
في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٤٥ سنة ٢٥ ق جلسة ١٣/٢/١٩٦٩ ص ٢٠ ع ١ من ٢٤٤)

## جواز الإدعاء بالتزوير لأول مرة أمام محكمة الاستئناف باعتباره دفاعاً في الدعوى وليس طلباً جديداً

١ - الإدعاء بتزوير الأوراق المقدمة في الدعوى يجوز إبدائه أثناء قيامها أمام محكمة الاستئناف إذ المادة ٢٧٢ من قانون المرافعات تجيز الطعن بالتزوير بطلب عارض في أية حالة تكون عليها الدعوى الأصلية وقيام الخصومة أمام محكمة الاستئناف إن هو إلا حالة من الحالات التي تكون عليها الدعوى . وليس في ذلك تفويت لدرجة من درجات التقاضي على أحد من أصحاب الشأن ، إذ مسألة التزوير ليست في حقيقتها إلا دفاعاً موضوعياً منصّباً على مستندات الدعوى وليست من قبيل الطلبات الجديدة التي يمتنع ، بحكم المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات ، تقديمها لأول مرة في الاستئناف .

(الطعن رقم ١٠٠ سنة ١٦ جلسة ١١/١١/١٩٤٧)

٢ - من المقرر طبقاً لنص المادة ٤٩ من قانون الإثبات الإدعاء بالتزوير يجوز في أية حالة تكون عليها الدعوى ولو أمام محكمة الاستئناف ولا يسرى في شأنه ما هو مقرر بشأن الطعن بالإنكار في المحررات العرفية في المادة ٢/١٤ من قانون الإثبات من أن من إحتج عليه بمحرر عرفي وناقش موضوعه لا يقبل منه إنكار الخط أو الإمضاء أو الختم أو بصمة الأصبع .

(الطعن رقم ٩٨٢ سنة ٤٧ جلسة ٢٥/٢/١٩٨١ ص ٣٢ من ١٦٣)

**عدم الإعتداد بجهل مدعية التزوير باللغة العربية . لا يفيد  
بذاته صحة المحرر المدعى بتزويره . القضاء برفض  
الإدعاء تأسيساً على ذلك دون مناقشة  
شواهد التزوير . فساد وقصور**

١ - إذ كانت الطاعة الأولى قد قررت الإدعاء بتزوير عقد الصلح موضوع النزاع إستناداً الى ان التوقيع المنسوب لها عليه مزور وأنه لو ثبتت صحته فإنه يكون مختلساً منها على ورقة لا تعلم محتواها لجهلها باللغة العربية ، وسأقت شواهد للتدليل على صحة هذا الإدعاء . وإذا أسس الحكم المطعون فيه ورفضه الإدعاء بتزوير صلب العقد على عدم الأخذ بجهل الطاعة للغة العربية وأنه كان عليها أن تستعين بمن يقرأ لها العقد قبل توقيعه . وكان جهلها للغة العربية وعدم إستعانتها بمن يقرأ عليها العقد لا يفيد بذاته صحة العقد ، وكان ما أقام عليه الحكم قضاءه قد حجبه عن بحث شواهد التزوير التي سأقتها الطاعة للتدليل على صحة إدعائها ، فإنه يكون معيباً بالفساد في الإستدلال والقصور في التسبيب .

(الطعن رقم ٢٨٦ سنة ٤٣ ق جلسة ١٨/١١/١٩٨٠ س ٣١ ص ١٩١٠)

## حجية الحكم الصادر فى الإدعاء بالتزوير

١ - محكمة الإفلاس ليست محكمة الموضوع بالنسبة للطعن بتزوير الأوراق التى تطرح عليها ، وبالتالي فهى لا تحسم الخصومة بشأن صحة هذه الأوراق لو تزويرها ولا يجوز ما قرره بشأن عدم جدية الطعن بالتزوير أية حجية أمام محكمة الموضوع التى تفصل فى الإدعاء بالتزوير ، كما يكون واجباً على محكمة الإفلاس كذلك إتباع القواعد والإجراءات الخاصة بمحكمة الموضوع فى هذا الشأن سواء بالنسبة لإثبات حالة المحرر المطعون بتزويره أو لوجوب تأجيل الدعوى بعد إبداء رأيها فى الإدعاء بالتزوير .

(الطعن رقم ٢٧٨ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٥/٥/٤ س ٢٦ ص ٩١٩)

٢ - إذ كان يبين مما سجله الحكم المطعون فيه إن القضاء فى موضوع الاستئناف رقم .... بإلغاء الحكم الابتدائى الصابر ضد الطاعن ورفض دعوى المطعون ضده مفسساً على أن عبارات صلب الإقرار المؤرخ ... صحيحة ويحتاج بها المطعون ضده طالما أنه لم يظن على منونات هذا الصلب بمطعن بعد أن أثبت صحة توقيعه عليه ، فإن مؤدى ذلك صحة الإقرار صلباً وتوقيعاً ، وقد رتب الحكم المذكور على ذلك قضاء فى موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم الابتدائى ورفضه الدعوى التى أقامها المطعون ضده على الطاعن وإذ كان المطعون ضده قد سبق الاحتجاج عليه بالإقرار سالف الذكر فى الدعوى رقم ... المشار إليها وقصر طعنه بالتزوير فيها على توقيعه فى نهاية تقرير الخبير المقدم فى تلك الدعوى من أن بيانات الورقة الأصلية قد محيت وحلت محلها بيانات الإقرار المدعى بتزويره إلى أن صدر الحكم فى الاستئناف ، وحاز قوة الأمر المقضى وتوافرت فى الحق المدعى به فى كل من الدعوى السابقة على المطعون ضده الأولى العودة إلى المناقشة فى مسألة تزوير الإقرار ولو بآلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها فى الدعوى التى صدر فيها الحكم الأول .

(الطعن رقم ١٢٠ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٥/٥/٢١ س ٢٦ ص ١٠٥٣)

٣ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن أسباب الحكم لا تحوز حجية إلا إذا

كانت مرتبطة إرتباطاً وثيقاً بمنطوقه ولازمة للنتيجة التي إنتهى إليها ، وتكون مع منطوقه وحدة لا تقبل التجزئة ، ولما كان الثابت من منونات الحكم الصابر من محكمة الدجة الأولى أنه قضى يرد ويطلن عقد الإيجار بالنسبة لعبارة ١٠٠٠٠ الواردة فيه مع تحديد جلسة لنظر الموضوع ، فإن مؤدى هذا الحكم المذكور وهو لم يفصل فى موضوع الدعوى أو يتناوله بأى قضاء - لا يحوز حجية إلا بالنسبة لما فصل فيه . وهو قاصر على ما ورد بمنطوقه - من رد ويطلن تلك العبارة الواردة بعقد الإيجار وما إرتبط به وثيقاً من الأسباب اللازمة لتلك النتيجة التي إنتهى إليها دون ما عدا ذلك مما يكون الحكم قد أورده فى أسبابه من تقارير متعلقة بموضوع الدعوى إذ لا يعنى ذلك أن يكون تزييداً من المحكمة لا تحوز حجية الأمر المقضى .

(الطعن رقم ١١٣٠ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٨ س ٣٠ ع ٢ من ١٨٨)

**الإدعاء بالتزوير وسيلة دفاع . القضاء فى هذا الإدعاء**

**لا تنتهى به الخصومة . عدم جواز الطعن فيه**

**إلا مع الطعن فى الحكم الصادر فى الموضوع**

١ - متى كان الحكم صائراً فى الإدعاء بالتزوير الذى أثاره مع الشفيع توصلأ لإثبات ما تمسك به من بطلان الحكم المستأنف القاضى بسقوط حقه فى الشفعة وبالتالي قبول إستئنافه شكلاً وكان هذا النزاع بطبيعته نزاعاً عارضاً لا تنتهى به الخصومة الأصلية كلها أو بعضها . فإنه لا يجوز الطعن فى الحكم الصادر بالإدعاء بالتزوير إستقلالأ إلا عند صدور الحكم فى موضوع الدعوى وفقاً لنص المادة ٣٧٨ مرافعات التى قصدت إلى أن الخصومة التى ينظر إلى إنتهائها وفقاً لهذا النص هى الخصومة الأصلية المنعقدة بين طرفيها لا تلك التى تثار عرضاً بشأن دفع شكلى فى الدعوى أو مسألة فرعية متعلقة بالإثبات فيها .

(الطعن رقم ٤٢٣ سنة ٢٢ ق جلسة ٢١/٥/١٩٥٦ س ٧ ص ٦٥٨)

٢ - إذ نصت المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات على أن الأحكام التى تصدر قبل الفصل فى موضوع الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة كلها أو بعضها لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن فى الحكم الصابر فى الموضوع قصدت إلى أن الخصومة التى ينظر إلى إنتهائها وفقاً لهذا النص هى الخصومة الأصلية المنعقدة بين طرفيها لا تلك التى تثار عرضاً بشأن دفع شكلى فى الدعوى أو مسألة فرعية متعلقة بالإثبات فيها ولما كان الإدعاء بتزوير السند المطالب بقيمته لا يعنى أن يكون وسيلة دفاع فى ذات موضوع الدعوى فإن قضاء الحكم المطعون فيه فى هذا الإدعاء لا تنتهى به الخصومة الأصلية كلها أو بعضها ومن ثم لا يجوز الطعن فيه إلا مع الطعن فى الحكم الصادر فى الموضوع .

(الطعن رقم ٥٤٣ سنة ٢٤ ق جلسة ٩/١/١٩٦٩ س ٢٠ ع ١ ص ٧٣)

٢ - إن المشرع إذ نص فى المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق الذى تم الطعن فى ظله والمقابلة للمادة ٢١٢ من القانون الحالى أن الأحكام التى تصدر

قبل الفصل فى الموضوع ولا تنتهى بها الخصومة كلها أو بعضها لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن فى الحكم الصادر فى الموضوع قد قصد إلى أن الخصومة التى ينظر إلى إنتهاؤها وفقاً لهذا النص هى الخصومة الأصلية المنعقدة بين الطرفين لا تلك التى تثار عرضاً فى خصوص دفع شكلى فى الدعوى أو مسألة فرعية متعلقة بالإثبات فيها ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد إقتصر على الفصل فى الإدعاء بالتزوير ويرد ويطلق الورقة المطعون فيها المثبتة لوفاء جزء من الدين المطالب به . وكان هذا القضاء لا تنتهى به الخصومة الأصلية المرددة بين الطرفين كلها أو بعضها ، بل لازال لحكمة الإستئناف بعد صدور الحكم المطعون فيه أن تستمر فى نظر الموضوع وهو مطروح عليه برمته تفصل فيه إذ كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه لا يجوز الطعن فيه إستقلالاً ويتعين على محكمة النقض أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم جواز الطعن لتعلقه بالنظام العام .

(الطعن رقم ٤٦٧ سنة ٢٥ ق جلسة ١/٨/١٩٧٠ س ٢١ ص ٢٩)

٤ - ما نصت عليه المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق من أن الأحكام التى تصدر قبل الفصل فى موضوع الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة كلها أو بعضها لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن فى الحكم الصادر فى الموضوع ، قصد به - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إلى أن الخصومة التى ينظر إلى إنتهاؤها وفقاً لهذا النص هى الخصومة الأصلية المنعقدة بين الطرفين لا تلك التى تثار عرضاً فى خصوص دفع شكلى فى الدعوى أو مسألة فرعية متعلقة بالإثبات فيها . وإذ كان حكم أول درجة قد إقتصر على الفصل فى الإدعاء بتزوير العقد لكون النظر فى موضوع الخصومة الأصلية المرددة بين الطرفين كلها أو بعضها ، وهى طلب الحكم بصحة ونفاذ العقد ، بل إستمرت تلك المحكمة بعد ذلك فى نظر الموضوع ، فإن الحكم الابتدائى المشار إليه ما كان يجوز الطعن فيه بالإستئناف إستقلالاً ، ومن ثم فلا يترتب على ترك الخصومة فى إستئناف ذلك الحكم حيرورته نهائياً ، ويكون النهى على حكم محكمة الإستئناف برد ويطلق عقد البيع المدعى بتزويره فى الإستئناف المرفوع عن الحكم الصادر فى الموضوع بأنه جاء على خلاف الحكم السابق من محكمة أول درجة برفض

الإدعاء بالتزوير الحائز قوة الأمر المقضى فى غير محله .

(الطعن رقم ١١ سنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٣/١/٣٠ س ٢٤ ع ١ ص ١٢٤)

الطعن رقم ٤ سنة ٤١ ق أحوال شخصية جلسة ١٩٧٥/٥/٢١ س ٢٦ ص ١٠٣٣)

٥ - تنص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات التى رفع الطعن فى ظلها على أنه «لا يجوز الطعن فى الأحكام التى تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة كلها وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى» مما مفاده أن المشرع قصد إلى أن الخصومة التى ينظر إلى إنتهاؤها وفقاً لهذا النص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - الخصومة الأصلية المنعقدة بين الطرفين لا تلك التى تثار عرضاً فى خصوص دفع شكلى فى الدعوى أو مسألة فرعية متعلقة بالإثبات فيها ، وإذ كان قضاء الحكم المطعون فيه برفض الإدعاء بالتزوير وتغريم الطاعن لا تنتهى به الخصومة الأصلية المرددة بين الطرفين وهما صحة ونفاذ عقد البيع بل هو صابر فى مسألة متعلقة بالإثبات فإنه لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض إلا مع الطعن فى الحكم الصادر فى الموضوع ، ولا يغير ذلك ان الحكم برفض الإدعاء بالتزوير قضى بتغريم الطاعن ، ذلك أن الغرامة التى يحكم بها على مدعى التزوير عند رفض الإدعاء به هى جزاء أوجبه القانون تحكم به المحكمة لصالح الخزنة العامة من تلقاء نفسها ولم يطلبه الخصوم ، فلا يسرى بشأنها الإستثناء الوارد فى الفقرة الأخيرة من المادة ٢١٢ من قانون المرافعات حسبما أوضحت المذكرة الإيضاحية لهذه المادة من أن هذا الإستثناء مقصور على الأحكام التى تصدر فى شق من موضوع الخصومة متى كانت قابلة للتنفيذ الجبرى .

(الطعن رقم ١٠٢ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٢٨ س ٢٧ ص ١٤٣٢)

الطعن رقم ٣٧٧ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٨/٥/٢٥ س ٢٩ ص ١٣٣٧)

٦ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتأييد قضاء محكمة أول درجة برد ويطالن عقد التخارج والإقرارين المؤرخين ... ويرفض الدعوى المرفوعة بصحة ونفاذ هذا العقد تأسيساً على أنه حكم برده ويطالته وقضى بنذب مكتب الخبراء لبيان الأخطاء الزايعات التى تركها المورث الأصل ، وهو حكم لا تنتهى به

الخصومة الأصلية كلها المرددة بين الطرفين . وهي القضاء بتثبيت ملكية مورث المطعون عليهم من الأول الى السابعة الى نصيبها في التركة وتسليمها لها وبإلتزام باقي الورثة بداء الربيع المستحق لها . ولا زال لمحكمة الإستئناف بعد صدور الحكم المطعون فيه أن تستمر في نظر الموضوع وهو مطروح عليها ولم تفصل فيه برمته ، ولا محل لما يثيره الطاعن من أن الدعويين رقمي يختلفان موضوعاً وسبباً محتجاً بأن الأولى دفعت بطلب تثبيت ملكية المورث لحصته الميراثية ودفعت الثانية بصحة ونفاذ عقد الترخارج وأن القرار الصادر من محكمة الإستئناف بضمها ليس من شأنه أن يفقد كلاً منهما إستقلالها عن الأخرى أو تهدى الطاعن بأن الفصل في دعوى صحة ونفاذ عقد الترخارج هو فصل في مسألة أولية يترتب عليه مصير دعوى تثبيت الملكية ، ذلك أن الدعوى الثانية بصحة ونفاذ عقد الترخارج لا تدعو أن تكون دافعاً في الدعوى الأولى وهي الدعوى الأصلية بتثبيت الملكية - وقد قررت المحكمة ضم الإستئنافين المرفوعين عن الحكيمين الصادرين في الدعويين المشار اليهما - مما يبنى عليه أن تندمج دعوى صحة ونفاذ عقد الترخارج في دعوى تثبيت الملكية وينتقي معه القول بإستقلال كل منهما عن الأخرى ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون غير منه للخصومة كلها ، كما أنه ليس من الأحكام التي إستثنائها المشرع على سبيل الحصر وأجاز الطعن فيها على إستقلال ومن ثم يكون الطعن غير جائز

(الطعن رقم ٧٣٤ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٨ س ٢٨ ص ٢٨٩)

٧ - المقرر وفقاً لحكم المادة ٢١٢ من قانون المرافعات أنه لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم المنهي للخصومة كلها ، وكان المقصود بالخصومة التي ينظر إلى إنتهائها في هذا الصدد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هي الخصومة الأصلية المنعقدة بين الطرفين لا تلك التي تثار عرضاً بشأن مسألة فرعية متعلقة بالإثبات في الدعوى ، فإن الحكم الصادر في هذا الإلعاء من محكمة الدرجة الأولى يكون غير قابل للطعن فيه إستقلالاً .

(الطعن رقم ١١٣٠ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٨ س ٣٠ ع ٣ ص ١٨٨)

٨ - مؤدى نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات أن الحكم الذى ينهى الخصومة كلها ، هو ذلك الحكم الذى يصدر فى موضوع الدعوى برمته أو الحكم الذى ينهى الخصومة بغير حكم فى موضوعها ، وإذا كان الحكم المطعون فى قد قضى بعدم جواز الطعن بالإستئناف على الحكم المستأنف الذى لم يتناول إلا الطعن بالإستئناف على الحكم المستأنف الذى لم يتناول إلا الطعن بالجهالة والإنكار والتزوير المبداه من الطاعنين وأخرى دفعاً لدعوى المطعون عليه الأول بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر إليه من مورث الطاعنة الثانية - وهى لا تعدو أن تكون دفاعاً فى مسألة فرعية متعلقة بالإثبات تعترض سير الخصومة الأصلية والفصل فيها يعد قضاء صائراً قبل الفصل فى الموضوع لا تنتهى به تلك الخصومة الأصلية المرددة بين الطرفين ، فإنه يكون غير منه للخصومة كلها ولا يجوز إستئنافه ، ولا يغير من ذلك أن يكون سبب الطعن النعمى عليه بالبطلان ، إذ يستتبع إستئناف الحكم المنهى للخصومة حتماً إستئناف جميع الأحكام التى سبق صدورها فى القضية ، وفى نطاق ما يرفع عنه الإستئناف ما لم تكن قد قبلت صراحة .

(الطعن رقم ٦٥٥ سنة ١٩٧٤ ق جلسة ١٣/٥/١١٨٠ س ٣١ ص ١٣٥٠)

## الطعن في الحكم الصادر في الإدعاء بالتزوير

١ - إذ: وإن كان تقدير ما إذا كان الإدعاء بالتزوير منتجاً في الدعوى هو مما يستقل به قاضي الموضوع ، إلا أن هذا مشروط بأن يكون قضاؤه مبنياً على أسباب سائفة تكفي لحمله ، وإذا كان الثابت أن السند الإذني المطالب بقيمته في الدعوى يحمل تظهيراً منسوباً صدوره للشركة الطاعة الدائنة وأن المطعون ضده الأول - المدين - إدعى بتزوير هذا التظهير وأيده في ذلك الشركة الطاعة مقررة أنه غير مدين لها ، وأن التظهير لم يصدر منها فإن إدعاءه بتزوير التظهير يكون منتجاً في الدعوى ، وتستفيد منه الطاعة بإعتبارها ضامنة له ، ويحق لها الطعن في الحكم الصادر بعدم قبول إدعاءه بتزوير التظهير .

(الطعن رقم ٦٠٢ سنة ٢٩ ق جلسة ١/٨/١٩٧٥ س ٢٦ ص ١٢٥)

## الطعن بالتزوير غير المنتج

١ - متى كان سند الدين قد تضمن بيان صفة الموقع عليه بإعتباره الشريك الأول في شركة التضامن والمدير المالي لها ولم ينازع باقي الشركاء في صحة هذا البيان فإنه يكون كافياً في ترتيب الإلتزام في ذمة الشركة ويكون غير منتج الطعن بالتزوير في العبارة المقول بإضافتها إلى هذا السند والخاصة بالمحل الذي تباشر فيه أعمالها .

(الطعن رقم ٩١ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٥/٧/٧)

٢ - تحشير عبارة «المقر بما فيه» وتحويلها بعد تحرير السند ليس منتجاً في إثبات تزوير السند متى أثبت الحكم صحة توقيع الطاعن تحت هذه العبارة لأن هذا التوقيع يفيد بذاته إقراره بما جاء في السند بغير حاجة الى تدوين تلك العبارة .

(الطعن رقم ٤٤٩ سنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٨/١١/٧ س ١٩ ع ٣ ص ١٣٠٧)

٣ - القضاء بعدم قبول الإدعاء بالتزوير في ورقة لا يعنى في ذاته أنها صحيحة .. بإذ كان الثابت أن الحكم قضى بعدم قبول إدعاء المطعون عليه بالتزوير في بصمة الإصبع التي يحملها أصل التوكيل الصادر من المورثة تأسيساً على أن هذا الإدعاء غير منتج بعد أن رأت المحكمة إطراح هذا التوكيل - الذي أثبت تقرير مصلحة تحقيق الشخصية أن البصمة المنسوبة للمورثة عليه تختلف عن البصمة الموقع بها على عقد البيع الصادر للمطعون عليها - وأقامت حكمها برفض إدعاء بتزوير هذا العقد على ما إطمأنت إليه من أقوال الشهود الذين سمعتهم وكان هذا لا يؤدي إلى القول بأن البصمة - التي يحملها أصل التوكيل سالف الذكر - صحيحة ، فإن النعي على الحكم بالتناقض يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٢٤٦ سنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٢/٥/١١ س ٢٢ ع ٢ ص ٨٥٢)

**فصل الحكم فى الإدعاء بتزوير إيصال سداد الأجرة وعقد الإيجار  
فى دعوى إخلاء المستأجر تطبيقاً للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧  
هو فصل فى صميم المنازعة الإيجارية . عدم قابليته  
للطعن فيه**

١ - إذ يبين من الحكم الابتدائى بإخلاء الطاعن من الشقة موضوع النزاع طبقاً للمادة الثانية من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ تأسيساً على أنه لم يقر بسداد الأجرة المستحقة عليه مع الفوائد والمصروفات حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٦٨ فإنه يكون قد قضى فى منازعة ناشئة عن تطبيق هذا القانون بالمعنى المقصود فى المادة الخامسة عشرة منه وبالقالى غير قابل للطعن فيه بالإستئناف وفقاً للفقرة الرابعة من هذه المادة ، لا يغير من هذا النظر أن الحكم فصل فى الإدعاء بتزوير الإيصال الخاص بسداد جزء من الأجرة وعقد الصلح ، وعقد الإيجار ، ذلك أن هذا الإدعاء بالتزوير لا يعنى أن يكون وسيلة دفاع فى ذات موضوع الدعوى ولا يعتبر فصل المحكمة فيه فصلاً فى منازعة مدنية مما يخرج عن نطاق تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ويقبل الطعن وفقاً للقواعد العامة ، كما يذهب الطاعن ، بل أنه فصل فى صميم المنازعة الإيجارية التى قضت فيها المحكمة إبتفاء تحديد أجرة العين محل النزاع ومقدار ما سدد منها .

(الطعن رقم ٦٢٢ سنة ٣٩ ق جلسة ٢٠/٥/١٩٧٥ س ٣٦ من ١٠١٠)

## الإدعاء بالتزوير وسيلة دفاع في الدعوى يترتب على التنازل عنه أن يكون غير مطروحاً على المحكمة

١ - إذا كان الإدعاء بالتزوير لا يعدو أن يكون وسيلة دفاع في الدعوى يترتب على التنازل عنه أن يكون غير مطروح على المحكمة ، وكان وجوب الفصل في الإدعاء بالتزوير إستقلالاً وقبل الفصل في موضوع الدعوى وعلى ما جرى به نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات قاصراً على الفصل في موضوع الإدعاء بالتزوير الذي يظل مطروحاً على المحكمة وعند الحكم فيه بصحة المحرر أو برده أو بسقوط الحق في إثبات صحته ، لما كان ذلك وكان الثابت أن الطاعن قد تنازل أمام محكمة أول درجة عن الإدعاء بالتزوير الذي كان قد قرر به فإن هذا الإدعاء لم يعد مطروحاً على المحكمة لتفصل فيه .

(الطعن رقم ٤٦١ سنة ٤٨ ق جلسة ٢٤/٣/١٩٨٣ س ٣٤ ص ٧٤٦)

## الحكم بسقوط دعوي التزوير

١ - إن المادة ٢٨٠ من قانون المرافعات نصت على أنه إذا مضى الميعاد المذكور في المادة ٢٧٩ جاز الحكم بسقوط دعوي التزوير . ومادام الامر في الحكم بالسقوط وعدمه جوازيًا فهو متروك لسلطة القاضي التقديرية ولا تملك محكمة النقض مساطته عن قضائه بأحد الامرين دون الآخر .

(الطعن رقم ٩ لسنة ٧ ق جلسة ٢٧/٥/١٩٣٧)

٢ - إنه وإن كانت المادة ٤٩ من قانون الإثبات توجب على مدعي التزوير أن يعلن خصمه بمذكرة شواهد التزوير في ثمانية الايام التالية للتقرير به وإلا جاز للمحكمة الحكم بسقوط إدعائه ، وكان المطعون ضده قد تأخر في إعلان مذكرة الشواهد الى الطاعن عن ذلك الميعاد ، إلا أنه لما كان الجزاء المذكور جوازيًا للمحكمة ، وكانت هذه المحكمة لا تجد في ظروف الدعوي ما يدعو الى إعماله فإنها ترفض طلب الحكم بسقوط الادعاء .

(الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ٧/٥/١٩٧٤ س ٢٥ من ٨١٢)

## التنازل عن التمسك بالورقة (إنهاء إجراءات التزوير)

١ - إن وقف المرافعة إعصاً لحكم المادة ٢٨١ من قانون المرافعات لا يكون إلا بإقرار المدعى عليه بالتزوير أنه غير متمسك بالورقة المطعون فيها فإذا كان مصراً على تمسكه بها فلا محل لإعمال المادة المذكورة ولو أبدى عدم تمسكه بتاريخ الورقة الثابت وشهادة الشاهدين عليها .

(الطعن رقم ٦٣ سنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٨/٥/٢٠)

٢ - إن نزول التمسك بالورقة المطعون بتزويرها عن التمسك بها يوجب وقف المرافعة في مادة التزوير ، ولا يلزم للحكم بوقف المرافعة أن يطلبه المدعى عليه صراحة . فإذا طعن بالتزوير في تاريخ ورقة مقدمة في الدعوى وأجاب التمسك بها بأنه لا يعول في دفاعه على هذا التاريخ ولا يهمه أن يكون كذا ، كما هو ظاهرها ، أو كذا كما يزعم خصمه ، وإنما هو يعول على ذات محتوياتها غير المطعون فيها ، فإن هذا القول يكون نزولاً منه عن التمسك بالتاريخ المطعون فيه وعن الدفاع الذي يقيمه عليه مما يتعين معه على المحكمة وقف المرافعة في دعوى التزوير الخاصة بتغيير التاريخ ، فإن هي لم تفعل وقضت برد وبطلان التفسير المدعي حصوله في التاريخ كان حكمها مخالفاً للقانون ، وجاز لمحكمة النقض أن تقضى في موضوع الإدعاء بالتزوير بوقف المرافعة فيه إذ هو صالح للحكم .

(الطعن رقم ١٨٤ سنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٩/٦/٢)

٣ - إذا كان المدعى عليه في دعوى التزوير قد صادق مدعي التزوير على جوهر الواقعة المطلوب إثباتها فلم تر المحكمة محلاً للسير في إجراءات التزوير لأن الادعاء به أصبح غير منتج فإنه كان عليها وفقاً لنص المادة ٢٨٩ من قانون المرافعات أن تقضى بإنهاء إجراءات الادعاء بالتزوير ، أما وقد قضت برفض الادعاء وبإلزام مدعي التزوير بالفراغة القانونية فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ، ذلك لأنه لا يجوز الحكم بالفراغة على مدعي التزوير إلا إذا

قضى بسقوط حقه في الادعاء بالتزوير أو برفضه وفقاً لنص المادة ٢٨٨ من قانون المرافعات .

(الطعن رقم ٣١٠ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٤/١١/٤)

٤ - لمن ادعى خسده بتزوير ورقة مقدمة منه أن ينهى إجراءات الإدعاء بالتزوير في أية حالة عليها هذه الإجراءات بنزوله عن التمسك بتلك الورقة وذلك بغير توقف على قبول مدعى التزوير ولا يكون لهذا سوى أن يطلب من المحكمة ضبط الورقة أو حفظها متى كانت له مصلحة مشروعة في ذلك .

(الطعن رقم ٢٦ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٦/٣/٢٨ س ١٧ ع ٢٠ ص ٧٤)

٥ - مادام الطاعن قد أسس إدعائه بالتزوير على إنكار صدور الورقة كلها منه ، وطعن في التوقيع المنسوب إليه عليها بالتزوير فإنه لا يكون له بعد ذلك وبعد أن نزل المطعون ضده عن التمسك بهذه الورقة أن يستدل بشئ مما صوته إذ أن هذا الاستدلال يتنافى مع إدعائه بتزوير ما هو موضع الاستدلال وإنما يكون لمدعى التزوير بعد نزول خصمه عن التمسك بالورقة المدعى بتزويرها أن يتمسك بما لم يدع تزويره من الورقة لو كان التزوير المدعى به وارداً على جزء منها فقط .

(الطعن السابق)

٦ - النزول عن التمسك بالورقة بعد الإدعاء بتزويرها يجعلها غير موجودة وغير منتجة لأي أثر قانوني .

(الطعن رقم ٢٧ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٧/١/١٩ سنة ١٨ ع ١ ص ١٥٦)

٧ - متى كان المدعى عليه بالتزوير قد نزل عن التمسك بالجزء من الورقة الذي إقتصر عليه الإدعاء بالتزوير فإن المحكمة إذا قضت بإنهاء إجراءات الإدعاء بالتزوير تكون قد إلتزمت حكم المادة ٢٨٩ من قانون المرافعات ولم تخالفها إذ يكفي للحكم بإنهاء إجراءات الإدعاء بالتزوير في حالة إقتصاره على جزء من الورقة دون أجزائها الأخرى أن ينزل المدعى عليه بالتزوير عن التمسك بهذا الجزء الذي تتلوه الإدعاء مع بقاءه متمسكاً بباقي أجزاء الورقة التي لم يدع بتزويرها

مادامت الورقة مما تقبل التجزئة .

(الطعن رقم ٤٢٧ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٨/٥/٣٠ سنة ١٩ ع ٢٠ ص ١٠٤٥)

٨ - إذ كان أن الطاعة نزلت عن التمسك بالخطاب الذي كان مورثها قد قدمه للتدليل على تزوير العقد وقضت المحكمة بناء على هذا النزول بإنهاء إجراءات الإدعاء بتزوير هذا الخطاب ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قطع في أسبابه بتزوير ذلك الخطاب بطريق المحو الكيماوي وقال : « أن التزوير بهذه الكيفية يكفي وحده للجزم بعدم تزوير العقد موضوع الدعوى » يكون مخطئاً في القانون ومشوباً بالفساد في الاستدلال ، إذ ما كان يجوز قانوناً لمحكمة الاستئناف بعد أن نزلت الطاعة عن التمسك بهذه الورقة وقضى بإنهاء إجراءات الإدعاء بتزويرها أن تعود فتبحث أمر صحتها وتزويرها ثم تقطع بتزويرها وتتخذ من التزوير دليلاً قاطعاً على عدم تزوير عقد البيع .

(الطعن رقم ٥٩٣ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٩/٢/١٢ ص ٢٠ ع ١ ص ٢١٠)

٩ - يجوز إنهاء إجراءات الإدعاء بالتزوير في أية حالة تكون عليها ، بالنسبة لأي ورقة من الأوراق المطعون فيها وذلك بالنزول عن التمسك بها . ويترتب على هذا النزول عدم جواز الاستناد إلى هذه الورقة في إثبات الأمر الذي قدمت من أجله وبالتالي تصبح الإجراءات التي إتخذت بشأنها للإدعاء بتزويرها منتهية بالنسبة لها .

(الطعن رقم ٧٦ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٩/٢/٤ ص ٢٠ ع ١ ص ٢٨٢)

١٠ - يترتب على النزول عن التمسك بالورقة أو بجزئها المطعون عليه بالتزوير إنهاء إجراءات الإدعاء به في أية حالة تكون عليها الدعوى طبقاً للمادة ٢٨٩ من قانون المرافعات السابق الذي يحكم واقعة النزاع ، ولا يجوز لمحكمة الاستئناف بعد هذا النزول أن تعود فتبحث أمر صحة الإدعاء أو عدم صحته ، ثم تقطع بصحة الورقة ، بل كان عليها أن تصحح الخطأ الذي وقع فيه الحكم الابتدائي بعدم إنهاء الإجراءات لنزول مورث المطعون عليهم عن التمسك بالعبارة المضافة إلى العقد .

(الطعن رقم ٥٠٠ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٤/١٢/١٢ ص ٢٥ ع ١ ص ١٤٢٧)

١١ - مفاد نص المادة ٥٧ من قانون الإثبات المقابلة للمادة ٢٨٩ من قاموس المرافعات السابق أن النزول عن التمسك بالمرحور المطعون فيه وما يترتب عليه من إنهاء إجراءات الإدعاء بالتزوير ينبغي أن يتم قبل أن تنتهي هذه الإجراءات بصور الحكم الفاصل في الإدعاء بالتزوير ، أما بعد صدور هذا الحكم فلا وجه لإنهاء إجراءات قد إنتهت بالفعل ، وإن فمتى كان الثابت من الأوراق أن الطاعن لم ينزل عن التمسك بالمرحور المطعون عليه إلا بعد صدور الحكم الابتدائي برد وبطلان ذلك المرحور ، فليس له أن ينمى على المحكمة الابتدائية عدم قضائها بإنهاء الإجراءات كما ليس له لجرد القضاء بإلغائه وإنهاء الإجراءات - إستناداً إلى نزوله عن الورقة المطعون عليها - بعد صدوره .

(الطعن رقم ٤٠٨ سنة ٤٠ ق جلسة ١٢/٨/١٩٧٥ س ٢٦ ص ١٥٧٢)

١٢ - إذ كان الحكم المطعون فيه قد استدل بما أورده على أن الطاعن وإن نزل عن التمسك بصحة توقيع المطعون ضدها الأولى عى صورة العقد فقد ظل متمسكاً بباقي أجزاء الورقة التي شملها الإدعاء بالتزوير مما حدا بالمحكمة إلى المضي في الفصل في الإدعاء بالتزوير وهو إستدلال سائغ ونهج سليم لا مخالفة فيه لأحكام الفقرة الأولى من المادة ٥٧ من قانون الإثبات التي تقضى بأن للدعى عليه بالتزوير إنهاء إجراءات الإدعاء في أية حالة كانت عليها بنزوله عى التمسك بالمرحور المطعون عليه .

(الطعن رقم ٦٨٥ سنة ٤٥ ق جلسة ٢٨/٥/١٩٨٠ س ٣١ ص ١٥٣١)

١٢ - مفاد نص المادة ٥٧ من قانون الإثبات أن النزول عن التمسك بالمرحور المطعون فيه وما يترتب عليه من إنهاء الإجراءات ينبغي أن يتم قبل أن تنتهي هذه الإجراءات بصور الحكم الفاصل في الإدعاء بالتزوير ، أما بعد صدور هذا الحكم فلا وجه لإنهاء إجراءات قد إنتهت بالفعل . فمتى كان الثابت من الأوراق أن الطاعنة لم تنزل عن التمسك بالمرحور المطعون فيه إلا أمام محكمة الإستئناف وبعد صدور الحكم الابتدائي بالرد وبطلان فليس لها أن تنمى على محكمة الإستئناف عدم قضائها بإنهاء إجراءات الإدعاء بالتزوير .

(الطعن رقم ٨٨٦ سنة ٤٧ ق جلسة ٢٠/١١/١٩٨٠ س ٣١ ص ١٩٢٣)

١٤ - مفاد النص في المادة ٥٧ من قانون الاثبات أن النزول عن التمسك بالحرر المطعون فيه وما يستتبعه من إنهاء إجراءات الإدعاء بالتزوير ينبغي أن يتم قبل صدور الحكم الفاصل في الادعاء بالتزوير ، أما من بعد صدور هذا الحكم فلا وجه لإعمال هذا النص إذ قد إنتهت إجراءات هذا الإدعاء بالفعل بصدور قضاء فيها إستنفذت المحكمة بمقتضاه ولايتها على هذه المسألة .

(الطعن رقم ١١٠ سنة ٤٧ ق جلسة ١٥/٤/١٩٨١ س ٢٢ من ١١٣٢)

١٥ - وحيث أن حاصل النعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول الطاعن أنه طلب أمام محكمة الإستئناف إنهاء إجراءات التزوير على السند المدعى بالنسبة لما زاد عن مبلغ ٨٧٠ جنية المقتضى به ابتدائياً إلا أن الحكم المطعون فيه إلتفت عن هذا الطلب بمقولة أنه أبدي كطلب احتياطي - مخالفة بذلك نص المادة ٥٧ من قانون الإثبات بما يشويه بعيب مخالفة القانون .

وحيث أن هذا النعي في غير محله ذلك أن المشرع إذ نص في المادة ٥٧ من قانون الاثبات في المواد المدنية والتجارية الصادر برقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ على أن «المدعى عليه بالتزوير إنهاء إجراءات الإدعاء في أية حالة كانت عليها بنزوله عن التمسك بالحرر المطعون فيه» فإنه مفاد ذلك أن النزول عن التمسك بالحرر المطعون فيه وما يترتب عليه من إنهاء الإجراءات ينبغي أن يتم قبل أن تنتهي هذه الإجراءات بصدور الحكم الفاصل في الإدعاء بالتزوير - أما بعد صدور هذا الحكم فلا وجه لإنهاء إجراءات قد إنتهت بالفعل - وعلى كان الثابت من الأوراق أن الطاعن لم ينزل عن التمسك بالحرر المدعى بتزويره إلا أمام محكمة الإستئناف وبعد صدور الحكم الابتدائي برد وعلان ذلك المحرر - فإن الحكم المطعون فيه إذ خلص إلى رفض هذا الطلب يكون صحيح النتيجة ويكون تعييبه فيما أقام عليه قضاءه في هذا الخصوص غير منتج .

(الطعن رقم ١٢٩٤ سنة ٥٢ ق جلسة ٩/١/١٩٨٦)

١٦ - وحيث أن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينمى الطاعنان بالأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقولان

أن الحكم المطعون فيه إعتد في قضائه بعقد البيع المؤرخ ١٩٠٥/٩/٢٦ في حين أنه قد فقد حجتيه بعد أن طعناً عليه بالجهالة وحلفاً يمين عدم العلم وعجز المطعون ضدهم عن إثبات صحته .

وحيث أن هذا النعى غير صحيح ذلك أنه لئن كان نفى الوارث علمه بلئن الإمضاء الموقع بها على الورقة العرفية الحاج بها هي لمورثه وحلفه يمين عدم العلم يترتب عليه عملاً بالمادة ١٤ من قانون الإثبات توقف قوة هذه الورقة في الإثبات مؤقتاً ويتعين على الخصم الذى يحتج بها أن يقيم الدليل على صحتها إلا أن مناط ذلك أن يظل متمسكاً بها ولا يتنازل عنها وكان اليين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضدهم نزلوا في مذكرتهم الختامية عن التمسك بعقد البيع المؤرخ ١٩٠٥/٩/٢٦ المطعون عليه بعدم العلم وركنوا في إثبات ملكيتهم لأطيان النزاع إلى التقادم المكسب الطويل المدة وكان الحكم المطعون فيه قد أطرح ذلك العقد وعول في قضائه على ما خلص إليه خبراء الدعوى من أن أطيان النزاع غير مملوكة للطاعنين وليس لهم حق إنتفاع عيها ومن ثم فإن النعى يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٤٢٤ سنة ٥٢ ق جلسة ١٥/٥/١٩٨٦)

١٧ - وحيث أن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والفساد في الإستدلال ، ذلك أنه إعتد في إثبات وضع يد المطعون ضده على أرض النزاع بما جاء في عقد البيع المؤرخ ١٩٦٠/١/٥ من أنه تسلم الأرض في ذلك التاريخ في حين أنه كان قد طعن على هذا العقد بالجهالة وتنازل المطعون ضده عن التمسك به .

وحيث أن هذا النعى في محله ، ذلك أنه لما كان النزول عن التمسك بالمحرر بعد الادعاء بإنكاره أو الطعن عليه بالجهالة يجعله في حكم العدم وغير ذى أثر في إثبات ما يدل إذ أن الإعداد الذى يؤسس على عدم صدور المحرر ممن نسب إليه يعتبر موجهاً إلى المحرر برمته ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر إذ أقام قضاءه على تقرير الخبير الذى إعتد على عقد البيع المؤرخ ١٩٦٠/١/٥ لإثبات وضع يد المطعون ضده على أرض النزاع وتاريخه في

حين أن المطعون ضده كان قد تنازل عن التمسك بهذا العقد بعد الطعن عليه بالجهالة - فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وشابه الفساد في الإستدلال بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لمناقشة باقى أسباب الطعن .

(الطعن رقم ٢٠٢ سنة ٥٤ ق جلسة ٢٦/٤/١٩٨٨)

١٨ - وحيث أن معا ينهائ الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقول أن الحكم ذهب إلى أن نزول المشتري عن التمسك بالورقة المطعون فيها بعد الإدعاء بتزويرها أن تُفقد الورقة أثرها القانوني بالنسبة للخصوم في الدعوى بما فيهم الشفيع ، حالة أن التنازل عن التمسك بالورقة الصادرة من المشتري لا يسرى في شأنه بعد تسجيل رغبته في الشفعة إذ يتعلق بها حقه وهو ما يُجيز له إثبات صحتها للإحتجاج بها قبل الغير وإذا حجب الحكم عن الشفيع حق إثبات صحة الورقة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث أن هذا النعى في محله ذلك أن المقصود بالإدعاء الفرعى بالتزوير وبيانها إجراءاته للتنازل عن التمسك بالورقة المطعون فيها المنصوص عليه في المادة ٥٧ من قانون الرثبات هو إستبعاد الورقة من الدعوى الأصلية وإسقاط حجيتها ولازم ذلك أن الإدعاء بالتزوير يجب أن يوجه إلى كل من يتمسك بتلك الورقة يستوى في ذلك أن يكون هو الذي قدمها للإحتجاج بها أو أن تكون قد قُدمت من غيره كما يستوى أن يكون هو الخصم المنسوب إليه تزويرها أو يكون خصماً آخر عالماً أو غير عالم بهذا التزوير طالما كانت له مصلحة قانونية في التمسك بها وأن يكون التنازل عن التمسك بالورقة المعتبر أساساً لإنهاء إجراءات الادعاء بالتزوير المنصوص عليه في المادة سالفة الذكر ، هو التنازل الصادر من جميع الخصوم المتمسكين بها ، ولا يصلح التنازل الصادر من بعضهم أساساً لفرض آثاره على الآخرين ، ومؤدى ذلك أن يكون من حق من تمسك بالورقة المطعون فيها أن يمتنع في إثبات صحتها لإعمال آثارها دون أن يُحاج بموقف غيره من الخصوم ، لما كان ذلك وكان الشفيع - بحكم أنه صاحب حق في أخذ العقار بالشفعة وقد جعل له القانون البيع سبباً لإستعمال حقه بحيث يحل محل

المشتري فيما تضمنه هذا البيع من حقوق والتزامات جبراً عن طرفيه ، فإن من حقه - بعد تسجيل رغبته في الأخذ بالشفعة - أن يستعصم بسند البيع باعتباره دعامة الأساسية في إثبات التصرف وعلى المحكمة أن تمضي في إثبات صحة الورقة أو تزويرها دون أن يُحاج الشفيع بتنازل المشتري عن هذا السند ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد بنى قضاؤه على أن مجرد تنازل المشتري عن التمسك بالسند المطعون فيه مؤداه أن تفقد الورقة أثرها القانوني في إثبات البيع ، وأيد حكم محكمة أول درجة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات التصرف واتخذ من قعود الطاعن عن ولوج هذا الطريق من طرق الإثبات دعامة لرفض الدعوى ، فإنه يكون قد حجب عن الشفيع حقه في إثبات صحة السند والركون إليه ويكون سبقضائه هذا قد أهدر دليلاً كتابياً - إن صح فإنه قد يتغير به وجه النظر في الدعوى بما يعيبه بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وهو ما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث أسباب الطعن ، على أن يكون مع النقض الإحالة

(الطعن رقم ٢٢٤ سنة ٥٣ ق جلسة ١٥/٢/١٩٨٧)

## إدعاء الطاعن بأن توقيعه على المحرر (عقد بيع) خلافاً لما إتفق عليه (وصية) هو إدعاء بالتزوير

١ - وحيث أن حاصل النعى بالوجه الثالث من السبب الأول وبالوجه الثاني من السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشلبه فساد في الاستدلال ، ذلك أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بوجود مانع أدبي حال دون حصوله على ورقة ضد المطعون عليها تثبت صورية العقد الصادر منه لأنه كان زنجياً للمطعون عليها وقت تحرير العقد ويكبرها سنأ مصاباً بأمراض مزمنة ، وقد حررت مسودة العقد بمناسبة عودة الحياة الزوجية بينهما بعد انفصامها على إعتبار أن التصرف وصية بنصف العقار ، ولكن شقيق المطعون عليها للنسب تسلم مسودة العقد لكتابتها حرر عقد بيع منجز بكامل العقار وجعله يوقع عليه مستغلاً ثقته فيه وفي المطعون عليها وجهله القراءة والكتابة ، غير أن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفاع إستناداً إلى أن الزوجية لا تعتبر مانعاً أدبياً ... وهو ما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الإستدلال .

وحيث أن هذا النعى مردود بأنه لما كانت صلة القرابة أو المصاهرة مهما كانت درجتها لا تعتبر في ذاتها مانعاً أدبياً يحول دون الحصول على سند كتابي بل المرجع في ذلك إلى ظروف الحال التي تقدرها محكمة الموضوع بغير معقب عليها متى كان هذا التقرير قائماً على أسباب سائفة ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاؤه في هذا الخصوص على قوله بأنه لما كانت علاقة الزوجية لا تعتبر ذاتها مانعاً أدبياً وكانت ظروف الدعوى وملابساتها تدل على أن العلاقة بين الطرفين كانت غير مستقرة وأن الثقة بينهما كانت منعدمة بدليل سبق تطبيق المستأنف - الطاعن - للمستأنف عليها - المطعون عليها - قبل حصول التصرف وتوثيق الزوجية بعد ذلك بعقد جديد ، وأنه متى تقرر هذا يبين أن المانع الأدبي كان منتقياً وهي تقارير موضوعية سائفة تؤدي إلى النتيجة التي إنتهى إليها الحكم ، وكان لا يجدى الطاعن ما أثاره من أن شقيق المطعون عليها جعله يوقع على عقد بيع منجز خلافاً لما إتفق عليه من تحرير وصيته ، لأن مفاد ذلك أنه

يدعى بتزوير عقد البيع ، وإذا لم يتخذ الطاعن أمام محكمة الموضوع الإجراءات  
التي أوجبها القانون هذا الخصوص ، فإن النemy على الحكم بالخطأ في تطبيق  
القانون والامساد في الاستدلال يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٣٦٩ سنة ٤٢ ق جلسة ١٢/٢١/١٩٧٦ س ٢٧ ص ١٨٠١)

**طلب الخصم الإحتفاظ بالحق فى الطعن بالتزوير على السند  
موضوع الدعوى دون أن يتخذ فى ذلك أى إجراء  
التفات المحكمة عن ذلك الدفاع . لا بطلان**

١ - يتعين على الخصم أن يبدى دفاعه فى الخصومة الموجهة إليه بكافة ما  
إشتملت عليه من طلبات حتى ولو تعارضت بعضها مع البعض الآخر ، وأن  
يتمسك بطلباته ودفاعه بصفة صريحة وجازمة . وإذا كان الثابت من أوراق الدعوى  
أن الطاعن قد ألح فى دفاعه إلى الإحتفاظ بحقه فى الطعن بالتزوير فى السند  
الإننى موضوع الدعوى ، وفى الإخطار المرسل للجمعية التعاونية الزراعية ، دون  
أن يتخذ فى ذلك أى إجراء ، فإن الحكم المطعون فيه إذ فصل فى الدعوى ،  
ورد على دفاع الطاعن بقوله أن عدم قيام المستأنف - الطاعن - بالطعن على  
المسجل البريدى والسند الإننى محل التداعى بالتزوير رغم مرور أمد طويل على  
التقاضى ، سواء أمام محكمة أول درجة أو أمام هذه المحكمة ، دون أن يتخذ  
طريق الطعن بالتزوير الذى لوح به ، يؤكد عدم جدية ذلك الإدعاء الأمر الذى ترى  
معه المحكمة الإلتفات عنه ، فإنه لا يكون مشوباً بما يبطله .

(الطعن رقم ٣٦٢ سنة ٤١ ق جلسة ٢٩/٥/١٩٧٥ س ٢٦ ص ١١٢٤)

**عدم قبول الطعن بالتزوير الحاصل بعد إقفال باب  
المرافعة إلا بإذارات محكمة الموضوع فى حدود سلطتها  
الموضوعية جدية الطلب وأمرت بفتح باب المرافعة**

١ - إنه وإن كانت المادة ٢٧٣ من قانون المرافعات تجيز الطعن بالتزوير فى الأوراق فى أية حالة كانت عليها الدعوى ، إلا أنها قد أشارت إلى أن يكون الإبقاء بالتزوير حاصلاً فى أثناء الخصومة . فطلب الطعن بالتزوير لا يُقبل إذا قُـم بعد إقفال باب المرافعة إلا اذا رأت المحكمة من ظروف الدعوى أن الطلب جدى لا يقصد به إلا مجرد الماطلة ، ويظهر لها من وجاهته ما يسوغ فتح باب المرافعة من جديد وتقدير جدية الطلب وعدم جديته بناء على ما يظهر للمحكمة من ظروف الدعوى وملابساتها ، أمر موضوعى لا شأن لمحكمة النقض به .

(الطعن رقم ١٧ سنة ٣ ق جلسة ١/٦/١٩٣٣)

٢ - إذا كان الطاعن قد طلب فى مذكرته الأخيرة بعد حجب القضية للحكم إعادة الدعوى إلى المرافعة ليقرر الطعن بالتزوير فى محضر إعلان باشره المحضر ورفضت المحكمة الإستجابة لهذا الطلب إستناداً إلى أنه قد مضت مدة سنة من تاريخ رفع معارضته فى الحكم الفياضى دون أن يقرر بالتزوير واستخلصت من ذلك أنه طلب كيدى ييغى من ورائه إطالة أمد التقاضى فإنها لا تكون قد أخلت بحقه فى الدفاع .

(الطعن رقم ٧٤ سنة ٢١ ق جلسة ٩/٤/١٩٥٣)

## جواز التمسك ببطلان التصرف أو صورته بعد الإخفاق في الإدعاء بالتزوير

١ - ليس في القانون ما يحول دون التمسك بطلب بطلان التصرف أو صورته بعد الإخفاق في الإدعاء بتزوير الورقة المثبتة لهذا التصرف لإختلاف نطاق ومدى كل من الطعنين عن الآخر ، إذ يقتصر الأمر بالإدعاء بالتزوير على إنكار صدور الورقة من المتصرف دون التعرض للتصرف ذاته من حيث صحته وطلانه ، فإذا ما ثبت للمحكمة فساد الإدعاء بالتزوير وصحة إسناد التصرف إلى المتصرف ، فإن ذلك لا يقتضى بطريق اللزوم أن يكون هذا التصرف صحيحاً وجدياً .

(الطعن رقم ٢١٢ سنة ٣٧ ق جلسة ٢١/٣/١٩٧٢ س ٢٢ ع ١ ص ٤٣٩)

٢ - الأمر في الإدعاء بالتزوير يقتصر على إنكار صدور الورقة من المتصرف دون التعرض للتصرف ذاته من حيث صحته أو بطلانه ، وإن صدر الحكم باعتبار العقدين موضوع الدعوى وصية بعد قضائه برفض الإدعاء بتزوير ذات العقدين فإنه لا يكون هناك تناقض بين القضائين .

(الطعن رقم ٢٨٩ سنة ٤٨ ق جلسة ٢٨/٥/١٩٨١ س ٣٢ ص ١٦٣٩)

٣ - وحيث إن مما ينهائ الطاعن على الحكم المطعون عليه فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه رفض طلبه توجيه اليمين الحاسمة للمطعون ضدها الأولى على سند من أن هذا الطلف يُشكل جريمة في حين أنه لا ينصب على صحة توقيعها على العقد أو عدم صحته وإنما ينصب على ما إذا كان قد الاتفاق على القسمة أياً كانت صورته والمطعون ضده في دعوى التزوير أن يثبت الإلتزام بلية طريق آخر خلاف الورقة المطعون عليها وفي رفض توجيه اليمين مصادرة على حق الطاعن في الإحتكام إلى ذمة المطعون ضدها الأولى مما يشوب الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون ويستوجب نقضه .

وحيث أن هذا النعي في محله ، ذلك أن مفاد نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الحكم برد ويطلان الورقة العرفية المقدمة سنداً في الدعوى لا يعنى بطلان التصرف ذاته وإنما بطلان الورقة المثبتة له فحسب ولا ينال من التصرف أو يمنع من إثباته بأي دليل آخر مقبول قانوناً فإذا ما ثبت للمحكمة صحة الإدعاء بالتزوير وفساد الدليل على إسناد التصرف إلى الصادر منه فإن ذلك لا يقتضى بطريق اللزوم أن يكون هذا التصرف غير صحيح كما أن مفاد نص المواد ١/١١٤ ، ١١٥ ، ١٢٣ من قانون الإثبات سالف الذكر أنه يجوز لكل من الخصمين أن يوجه اليمين الحاسمة إلى الخصم الآخر في أية حالة كانت عليها الدعوى والمحكمة أن تعدل صيغة اليمين التي يوجهها الخصم بحيث توجه بوضوح ودقة على الواقعة المطلوب الحلف عليها ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضدها الأولى طعنت بالتزوير على عقد القسمة المؤرخ ١٩٧٤/١١/٨ على سند أن بصمة الخاتم الموقع بها عليه ليس بصمة خاتمتها وإذا قضى الحكم برد ويطلان عقد القسمة سالف الذكر طلب الطاعن توجيه اليمين الحاسمة إلى المطعون ضدها الأولى بأنها لم تتقاسم معه وأن عقد القسمة لم يصدر منها ولم توقع عليه وأن ما جاء به مخالف للحقيقة ، ولما كانت اليمين الحاسمة تتضمن شقين عدم حصول قسمة بينهما وعدم التوقيع على العقد وكان للمحكمة أن تعدل صيغة اليمين وتكتفى بتوجيهها على واقعة حصول قسمة من عدمه إذ يجوز التحليف على هذه الواقعة ولو بعد القضاء برد ويطلان العقد إذ أنه قاصر على ما سلف على بطلان الورقة ولا يعنى بطلان التصرف ولما كانت اليمين الحاسمة الموجهة من الطاعن للمطعون ضدها الأولى في هذا الصدد جائزة ومنتجة في النزاع ومتعلقة بشخص من وجهت إليه وغير مخالفة للنظام العام فإن الحكم المطعون فيه إذ إمتنع عن توجيهها للمطعون ضدها الأولى بمقولة أنها تكون جريمة جنائية يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه نون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

(الطعن رقم ١٤٠٩ سنة ٥١ ق جلسة ٢٩/٥/١٩٨٨)

## الإدعاء بالتزوير أمام محكمة النقض

١ - الطعن بطريق النقض لا ينقل الدعوى إلى محكمة النقض بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المطعون فيه وي طرح عليها الخصومة بكامل عناصرها كما هو الشأن في الإستئناف وإنما يقتصر ما يطرح على هذه المحكمة على المواضع التي ينشأ بها الطاعن على الحكم المطعون فيه وفي حدود الأسباب التي يوردها في صحيفة طعنه وفي نطاق ما يجيز القانون إثارته أمام محكمة النقض ذلك مما يتأتى معه القول بعدم جواز التمسك أمامها بوجه من أوجه الدفاع لم يسبق إبدائه أمام محكمة الموضوع ما لم يكن متعلقاً بالنظام العام بشروطه ، لما كان ذلك وكان ما أورده الطاعن في تقرير الإدعاء بالتزوير أمام محكمة النقض - وكان الطاعن قد قرر بقلم كتاب محكمة النقض بالتزوير على عقد إيجار بمقولة أن العقد مصطنع بكامله وأن التوقيع المنسوب إلى الطاعن مزور عليه - لا يعدو جدلاً موضوعياً في صحة دليل سبق تقديمه في الدعوى وغير متعلق بالنظام العام . فإنه يكون غير مقبول .

(الطعن رقم ٢٢٢ سنة ٤٦ ق جلسة ١١/٢٤/١٩٧٩ س ٣٠ ع ٢ ص ٥٢)

٢ - إذا كان الطاعن لم يسلك السبيل الذي حدده القانون للإدعاء بالتزوير على الإقرار آنف البيان والمقدم إلى محكمة الإستئناف إذ لم يثر ذلك الدفاع أمامها ، فإن إبدائه أمام محكمة النقض يكون سبباً جديداً مما لا يجوز إثارته لأول مرة أمام هذه المحكمة .

(الطعن رقم ٧٦٩ سنة ٤٨ ق جلسة ٨/١١/١٩٨١ س ٣٢ ص ١٩٩٤)

## إثارة مسائل التزوير أمام محكمة النقض

١ - إن التمسك بتطبيق حكم من أحكام القانون هو من الأسباب القانونية البحتة التي يجوز إيداعها لأول مرة لدى محكمة النقض إذ هو لا يعد من الأسباب الجديدة ، لأن الخصوم يعتبرون بطرح دعواهم أمام القاضى أنهم يطلبون إليه أن يفصل فيها وفقاً لأحكام القانون ، فمن الواجب عليه أن يبحث ولو من تلقاء نفسه عن حكم القانون في واقعيتها وينزل هذا الحكم عليها . فمن عليه خصومه التوقيع على العقد الذى يتمسك به مع إعتراهم بصحة هذا التوقيع ، وقبل أن يثبت صحته ، ثم قضى ضده برد ويطالن العقد ، يجوز له أن يحتج لدى محكمة النقض بأن الطريق الذى كان علي خصومه أن يسلكوه فى الدعوى إنما هو الطعن بالتزوير ولو لم يكن قد تمسك بذلك أمام محكمة الموضوع .

(الطعن رقم ٥٩ سنة ٧ ق جلسة ١٩٢٨/٢/٣)

٢ - القول بأن مخالفة الإمضاء المطعون فيه لقاعدة كتابة الطاعن ليس معناه التزوير إذ قد يكون مرجعه سبب آخر . هذا القول هو جدل موضوعي لا سبيل لمناقشته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٩ سنة ١٦٨ ق جلسة ١٩٥١/٦/١٤)

٣ - إذا كان السند المدعى بتزويره منسوباً إلى شخص واحد يعتبره المطعون عليهم خلفاؤه وكان قد حكم ابتدائياً وإستئنافياً برده وطلاته فإن موضوع الطعن يكون غير قابل للتجزئة وترتب على عدم قبول الطعن شكلاً بالنسبة لبعض المطعون عليهم عدم قبوله شكلاً بالنسبة للباقيين .

(الطعن رقم ٤٤٤ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٦/٥/٣١ من ٧ ص ٦٦٧)

٤ - إن ما ينعى به الطاعن من أن الحكم أطرح عقد الإيجار الذى إستدل به على صحة الإمضاء - المنسوبة للبائعة - على عقد البيع لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى تقدير محكمة الموضوع للدلالة وأسباب إطمئنانها إليها بما لا يعقب عليه لمحكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٢٥ سنة ٢٩ ق جلسة ١٤/٥/١٩٧٤ من ٢٤ ص ٨٧٨)

٥ - متى كانت محكمة الموضوع قد إستخلصت فى حدود سلطتها الموضوعية وبأسباب سائفة صحة الورقة المدعى بتزويرها ، فإن تعيب حكمها فى أسبابه النافذة يكون غير منتج .

(الطعن رقم ٢٦١ سنة ٢٩ ق جلسة ٢٩/٤/١٩٧٤ س ٢٥ ص ٧٦١)

٦ - إنه وإن كان الطاعن مدعى عليه فى الدعوى بدانة مع المطعون ضده إلا أنه وقد قدم إقرار منه نسب صنوره إلى المطعون ضده يقر فيه بأن البيع الصائر منه فى العقود الثلاثة هى عقود بيع وفانى فادعى المطعون ضده بتزويره فإنه يعد بذلك خصماً له فى هذا الإدعاء بالتزوير ، وإن كان الحكم المطعون فيه قد ألقى الحكم الابتدائي القاضى بصحة ذلك الإقرار وخلص فى منواته إلى القضاء بتزويره ، فإن الطاعن يكون محكوماً عليه فى موضوع التزوير بما يجيز له الطعن على الحكم بالنقض .

(الطعن رقم ٩٨ سنة ٤٦ ق جلسة ٢٤/١/١٩٧٩ س ٣٠ ع ١ ص ٣٦٣)

٧ - متى كان الثابت قد ترفع - أمام محكمة الموضوع - فى موضوع التزوير ولم يبد إعتراضاً ما على تقرير خبير تحقيق الشخصية ولم يطلب إستكمال دفاعه فى مذكرة فإن النemy على تلك المحكمة بأنها أخلت بحق الطاعن فى الدفاع يكون صحيحاً .

(الطعن رقم ٢٢٥ سنة ٣٢ ق جلسة ٣٠/٢/١٩٦٧ س ١٨ ع ١ ص ٧٥١)

٨ - وحيث أن حاصل النemy بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه القصور فى التسييب وفي بيان ذلك يقول الطاعنان أنهما تمسكا فى صحيفة الإستئناف بخطأ الحكم المستأنف فى التدليل على تزوير الإقرار لإختلاف لون المداد المحرر به عباراته عن ذلك الذى كتب به صلب المحرر المؤرخ ٢٧/١٢/١٩٧٥ فى حين أن ذلك الإختلاف دليل على صحته إلا أن المطعون فيه أغفل هذا الدفاع ولم يرد عليه مما يصيبه ويوجب نقضه .

وحيث أن هذا النemy مردود ، ذلك أنه لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة

أنه إذا قضى الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائي بناء عليه أسباب خاصة به دون أن يحيل عليه في أسبابه فإن النعمى الموجه للحكم الابتدائي يكون غير مقبول لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بتأييد الحكم الصائر من محكمة أول درجة برد ويطلق الإقرار المؤرخ ١٩٧٦/٢/٢٨ على أسباب خاصة هي ما إستخلصه سائفاً من أقوال شاهدي المطعون ضدهما - وعلى ما سلف بيانه في الرد على سالبيين الأول والثاني - فإن النعمى بهذا السبب وقد وجه بذلك إبي الحكم الابتدائي يكون غير مقبول .

(الطعن رقم ١٩٥ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٦/٦/٣)

إغفال إختصام بعض الورثة الذين رفع عليهم الإستئناف

- وصدر فيه الحكم لمصلحتهم - فى الطعن بالنقض

مؤداه الحكم بعدم قبول الطعن متى كان موضوع

الدعوى وهو الإدعاء بتزوير عقد رهن صادر

من المورث غير قابل للتجزئة

١ - إذا رفع الطاعنون إستئنافاً عن الحكم الابتدائي ، وقضى إستئنافياً بتأييده ، وكان ضمن من رفع عليهم الإستئناف وصدر الحكم لمصلحتهم وكان يبين أن الطاعنين لم يختصموا بعض هؤلاء الورثة فى الطعن ، وكان موضوع الدعوى - وهو الإدعاء بتزوير عقد الرهن الصادر من المورث - غير قابل للتجزئة إذ لا يتصور أن يعتبر عقد الرهن المنسوب صدوره إلى شخص واحد مزوراً بالنسبة لمن لم يختصم فى الدعوى من خلفائه لأن الحكم برد ويطلق هذا العقد أصبح نهائياً بالنسبة لهم إن يعتبر ذات العقد صحيحاً بالنسبة للآخرين من خلفائه ، فإن الطعن يكون غير مقبول . ولا يصح فى صورة الدعوى المطروحة إعتبار المطعون عليهم نائبين عن الورثة الذين لم يختصموا فى الطعن بإعتبارهم جميعاً من الورثة ذلك أن هؤلاء الورثة كانوا ماثلين فى الدعوى حتى صدور الحكم المطعون فيه لصالحهم ، ولا ينوب حاضر فى الطعن عن كان حاضراً مثله في الخصومة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ٢٩٧ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٧/٢/٧ ص ١٨ ع ٢ ص ٥٦٥)

إغفال محكمة الاستئناف الإشارة إلى مستندات قدمت  
أمامها بشأن الورقة التي قضت محكمة أول درجة  
بردها وبطلانها - وكان من المحتمل لو إطلعت عليها  
لتغير رأيها في الدعوى - قصور

١ - إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد قضت برد وطلان عقد بيع ادعى  
بتزويره فاستأنف هذا الحكم وقدم المستأنف أثناء نظر الاستئناف إقرار من  
أحد الورثة الطاعنين في العقد بالتزوير أحدهما عرقى يقول فيه أنه تأكد بنفسه  
من صحة البيع ودفع الثمن والثاني مصدق على توقيعه عليه ويصرح فيه بصرف  
مبلغ ربع الأطنان المبيعة الذي كان مودعاً من المشتري إلى هذا الأخير وآخر لأنه  
أصبح من حقهما - وكان من المحتمل لو إطلعت محكمة الاستئناف على هذين  
الإقرارين أن يتغير رأيها في الدعوى - فأغفلت محكمة الاستئناف في حكمها  
المطعون فيه الإشارة إلى الإقرارين المذكورين وقضت بتأييد الحكم المستأنف  
تأسيساً على أن الأسباب التي بنى عليها الاستئناف سبق إبدالها أمام محكمة  
أول درجة التي تناولتها ولم يأت المستأنف بجديد فإن الحكم المطعون فيه يكون  
معيباً بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٤٥ سنة ٢٢ ق جلسة ١١/١٩٥٧ ص ٨ من ٧٧)

**رفض محكمة أول درجة الإدعاء بالتزوير - إستئناف الحكم المنهى  
للخصومة - يستتبع طرح الإدعاء بالتزوير  
على المحكمة الإستئنافية**

١ - من المقرر وفقاً للمادة ١/٢٢٩ من قانون المرافعات أن إستئناف الحكم المنهى للخصومة يستتبع حتماً إستئناف جميع الأحكام التي سبق صدورها في القضية ما لم تكن قد قبلت صراحة ، ومن مقتضى ذلك النص أن يكون الحكم الصادر من محكمة أول درجة والقاضي بقبول الإدعاء بالتزوير شكلاً ورفضه موضوعاً ، مطروحاً على المحكمة الإستئنافية عند إستئناف الحكم المنهى للخصومة ، ولما كان الثابت أن طلبات المطعون ضده الختامية في الإستئناف هي إلغاء الحكم المستأنف بكافة أجزائه وإلغاء الحجز التحفظي ، وإصدار النزاع بين طرفي الخصومة حول صحة سند الدعوى في دعوي المطالبة - وهو الإيصال المنسوب صدوره إلى المطعون ضده - فإن لازم ذلك أن يكون إدعاء المطعون ضده بتزوير ذلك الإيصال مطروحاً على المحكمة الإستئنافية وعليها أن تقول كلمتها فيه وهي إذ قضت برد ويطالن سند المديونية المذكور فإنها لا تكون قد قضت بما لم يطلب الخصوم ، وإذ إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنها لا يكون قد خالف القانون لو أخطأ في تطبيقه .

(الطعن رقم ١١٠٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ١١/٢٩/١٩٧٩ س ٣٠ ع ٣ ص ١١٠)

٢ - المقرر في قضاء النقض أنه يترتب على الإستئناف نقل الدعوي إلى محكمة الإستئناف بما سبق إن أبداه المستأنف أمام محكمة الدرجة الأولى من دفوع وأوجه دفاع وتعتبر هذه وتلك مطروحة أمام محكمة الإستئناف بالفصل فيه بمجرد رفع الإستئناف حتى ما كان منها قد صدر برفضه حكم مستقل من محكمة الدرجة الأولى وأغواء من إستئنافه صدور الحكم في الدعوي لمصلحته ويكون على المحكمة أن تفصل فيه إلا إذا تنازل المستأنف عليه عن التمسك بشئ منه صراحة أو ضمناً ، لما كان ما تقدم وكانت أوراق الطعن قد خلت من القول بتنازل المطعون عليه عن التمسك بالعقد المدعى بتزويره . ومن ثم يكون الإدعاء

المبدى من المستأنف أمام محكمة الدرجة الأولى ولغاى المستأنف عليه بشأنه  
مطروحاً على المحكمة الإستئنافية بمجرد رفع الإستئناف ويكون عليها بالتالى أن  
تقصل فيه .

(الطعن رقم ١١٢٠ سنة ١٤٧٩ ق جلسة ١٢/٨/١٩٧٩ س ٢٠ ع ٢ ص ١٨٨)

## التجزئة فى التزوير

١ - إنه لا يوجد فى القانون ما يمنع من طعن فى الورقة بالتزوير أن يتنازل عن طعنه ويتصالح مع خصمه فى الدعوى متى توافرت فيه الأهلية اللازمة للتنازل والصلح وإذن فإذا قضى الحكم بعدم نفاذ صلح فى شأن تزوير ورقة من بين أطرافه قصر لتناوله تنازل القصر عن بعض أصل حقه وعدم إجازة المجلس الحسبى هذا التصرف ، ثم أجرى قضائه هذا على باقى المشتركين فى الصلح بمقولة أن دعوى التزوير لا تقبل ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بالنسبة لمن عدا القصر لأن الصلح صحيح بالنسبة لهم إذ التجزئة فى الحقوق المالية جائزة وليس هناك ما يحول نونها ، فيجوز فى عقد واحد مطعون فيه بالتزوير أن يتصالح بعض نوى الشأن ويظل الباقيون متمسكين بطعنهم عليه حتى يقضى ببطلانه ، ومثل هذا القضاء لا تأثير له فى الصلح الذى تم . والقول بغير ذلك يتعارض مع القاعدة العامة التى تقصر حجية الأحكام على من كان طرفاً فيها .

(الطعن رقم ٤ سنة ١٢ ق جلسة ٢٠/٥/١٩٤٢)

٢ - متى كان الحكم لم يقر قضائه بصحة ورقة البيع المطلوب صحة التعاقد عنها على إقرار بحصول البيع فلا يصح تعيب الحكم بالقول بوجود إقرار مركب لا تجوز تجزئته .

(الطعن رقم ١٩٦ سنة ٢٢ ق جلسة ١٤/١١/١٩٥٧ س ٨ ص ٧٨٩)

٣ - من المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن موضوع الدعوى التى يرفعها المشتري ضد ورثة البائع بصحة ونفاذ العقد الصادر من مورثهم ببيع عقارات مملوكة لهم هو مما يقبل التجزئة بطبيعته ، وإنه قد يصح هذا البيع بالنسبة لمن يقر به من الورثة ولا يصح بالنسبة لمن يطعن منهم فيه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر وقرر أن تنازل المطعون عليها الثانية عن دعواها ، لا يؤثر على ما إتخذه باقى المطعون عليهم من الإدعاء بتزوير العقدين ، فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١١٢ سنة ٤٧ ق جلسة ٢٨/٤/١٩٨١ س ٣٢ ص ١٣١٠)

## وجوب إطلاع المحكمة على الورقة المطعون عليها بالتزوير

١ - إغفال قاضي الدعوى الإطلاع على الورقة المطعون فيها بالتزوير لو الإنكار مما يعيب الحكم الصادر بشأن الورقة ويبيطه إذ هي صميم الخصومة ومدارها

(الطعن رقم ٢٠ سنة ٢٠٠٣ ق جلسة ١٩٦٨/٦/١٩ س ١٩ ع ٢ ص ١١٨٤)

٢ - من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن إغفال قاضي الموضوع الإطلاع على الورقة المطعون عليها بالتزوير مما يعيب الحكم السابق بشأن هذه الورقة ويبيطه إذ هي صميم الخصومة ومدارها ، وإذا كان الثابت من الأوراق والشهادة الصادرة من محكمة إستئناف المدعى المقدمة بحافظة مستندات الطاعن أن المظروف الموجود بداخله الإقرار تطعون عليه بالتزوير مختوم بخاتم بمصلحة الطب الشرعي بالقاهرة وأودع الخزينة ولم يُفحص من جانب المحكمة وما زال محرراً وكان في ذلك ما يقطع بأن محكمة الدرجة الثانية لم تطلع على الورقة المطعون عليها بالتزوير قبل إصدارها بالحكمين المطعون عليهما فإن هذين الحكمين يكونان باطلين

(الطعن رقم ١٢٣٢ سنة ١٩٨٤ ق جلسة ١٩٧٩/٣/١ س ٣٠ ع ١ ص ٦٩١)

٣ - إذا كان الحكم المطعون فيه الذي قضى في موضوع الإستئناف قد أورد في أسبابه وأمرت بضم المظروفين المطعون فيهما وفحصتهما بعد التحقق من سلامة أختامهما وإطلاعت على عقد الإيجار وورقة الإعلان المطعون فيهما بالتزوير ، مما مفاده أن محكمة الإستئناف قد إطلاعت على العقد والإعلان المدعى بتزويرها قبل إصدار حكمها المطعون فيه ، وكان الأصل أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص إثبات إجراءات نظر الدعوى ، فإن تعارضا كانت العبرة بما أثبتته المحكمة ، ولا يجوز للطاعن أن يجحده إلا بالظن بالتزوير إذ كان ذلك فتكون مجادلة الطاعن في صحة ما أثبتته المحكمة على غير أساس

(الطعن رقم ٦٩٢ سنة ١٩٨٥ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/١٢ س ٣ ع ٢ ص ٢٤٧)

**تقرير المحكمة إطلاعها على المظروف المحتوى على السند  
المطعون فيه يفيد إطلاعها على ذات السند لا غلافه .  
عدم التزامها بتحرير محضر بغض المظروف**

«الامر بضم الأوراق المطعون فيها بالتزوير والإطلاع عليها عدم لزوم إثبات ذلك في محضر الجلسة أو في محضر آخر» .

١ - إذا كانت المحكمة قد قررت أنها إطلعت على المظروف المحتوى محرر مطعون فيه بالتزوير قبل صدور الحكم فإن هذه العبارة تفيد أنها إطلعت على محتويات المظروف لا غلافه وإلا كان قولها بالإطلاع عبثاً ، أما تحرير محضر بغض المظروف والإطلاع على محتوياته فليس يلزم لأن هذا المظروف ومحتواه لا يعدو كونه من أوراق القضية لا إجراء من إجراءاتها وليس من واجب المحكمة أن تحضر كاتباً كلما أرادت الإطلاع على ورقة من أوراق الدعوى .

(الطعن رقم ٢٧١ سنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٢/١/١٥)

٢ - متى كان الثابت من الأوراق هو أن المحكمة قد فضت المظروف المحتوى على السنتين المطعون فيهما بالتزوير وأنها لم تصدر حكماً إلا بعد فحصهما فإنها إذ فعلت ذلك لم تكن في حاجة إلى إثبات فض المظروف والإطلاع على محتوياته بمحضر خاص لأنه ليس من واجبها أن تحضر كاتباً لإثبات الإطلاع كلما أرادت فحص ورقة من أوراق الدعوى عند المداولة .

(الطعن رقم ٢١٢ سنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٢/٦/٢٥)

٣ - الأوراق المطعون فيها بالتزوير لا تعدو أن تكون من أوراق القضية فلا يعتبر الأمر بضمها والإطلاع عليها إجراء من إجراءات الدعوى التي يلزم إثباتها في محضر الجلسة أو أي محضر آخر ، ومن ثم فإن النعمى على الحكم بوقوع بطلان في الإجراءات أثر فيه لإغفال المحكمة إثبات ذلك يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٥٦ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٤/١/٩ س ١٥ ص ٥٢)

٤ - إثبات فض المظروف المحتوى على العقد المقضى بتزويره وإثبات الاطلاع على هذا العقد ليس من البيانات التي يجب تضمينها الحكم القاضي بالتزوير .

(الطعن رقم ٢٢٢ سنة ٣٣ ق جلسة ١٦/٣/١٩٦٧ س ١٨ ع ٢ ص ٦٧٢)

٥ - إنه إن كانت الصورة الرسمية من محاضر جلسات محكمة الإستئناف قد جاءت خلواً مما يشير إلى أن المحكمة قامت بفض المظروف والإطلاع على اليندين المطعون فيهما بالتزوير لا تعدو أن تكون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من أوراق القضية ، فلا يعتبر الأمر بضمها والإطلاع عليها إجراء من إجراءات الدعوى التي يلزم إثباتها في محضر الجلسة أو في أى محضر آخر ، ومن ثم فإن خلواً محاضر جلسات محكمة الموضوع مما يفيد أمرها بفض المظروف وإطلاعها على ما به من أوراق مطعون عليها بالتزوير ، لا ينهض دليلاً على أنها لم تقم بهذا الإجراء .

(الطعن رقم ٢٢٢ سنة ٣٦ ق جلسة ٢٥/٢/١٩٧١ س ٢٢ ع ١ ص ٢١٧)

٦ - الأوراق المدعى بتزويرها لا تعدو أن تكون من أوراق القضية ، فلا يعتبر الأمر بضمها والإطلاع عليها إجراء من إجراءات الدعوى ، التي يلزم إثباتها في محضر الجلسة أو في أى محضر آخر .

(الطعن رقم ٢١٢ سنة ٣٧ ق جلسة ٢١/٣/١٩٧٢ س ٢٢ ع ١ ص ٤٣٩)

(الطعن رقم ٩٩ سنة ٣٧ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٧٢ س ٢٢ ع ٢ ص ١٣٥٧)

٧ - متى كان الحكم المطعون فيه الذى قضى برد وبطلان عقد البيع المدعى بتزويره قد أورد في أسبابه «أن العقد المطعون عليه ألزم المستأنف عليها بكافة الأموال الأميرية المفروضة على الأتليان المبيعة ابتداء من تاريخ البيع» مما مفاده أن محكمة الإستئناف قد إطلعت على العقد المدعى بتزويره قبل إصدار حكمها المطعون عليه ، ومن ثم يكون النعى عليه - بوقوع بطلان في الإجراءات أثر في الحكم إذ لم تأمر المحكمة بضم المظروف المحتوى على العقد المطعون فيه وتطلع عليه - على غير أساس .

(الطعن رقم ١١ سنة ٣٨ ق جلسة ٣٠/١/١٩٧٣ س ٢٤ ع ١ ص ١٢٤)

٨ - إذا كان المستفيد من مدونات الحكم المطعون فيه أن محكمة الإستئناف قد إطلعت على عقد البيع سند الدعوى قبل إصدار حكمها المطعون فيه ، وكان هذا العقد المدعى بتزويره أمام محكمة الدرجة الأولى لا يعدو أن يكون من أوراق القضية فلا يعتبر الأمر بضمه والإطلاع عليه إجراء من الإجراءات التى يلزم إثباتها فى محضر الجلسة أمام محكمة الإستئناف أو فى أى محضر آخر ، ومن ثم يكون النعى على الحكم المطعون فيه بالبطلان ، إذ لم تطلع المحكمة على العقد على غير أساس .

(الطعن رقم ١٤٤٨ سنة ٤٧ ق جلسة ١٠/٣/١٩٨١ ص ٣٢ من ٧٧٩)

(الطعن رقم ١٠٢١ سنة ٤٩ ق جلسة ١٤/١٢/١٩٨٢ ص ٢٣ من ١١٥٣)

٩ - من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الأوراق المدعى بتزويرها لا تعد أن تكون من أوراق الدعوى فلا يعتبر الأمر بضمها والإطلاع عليها إجراء من إجراءات الجلسة التى يلزم إثباته فى محضرها وبالأحرى فى مدونات حكمها . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أورد فى أسبابه «ولما كان الثابت من الإطلاع على العقد أنه حرر فى ١٩٧٥/١/٢٥ ووقع عليه ببصمة خاتم طرفيه وتوقيع شاهدين ... كما أنه تأثر عليه بالنظر فى القضية ١ سنة ١٩٧٥ تحكيم ...» فإن مؤدى ذلك أن محكمة الإستئناف قد إطلعت على العقد ومحصلته ، وإن لم تقدم الطاعة الدليل على نعيها بما يخالف ذلك فإن نعيها يكون غير مقبول .

(الطعن رقم ٨٥٢ سنة ٥٠ ق جلسة ٥/٥/١٩٨٤ ص ٣٥ من ١١٨١)

١٠ - وحيث أن الطاعن ينعى بالوجه الأول من السبب الأول على الحكم المطعون فيه - المؤرخ ١٨/١٢/١٩٨٠ القاضى بنصب قسم أبحاث التزيف والتزوير - مخالفة القانون ، وفى بيان ذلك يقول أن الحكم لم يشتمل على نصب أحد قضاة المحكمة لمباشرة التحقيق ، وتحديد اليوم والساعة المحددين لمباشرته ، كما أن المحكمة لم تحرر محضراً - ببيان حالة المحرر المدعى بتزويره - موقعاً من رئيس المحكمة ومكرتير الجلسة وهو ما يخالف المواد من ٢١ إلى ٢٤ من قانون الإثبات ، بما يعيب الحكم بمخالفة القانون .

وحيث أن النعى غير مقبول ذلك أنه لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة

عدم قبول النemy غير المتعلق بالنظام العام المقسم على واقع لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع ، وكانت مخالفة المواد ٢١ - ٢٤ من قانون الإثبات - التي لم يرتب المشرع جزاءً عليها - لا تتعلق بالنظام العام - لما كان ذلك وكان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الإستئناف بما آثاره بهذا الوجه ، فإن النemy به يكون سبباً جديداً ، ومن ثم غير مقبول .

(الطعن رقم ٢١١٠ سنة ٥٢ ق جلسة ٢٤/٤/١٩٨٦)

**للمحكمة الإطلاع على المظروف المحتوى على السند  
المطعون فيه بالتزوير فى غيبة الخصوم عدم  
إعتبار ذلك إجراء من إجراءات التحقيق  
يتحتم حصوله فى حضورهم**

١ - المظروف المحتوى على السند المطعون فيه بالتزوير لا يعدو أن يكون ورقة من أوراق الدعوى والمحكمة أن تطلع عليه فى غيبة الخصوم ، ولا يعد ذلك إجراء من إجراءات التحقيق يتحتم حصوله فى حضورهم ومن ثم يكون النعى على الحكم بالبطلان على غير أساس .

(الطعن رقم ٢٧٩ سنة ٢٥ ق جلسة ١١/٦/١٩٦٩ س ٢٠ ع ٣ ص ١١٧٠)

٢ - المظروف المحتوى على السند المطعون فيه بالتزوير لا يعدو أن يكون ورقة من أوراق الدعوى والمحكمة أن تطلع عليه فى غيبة الخصوم ، ولا يعد ذلك إجراء من إجراءات التحقيق يتحتم حصوله فى حضورهم ، ومن ثم يكون النعى على الحكم بالبطلان على غير أساس .

(الطعن رقم ٦٠٥ سنة ٢٩ ق جلسة ١/٢١/١٩٧٥ س ٢٦ ص ٢١٢)

## حق المحكمة فى القضاء بصحة الورقة أو بطلانها دون تحقيق

١ - لقضى الموضوع السلطة المطلقة فى تقدير الأدلة لاسيما ما يختص منها بدعوى التزوير ، ولا رقابة لأحد عليه فى ذلك مادام الدليل الذى يأخذ به مقبولا قانوناً - ولا معقب على حكمه - بقبول دعوى التزوير أو رفضها بناء على مجرد إطلاعه على الورقة المطعون فيها وعلى ما يستظهره من ظروف الدعوى وملابساتها .

(الطعن رقم ١٢ سنة ٢٢ ق جلسة ١٦/٦/١٩٢٢)

٢ - إنه وإن كان لحكمة الموضوع أن تحكم برد وبطلان الورقة التى طلب الحكم بردها وبطلانها لما تراء من حالتها ، أو أن تقضى بصحة الورقة التى طعن فيها بالتزوير ، سواء أجرت فى ذلك تحقيقاً أم لم تجر متى كانت قد تبينت صحة تلك الورقة إلا أنه يجب لصحة الحكم فى الحالتين أن تكون الأسباب التى بنته المحكمة عليها مؤدية إلى ما قضت به . وإن فإذا كانت المحكمة قد استندت فى قضائها بصحة السند المطعون فيه بالتزوير إلى ما قرره الدائنة من أن التفسير الذى شوهد فيه سببه أن المدين إقترض منها مائة جنيه بعد المائتين التى كان إقترضها منها فأجرى ذلك التفسير ليكون السند بمجموع الدينين وإلى ما ذكرته تعزيزاً لذلك من وجود توقيعين للمدين على السند أحدهما فى مكان توقيع المدين والآخر فى مكان توقيع الضامن ، مما أدخل فى فهمهما أن التوقيع الثانى إنما حصل لمناسبة إقتراض المائة جنيه ، وأن الدائنة ، لبساطتها وانقضاها بالمدين لعلاقة القرابة الوثيقة بينها وبينه إذ هو زوج أختها ، إكتفت بذلك ولم تطلب منه تحرير سند آخر ، فإن هذا الذى إعتمدت عليه المحكمة لا يؤدي إلى النتيجة التى أقامت عليها . إذ أن مجرد وجود إمضاءين للمدين على السند دون بيان أية رابطة مادية بين التوقيع بأحدهما والتفسير الذى وقع فيه لا يمكن أن يستخلص منه أن هذا التوقيع كان قراراً لذلك التفسير كما أن رابطة القرابة فى حد ذاتها لا يمكن أن يستخلص منها أنه قد إكتفى عند الإستدانة الثانية بالتفسير فى السند بعد تحريره مادامت المعاملة بين الطرفين كانت بالكتابة ، ورنن فهذا الحكم يعتبر قاصر الأسباب متعيناً نقضه .

(الطعن رقم ٢٧ سنة ١١ ق جلسة ٨/١/١٩٤٢)

٢ - إنه لما كان الإثبات بكل الطرق بما فيها شهادة الشهود والقرائن جائزاً في دعوى التزوير ، كان لقضاة الموضوع مطلق السلطة في تقدير الأدلة التي يأخذون بها في ثبوت التزوير أو نفيه . وليس عليهم أن يستجيبوا لطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ما قدمه الطاعن من أدلة التزوير متى وجئوا في أوراق الدعوى من البينات ما أقنعهم بصحة العقد المطعون فيه ، وكانت الأسباب ، التي بنوا عليها إقتناعهم بذلك من شأنها أن تؤدي إلى ما قضوا به .

(الطعن رقم ١١١ سنة ١٥ ق جلسة ١٧/١٠/١٩٤٦)

٤ - لقاضي الموضوع أن يقضى بصحة الورقة المقدمة في الدعوى دون أن يكون ملزماً بالسير في إجراءات التحقيق متى تبين ذلك بناء على أسباب مقبولة فإذا طلب الخصم تأخير الحكم في الدعوى ليظعن بالتزوير في الورقة التي رفعت هذه الدعوى بناء عليها فمن حق القاضي بما له من سلطة الفصل في الموضوع أن يقدر هذا الطلب وأن يهدره إذا رأى أن مقدمه لم يكن جاداً فيه وأنه ثم يبيغ به إلا مجرد الماطلة وكسب الوقت .

(الطعن رقم ٣٥ سنة ١٠ ق جلسة ٢١/١١/١٩٤٠)

٥ - إن القانون أطلق لقاضي الموضوع السلطة في تقدير أدلة التزوير لم يلزمه بإجراء تحقيق متى كان قد أطمأن إلى عدم جدية الدليل وكانت أسبابه مودية إلى ما إنتهى إليه في قضائه .

(الطعن رقم ٧٦ سنة ١٨ ق جلسة ٩/٢/١٩٥٠)

٦ - للمحكمة وفقاً للمادة ٢٨٤ من قانون المرافعات أن لا تجرى تحقيقاً إذا كانت وقائع الدعوى ومستنداتها كافية لإقناعها بصحة الورقة المطعون فيها بالتزوير .

(الطعن رقم ١٨٢ سنة ٢٠ ق جلسة ٢٢/٥/١٩٥٢)

٧ - التحدى ينص المادة ١٩٠ مرافعات قولاً بأنه كان للمحكمة أن تأمر من تلقاء نفسها بسماع أقوال كاتب العقد المطعون فيه بالتزوير مبرود بأن المادة المذكورة إنما أجازت للمحكمة أن تأمر من تلقاء نفسها بالتحقيق في الأحوال

التي يجيز فيها القانون الإثبات بشهادة الشهود متى رأت فائدة لإظهار الحقيقة .

(الطعن رقم ٣٠١ سنة ٢٠٠٢ ق جلسة ١٩٥٣/٣/٢٦)

٨ - إن القانون لا يوجب على المحكمة ندب خبير لتحقيق بصمة الختم المطعون فيها بالتزوير بل إن لها متى كانت وقائع الدعوى ومستنداتها كافية لتكوين إقتناعها بتزوير هذه البصمة أن تحكم برد وطلان الورقة من غير أن تحيل الدعوى على التحقيق بالمضاهاة أو سماع الشهود .

(الطعن رقم ٥٥ سنة ٢٠٠٢ ق جلسة ١٩٥٢/٢/١٤)

٩ - لقاضى الموضوع أن يحكم ولا معقب لحكمه ، بتزوير ورقة بناء على ما يستظهره هو من حالة الورقة وكيفية تحريرها من ظروف الدعوى وملابساتها دون أن يلتجئ إلى رأى خبير فى ذلك . ولا يعيب حكمه أن يكون على سبيل الإستئناس قد أشار ، فى الأسباب التى بنى عليها قضاءه بالتزوير ، إلى رأى خبير فى دعوى أخرى مطعون على تقريره فيها بالبطان لخروجه عن المأمورية التى رسمته له المحكمة التى نديته ، مادامت الأسباب الأخرى المبينة بالحكم كافية وصحيحة ومنتهجة للنتيجة التى إنتهى إليها .

(الطعن رقم ٥٧ سنة ٢٠٠٢ ق جلسة ١٩٤٣/١٢/١٤)

١٠ - للمحكمة بمقتضى المادة ٢٨٢ مرافعات أن تحكم بتزوير الورقة إذا ثبت لديها ذلك بدون حاجة إلى إحالة الدعوى إلى التحقيق ويكون حكمها بذلك متضمناً الرد الكافى على طلب التحقيق بأنها لم تر داعياً لإجابته .

(الطعن رقم ٢٣ سنة ١٣٠٢ ق جلسة ١٩٤٣/٦/٢٤)

١١ - يجوز للمحكمة وفقاً للمادة ٢٨٢ من قانون المرافعات القديم - أن تحكم فى الحال بتزوير الورقة المطعون فيها إذا ثبت ذلك لديها . وحكم هذه المادة ليس إستثناء من حكم المادة ٢٨٤ من ذلك القانون التى تنص على أنه : «إذا قبلت المحكمة أدلة التزوير تأمر بإثباتها إما بمعرفة أهل الخبرة أو بحصول التحقيق أو بهاتين الطريقتين معاً» لأن القانون قد أطلق لقاضى الموضوع فى المادة الأولى

السلطة في تقدير أدلة التزوير ولم يلزمه بإجراء التحقيق من تلقاء نفسه أو إستجابة لما يطلبه أحد طرفي الخصومة ، متى كان قد إطمأن إلى تزوير العبارة المطعون فيها . وإن كان الحكم قد أقام قضاءه برد وبطلان عبارة مزورة على أسباب سائفة مؤينة إلى ما إنتهى إليه فلا يقبل في ذلك الجدل أمام محكمة النقض . ولا يكون فيما إرتأته المحكمة من عدم حاجة الدعوى إلى التحقيق لظهور التزوير لها ظهوراً جلياً إخلال بحق التمسك بالورقة في الدفاع مادام أنه قد أدلى بحججه لديها ولم تجد هي فيها ما يغير عقيدتها التي كونتها من الظروف والقرائن التي أوردتها .

(الطعن رقم ٢٩ سنة ٢٠٠٢ ق جلسة ١٣/١٢/١٩٥١)

١٢ - لا جناح على المحكمة إذ هي إقتنعت من الأدلة المقدمة إليها بتزوير السند ، أن تقضى بتزويره دون حاجة إلى الإحالة على التحقيق متى كانت هذه الأدلة تؤدي إلى التزوير . وإن فمتى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى برد وبطلان العقد المقدم من الطاعنة قد أقام قضاؤه على أسباب تكفي لحمله فإنه يكون على غير أساس ما تنعاه الطاعنة على هذا الحكم من أن المحكمة لم تسلك الوسائل التي تكفل تحقيق الأدلة التي قدمها الطعون عليه وبذلك حرمت من تحقيق دفاعها متى كانت هي لم تقدم ما يثبت أنها طلبت إلى المحكمة الإحالة على التحقيق لنفي أدلة التزوير فأغفلت المحكمة هذا الطلب بلا مبرر .

(الطعن رقم ١٤٢ سنة ٢٠٠٢ ق جلسة ٢٧/٣/١٩٥٢)

١٣ - النعي على الحكم بعدم قضاء المحكمة من تلقاء نفسها برد وبطلان العقد لتزويره في غير محله متى كان قد ثبت لها عجز من طعن عليه بالتجهيل عن إثبات طعنه . ومتى إقتنعت المحكمة بصحة ذلك العقد .

(الطعن رقم ٢٠٤ سنة ٢٠٠٢ ق جلسة ١/٥/١٩٥٦ س ٧ ص ٤٧)

١٤ - جرى قضاء محكمة النقض على إطلاق سلطة قاضي الموضوع في الحكم بصحة الورقة المدعى بتزويرها أو ببطلانها وردها بناء على ما يستظهره من ظروف الدعوى وملابساتها دون أن يكون ملزماً بالسير في إجراءات التحقيق أو نيب خبير ، فإذا كانت محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية قد

إستخلصت من تناقض المدعى وتردده صحة الورقة المدعى بتزويرها ، فإنه يكون غير منتج تعيب الحكم فى أسبابه الناقله .

(الطعن رقم ٤٠٥ سنة ٢٥ ق جلسة ٢٨/١/١٩٦٠ س ١١ ص ٩٥)

١٥ - حق الإدعاء بتزوير عقد وحق المحكمة فى الحكم بتزويره من تلقاء نفسها عملاً بالمادة ٢٩٠ من قانون المرافعات يظللان قاشين طالما كان هناك تمسك بالعقد .

(الطعن رقم ٢٢٢ سنة ٢٢ ق جلسة ١٦/٣/١٩٦٧ س ١٨ ع ٢ ص ٦٧٢)

١٦ - لا يشترط لإستعمال المحكمة الرخصة المخولة لها فى المادة ٢٩٠ من قانون المرافعات أن يكون قد إدعى أمامها بتزوير الورقة التى قصت بتزويرها إذ أن نص هذه المادة صريح فى تخويل المحكمة - ولو لم يدع أمامها بالتزوير بالإجراءات المرسومة له - الحق فى أن تحكم برد أية ورقة ويبطلانها إذ ظهر لها بجلاء من حالتها أو من ظروف الدعوى أنها مزورة .

(الطعن السابق)

**حق المحكمة فى الحكم بتزوير الورقة سواء ادعى أمامها بالتزوير  
أم لا ودون إصدار حكم بقبول أدلة التزوير ولا  
بالإحالة إلى التحقيق**

١ - أن قانون المرافعات فى المادة ٢٨٢ خول المحكمة أن تحكم فى الحال بتزوير الورقة المطعون فيها إذا ثبت لديها أنها مزورة دون أن يلزمها بإصدار حكم بقبول أدلة التزوير ولا بإحالة الإدعاء به على التحقيق .

(الطعن رقم ٦٢ سنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٨/٥/٢٠)

٢ - يجوز للمحكمة وفقاً للمادة ٢٩٢ من قانون المرافعات القديم سواء ادعى أمامها بالتزوير أم لم يدع به أن تحكم برد ويطالن أية ورقة يتحقق لها أنها مزورة من غير إستناد إلى أدلة التزوير التى بنى عليها مدعى التزوير دعواه متى كانت قد إستخلصت من حالة السند المطعون فيه ومن الوقائع المطرحة أمامها الوسيلة التى لجأ إليها مرتكب التزوير ولو كانت غير ما قال عنها مدعى التزوير فى أدلته .

(الطعن رقم ٣٣٩ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٣/١/٢٩)

٣ - للمحكمة فى سبيل تكوين عقيدتها بشأن التزوير المدعى به سلوك كافة سبل الاثبات المقررة فى القانون بما فى ذلك البينة والقرائن ، بل أن للمحكمة طبقاً للمادة ٢٩٠ من قانون المرافعات المقابلة للمادة ٢٩٢ من القانون القديم أن تحكم برد أية ورقة ويطالنها وإن لم يدع أمامها بالتزوير بالطرق المرسومة فى القانون إذا ظهر لها بجلاء من حالتها أو من ظروف الدعوى أنها مزورة ، وحسب المحكمة فى هذه الحالة أن تبين فى حكمها الظروف والقرائن التى إستبانَت منها ذلك .

(الطعن رقم ٢٦٧ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٥/٢/١٠)

٤ - إذا كانت المحكمة لم تر فيما ساقه الطاعن من قرائن على ما إدعاه من تزوير السند المطالب بقيمته ما يقننها بإستعمال الرخصة المخولة لها قانوناً فى

القضاء برده وبطلانه ، بل إستخلصت من ظروف الدعوى وملابساتها أن الإعاء بالتزوير غير مجدى ، وكان تقديرها فى هذا الخصوص فى حدود سلطتها الموضوعية ولا عيب فيه ، فإن النعى عليها بعدم أخذها بالقرائن المشار إليها يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٧ سنة ٢١ ق جلسة ٢٤/١٢/١٩٥٢)

٥ - لا على محكمة الموضوع إن هى لم تشأ أن تتعاطى رخصة خولها لها القانون وإن فلا يعيب الحكم عدم إستعمال المحكمة حقها فى أن تقضى من تلقاء نفسها برد وبطلان الورقة المدعى بتزويرها .

(الطعن رقم ١٦٢ سنة ٢١ ق جلسة ٢/١٢/١٩٥٤)

٦ - إذا كان يجوز للمحكمة وفقاً للمادة ٢٩٠ من قانون المرافعات أن تحكم من تلقاء نفسها برد أية ورقة وبطلانها فإن ذلك مشروط بأن يظهر لها بجلاء من حالة الورقة أو من ظروف الدعوى أنها مزورة ويجب على المحكم أن تبين فى أسباب حكمها الظروف والقرائن التى إستبانت منها ذلك ، ولما كان هذا الشرط - على ما يبين من الحكم - غير متوافر فى حالة السند المطعون فى تاريخه بالتزوير بدليل أن المحكمة نهبت خبيراً لتحقيق دفاع المدعى عليه فى دعوى التزوير فجاء تقريره مويداً له كما أحالت الدعوى إلى التحقيق ولم يؤد هذا التحقيق إلى ثبوت تزوير تاريخ السند حسبما جاء بالحكم مما ينتفى معه القول بثبوت إدعاء التزوير أو بأن تزوير تاريخ السند كان ظاهراً للمحكمة ظهوراً لا شك فيه مما يجيز لها الحكم بتزويره من تلقاء نفسها ، وكان إستناد مدعى التزوير إلى المادة ٢٦٠ من قانون المرافعات فى تبرير قضاء المحكمة بتزوير السند لمجرد الشك فى صحة تاريخه هو إستناداً غير صحيح ذلك أن هذه المادة لا تجيز للمحكمة الحكم برد وبطلان السند لمجرد الشك فيه وإنما تجيز لها فى هذه الحالة أن تدعى من تلقاء نفسها الشخص الذى حرر السند ليبدى لها ما يوضح حقيقة الأمر قبل البت فى صحته أو تزويره ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برد وبطلان السند ليبدى لها ما يوضح حقيقة الأمر قبل البت فى صحته أو تزويره ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه رد قضى برد وبطلان السند لمجرد الشك فى صحة

(الطعن رقم ٢٩٢ سنة ٢١ ق جلسة ٢٨/٥/١٩٥٣)

٧ - متى كان الحكم إذ قضى بتزوير العقد المطعون فيه قد قرر إن الخبير المنتدب في الدعوى أجرى المضاهاة على الأوراق الرسمية والعرفية المقدمة وأنه لم يحصل إعتراض عليها من الطاعن ، وأن محكمة أول درجة قد قبلت دليل التزوير وكلفت الخبير بتحقيقها ويتضمن الدليل الثاني منها أن الشخص المنسوب إليه كتابة العقد لم يكتبه ولو يوقع عليه بإمضائه ولهذا شملت المضاهاة ما ورد بهذا الدليل ، وأن من بين الأوراق المقدمة من الطاعن لإجراء المضاهاة عليها عقدين تبين من الإطلاع عليها ومضاهاتهما على العقد المطعون فيه إن كتابة صلبه وإمضاء الموقع بها عليه من كتابة صلبه وإمضاء الموقع بها عليه من كاتبه تختلفان عن خطه وإمضائه بالعقدين المشار إليهما مما حدا بالمحكمة أن تقرر أن ذلك وحده يكفي لأن تحكم من تلقاء نفسها بتزوير العقد عملاً بالمادة ٢٩٠ مرافعات ، فإن هذا الرأي إستخلصته المحكمة هو إستخلاص سليم لا مخالفة فيه للقانون ولا يشوبه بطلان في الإجراءات .

(الطعن رقم ٤٢٦ سنة ٢١ ق جلسة ٢٦/٢/١٩٥٣)

٨ - طبقاً للمادة ٢٩٠ مرافعات يجوز للمحكمة أن تحكم بتزوير الورقة المقدمة إليها ولو لم يدع أمامها بالتزوير ، فإن هي إستعملت حقها هذا فإنها لا تكون قد قضت بما لم يطلبه الخصوم .

(الطعن رقم ٢٥٥ سنة ٢٠ ق جلسة ٣/٦/١٩٦٥ س ١٦ ص ٦٧٨)

٩ - يجوز للمحكمة وفقاً للمادة ٢٩٠ من قانون المرافعات السابق أن تحكم من تلقاء نفسها برد أية ورقة وبطلانها ، إن لم يدع أمامها بالتزوير بالطرق المرسومة في القانون إذا ظهر لها بجلاء من حالتها أو من ظروف الدعوى أنها مزورة ، وإذا جاءت هذه المادة خالية من أى قيد أو شرط فإن مؤدى ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو تطبيقها في أية حالة كانت عليها الدعوى ، سواء حصل إدعاء بالتزوير أو لم يحصل وسواء نجح هذا الإدعاء أو فشل ، ويجوز للمحكمة من باب زولى في حالة تشككها في صحة الورقة المتمسك بها زن تحيل الدعوى

من تلقاء نفسها إلى التحقيق إستعمالاً لحقها . وذلك في الأحوال التي يجيز القانون فيها الإثبات بشهادة الشهود متى رأت في ذلك فائدة حقيقية .

(الطعن رقم ٢١٨ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٧١/٣/٩ س ٢٢ ع ١ ص ٢٦٦)

١٠ - إذا كان لقاضي الدعوى سلطة الحكم بصحة الورقة المدعى بتزويرها أو بطلانها وردها بناء على ما يستظهره من ظروف الدعوى وملابساتها بون أن يكون ملمزاً بالسير في إجراءات التحقيق أو ندب خبير ، وكانت محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية قد إستخلصت من ظروف الدعوى صحة الأوراق التي أنكرها الطاعن ، فإن النemy يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ١٧٧ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٧٢/٣/٣٠ س ٢٢ ع ١ ص ٥٩٤)

١١ - مفاد نص المادة ٢٩٠ من قانون المرافعات السابق أنه يجوز لمحكمة الموضوع أن تحكم من تلقاء نفسها برد زى ورقة وبطلانها وإذا ظهر لها بجلاء من حالتها أو من ظروف الدعوى أنها مزورة وإذا جات هذه المادة خالية من أى قيد أو شرط فإن مؤدى ذلك وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة هو تطبيقها في أية حالة كانت عليها الدعوى ، سواء حصل إدعاء بالتزوير أو لم يحصل ، وسواء نجح هذا الإدعاء أو فشل كما يجوز للمحكمة في حالة تشككها في صحة الورقة المتسكك بها أن تستعين في تكوين عقيدتها في شأن تزوير الورقة بما يثبت لديها في أوراق الدعوى من تحقيقات ، أو بما يظهر لها من الظروف وقرائن الأحوال .

(الطعن رقم ٤٢١ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٧٤/١/٢٢ س ٢٥ ص ٢٠٠)

١٢ - يجوز للمحكمة وفقاً للمادة ٥٨ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أن تحكم من تلقاء نفسها برد أية ورقة وبطلانها وإن لم يدع أمامها بالتزوير بالإجراءات المرسومة في القانون إذا ظهر لها بجلاء من حالتها أو من ظروف الدعوى أنها مزورة ، ويجب عليها في هذه الحالة أن تبين في حكمها الظروف والقرائن التي تبينت من ذلك ، وإذا جات هذه المادة خالية من أى قيد أو شرط فإن مؤدى ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو تطبيقها في زية حالة كانت عليها الدعوى سواء حصل إدعاء بالتزوير أو لم يحصل ، وسواء نجح هذا الإدعاء أو فشل

(الطعن رقم ٣٧ سنة ٤٠ ق جلسة ١٨/١١/١٩٧٥ س ٢٦ ص ١٤١٤)

١٣ - إن المحكمة وهي تقضى برد ويطالن الورقة طبقاً للمادة ٥٨ من قانون الإثبات إنما تستعمل حقاً خوله لها القانون ، فهي ليست ملزمة بتبنيه الخصوم إلى ذلك وحسبها أن تقيم قضاها وفقاً للمستندات والأدلة المطروحة عليها بما يكفى لعمله .

#### (الطعن السابق)

١٤ - يجوز للمحكمة وفقاً للمادة ٥٨ من قانون الإثبات رقم ٢٥ سنة ١٩٦٨ أن تحكم من تلقاء نفسها برد أية ورقة ويطالنها وإن لم يدع أمامها بالتزوير بالإجراءات المرسومة في القانون إذا ظهر لها بجلاء من حالتها أو من ظروف الدعوى أنها مزورة ويجب عليها في هذه الحالة أن تبين في حكمها الظروف والقرائن التي تبينت منها ذلك وإذا جاءت هذه المادة خالية من أى قيد أو شرط فإن مؤدى ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو تطبيقها في أية حالة كانت عليها الدعوى سواء حصل إدعاء بالتزوير أو لم يحصل وسواء نجح هذا الإدعاء أو فشل ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاها - في حدود سلطته الموضوعية - بأن كلمة (عن) الواردة بالإقرار كانت أصلاً كلمة (من) وحصل تغييرها بإضافات أجريت على حرف الميم من كلمة (من) فأصبحت (عن) وأن هذا التغير ظاهر للعين المجردة ، فإن المجادلة في هذا الصدد تكون مجادلة موضوعية فيما تستقل بتقديره محكمة الموضوع تنحصر عنها رقابة محكمة النقض متى أقامت قضاها على أسباب سائغة

(الطعن رقم ١٠٧٣ سنة ٤٨ ق جلسة ٢١/٥/١٩٧٩ س ٢٠ ع ٢ ص ٢٩٩)

١٥ - يجوز للمحكمة وفقاً لنص المادة ٥٨ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أن تحكم من تلقاء نفسها برد أية ورقة ويطالنها وإن لم يدع أمامها بالتزوير بالإجراءات المرسومة في القانون إذا ظهر لها بجلاء من حالتها أو من ظروف الدعوى أنها مزورة ، وحسبها أن تبين في حكمها الظروف والقرائن التي تبينت منها ذلك ، وقد جاء هذا النص عاماً لا يقيد المحكمة بدليل معين على التزوير ولا بشخص معين يقدم دليله .

(الطعن رقم ٤٠٨ سنة ٤٦ ق جلسة ٢٥/١١/١٩٨٠ س ٣١ ص ١٩٤)

١٦ - إنه وإن كان لمحكمة الموضوع عملاً بحكم المادة ٥ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ولو لم يدع أمامها بالتزوير بالإجراءات المبينة بهذا القانون أن تحكم برد أى محرر ويطلانه إذا ظهر لها بجلاء من حالته أو من ظروف الدعوى أنه مزور سواء أجرت في ذلك تحقيقاً أم لم تجره ، إلا أنه يجب لصحة حكمها أن تكون الأسباب التي بنته المحكمة عليها مؤدية إلى ما قضت به ، وكان مفاد نص المادة ١٤ من قانون الإثبات أن حجية الورقة العرفية إنما تعتمد من شهادة الإمضاء الموقع به عليها ، وهي بهذه المثابة تعتبر حجة بما ورد فيها حتى يثبت صدورها منه ، وكان ما أستاذ إليه الحكم في قضائه لا يؤدي إلى النتيجة التي إنتهى إليها ذلك أنه لما كانت العبارة التي أضيفت بها من العقد تحمل توقيعاً منسوباً للمؤجر وهي بهذه المثابة تعتبر حجة بما ورد فيها حتى يثبت عدم صدورها منه ، وكان عدم ورود تلك العبارة بنسخة العقد التي بيد المؤجر وتحديدها بخط وجد مغايراً لما حرر به العقد لا يمكن أن يستخلص منه تزويرها وعدم صدورها منه ، فإن الحكم إذ قضى رغم ذلك برد ويطلان عقد الإيجار ورتب على ذلك قضاءه بالإخلاء يكون مشوباً بالفساد في الاستدلال .

(الظعن رقم ٦٥٤ سنة ٥٠ ق جلسة ٢١/٢/١٩٨١ س ٣٢ ص ٥١٤)

## دعوى التزوير لا يستلزم مرورها بمرحلة التحقيق ثم مرحلة الفصل فيها . جواز القضاء برفضها مباشرة

١ - دعوى التزوير لا يجب حتماً أن تمر على مرحلتين . الأولى مرحلة تحقيق الأدلة ، والثانية مرحلة الفصل فى الدعوى ، إذ أن هذا إنما يتحقق عملاً فى حالة ما إذا رأت المحكمة أن من أدلة التزوير ما هو منتج فى إثباته لو صح وأمرت بتحقيقه ، أما إذا رأت من عناصر الدعوى أن هذه الأدلة بجملتها غير منتجة فى إثبات التزوير أو أن فى وقائع الدعوى ما يحضنها دون حاجة إلى تحقيقها ، كان لها من البداية أن تقضى برفض دعوى التزوير وصحة السند .

(الطعن رقم ١٣٩ سنة ١٩ ق جلسة ٨/٣/١٩٥١)

يراجع :

حق المحكمة فى القضاء بصحة الورقة أو بطلانها دون تحقيق .

## التحقيق بواسطة أهل الخبرة

١ - إن المادة ٢٩٢ من قانون المرافعات قد أجازت للمحكمة أن تحكم برد ويطالن أى ورقة يتحقق لها أنها مزورة ولو لم تقدم إليها دعوى بتزوير تلك الورقة ومادام جائزاً للمحكمة فيجوز لها من باب أولى - فى حالة تشككها فى صحة الورقة المتسمك بها - أن تستعين برأى خبير فنى حتى يستنى لها الحكم على بينة وتتمكن من تحقيق العدالة بين الناس . لأن المادة صريحة خالية من كل قيد وشرط ، وقد خول القانون للمحاكم حق تطبيقها فى أية حالة كانت عليها الدعوى ، سواء أحصل طعن بالتزوير أم لم يحصل ، وسواء أنجحت دعوى التزوير أم لم تنجح .

(الطعن رقم ٥١ سنة ٢٠٠٢ ق جلسة ١٩٣٤/٢/٢٢)

٢ - إن قانون المرافعات قد عد رأى أولى الخبرة من أدلة الإثبات فى الدملوى ، وجعل للمحكمة أن تكفى به متى إقتضت بصحته ، فإذا إستندت المحكمة إلى رأى الطبيب الشرعى فى تعيين زمن تحرير الورقة المطعون فيها بالتزوير وإتخذت من ذلك قرينة على صحتها ، فلا يصح أن ينعى عليها أنها إذ فعلت تكون قد إعتمدت على قرينة إحتمالية ، وأن حكمها قد أقيم على التخمين لا على الجزم واليقين ، وخصوصاً إذا كانت المحكمة قد نفت صلاحية القرائن التى أبداهها مدعى التزوير لأن تكون دليلاً عليه للإعتبارات المقبولة التى ذكرتها وأقامت قضاها بصحة الإمضاء على أسباب سليمة تبرره مستخلصة من أقوال الخبير ومن الفحص الذى أهرته هى بنفسها .

(الطعن رقم ٦٥ سنة ١٤٠٤ ق جلسة ١٩٤٥/٣/١)

٣ - للمدعى عليه بالتزوير أن يقدم إلى المحكمة الأوراق التى يرى إجراء المضاهاة عليها ولكن ليست المحكمة ملزمة بأن تطلب إليه شيئاً منها ، وذلك تفرعاً عن الأصل القاضى بأن حالة الدعوى على التحقيق بالمضاهاة أو شهادة الشهود إنما محلها إذا لم تقتنع المحكمة من وقائع الدعوى ومستداتها برأى فى شأن الورقة المطعون فيها بالتزوير ومن ثم فإنه يكون فى غير محله النعى على الحكم

المطعون فيه مخالفة القانون والإخلال بحق الطاعن في الدفاع إذا لم تطلب منه المحكمة أوراقاً لإجراء المضاهاة مكتفية بما قدمه المطعون عليه من هذه الأوراق .

(الطعن رقم ٥٥ سنة ٢٠٠٢ ق جلسة ١٤/٢/١٩٥٢)

٤ - قوائم القرعة والعرائض التي تقدم من العدة للجهات الرسمية موقعاً عليها من العدة بصفتها تعتبر من الأوراق الرسمية التي تصلح أساساً للمضاهاة عليها في دعوى التزوير .

(الطعن رقم ٦٢ سنة ٥٠ ق جلسة ١٣/٢/١٩٣٦)

٥ - إذا نذبت المحكمة خبيراً لإجراء المضاهاة على أوراق معينة قضت بقبولها للمضاهاة ، فقصّر المضاهاة على بعض هذه الأوراق دون البعض ، ثم سايرت المحكمة - وهي بسبيل إجراء المضاهاة بنفسها - الخبير في إستبعاد ما استبعده من الأوراق دون إيداء أسباب لذلك ، مع كون الأوراق المستبعدة من الأوراق المقبولة قانوناً في المضاهاة وفقاً للمادة ١٦٢ من قانون المرافعات ، ومع كون الحكم الصادر بنذب الخبير لإجراء المضاهاة على تلك الأوراق واجب التنفيذ ، فحكمها المقام على أساس هذه المضاهاة يكون مشوباً ببطالان جوهري يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٥١ سنة ١٦ ق جلسة ٢٥/٣/١٩٤٨)

٦ - إن الشارع لم يرتب البطالان على عدم قيام الخبير بمأمورية المضاهاة في حضور القاضي المبين للتحقيق وكاتب المحكمة عملاً بالمادة ٢٦٧ من قانون المرافعات ، فمجرد مخالفة نص هذه المادة لا يستوجب حتماً بطالان الإجراءات وبالتالي بطالان الحكم الذي بنى عليها . وإنما الذي تجب ملاحظته هو معرفة دفاع أحد الطرفين أم لا ، فإذا ما تحقق الإخلال وجب نقض الحكم على هذا الأساس ، وإلا فلا ينقض .

(الطعن رقم ٥١ سنة ٣٢ ق جلسة ٢٢/٢/١٩٣٤)

٧ - إن المادة ٢٤٣ من قانون المرافعات لا توجب على المحكمة إستدعاء الخبراء لمناقشتهم في تقريرهم وإنما تجيز لها ذلك إذ تراعى لها لزومه . وإن

فتمتى كانت المحكمة لم تجد بما لها من سلطة غنى تقدير الأدلة حاجة إلى هذه المناقشة إعتياداً على تقرير الخبير الإستشارى والمضاهة التى أجرتها هى بنفسها والقرائن التى أشارت إليها فى حكمها فإن النعمى عليها مخالفة القانون يكون على خير أساس .

(الطعن رقم ١٨٢ سنة ٢٠ ق جلسة ٢٢/٥/١٩٥٢)

٨ - متى كانت المحكمة قد إتخذت إجراءات عديدة لكشف حقيقة العقد المطعون فيه بالتزوير بأن حكمت بإحالة الدعوى على التحقيق وسمعت شهادة الشهود كما أصدرت ثلاثة أحكام بنسب خبراء وتجمع لديها إلى تقاريرهم تقرير خبير إستشارى آخر ورأت من كل ذلك ما يكفى لإقتناعها بصحة الورقة فلا تثريب عليها إذ هى لم تستجب إلى ما طلبه الطاعن من إستحضار الخبراء لمناقشتهم أو تعيين خبراء جدد إذ هذا منها تقدير موضوعى تستقل به .

(الطعن رقم ٢٨٦ سنة ٢١ ق جلسة ٣٠/٤/١٩٥٣)

٩ - إن المادة ٢٤٣ مكرر من قانون المرافعات لا توجب على المحكمة مناقشة الخبراء إلا إذا هى كانت قررت هذا الإجراء فى الدعوى ، فإذا كان لم يصدر فى الدعوى قرار من المحكمة بمناقشته لا يكون مخالفاً للقانون ، على أن القانون قد جعل الحكم بتزوير ورقة أو بصحتها مرجعه إلى ما يثبت للمحكمة من حقيقة الحال فيها سواء أكانت فى تعرف هذه الحقيقة قد إستقلت بمشاهدتها وملاحظتها هى أم كانت قد إستعانت برأى أهل الخبرة ، ثم هو لم يجعل رأى الخبير ملزماً لها ، ولما كانت مناقشة الخبير لم تجعل إلا تنويراً للمحكمة فالمحكمة وحدها أمر تقرير إجراء المناقشة من عدمه . وإن فلا تثريب عليها إذا كان وجه الحق فى الدعوى قد تبين لها من تقرير آخر ومن ملاحظتها هى فقضت فيها على أساس ذلك بون مناقشة الخبير .

(الطعن رقم ٣١ سنة ١٦ ق جلسة ٣٠/١/١٩٤٧)

١٠ - متى كان الحكم إذ قضى بتزوير العقد المطعون فيه قد أقام قضاءه على إستخلاص موضوعى سائق يكفى لحمله أخذاً بتقرير الخبير المنتسب فى الدعوى ، فإن هذا الرد الضمنى الكافى على طلب نذب خبير مرجح وعلى تقرير

(الطعن رقم ٤٣٦ سنة ٢١ ق جلسة ٢٦/٢/١٩٥٢)

١١ - متى كانت المحكمة قد بنت حكمها بتزوير الورقة محل الدعوى على تقارير الخبراء المقدمة فى الدعوى أخذاً بالأسباب الواردة فيها مضافاً إليها القرائن الأخرى التى فصلتها فى حكمها ، وكانت هذه الأدلة كافية لعمل هذا الحكم ، فإنه لا يعيبه كونه لم يشر إلى أسباب تتحى خبير ندبته المحكمة من أنه يستحيل عليه تبين حقيقة الإمضاء إلا بمستحضرات أوربية إنقطع ورودها ولم يبق لتلك الأسباب وزناً .

(الطعن رقم ١٠٠ سنة ١٨ ق جلسة ٢/٣/١٩٥٠)

١٢ - متى كان الحكم قد أحال فى بيان أوجه الخلاف بين الإمضامين بين المطعون فيهما والإمضاءات التى حصلت المضاهاة عليها إلى ما أثبتته تقرير الخبير الذى فصل أوجه الخلاف فإن النعى عليه يكون القصور على غير أساس .

(الطعن رقم ١٦٨ سنة ١٩ ق جلسة ١٤/١/١٩٥٩)

١٣ - إن عدم إشارة القاضى والخبير الذين إستكتبنا المطعون فى إمضائه إلى وجود تلاعب منه وقت الاستكتاب لا يحول دون أن تستظهر محكمة الإستئناف هذا التلاعب من إطلاعها على الإمضاءات موضوع المضاهاة ومقارنتها .

(الطعن رقم ١٨٨ سنة ١٨ ق جلسة ١٨/٥/١٩٥٠)

١٤ - إذا إقتنعت محكمة الموضوع مما إستبانته من التحقيقات وما إستظهرته من القرائن وما تكشف لها من ظروف الدعوى التى إستعرضتها فى حكمها بأن الإمضاء المطعون فيها بالتزوير صحيحة فلا يصح أن يعاب عليها أنها لم تأخذ برأى أهل الخبرة المخالف لما إنتهت إليه إذ هذا الرأى لا يعدو أن يكون عنصراً من عناصر الإثبات التى تقدم لتكون المحكمة منها رأياً فى الدعوى ، فإذا هى لم تطمئن إليه كان لها أن تطرحه كلى دليل آخر ، ولا يكون واجباً عليها قانوناً أن تفنده بأسباب مبرحة ، فإن بيانها لرسباب التى تعتمد

عليه يقضى .

(الطعن رقم ٤٠ سنة ١١ ق جلسة ١٩٤٢/١/٢٩)

١٥ - لا تثريب على المحكمة إذ هي لم تر ثبب خبير آخر بعد أن أخذت بتقرير الخبير المنتدب وبما ذهب إليه من صحة الورقتين المطعون فيهما وتحققت من صحة رأيه بما أجرته بنفسها من المضاهاة .

(الطعن رقم ٣١٢ سنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٢/٦/٢٥)

١٦ - المحكمة غير ملزمة بإتباع رأى الخبراء الذين نسبوا فى الدعوى ولها السلطان المطلق فى تقدير الأدلة وفى الأخذ بتقرير الخبير الإستشارى متى وجدت فى أوراق الدعوى وفى المضاهاة التى أجرتها بنفسها ما يققنها بصحة العقد وكانت الأسباب التى بنت عليها إقتناعها بذلك من شلتها أن تؤدى إلى ما قضت به .

(الطعن رقم ١٨٢ سنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٢/٥/٢٢)

١٧ - إذا كان مناط البحث فى الدعوى هو ما نفع به الطاعن من أنه لم يوقع على السند المطعون فيه بالتزوير ، وفى سبيل تحقيق ذلك نبت محكمة أول درجة خبيراً لمضاهاة الإمضاء الموقعة على السند والمنسوبة إلى الطاعن بخط إمضائه على الأوراق المعترف بها وكذلك بإمضاء ابنه ، فقدم هذا الخبير تقريره مبيناً فيه أن التوقيع المنسوب الى الطاعن ليس بتوقيعه ولا بتوقيع ابنه ، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه مع أخذه بتقرير الخبير وإثباته أن الطاعن لم يوقع على السند قد قضى برفض دعوى التزوير إستناداً إلى قرائن نكرها لا تؤدى إلى اثبات صحة التوقيع ، فهذا الحكم يكون قد أقيم على أسس متخالفة لا تؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها .

(الطعن رقم ٣٨ سنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥١/١٢/٢٧)

١٨ - إذا كان الحكم قد أقام قضاءه بتزوير الورقة محل الدعوى على تقرير خبير قسم أبحاث التزوير بمصلحة الطب اشهرى قائلاً إنه ثابت من هذا التقرير أن الإمضاء المطعون عليه بالتزوير يختلف عن إمضاء من نسب إليه المعترف به

والموقع على قسمتي زواجه في سنة كذا كما إنه يختلف عن توقيعه على عقد البيع المسجل في تاريخ كذا من حيث تركيب الحروف وإتصال بعضها ببعض ، وكان الثابت بتقرير الخبير أنه لم يمكنه القطع بأن الإمضاء المطعون فيه لم يصدر ممن نسبت إليه ، إذ الإمضاء الموقع به على قسمتي الزواج كما يختلف عن الإمضاء المطعون فيه يختلف أيضاً عن الإمضاء الموقع به على عقد البيع المسجل لما بين تاريخ لاقسميتين والعقد من فترة طويلة مما لا تصلح معه هاتان الوثيقتان لإجراء المضاهاة عليهما فهذا الحكم يكون قد أقيم على سند لا يؤيده مصدر من الأوراق ويتعين نقضه ، وإذا كان هذا الحكم قد إستند أيضاً إلى إختلاف أقوال الشهود في محضر التحقيق الذي أحرته المحكمة الابتدائية فذلك لا يصلح أساساً لقوم عليه الحكم إستقلاً إذ أن ما أورده في هذا الخصوص إنما كان على سبيل تأييد الأساس الذي قام عليه قضاءه وهو تقرير الخبير .

(الطعن رقم ١٣٠ سنة ١٨ ق جلسة ١٩٥٠/٣/٢)

١٩ - الدفع ببطلان تقرير الخبير إستناداً إلى أنه لم يباشر عملية المضاهاة أمام القاضي المعين للتحقيق ويحضر كاتب المحكمة وفقاً للمادة ٢٦٧ من قانون المرافعات - القديم - كذلك لأنه لم يجر المضاهاة على بصمة ختم الخصم الموقعة على ورقة ضمن أوراق المضاهاة التي أشار إليها الحكم التمهيدي . هذا الدفع بشطريه ليس متعلقاً بالنظام العام ومن ثم لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٧٧ سنة ١٩ ق جلسة ١٩٥٩/١/٢٨)

٢٠ - متى كان يبين مما أورده الحكم أن المحكمة قد إستندت في قضائها برد وطلان السند المطعون فيه بالتزوير إلى ما ورد بتقرير الخبيرين المتقدمين في الدعوى رغم إختلافهما في تحديد مواطن التزوير في المحرر المذكور وطريقة حصوله ، ولم تبين كيف وأصحت بين الرأيين فيهما وعى ما بينهما من تفاوت ظاهر ومع رستحالة تصور الجمع بينهما ، وأنها أضافت إلى ذلك مشاهدتها الخاصة وقطعت بها في حصول التزوير في مسألة إختلفت فيها أبحاث الجراء دون أن تبين هي مواضع التزوير التي رأتها ودلائله التي إطمأنت إليها . فإن الحكم يكون

(الطعن رقم ٢٢٩ سنة ٢٢ ق جلسة ١٥/٢/١٩٥٦ ص ٧ من ٢٣٦)

٢١ - متى كان المدعى عليه بالتزوير قد طلب إلى محكمة الموضوع إجراء مضاهاة بين خط الورقة المطعون فيها بالتزوير وبين خط خصم آخر في إيصالات قديمها وذلك إلى جانب طلبه التحقيق لإثبات تسلمه الورقة المذكورة بحالتها من هذا الخصم باعتبار أنه وكيل دائرة الطاعن بالتزوير ، وكانت المحكمة إذ قدرت أن أقوال الشهود لم تقطع فيما أجرى التحقيق بشأته ، لم تستجب إلى طلب المضاهاة ولم ترد عليه في حكمها ، فإن الحكم يكون قد أغفل عنصراً هاماً من عناصر دفاع جوهرى مما يكون من شأنه فيما لو ثبت أن الورقة محررة بخط ذلك الخصم أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى ويكون الحكم قد شابه قصور يبطله ويستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٨٢ سنة ٢٢ ق جلسة ١٢/١/١٩٥٦ ص ٧ من ٦٥)

٢٢ - لا يجوز للمحكمة وفقاً للمادة ٢٢٧ من قانون المرافعات أن تقتضى بسقوط حق الخصم الذى لم يتم بإيداع أمانة الخبير فى التمسك بالحكم الصادر بتعيين الخبير إلا إذا وجدت أن الأعدار التى أبداهها الخصم لذلك غير مقبولة ، وهذا يقتضى علم الخصم بالحكم الذى ألزمه برفع أمانة الخبير حتى يكون فى استطاعته دفعها فى الميعاد المحدد فى هذا الحكم أو إبداء الأعدار التى منعت من دفعها أمام المحكمة لتقديرها ، ولما كانت المادة ١٦٠ من قانون المرافعات توجب إعلان منطوق الأحكام الصادرة بإجراءات الإثبات إلى من لم يحضر النطق بها من الخصوم وإلا كان العمل لاغياً ، فإن علم هذا الخصم لا يتحقق إلا بحصول هذا الإعلان ومن ثم فلا يجوز للمحكمة أن تقتضى بسقوط حقه فى التمسك بالحكم الصادر بتعيين الخبير لعدم دفعه الأمانة إلا إذا كان قد أعلن بهذا الحكم إذا كان قد تخلف عن حضور الجلسة التى صدر فيها الحكم ، ولا يرفع هذه المخالفة أن تكون المحكمة قد أجرت المضاهاة بنفسها بعد أن قضت بسقوط حق الطاعن فى التمسك بالحكم الذى كانت قد أصدرته بتعيين الخبير ذلك لأنها لم تلجأ إلى هذا الإجراء إلا إضطراراً لعدم إمكانها تنفيذ حكمها

القاضي بتعيين الخبير بسبب عدم دفع أمانة الخبير من الطاعن وإمتناع المطعون ضده عن دفعها ، فأجراها لهذه المضاهاة إنما كان مقرباً على قضائها خطأ بسقوط حق الطاعن في التمسك بالحكم المذكور ، ولو أن الأمانة دفعت لما كان لها أن تلجا إلى هذا الإجراء قبل أن يبدي الخبير رأيه ، لأن ما تضمنته أسباب حكمها القاضي بنسب الخبير يفصح عن عجزها عن تكوين عقيدتها في شأن التزوير المدعى به من مجرد مشاهدتها الأوراق التي أجرت المضاهاة عليها ، تلك المضاهاة التي أسست عليها حكمها المطعون فيه .

(الطعن رقم ١٩٦ سنة ٢٥ ق جلسة ١٧/٤/١٩٦٩ س ٢٠ ع ٢ ص ٢١)

٢٢ - لقاضي الدعوى وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن يبنى قضاءه على ما يشاهده هو بنفسه في الأوراق المطعون فيها بالتزوير سعياً لجلاء وجه الحق سواء أكان السبيل إلى ذلك ميسراً أم كان عسيراً ، فلا تثريب على المحكمة إذا هي قامت بإجراء المضاهاة في دعوى التزوير بنفسها ، ولا يحذر من هذا الرأي أن تكون المحكمة قد نسبت خبيراً في الدعوى أجرى المضاهاة إذ هي لا تتقيد برأى الخبير المنتدب لأن رأيه إستشاري في جميع الأحوال ولا يعدو أن يكون عنصراً من عناصر الإثبات التي تخضع لتقديرها فلها السلطان المطلق في إطراره والأخذ بتقرير الخبير الإستشاري متى وجدت في أوراق الدعوى وفي المضاهاة التي أجرتها بنفسها ما يقنعها بصحة السند .

(الطعن رقم ٣٧٩ سنة ٢٥ ق جلسة ١١/٦/١٩٦٩ س ٢٠ ع ٢ ص ١٧٠)

٢٤ - إذ أجازت المادة ٢٤٤ من قانون المرافعات السابق - والنقابة للمادة ١٥٤ من القانون الحالي - للمحكمة أن تعيد المأمورية للخبير ليتدارك ما تبينه له من وجوه الخطأ أو النقض في عمله أو بحثه ، فإنه يجوز لها من باب أولى أن تتدب رئيس المكتب الذي سبق أن اعتمد تقرير الخبير المنتدب والذي يعمل في هذا المكتب تحت إشرافه ليعيد النظر في التقرير على ضوء إطلاعه على تقرير الخبير الإستشاري وما حواه من أسباب والموازنة بين التقريرين لترجيح أحدهما ، والمحكمة في كل ذلك غير مقيدة برأى خبير معين ، إذ المرجع في تكوين عقيدتها هو بما تطمئن إليه بوزن معقب .

(الطن رقم ٥ سنة ٣٦ ق جلسة ٢/٤/١٩٧٠ س ٢١ ع ٢ ص ٥٥٩)

٢٥ - محكمة الموضوع غير ملزمة برأى الخبير الذى نذبت لإثبات حقيقة الحال فى الورقة المدعى بتزويرها ، ولها أن تأخذ بتقرير الخبير الإستشارى الذى تظمن إلى متى أقامت حكمها على أدلة صحيحة من شأنها أن تؤدى عقلاً إلى النتيجة التى إنتهت إليها - كما لها أن تبين قضاها على نتيجة المضاهاة التى تقوم بإجرائها بنفسها لأنها هى الخبير الأعلى فيما يتعلق بوقائع الدعوى المطروحة عليها .

(الطن رقم ١٠١ سنة ٣٦ ق جلسة ٢٨/٤/١٩٧٠ س ٢١ ع ٢ ص ٧١٤)

٢٦ - من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بالرد على طلب نيب خبراء جدد لإجراء المضاهاة ، متى وجدت فى تقرير الخبير السابق نذبه وفى أوراق الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها .

(الطن رقم ٥ سنة ٣٦ ق جلسة ٢/٤/١٩٧٠ س ٢١ ع ٢ ص ٥٥٩)

٢٧ - إعادة الأمور إلى الخبير مما يخضع لسلطة المحكمة التقديرية ، فلها أن ترفض طلب الإعادة إذا رأت فى أوراق الدعوى ما يغنى عنها .

(الطن السابق)

٢٨ - إذا كان الحكم المطعون فيه ، قد أخذ بتقرير قسم أبحاث التزيف والتزوير لإقتناعه بالأسس التى بنى عليها ، وبما ساقه الحكم من قرائن وما تكشف له من ظروف الدعوى التى أورده فى أسبابه ، وإنتهى من هذه الأدلة إلى أن التوقيع على الإقرارين المدعى بتزويرهما صحيح ، وأن إدعاء الطاعن - بالتزوير - بأن هذا التوقيع قد إختلس منه على بياض لا يتسم بطابع الجد ويتنافى مع الأساس الذى قام بالتزوير فى تقرير الإدعاء به أو فى مذكرة شواهد ، فلا يعاب على هذا الحكم بعد ذلك إن هو لم يأخذ أو يرد على بعض القرائن التى إستند إليها الطاعن ، رد ليس على الحكم أن يفند كل قرينة مادام أنه إنتهى إلى صحة الورقة بأدلة تحمل قضاها ، لأن أخذه بهذه الأدلة يتضمن الرد المسقط لما يخالفها .

(الطعن رقم ٢٧ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٧٣/٢/٢٠ س ٢٤ ع ١ ص ٢٨١)

٢٩ - إذا كان الحكم المطعون فيه لم يجب الطاعن - المشتري - إلى طلب تحقيق صحة بصمة الأصبع المنسوب إلى البائعة التوقيع بها على عقد البيع إستناداً إلى مجرد القول بأن تلك البصمة قد تعذر تحقيق صحتها بالمضاهاة لأن البصمتين اللتين أخذتا لهذا الغرض وجدنا مطموستين ، ولما كان هذا الرأي إستند إليه الحكم تبريراً لعدم تحقيق صحة البصمة ليس من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي إنتهى إليها في هذا الخصوص إذ لم يثبت إستحالة الحصول على بصمات أخرى للبائعة تصلح للمضاهاة فإن الحكم يكون معيباً بالقصور .

(الطعن رقم ٣٢٥ سنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٤/٥/١٤ س ٢٥ ص ٨٧٨)

٣٠ - من المقرر في قضاء محكمة النقض أنه إذا إقتنعت المحكمة المدعى أمامها بالتزوير مما أستبانته من الأدلة بأن الإمضاء المدعى بتزويرها صحيحة ، فإن لها أن لا تأخذ برأى أهل الخبرة المخالف لما انتهت إليه ، إذ أن هذا الرأي لا يعبر أن يكون عنصراً من عناصر الإثبات التي تقدم لتكون المحكمة فيها رأياً في الدعوى ، فإذا هي لم تطمئن إليه كان لها أن تطرحه كأي دليل آخر ولا يكون واجباً عليها قانوناً أن تفنده بأسباب صريحة مادام بيانها للأسباب التي تعتمد عليها يغنى .

(الطعن رقم ٢٣٢ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٧٤/٥/٧ س ٢٥ ص ٨١٣)

٣١ - مفاد نص المادتين ٢٤٤ و ٢٤٦ من قانون المرافعات السابق أنه إذا قدم الخبير المنتدب في الدعوى تقريره إلى محكمة ورأت ما يبرر إستجلاء ما ورد به أو إعادة بحثه في ضوء ما إشتمل عليه تقرير إستشاري تقدم به الخصوم ، فإنه لا يجوز لها لاستكمال عقيدتها أما أن تعيد المأمورية إلى الخبير نفسه أو تندب خبير غيره أو ثلاثة خبراء للترجيح بين التقريرين ، وليس ثمة ما يمنع من أن يكون الخبير المرجح رئيساً للخبير السابق ندبه في الدعوى ، ذلك لأن الوضع الوظيفي للخبير ليس هو المناط في الإسناد إلى المحكمة ، كما أن رأى الخبير لا يقيد محكمة الموضوع وتقدير عمله والموازنة بينه وبين غيره مما تستقل به ، وإذا تعددت التقارير فإنها تبنى إقتناعها على تقرير الخبير الذي تراه مدعاة

لإطمئنانها بغض النظر عن مركزه الوظيفي بالنسبة إلى خبير آخر سبق ندبه في الدعوى ، لما كان ذلك فإنه لا يعاب على الحكم الصادر بندب رئيس قسم أبحاث التزييف والتزوير للترجيح بين التقرير المقدم من أحد خبراء هذا القسم وبين التقرير الإستشاري .

(الطعن رقم ٢٢٥ سنة ٢٩ ق جلسة ١٤/٥/١٩٧٤ س ٢٥ ص ٨٧٨)

٢٢ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد إستند في قضائه بتزوير الإمضاء المنسوبة إلى البائعة على عقد البيع إلى تقرير مدير قسم أبحاث التزييف والتزوير التي أطمأنت إليه المحكمة واقتنعت بأسبابه ، وكان الطاعن - المشتري - لم يدع أن تناقضاً قد شاب هذا التقرير ذاته ، فإن النعى عليه بأنه خالف في بعض ما ورد به تقرير الخبير الأول يكون غير منتج .

(الطعن رقم ٢٢٥ سنة ٢٩ ق جلسة ١٤/٥/١٩٧٤ س ٢٥ ص ٨٧٨)

٢٣ - وردت المادة ١٤٦ وما بعدها من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ضمن مواد الباب الثامن الذي ينظم أحكام ندب الخبراء وإجراءات قيامهم بما يندبون له من أعمال بصفة عامة ، بينما أفرد القانون المادة ٣٠ وما بعدها في الفرع الأول من الفصل الرابع من الباب الأول منه لإجراءات التحقيق عند إنكار الخط أو الإمضاء أو الختم أو بصمة الأصبع ، كما بينت تلك المواد الخطوات والإجراءات التي يجب إتباعها عند ندب خبير لمضاهاة الخطوط ، وهي إجراءات رآها المشرع مناسبة لهذا النوع من أعمال الخبرة ، وفيها ضمان كاف لحقوق الخصم ، فلا تنقيد المحكمة فيها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بالقواعد المنصوص عليها بالباب الثامن من قانون الإثبات ، ومنها ما نصت عليه المادة ٤٦ منه ، لما كان ذلك وكان النعى ببطلان عمل الخبير لعدم دعوة الخصم قبل مباشرة مهمته إعمالاً لنص المادة ١٤٦ من قانون الإثبات يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٦٩٢ سنة ٤٥ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٧٩ س ٢٠ ع ٣ ص ٢٤٧)

٢٤ - وحيث أن الطاعن أقيم على ثلاثة أسباب ينمى الطاعن بالأول منها على الخحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون - وفي بيان ذلك يقول أن المحكمة

الإبتدائية نبت خبيراً لإجراء المضاهاة على التوقيع المنسوب للمطعون ضده على المحرر محل الإدعاء بالتزوير إلا أن الخبير جاوز المأمورية المسندة إليه بمنطوق الحكم وتطرق من تلقاء نفسه إلى فحص عبارات السند بما يبطل التقرير المقدم منه وأنه تمسك أمام محكمة الإستئناف بهذا البطلان إلا أن الحكم المطعون فيه رعد بهذا التقرير فيكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث أن هذا النعى غير سديد ذلك أنه لما كان تزوير المحرر كما يكون بتقليد الإمضاء يكون أيضاً بتغيير عباراته - ولما كان الثابت من مبنات الحكم الإبتدائي الصادر بتاريخ ١٩٧٨/٦/٣ بنصب الخبير والمؤيد بالحكم المطعون فيه أن أسبابه قد تضمنت قبول شاهد التزوير الأول الذي إنطوى على الطعن على السند صلباً وتوقيماً مع الأمر بتحقيقه فإن هذه الأسباب المرتبطة بالمنطوق والمؤدية إليه تكمله وتوضحه فيعد منظوماً أيضاً على تكليف الخبير بفحص عبارات السند علاوة على فحص التوقيع الوارد عليه والمنسوب صدوره الى المطعون ضده ، ومن ثم فإن الخبير إذ تطرق لفحص عبارات السند لا يكون قد جاوز - المأمورية التي ندب إليها وإذ إلتمز الحكم المطعون فيه هذا النظر فيما خلص إليه من رفض الدفع المبدئى من الطاعن ببطلان تقرير الخبير فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون النعى على غير أساس .

(الطعن رقم ١٢٩٤ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٦/١/٩)

٣٥ - وحيث أن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الإستئناف بأن هناك معاملات كثيرة ومتصلة بينه وبين المطعون ضده وأن الأخير مدين له بالبلغ المطالب به ، وطلب ندب خبير لتصفية الحساب والتعرف على صافيته في تاريخ تحرير السند محل الإدعاء بالتزوير إلا أن الحكم المطعون فيه رفض هذا الطلب - فيكون فضلاً عن إخلاله بحق الدفاع مشوياً بالقصور المبطل .

وحيث أن هذا النعى مردود ذلك ان تعيين الخبير في الدعوى من الرخص المخولة لقاضي الموضوع فله وحده تقدير لزوم هذا الإجراء ولا مقعب عليه متى

كان رفضه إجابة طلب تعيين الخبير قائماً على أسباب مبررة له ، ولما كانت محكمة الإستئناف قد وجدت في تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير المقدم أمام المحكمة الابتدائية والذي إنتهى إلى أن سند المديونية تم تزويره بإضافة عبارات وأرقام إلى المحتوى الأصلي للسند . ما يكفي لتكوين عقيدتها ورفضت طلب الطاعن بنذب خبير حسابي - وقضت بتأييد الحكم الابتدائي في خصوص قضائه برد وبطالان السند المشار اليه بالنسبة للأرقام والعبارات المضافة ولما كان الدليل المستمد من تقرير خبير الدعوى المشار اليه يكفل حمل قضاء الحكم ويسوغ رفض طلب الطاعن ندب خبير فإن النعمى يكون على غير زساس .

(الطعن رقم ١٢٩٤ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٦/١/٩)

٢٦ - وحيث ان الطاعن ينعمى بالوجه الثانى من السبب الأول على الحكم المطعون فيه - المؤرخ ١٩٨٢/٣/٣٠ القاضى بالرد وابطالان - الخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول أنه طلب إعادة المأمورية إلى قسم أبحاث التزييف والتزوير لإجراء المضاهاة على توقيعات معاصرة حاضرة من المورث ، كما طلبت تمكينه من تقديم تقرير إستشارى عن صحة تلك التوقيعات ، أو إحالة الدعوى إلى التحقيق بالبيئة لإثبات ذلك ، وإن إلتفت الحكم عن هذه الطلبات وقضى برد وبطالان المحررين يكون قد أخل بحقه في الدفاع بما يستوجب نقضه .

وحيث أن هذا النعمى غير مقبول ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة طلب الخصوم إعادة المأمورية إلى خبير آخر أو بإحالة الدعوى إلى التحقيق متى إطمأنت إلى تقرير الخبير المنتدب ، ووجدت فيه الكفاية لتكوين عقيدتها ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برد وبطالان الورقتين المدعى بتزويرهما على ما أطمأن إليه بسلطته التقديرية من أن تقرير الخبير المنتدب قد قام على أسس فنية سليمة تؤدي إلى النتيجة التي إنتهى إليها ، فإن النعمى بهذا الوجه يكون جدلاً موضوعياً في كفاية الدليل ومن ثم غير مقبول .

(الطعن رقم ٢١١٠ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٦/٤/٢٤)

## عدم بطلان تقرير الخبير المنتدب لتحقيق صحة الإمضاءات لعدم دعوته للخصوم

١ - وردت المادة ٢٣٦ من قانون المرافعات السابق ضمن مواد الفصل السادس الذي نظم أحكام نوب الخبراء وإجراءات قيامهم بما يندبون له من أعمال بصفة عامة ، ثم أفرد القانون الباب السابع منه لإجراءات الإثبات بالكتابة ونظمت المادة ٢٦٢ وما بعدها إجراءات التحقيق عند إنكار الخط أو الإمضاء أو الختم أو بصمة الأصبع ، كما بينت تلك المواد الخطوات والإجراءات التي يجب إتباعها عند نوب خبير لمساهمة الخطوط ، وهي إجراءات رآها المشرع مناسبة لهذا النوع من أعمال الخبرة ، وفيها ضمان كاف لحقوق الخصوم ، فلا تنقيد المحكمة فيها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بالقواعد المنصوص عليها في الباب السادس من قانون المرافعات السابق ، وإن تعد هذه الإجراءات غير الواجبة الإلتزام في موضوع النزاع المتعلق بتحقيق صحة الإمضاءات لإنطباقها عليه واختصاصها به بون ما نصت عليه المادة ٢٣٦ من إجراءات وإن كان الثابت من الأوراق أن الخبير الذي ندبته المحكمة هو خبير الخطوط بقسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي وإن مهمته كانت فحص الأوراق المطعون عليها بالتزوير ، فإن النفي ببطلان عمل الخبير لعدم دعوة الخصوم قبل مباشرة مهمته إعمالاً لنص المادة ٢٣٦ مرافعات سابق تكون على غير أساس .

(الطعن رقم ١٧٧ سنة ٢٧ ق جلسة ٢٠/٣/١٩٧٢ س ٢٢ ع ١ ص ٥٩٤ .

الطعن رقم ٤٥٠ سنة ٢٥ ق جلسة ٢٥/٣/١٩٧٢ س ٢٢ ع ١ ص ٥١٤)

٢ - جرى قضاء هذه المحكمة في ظل قانون المرافعات القديم على أنه إذا كان الخبير الذي ندبته المحكمة هو خبير خطوط وكانت مهمته هي فحص الأوراق المطعون عليها بالتزوير فإن النفي ببطلان عمله لعدم دعوة الخصوم قبل مباشرة مهمته إعمالاً لنص المادة ٢٣٦ من قانون المرافعات السابق يكون على غير أساس . والبيان من مطالبة نصوص قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ومذكرته الإيضاحية أن المشرع لم يبيغ الخروج على ما استقر عليه قضاء محكمة النقض

فى هذا الصدد وإلا لكان قد نص صراحة على ذلك خاصة وإن نص المادة ١٤٦ من قانون الأثبات التى تقضى بأنه يترتب على عدم دعوة الخصوم بطلان عمل الخبير إنما وردت فى الباب الثامن من القانون الذى نظم أحكام نذب الخبراء ، ونظم ما يندبون له من أعمال بصفة عامة ، أما إجراءات التحقيق عند إنكار الخط أو الإمضاء أو الختم أو بصمة الاصبع وفى حالة الإدعاء بالتزوير فقد نظمتها المواد ٣٠ وما بعدها التى وردت فى الفرعين الاول والثانى من الفصل الرابع من الباب الثانى الذى افرد للأدلة الكتابية ، وقد بينت تلك المواد الخطوات والإجراءات التى يجب إتباعها عند نذب خبير لمضاهاة الخطوط وهى إجراءات رآها المشرع مناسبة لهذا النوع من أعمال الخبرة وفيها ضمان كاف لحقوق الخصوم .

(الطعن رقم ٩٨٣ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨١/٢/٢٥ س ٣٢ ص ٦٦٣)

## الطعن على تقرير الخبير بأنه بنى ما إنتهى إليه من نتائج على أسباب لا أصل لها فى الأوراق لا يعد تزويراً

١ - الطعن على تقرير الخبير بأنه بنى ما إنتهى إليه من نتائج على أسباب لا أصل لها فى الأوراق لا يعد تزويراً وسبيل الطعن فى أثبات ذلك هو مناقشة تقرير الخبير ورياء اعتراضاً عليه لا الطعن عليه بالتزوير فإذا رفضت محكمة الإستئناف الإستجابة إلى طلب الطاعن إعادة القضية للمرافعة للطعن بالتزوير فى تقرير الخبير للسبب المتقدم فإنها لا تكون قد خالفت القانون .

(الطعن رقم ٢١٣ سنة ٣٣ ق جلسة ١٢/٤/١٩٦٧ س ١٨ ع ٢ ص ٨٨٣)

**خبير قسم التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي**  
**ليمن من خبراء الجدول**

١ - إن خبير قسم التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي ليس من خبراء الجدول الذي يسرى عليهم قانون الخبراء رقم ٧٥ لسنة ١٩٢٢ فلا تسرى عليه بالتالي الشروط التي إشتراطها ذلك القانون في مادته الرابعة فيمن يتقيد إسمه في جدول الخبراء إذ يعتبر مطلقاً في مصلحة الطب الشرعي من بين الموظفين الذين عينهم وزير العدل نفاذاً لقانون الخبراء نفسه في المادة الحادية عشر .  
(الطعن رقم ٤٠٩ سنة ٢٢ ق جلسة ٢٨/٦/١٩٥٦ س ٧ من ٧٨٣)

ليس فى القانون ما يوجب حصول الإستكتاب

فى حضور خبير لإجراء المضاهاة

١ - ليس فى نصوص المواد ٢٦٤ - ٢٦٦ من قانون المرافعات ما يوجب حصول الإستكتاب بحضور الخبير المنتخب لإجراء المضاهاة وإلا كان الإستكتاب باطلاً . بل أن نص المادة ٢/٢٦٩ من قانون المرافعات صريح فى أن الخط لـو الإمضاء لو بصمة الإصبع الذى يكتب أمام القاضى يقبل للمضاهاة فى حالة عدم إتفاق الخصوم ولم تشترط هذه المادة حضور الخبير لإجراء هذا الإستكتاب .

(الطعن رقم ٤٩٩ سنة ٢٤ ق جلسة ١١/٧/١٩٦٨ س ١٩ ع ٣ ص ١٢٠٧)

إقامة الحكم قضاءه برفض الإدعاء بالتزوير على تقرير خبير  
أخذ صورة فوتوغرافية لأصل إشهار وقف وأجرى عليه المضاهاة  
تعييب قضاء المحكمة بعدم إطلاعها على هذا الأصل ، غير مقبول  
مادام الطاعن لم ينازع في مطابقة الصورة لأصلها

١ - إذا كان البين من الحكم المطعون فيه الذي أيد الحكم الابتدائي أنه أقيم  
قضاه برفض الإدعاء بالتزوير على ما إطمأن إليه من صحة البصمة والختم  
الموقع بهما على العقد أخذاً بتقرير الخبير الذي أجرى المضاهاة على إشهاد  
الوقف الذي لم يطعن عليه ، وأرفق بتقريره صوراً فوتوغرافية منه ، وعلى ما  
إرتأته المحكمة بنفسها من أن المظهر العام للبصمات الثابتة على العقد يتفق  
والمظهر العام لتلك الثابتة على إشهار الوقف حسبما بدالها من مقابلة بصمات  
العقد على البصمات الثابتة في الصورة الفوتوغرافية المأخوذة ببصمات الإشهار  
، فلا يقبل من الطاعنين تعييب الحكم بعدم إطلاع المحكمة على أصل الإشهار  
وإكتفائها بالصورة الفوتوغرافية المأخوذة منه ماداموا لم ينازعوا في مطابقة هذه  
الصورة لأصلها ولم يدعوا أنها غير واضحة تمجزم أو تمجزم المحكمة عن  
إستظهار مقوماتها .

(الطعن رقم ٢٦١ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩ ص ٢٥ ص ٧٦١)

## قيام المحكمة بالمضاهاة بنفسها

١ - للقاضي أن يبنى قضاؤه على ما يشاهده هو نفسه في الأوراق المطعون فيها بالتزوير فإنه هو الخبير الأعلى فيما يتعلق بوقائع الدعوى المطروحة عليه .

(الطعن رقم ٢٧ سنة ١١ ق جلسة ١١/١٢/١٩٤١)

٢ - لا تثريب على محكمة الموضوع إن هي قامت بإجراء المضاهاة في دعوى التزوير بنفسها دون الاستعانة بخبير إذ للقاضي أن يبنى قضاؤه على ما يشاهده هو نفسه في الأوراق المطعون فيها بالتزوير لأنه هو الخبير الأعلى فيما يتعلق بوقائع الدعوى المطروحة عليه ، ولا يحد هذا من أن يكون ثمة قرار سابق بنذب خبير لإجراء المضاهاة إذ رأى الخبير إستشارى في جميع الأحوال ولا إلزام على المحكمة في الاستعانة بأهل الخبرة بل لها أن تسعى بنفسها لجلاء وجه الحق سواء أكان السبيل ميسراً أم كان عسيراً .

(الطعن رقم ١٦٨ سنة ١٩ ق جلسة ١٤/٦/١٩٥١)

٣ - لم يوجب القانون على المحكمة في الادعاء بتزوير أى ورقة أن تستعين في فحصها بخبير بل أجاز لها ذلك عند الاقتضاء .

(الطعن رقم ٢٤٠ سنة ٢٢ ق جلسة ١٥/١٢/١٩٥٥)

٤ - إذا كان الحكم يقضى برفض دليل التزوير قد أقام ذلك على ما تبينته المحكمة من الفحص الذى أجرته بنفسها في حدود سلطتها المقررة قانوناً ، فلا يصح الطعن فيه بمقولة إنه خالف القانون إذ لم يأمر بتحقيق دعوى التزوير وحرّم مدعيها من حقه في اثباتها . وإن كان هذا الحكم ، بعد أن أقام قضاؤه بصفة أساسية على أنه لم يثبت من الإطلاع على الورقة المطعون فيها بالتزوير حصول ما إدعى من المحو والاضافة والتحشير ، قد قال أنه يفرض حصول ذلك التغيير فإنه لم يثبت أنه حصل بعد توقيع المدعى وبغير موافقته ، فهذا القول إذا كان خالياً من التسبب لا يعيب الحكم . وذلك لوروده في صدد فرض جدلي .

(الطعن رقم ٦٨ سنة ١٧ ق جلسة ١٦/١٢/١٩٤٨)

٥ - لا يبطل عملية المضاهاة التي تجريها المحكمة بنفسها أن لا تحرر بما شاهده تقريراً شأن الخبير ، إذ حسبها أن تضمن حكمها ما عاينته .

(الطعن رقم ١٦٨ سنة ١٩٩٤ ق جلسة ١٤/٦/١٩٥٤)

٦ - إذا حكم ابتدائياً بتزوير إمضاء موقع على ورقة عرفية ويرد هذه الورقة وبطلانها ، وكان هذا الحكم مؤسساً على رأى خبير الدعوى وعلى ما أجرته المحكمة بنفسها من مضاهاة ، ثم زلغ المحكمة الإستئنافية هذا الحكم بعله أنه تضع لها أن هناك شكاً يلابس رأى الخبير بحيث لا يمكن القطع بوجود التزوير ، ولم تتعرض مطلقاً لمناقشة رأى محكمة الدرجة الأولى من حيث المضاهاة كان حكم المحكمة الإستئنافية قاصر الأسباب وتعين نقضه .

(الطعن رقم ٢٢ سنة ٢٠٠٢ ق جلسة ١٥/٦/١٩٩٣)

٧ - لقاضي الدعوى وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن ينبنى قضاءه على ما يشاهده هو بنفسه فى الأوراق المطعون فيها بالتزوير سعياً لجلء وجه الحق سواء أكان السبيل إلى ذلك ميسراً أم كان عسيراً ، فلا تثريب على المحكمة إذا هى قامت بإجراء المضاهاة فى دعوى التزوير بنفسها ، ولا يعد من هذا أن تكون المحكمة قد نثبت خبيراً فى لدعوى أجرى المضاهاة إذ هى لا تنقيد برأى الخبير المنتدب لأن رأيه إستشارى فى جميع الأحوال ولا يبدو أن يكون عنصراً من عناصر الإثبات التى تخضع لتقديرها فلها السلطان المطلق فى إطراره والأخذ بتقرير الخبير الإستشارى متى وجدت فى أوراق الدعوى وفى المضاهاة التى أجرتها بنفسها ما يقنعها بصحة السند .

(الطعن رقم ٢٧٩ سنة ٢٠٠٥ ق جلسة ١١/٦/١٩٦٩ س ٢٠ ع ٣ ص ١١٧٠ .

الطعن رقم ١٥٦ سنة ٢٠٠٢ ق جلسة ١٢/٥/١٩٦٦ س ١٧ ع ٣ ص ١٠٩٩)

٨ - لا يعيب الحكم التناقض إجراء المحكمة المضاهاة بنفسها وإعتدائها عليها فى قضائها بالإضافة إلى تقرير الخبير الذى نثبت . ذلك أن قاضى الموضوع هو الخبير الأعلى فيما يتعلق بالوقائع المطروحة عليه ، له أن ينبنى قضاءه على ما يشاهده بنفسه فى الأوراق المدعى بتزويرها

(الطعن رقم ٤٦٥ سنة ٣٥ ق جلسة ٢٦/٢/١٩٧٠ س ٢١ ع ١ ص ٢٢٢)

٩ - للمحكمة في سبيل الفصل في الإدعاء بالتزوير وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض أن تجرى المضاهاة بنفسها ، فهي الخبر الأعلى في الدعوى ولها الحق في رفض دليل التزوير إعتداداً على الفحص الذي تجريه .

(الطعن رقم ٢٢٢ سنة ٢٨ ق جلسة ٧/٥/١٩٧٤ س ٢٥ ص ٨١٢)

١٠ - إذا أقام الحكم المطعون فيه قضاءه برد ويطالن المحرر المؤرخ ١٠/٦/١٩٦٩ على ما أجرته محكمة الإستئناف من مضاهاه توقيع محدث الطعون ضدهم المنسوب له على هذا المحرر على توقيعاته المعترف بها إنتهت ~~هنا~~ إلى القول بأن «لتوقيع المذكور» المطعون عليه بالتزوير - قد تم بطريق التقليد ولم يصدر من مورث المستأنفين المطعون ضدهم وهي دعامة سائفة تكفي لحمله فإن النعى عليه بأنه لم يرد على أسباب الحكم الابتدائي الذي ألغاه يكون على غير أساس كما أن النفى على ما تزيد إليه بعد ذلك لتأكيد قضائه يكون - أيأ كان وجه الرأي فيه - غير منتج .

(الطعن رقم ٦١٢ سنة ٥٠ ق جلسة ٣١/٥/١٩٨٤ س ٣٥ ص ١٥١٤)

## الأوراق التي تصلح للمضاهاة

١ - مؤدى نص المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات أنه يجب أن تكون الأوراق التي تحصل المضاهاة عليها في التزوير أوراقاً رسمية أو عرفية معترفاً بها أو تم إستكتابها أمام القاضي ولما كان صدور أمر أداء بموجب سند أذني لا يضيف على هذا السند صفة الرسمية ولا يعد عدم الطعن على الأمر المذكور إعتراضاً من المدين بصحة التوقيع على السند ، وكان الثابت أن الطاعن ومن قبله مورثه (المدين) قد تمسكا أمام محكمة الموضوع بعدم جواز إجراء المضاهاة على هذا السند الصادر به أمر الأداء فإلتقت المحكمة على هذا الدفاع فإنها تكون قد خالفت القانون .

(الطعن رقم ١٦٣ سنة ٢١ ق جلسة ١٢/٢١/١٩٦٥ س ١٦ ص ١٣٠٠)

٢ - المحكمة غير ملزمة بأن تقبل للمضاهاة كل ورقة رسمية لم يثبت تزويرها ، ولها إذا وجدت في بعض الأوراق الصالحة للمضاهاة ما يكفى لإجرائها أن تقتصرها عليها وأن تستبعد الأوراق الأخرى .

(الطعن رقم ٢٥٦ سنة ٣٢ ق جلسة ٢٦/٢/١٩٦٨ س ١٩ ع ١ ص ٥٩٩)

٣ - من مؤدى نص المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات أن الأوراق العرفية لا تقبل للمضاهاة إلا إذا حصل إتفاق الخصوم عليها . وإذا لم يقبل مورث المطعون عليهم الخطابات المقدمة من الطاعنتين للمضاهاة عليها فلا على المحكمة وقد إكتفت بلأوراق أخرى صالحة للمضاهاة إن هي أطرحت الخطابات المشار إليها .

(الطعن السابق)

٤ - القاعدة التي قررتها المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات السابق بشأن الأوراق التي تقبل للمضاهاة هي قاعدة أساسية يجب مراعاتها في حالة التحقيق بالمضاهاة بمعرفة أهل الخبرة ، ومن ثم فلا تقبل للمضاهاة غير الأوراق الرسمية أو الأوراق العرفية التي يعترف بها الخصوم أو تلك التي تم إستكتابها أمام القاضي ، وإنن فلا تجوز المضاهاة على ورقة عرفية لم يعترف بها الخصم ، ولا

يكتفى بالسكوت أو بإتخاذ موقف سلبي ، بل يجب أن يكون هناك موقف إيجابي يستدل منه في وضوح على إقراره بصحة الورقة العرفية ، وإذا كان لا نزاع في أن المطعون ضدها لم يصدره منها مثل هذا الإقرار ، فإن الحكم المطعون فيه حين قضى باستبعاد الأوراق المقدمة للمضاهاة يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

(الطعن رقم ٢٠٢ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٧٤/٦/٢٤ س ٢٢ ع ٢ ص ١١٦٥)

٥ - يواجه حكم المادة ٢٢٦ من قانون المرافعات السابق حالة معينة ، وهي تعديد المحكمة جلسة لتقديم ما لدى الخصوم من أوراق المضاهاة والاتفاق على ما يصلح منها ، وقد أوجبت تلك المادة على الخصوم الحضور في هذا الموعد ورتبت على تخلف الخصم المكلف بالاثبات جواز الحكم بسقوط حقه في الاثبات كما رتبت على تخلف الخصم الآخر في جواز اعتبار تلك الأوراق صالحة للمضاهاة ، وهي حالة خاصة تختلف عن حالة هذه الدعوى ولا مجال للقياس عليها ، وإذا كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون .

٦ - توجب المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات السابق أن تكون الأوراق التي تحصل المضاهاة عليها أوراقاً رسمية أو عرفية معترفاً بها أو تم إستكتابها أمام القاضي وإذا أغفل الحكم المطعون فيه الرد على ما أثاره الطاعن بشأن ما إذا كان عقد تأسيس الجمعية - الجمعية التعاونية الانتاجية لقباني محافظة البحيرة - يعتبر ورقة رسمية أم لا يعتبر كذلك رغم أنه دفاع جوهرى ويعتمد على تقرير الخبير الذى أجرى المضاهاة على الأوراق المقدمة واتخذة أساساً لقضائه فإن الحكم يكون قد شابه القصور وفساد الإستدلال ولا يزيل هذا العيب أنه كان من بين أوراق المضاهاة عقد البيع المسجل الذى قدمته المطعون عليها ذلك لأن المحكمة لم تعمل على المضاهاة التى أجريت على هذا العقد وحده بل على الأوراق جميعها .

(الطعن رقم ٧٤ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/٢٠ س ٢٤ ع ٢ ص ١٤٠٧)

٧ - مناط رسمية الورقة في المادتين ١٠ و ١١ من قانون الاثبات في المواد المدنية والتجارية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان

يكون محررها موزعاً عمومياً ملكاً بتحريرها بمقتضى وتظيفته ، وهى حجة بما  
نون فيها من أمور قام بها محررها فى حدود مهمته أو وقعت من نوى الشأن فى  
حضوره . لما كان ذلك وكانت المادة الرابعة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١  
بتأميم بعض الشركات والمنشآت تنص على أن تظل هذه الشركات والمنشآت  
محتفظة بشكلها القانونى عند صدوره ، وكان القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦  
بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام والقانون رقم ٦٠ لسنة  
١٩٧١ الذى حل محله لم يخلو تلك الشركات شيئاً من خصائص السلطة العامة  
أو إمتيازها كحق التنفيذ المباشر وتوقيع الحجز الإدارى ونزع الملكية للمنفعة  
العامة ، فإن مبدى ذلك أن شركات القطاع العام تعتبر من اشخاص القانون  
الخاص ، وهو ما افصح عنه المشرع صراحة عندما قام بتعديل نص المادة ٩٧٠  
من القانون المدنى رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٠ بما أورده فى مذكرته الإيضاحية من أن  
الهدف من هذا التعديل هو امتداد الحماية المقررة بمقتضى تلك المادة للأموال  
الخاصة المملوكة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة إلى أموال شركات القطاع  
العام لأنها وإن كانت من أشخاص القانون اخاص إلا أنها تقوم بدور خطير فى  
بناء الهيكل الإقتصادى للدولة . لما كان ما تقدم وكان العاملون بشركات القطاع  
العام ليسوا من الموظفين العموميين لأن علاقتهم بها علاقة تعاقدية تخضع  
لأحكام نظام العاملين بتلك الشركات ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا  
النظر واعتبر عقد التأمين المخطط - الذى أصدرته الشركة المطعون ضدها الثانية  
وهى من شركات القطاع العام - محرراً عرفياً لا يقبل المضاهاة فى حالة عدم  
اتفاق الخصوم طبقاً لنص المادة ٣٧ من قانون الإثبات . فإن الحكم المطعون فيه  
يمون قد التزم صحيح القانون .

(الطعن رقم ٤٦٩ سنة ٥٠ ق جلسة ٢٩/٢/١٩٨٤ س ٣٥ ص ٥٩٥)

عدم جواز المضاهاة على ورقة عرفية ينكر الخصم صحتها ولم يعترف بها . وجوب أن يكون هناك موقف ايجابي يستدل منه بوضوح على اعترافه بصحتها . م ٣٧ اثبات . رسمية الورقة . مناطها . المادتان ١٠ ، ١١ اثبات . شركات القطاع العام من اشخاص القانون الخاص والعاملون بها ليسوا من الموظفين العموميين . مؤدى ذلك عدم اعتبار أوراقها أوراقاً رسمية . إنكار الطاعنة لتوقيعات مورثها على أوراق الشركة فى تحقيق المضاهاة . تمسكها بذلك أمام المحكمة التى اصدرت الحكم المطعون فيه . إغفاله الرد على هذا الدفاع الجوهرى . قصور

١ - مفاد النص فى المادة ٣٧ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ عدم جواز المضاهاة على ورقة عرفية ينكر الخصم صحتها ولم يعترف بها ، ولا يكتفى فى هذا الشأن بالسكوت أو بإتخاذ موقف سلبى بل يجب أن يكون هناك موقف ايجابي يستدل منه بوضوح على اعترافه بصحة الورقة العرفية ومناط رسمه الورقة فى معنى المادتين ١٠ ، ١١ من قانون الاثبات سالف الذكر أن يكون محررها موظفاً عمومياً مكلفاً بتحريرها بمقتضى وظيفته وتعتبر حجة بما دون فيها من أمور كان بها محررها فى حده مهمته أو وقعت من نوى الشأن فى حضوره ، وشركات القطاع العام تعتبر من أشخاص القانون الخاص والعاملون بها ليسوا من الموظفين العموميين لأن علاقتهم بها لاقه تعاقدية تخضع لأحكام نظام العاملين بتلك الشركات ومن ثم لا تعتبر لأوراقها أوراقاً رسمية ، وإن كان الذين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الخبير المنتخب لصحة توقيع مورث الطاعنة والمطعون ضدهم الخمسة الأول المرحوم ..... على الاقرار المطعون عليه قد استعان فى تحقيق المضاهاة بتوقيعات له على اخطارات

اشتراكه في صندوق المؤسسة والزمانة بشركة امكو وهي اوراق بحكم كتبها  
أوراق عرفية لم تعترف الطاعة بصحتها وأنكرتها وتمسكت أمام المحكمة التي  
أصدرته بهذا الدفاع الا انها اغفلت مع انه دفاع جوهري من شأن تحقيقه ان  
يتغير وجه الرأي في الدعوى بما يعيب الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون  
والقصور في التسبيب .

(الطعن رقم ٢٠٥٦ سنة ٥٦ ق جلسة ٢٥/٧/١٩٩٠)

## حق المحكمة فى إخراج ما يقدم لها من أوراق المضاهاة

١ - أنه إذا كان للمحكمة أن تطرح ما يقدم لها من أوراق المضاهاة ولو كانت أوراقاً رسمية ، إلا أنه يشترط أن تكون الأسباب التى تستند إليها المحكمة فى استعمال هذا الحق سائغة ومن شأنها أن تؤدى الى ما انتهت اليه وتكفى لحمل قضائها فى هذا الشأن .

(الطعن رقم ١٥١ سنة ٢٨ ق جلسة ٢١/١٠/١٩٦٢ س ١٤ ص ١٠٠٦)

٢ - متى كانت الأوراق المقدمة فى الدعوى كافية لتكوين عقيدة المحكمة ، فلا عليها إن هى لم تأمر بضم أوراق أخرى استجابة لطلب الخطوم .

(الطعن رقم ٥ سنة ٣٦ ق جلسة ٢/٤/١٩٧٠ س ٢١ ع ٢ ص ٥٥٩)

٣ - المحكمة غير ملزمة بأن تقبل للمضاهاة كل ورقة رسمية لم يثبت تزويرها متى وجدت فى بعض الأوراق الصالحة للمضاهاة ما يكفى لإجرائها ، ومن ثم فإن النعمى على الحكم بأنه إلتفت عما تمسك به الطاعن من إجراء المضاهاة على أوراق بعينها ، لا يعدو أن يكون مجادله فيما لمحكمة الموضوع من سلطة تقدير الأدلة والأخذ بما يترجح اليه وجدانها .

(الطعن رقم ٦٩٢ سنة ٤٥ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٧٩ س ٣٠ ع ٢ ص ٢٤٧)

## التحقيق بالبينة والقرائن

١ - دعوى التزوير يجوز إثبات وقائعها بكافة الطرق القانونية بما فيها البينة والقرائن . - أن تمسك الصادرة له الورقة المطعون فيها بالتزوير بهذه الورقة وثبت تزويره لتاريخها ذلك يعتبر حتماً مبدأ ثبوت بالكتابة يجيز لسمه الاستدلال عليه بالبينة والقرائن لإقناع المحكمة بصحة نظريته هو فيما يتعلق بظروف تحرير تلك الورقة وإدماجها في عقد آخر لاحق .

(الطعن رقم ٢١ سنة ٤٠ ق جلسة ١٦/٥/١٩٣٥)

٢ - إن المادة ٢٧٠ من قانون المرافعات خاصة بتحقيق الضبوط ولا مجال لتطبيقها في دعوى التزوير . والمقصود منها هو إحترام القاعدة العامة في الاثبات بعدم تمكن من يتمسك بورقة انكرها خصمه من أن يثبت بالبينة ، في غير الاحوال التي يجوز فيها ذلك قانوناً الإلتزام المدون بها ، ولذلك جاء نصها مقصوراً على البينة لا تسمع إلا عند إثبات واقعة الكتابة أو التوقيع دون الإلتزام ذاته . بخلاف الحال في دعوى التزوير فإن الامر فيها إذا ما قبلت أدلة التزوير يكون متعلقاً بجريمة أو غش مما يجوز قانوناً إثباته بجميع الطرق ومنها قرائن الاحوال كعدم قيام الدين الذي حررت عنه الورقة . وذلك يستتبع أن يكون لخصم مدعى التزوير الحق في أن يثبت بجميع الطرق أيضاً عدم صحة الدعوى عملاً بالمادة ١٨١ مرافعات . وإن كان التحقيق في دعوى التزوير قد تناول غير الكتابة أو التوقيع وقائع أخرى ، وإعتمدت عليها المحكمة ، فلا تشرب عليها في ذلك .

(الطعن رقم ٤٠ سنة ٤١ ق جلسة ٢٩/١/١٩٤٢)

٣ - إن ما نصت عليه المادة ٢٧٤ من قانون المرافعات المقابلة للمادة ٢٧٠ من القانون القديم من أن لا تسمع الشهود إلا فيما يتعلق بإثبات حصول الكتابة أو الإمضاء أو بصمة الأصبع على الورقة المقتضى تحقيقها ممن نسبت إليه ، فإنه خاص بإنكار الخط أو الإمضاء أو الختم أو بصمة الأصبع ولا مجال لتطبيقه في حالة الإدعاء بالتزوير .

(الطعن رقم ٢٦٧ سنة ٢١ ق جلسة ١٠/٢/١٩٥٥)

٤ - إذا إعتمدت المحكمة فيما إعتمدت عليه ، فى حكمها برد ويطلان عقد البيع المطعون فيه بالتزوير على ما قرره بعض الشهود من أن المنسوب إليها صدور العقد كانت قد تصرفت قبل وفاتها فى بعض أطيانها ، وأن هذا التصرف يتناول بعض الوارد فى العقد ، فإن ذلك منها لاعتبار عليه قانوناً . لان هذه الشهادة إنما كانت عن واقعة لا دخل لطرفى الخصومة فيها ، ولم يكن تحدث المحكمة عنها لاثبات حق لاحد منها أو نفيه بناء عليها بل لتعرف الظروف التى لايست العقد المطعون فيه بالتزوير ، فلا مأخذ على المحكمة والحالة هذه إن هى ، بفية تكوين رأى لها فى الطعن الموجه ضد العقد المذكور ، قد استندت الى البينة .

(الطعن رقم ٤٧ سنة ١٢ ق جلسة ١٢/٣١/١٩٤٢)

٥ - للمحكمة فى دعوى التزوير أن تستدل على وقوعه أو إنتقائه بما تستخلصه من القرائن ، فلا عليها إن هى إتخذت من أوراق الدعوى والوقائع المطروحة عليها قرائن تؤيد بها ما إرتكبه من صحة الامضاء المطعون فيها .

(الطعن رقم ٢٧١ سنة ٢٠ ق جلسة ١٥/١/١٩٥٢)

٦ - القول بأن إمتناع المدعى فى دعوى التزوير عن الإجابة عن أسئلة النيابة إكتفاء بما سيبيده فى الدعوى المدنية إنما هو إستعمال لحق فلا يصح إستنباط قرينة منه على التزوير غير صحيح فى القانون ، ذلك لأن على النيابة أن تسيّر فى تحقيق جريمة التزوير بمجرد تبليغها عنها ، وعلى المتهم أن يجيب على ما توجهه إليه من أسئلة ، فإن رأت بعد التحقيق رفع الدعوى الجنائية وجب إيقاف الدعوى المدنية .

(الطعن رقم ٢٨٢ سنة ٢١ ق جلسة ١/٧/١٩٥٥)

٧ - لا تثريب على المحكمة إن هى إتخذت من تجهيل المتمسك بالورقة شخصية محررها قرينة تضيفها الى ما إستندت إليه فى قضائها بتزوير هذه الورقة .

(الطعن رقم ١١٢ سنة ١٨ ق جلسة ٢/٢/١٩٥٥)

٨ - قاضى اموضوع غير ملزم بالإلتجاء الى تحقيق الضبوط بطريق المضاهاة أو بسماع الشهود أو بكليهما إلا إذا لم تكف وقائع الدعوى ومستنداتها لتكوين عقيدته فى شأن صحة الخط أو الامضاء أو الختم فإن كانت كافية لتكوين هذه العقيدة جاز له أن يحكم بصحة الورقة أو أن يحكم بردها ويطلانها إذ ظهر له بجلاء أو من ظروف الدعوى أنها مزورة وذلك على ما تقتضى به المادتان ٢٦٢ ، ٢٩٠ من قانون المرافعات وكل ما يطلبه القانون فى هذه الحالة أن يبين فى حكمه الظروف والقرائن التى إستبان منها ذلك ومن ثم فلقاضى الموضوع أن يعتمد فى تكوين عقيدته بتزوير الورقة أو بصحتها على ما يشاهده هو فى الأوراق المدعى بتزويرها وعن المضاهاة التى يجريها بنفسه على ما هو مقدم فى الدعوى من أوراق ثبتت له - مما له من سلطة التقدير - أنها صادرة ممن تشهد عليه بون التقيد بأوراق المضاهاة المنصوص عليها فى المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات إذ لا محل للتقيد بها رنما يكون عندا تلجأ المحكمة الى التحقيق بالمضاهاة بواسطة الخبراء .

(الطعن رقم ٢٩٠ سنة ٢٤ ق جلسة ١١/٢٠/١٩٦٧ س ١٨ ع ٤ ص ١٧٩٦)

٩ - لا تقيد المحكمة فى تحقيق إنكار التوقيع أو التزوير بقواعد الاثبات المنصوص عليها فى الباب السادس من القانون المدنى الخاصة بإثبات الإلتزام ، بل لها أن تحكم برد ويطلان الورقة من إستبان لها من ظروف الدعوى أنها مزورة من غير أن تقيد فى ذلك بدليل معين ولها أن تأخذ بالقرائن دليلاً على التزوير يستوى فى ذلك أن تكون قيمة الورقة أقل من عشرة جنيهات أو تزيد عليها لأن التحقيق ينور فى ذهه الاحوال حول صحة الورقة أو عدم صحتها وتتصرف أقوال الشهود والخبراء إلى واقعة مادية فى حصول التوقيع بالإمضاء أو الختم أو البصمة أو من يد من نسبت إليه الورقة ويعلمه أو عدم حصول شيء من ذلك ، وليست هذه الوقائع بذاتها ممما يمكن الحصول على محرر لإثباتها .

(الطعن رقم ١٧٨ سنة ٢٢ ق جلسة ٨/١٢/١٩٥٥)

١٠ - (١) لا محل للنعى على الحكم مخالفت للمادة ٢٨٢ من قانون المرافعات القديم لقبول دليل على التزوير إستمدته من خطاب محرر من الطاعن بعد وفاة

المورث ينكر فيه أن هذا الأخير تصرف في الحصة موضوع العقدين المقتضى بردهما وبطلانتهما .

(ب) القول بأن ما حواه هذا الخطاب إنما ينصرف الى إنكار التصرف الرسمي لا العرفي هو جدل موضوعي لا سبيل إلى إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٦٨ سنة ١٩٩٠ ق جلسة ١٤/١/١٩٥١)

١١ - إذا كانت المحكمة بعد أن أقامت الدليل على تزوير الإمضاء المنسوبة الى المورث الصادر منه العقد المطعون فيه - أخذت بقول الطاعنة فيه بأن التوقيع عليه بختمها ، الذي كان وديعة عند والدها ، بوصفها شاهدة إنما كان في غيبتها وبغير إذنها ، فذلك مفاده أن الحكم إتخذ من ثبوت تزوير الإمضاء المنسوبة الى المورث دليلاً على تزوير التوقيع بختم الطاعنة بالطريقة التي قالت عنها ، وهذا لا يقدح في سلامته وهو إذا كان قد وصف قول الطاعنة هذا بأنه دفاع مع أنه إدعاء فذلك لا يعتد به ، متى كان هذا القول قد ثبت بدليل سائغ .  
ثـن رنه لا يصح النعى على هذا الحكم بأنه لم يرد على ما طلبه المتمسك بالعقد من تحقيق إسترداد حيازة الطاعنة لختمها وتوقيعها به العقد ، فمن ما قالت به المحكمة من تزوير الختم يتضمن الرد على هذا الطلب .

(الطعن رقم ٧٨ سنة ١٦ ق جلسة ٥/١/١٩٤٧)

١٢ - طلب الطاعنة إحالة الدعوى الى التحقيق لتثبيت عدم صدور العقد منها وتزوير بصمة الختم المنسوبة إليها عليه . طلب ينصب على واقعة عدم حصول التوقيع على العقد المنسوب إليها وفي حدود ما تنص عليه المادة ٢٧٤ من قانون المرافعات من أن لا تسمع شهادة الشهود إلا فيما يتعلق بإثبات حصول الكتابة أو الإمضاء أو الختم أو بصمة الإصبع على الورقة المقتضى تحقيقها ممن نسبت إليه ، وبالتالي فلا يعتبر هذا الطلب منها قبولاً لإثبات التعاقد ذاته .. الذي تزيد قيمته على عشرة جنيهات - بالبينة .

(الطعن رقم ٤٥٧ سنة ٣٤ ق جلسة ١٦/١/١٩٦٩ س ٢٠ ع ١ ص ١١١)

١٣ - لأن كان التوقيع بختم خطأ بدلاً من ختم آخر واقعة مادية إلا أنه يحول

دون إثباتها بالبينة أن إثباتها لا يكون إلا بإثبات رضا الشخص الذي كان المقصود التوقيع بختمه بالتعاقد ومطابقة إرادته مع إرادة المتعاقد الآخر على إنعقاده وهذا الإثبات لا يكون إلا بالكتابة إذا كانت فيه الإلتزام الناشئ عن العقد تزيد على عشرة جنيهات .

#### (الطعن السابق)

١٤ - للمحكمة في مواد التزوير أن تستدل على وقوعه بما تستخلصه من القرائن المقدمة في الدعوى . وتقدير قوة القرائن في الإثبات هو ما تستقل به محكمة الموضوع متى قام قضاها على أسباب مقبولة . ولا يجوز مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفاية كل منها في ذاتها للإثبات .

(الطعن رقم ٥٢١ سنة ٣٤ ق جلسة ١٤/١/١٩٦٩ س ٢٠ ع ١ ص ٩٥)

(الطعن رقم ٢٢٤ سنة ٣٢ ق جلسة ٨/١٢/١٩٦٦ س ١٧ ع ٤ ص ١٨٤٥)

١٥ - من المقرر قضاء هذه المحكمة أنه يجوز إثبات صحة الورقة أو تزويرها بكافة الطرق القانونية ومنها القرائن القضائية ، ومن ثم فلا على محكمة الموضوع إن هي أقامت قضاها بصحة الورقة على ما أطمأنت إليه من القرائن مادامت مؤدية إلى ما إستخلصته منها وإذا كان الحكم المطعون فيه قد إعتد في قضاؤه بصحة العقد على أن القرائن التي إستند إليها الحكم المستأنف لا تدل على تزوير العقد . علاوة على إقرار البائع امام محكمة الاستئناف بصحته ويصدوره منه ، وكانت هذه الاعتبارات من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي إنتهى إليها الحكم . فإن النعى عليه لا يعدو أن يكون مجادلة في تقدير محكمة الموضوع للأدلة بغية الوصول الى نتيجة أخرى غير التي أخذت بها مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٣٦٩ سنة ٢٨ ق جلسة ٢٢/١/١٩٧٤ س ٢٥ ص ٢١٦)

١٦ - متى كان يبين أن محكمة الإستئناف قد إعتدت في تكوين عقيدتها بتزوير السند المطعون فيه على قرائن متساندة ، يكمل بعضها بعضاً ، ولها أصل ثابت بالأوراق وتؤدي في مجموعها الى ما إنتهت اليه ، وكان من غير الجائز

مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها ، وكانت محكمة الموضوع غير مقيدة بدليل معين في إثبات التزوير أو نفيه ، ويجوز لها أن تستخلص وقوعه من الوقائع المطروحة أمامها . وما تكشف لها من ملاسبات توقيع السند المطعون فيه ولا يعتبر أحدها بدليل معين منها دون دليل آخر لم تطمئن إليه من قبيل الفساد في الاستدلال ، وكانت الأسباب التي أوردتها الحكم المطعون فيه سائغة وتكفي لحمل قضائه ، فإن النعى عليه بالقصور والفساد في الاستدلال يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٢٧٠ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٢٦ س ٢٧ ص ٥١٥)

١٧ - إذا كان لمحكمة الموضوع أن تستدل على وقوع التزوير بما تستخلصه من القرائن في الدعوى ، وتقدير قوة القرائن في الإثبات هو ما تستقل به متى قام قضائها على أسباب مقبولة ، ولا يجوز مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفاية كل منها في ذاتها للإثبات . لما كان ما تقدم ، وكانت محكمة الموضوع قد اعتمدت في تكوين عقيدتها بتزوير المخالصة السالفة الذكر على قرائن مجتمعة تؤدي في مجموعها الى النتيجة التي إنتهى إليها الحكم وتكفي لحمل قضائه فلا يجوز للطاعن مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها للإثبات .

(الطعن رقم ٤٠٨ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٨٠/١١/٢٥ س ٣١ ص ١٩٤٠)

١٨ - إذا قام الحكم قضاء برفض الإدعاء بالتزوير على أسباب سائغة تؤدي الى النتيجة التي إنتهى إليها ، تكفي عمل قضائية فلا يعيبه سكوت عن الرد على مستندات الطاعن التي تمسك بها لتأييد إدعائه بالتزوير لأن في قيام الحقيقة التي إقتنع بها وأورد دليلها التعليل الضمني المسقط لدلالة هذه المستندات

(الطعن رقم ٦٥٤ سنة ٨٤ ق جلسة ١٩٨٢/٢/١٧ س ٢٤ ص ٤٨٦)

## محرمة التزوير

١ - مناط الحكم بغرامة التزوير وفقاً لنص المادة ٢٨٨ من قانون المرافعات هو القضاء بسقوط حق مدعى التزوير أو برفض دعواه ، فلا يجوز القضاء بها في غير هاتين الحالتين . وإن فمتى كان الحكم إذ قضى بعدم قبول دعوى التزوير لأنها غير منتجة في الدعوى الأصلية قد ألزم مدى التزوير بالغرامة المنصوص عليها في المادة ٢٨٨ مرافعات فإنه يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٣٩ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٥/٤/٧)

٢ - إن غرامة التزوير هي جزاء أوجب القانون توقيعه على مدعى التزوير عند تقرير سقوط حقه في دعواه أو عجزه عن إثباتها بالحكم الذي يصدر فيها ولذا فالقضاء بهذه الغرامة يكون بصفة عامة وفقاً للقانون الذي كان سارياً وقت رفع دعوى التزوير . وإن فمتى كان الطاعن قرر طعنه بتزوير السند موضوع الدعوى قبل تاريخ سريان قانون المرافعات الجديد فتكون الغرامة الواجب الحكم بها عليه هي الغرامة التي حددت المادة ٢٩١ من قانون المرافعات القديم مقدارها بمبلغ عشرين جنياً لا الغرامة المنصوص عليها في المادة ٢٨٨ من قانون المرافعات الجديد والتي رفعت مقدارها الى مبلغ خمسة وعشرين جنياً . من ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بتغريم الطاعن خمسة وعشرين جنياً قد أخطأ في تطبيق القانون ويتبين نقضه في هذا الخصوص .

(الطعن رقم ١٠١ سنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٢/١٠/٣٠)

٣ - متى كان الحكم إذ قضى برفض دعوى التزوير قد صدر بعد العمل بقانون المرافعات الجديد مما يستتبع تطبيقه على الدعوى عملاً بنص المادة الأولى منه إلا أن الغرامة التي يحكم بها إنما هي جزاء أوجب القانون توقيعه على مدعى التزوير عند سقوط حقه في دعواه أو عجزه عن إثباتها والقضاء بهذه الغرامة يكون وفقاً للقانون الذي كان سارياً وقت التقرير بالظن فإذا كان مدعى التزوير قد قرر طعنه بالتزوير وقت سريان قانون المرافعات القديم الذي كانت تنص المادة ٢٩١ منه على مقدار الغرامة هو عشرون جنياً بينما رفعها القانون

الجديد الى خمسة وعشرين جنيهاً وكان الحكم قد ألزم مدعى التزوير بغرامة مقدارها خمسة وعشرون جنيهاً تطبيقاً للقانون الجديد فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، وبالرغم من زن المحكوم عليه لم يتمسك في طعنه بهذا الدفاع إلا أن لمحكمة النقض أن تثيره ولو من تلقاء نفسها على إعتبار أن القانون الذي يحدد هذه الغرامة كجزاء يعتبر من النظام العام .

(الطعن رقم ٤١٧ سنة ٢١ ق جلسة ١٣/١/١٩٥٥)

٤ - متى كان مدعى التزوير قد قرر بالطعن بالتزوير في ظل قانون المرافعات القديم فإن الغرامة التي توقع عليه في حالة سقوط حقه في الادعاء بالتزوير أو عجزه عن إثباتها هي الغرامة التي حددتها المادة ٢٩٢ من قانون المرافعات القديم بمبلغ عشرين جنيهاً لا الغرامة التي أصبحت خمسة وعشرين جنيهاً بمقتضى المادة ٢٨٨ من قانون المرافعات الجديد ، وتعين هذه الغرامة أمر متعلق بالنظام العام تملك محكمة النقض إثارته من تلقاء نفسها ولو لم يتمسك به المحكوم عيه في تقرير الطعن .

(الطعن رقم ٢٦٧ سنة ٢١ ق جلسة ١٠/٢/١٩٥٥)

٥ - الغرامة التي يحكم بها على مدعى التزوير عند تقدير سقوط حقه في دعواه أو عجزه عن ريثباتها هي جزاء أوجبه القانون تحكم به المحكمة لصالح الخزنة العامة من تلقاء نفسها ولو لم يطلبه الخصوم ، وهي بوصفها جزاء متصلاً بالنظام العام يجوز لمحكمة النقض أن تتبرك ما تقع فيه محكمة الموضوع من خطأ إذا هي قضت على مدعى التزوير بأزيد من الغرامة التي نص عليها القانون . وإن فمتى كان مدعى التزوير قد قرر بالطعن بالتزوير في ظل قانون المرافعات القديم الذي حددت المادة ٢٩١ منه الغرامة التي يحكم به على مدعى التزوير في حالة سقوط حقه في دعواه أو عجزه عن إثباتها بمبلغ عشرين جنيهاً ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلزامه بمبلغ خمسة وعشرين جنيهاً تطبيقاً لنص المادة ٢٨٨ من قانون المرافعات الجديد يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ١٠٢ سنة ٢٢ ق جلسة ٢٨/٤/١٩٥٥)

٦ - جرى قضاء محكمة النقض على أن غرامة التزوير هي جزاء أوجبه

القانون على مدعى التزوير عند سقوط حقه في دعواه أو عجزه عن إثباتها وأن القضاء بهذه الغرامة يكون وفقاً للقانون الذي كان سارياً وقت التقرير بالتزوير .  
ولما كان إيقاع الغرامة بوصفها جزاء هو أمر متعلق بالنظام العام فإنه يكون لمحكمة النقض أن تتعرض له من تلقاء نفسها . وإن فمتى كان التقرير بالطعن بالتزوير وإعلان أدلته قد حدث في ظل قانون المرافعات القديم فإن الغرامة الواجب الحكم بها هي التي حدتها المادة ٢٩١ من قانون المرافعات القديم بمبلغ عشرين جنياً .

(الطعن رقم ١٦٩ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٥/٦/١)

٧ - شرط إعفاء مدعى التزوير من الغرامة وفقاً لنص المادة ٢٨٨ من قانون المرافعات هو أن يثبت بعض ما إدعاه من تزوير لا ما قد يكون قد أبداه على سبيل الإحتياط من دفاع موضوعي آخر .

(الطعن رقم ٤٠٦ سنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٨/٥/١ س ١٩ ع ٢٤ ص ٩٢٤)

٨ - متى أضحى الادعاء بالتزوير غير متنج في النزاع فإن ذلك يقتضى من المحكمة أن تحكم بعدم قبوله ولا تبحث ما أسفر عنه تحقيقه ولا توقع على مدعى التزوير أية غرامة إذ لا يجوز توقيع الغرامة المنصوص عليها في المادة ٢٨٨ من قانون المرافعات إلا إذا حكم بسقوط حق مدعى التزوير في إدعائه أو برفضه .

(الطعن رقم ٤٥٧ سنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٩/١/١٦ س ٢٠ ع ١ ص ١١١)

٩ - مناط الحكم بالغرامة المنصوص عليها في المادة ٢٨٨ من قانون المرافعات السابق هو الحكم بسقوط حق مدعى التزوير في إدعائه أو برفضه ، فلا تتعد الغرامة في هذه الحالة بتعدد المدعين بالتزوير .

(الطعن رقم ٧٦ سنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٩/٢/٤ س ٢٠ ع ١ ص ٣٨٢)

١٠ - مفاد نص المادة ٢٨٨ من قانون المرافعات أن الغرامة المنصوص عليها فيها جزاء مدنى ، يحكم به من فشل في إدعائه بالتزوير ، وبالتالي فإنها لا تتعدد بتعدد الطاعنين إذا ما كان إدعائهم بالتزوير واحداً ، وحاصلاً بتقرير واحد ومنصباً على ورقة أو أوراق مرتبطة ببعضها . وإذا كان الثابت من الحكم المطعون

فيه وسائر الأوراق أن إدعاء الطاعنين بالتزوير تم بتقرير واحد ، وإنصب على عقد البيع المنسوب صدوره لمورثهم تأسيساً على أن بصمتى الختم والأصبع المنسويتين لها مزورتان ، وإنصب أيضاً على بصمة الإبهام المنسوية على إعلان صحيفة الدعوى التي أقيمت بطلب صحة ونفاذ هذا العقد ، وعلى بصمة الختم المنسوية لها على الاعلان الادارى الموجه لها فى الدعوى المذكورة ، وعلى بصمة ختمها على إعادة إعلانها ، وعلى بصمة ختمها على أصل إعلان الحكم رقم .. الذى صدر ضدها بصحة ونفاذ العقد المذكور . فإن هذا الإدعاء يكون واحداً ، وبتقرير واحد وقصد به رد وبطلان عقد البيع المنسوب صدوره لمورثهم لتزوير بصمتى ختمها وإصبعها وبطلان إجراءات التقاضى فى الدعوى التى أقيمت بصحة ونفاذ هذا العقد ، وبطلان إعلان الحكم الذى صدر فيها لذات السبب ، وهو تزوير بصمتى الختم والأصبع ، مما يقتضى أن يكون الحكم عليهم بغرامة واحدة إذا ما فشلوا فى إدعائهم بالتزوير وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، وقضى على كل منهم بغرامات متعددة بقدر الأوراق المطعون فيها ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٢٤٦ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٧٢/٥/١١ س ٢٣ ع ٢ ص ٨٥٢)

١١ - الغرامة المنصوص عليها فى المادة ٢٨٨ من قانون المرافعات السابق جزاء مدنى يحكم به على من فشل فى إدعائه بالتزوير فلا يتعدد بتعدد الأوراق المطعون فيها ، متى كان الطعن عليها بتقرير واحد . وإذا كانت المادة ٢٩١ من ذات القانون والخاصة بدعوى التزوير الأصلية قد أحالت الى المادتين ٢٨١ ، ٢٨٨ من القانون المذكور فى تحقيق هذه الدعوى والحكم فيها ، فإن جزاء الغرامة لا يتعدد بتعدد الأوراق المطعون فيها بالتزوير ، وإنما يتعدد بتعدد الادعاء ذاته سواء كان هذا الإدعاء فى صحيفة دعوى تزوير أصلية أم فى تقرير إدعاء أمام قلم الكتاب فى دعوى قائمة .

(الطعن رقم ١٥٢ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٧٤/١/٢٧ س ٢٥ ص ٢٢٤)

١٢ - مناط الحكم بالغرامة المنصوص عليها فى المادة ٢٨٨ من قانون المرافعات السابق هو الحكم بسقوط حق مدعى التزوير فى إدعائه أو برفضه ،

إما فى حالة التنازل عن الطعن بالتزوير لو ترك الخصومة فيه أو فى حالة إنهاء إجراءات الإدعاء بالتزوير بسبب تنازل المدعى عليه فيها عن التمسك بالورقة أو بجزئها المطعون عليه عملاً بالمادة ٢٨٨ آنفة الذكر قد فرضتها فى العاليتين الواردين فيها دون غيرهما .

(الطعن رقم ٥٠٠ سنة ٣٩ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٧٤ س ٢٥ ص ١٤٢٧)

(الطعن رقم ١٨٩ سنة ٣٣ ق جلسة ١٨/٤/١٩٦٨ س ١٩ ع ٢ ص ٨٧٠)

١٣ - إذ كان يبين أن الحكم المطعون فيه قد عرض للإدعاء بالتزوير ورأى أنه غير صحيح ، وقضى بإلزام الطاعن بالغرامة المنصوص عليها فى المادة ٥٦ من قانون الإثبات فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، أما ما أورده الحكم من أن الإدعاء بالتزوير غير منتج فهو تزيد لا يؤثر فى سلامة قضائه .

(الطعن رقم ٥١١ سنة ٤١ ق جلسة ٢٧/١/١٩٧٦ س ٢٧ ص ٣٠٧)

١٤ - الأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى فى مفهوم المادة ٢١٢ من قانون المرافعات هى الأحكام الموضوعية التى تصدر ببعض طلبات الخصوم الموضوعية وإن كانت الغرامة التى يحكم بها عند رفض الإدعاء بالتزوير تطبيقاً لأحكام المادة ٥٦ من قانون الإثبات فى المواد المدنية والتجارية إنما تحكم بها المحكمة وجوباً على مدعى التزوير كجزاء أوجب القانون توقيعه عليه عند عجزه عن إثبات إدعاءه ولصالح الخزنة العامة ، فإن الحكم بها وقبل الفصل فى موضوع الخصومة المردودة بين الطرفين لا يجعل هذا الحكم قابلاً للإستئناف إستقلالاً .

(الطعن رقم ٦٥٥ سنة ٤٧ ق جلسة ١٣/٥/١٩٨٠ س ٣١ ص ١٣٥٠)

## عدم جواز الحكم بتزوير الورقة وفي الموضوع معاً

١ - تنص المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات على أنه «إذا قضت المحكمة بصحة الورقة أو بردها أو قضت بسقوط الحق في إثبات صحتها أخذت في نظر موضوع الدعوى في الحال أو حددت لنظره أقرب جلسة» ومفاد ذلك أنه لا يجوز الحكم بتزوير الورقة وفي الموضوع معاً بل يجب أن يكون القضاء بالتزوير سابقاً على الحكم في موضوع الدعوى وذلك حتى لا يحرم الخصم الذي تمسك بالورقة التي قضى بتزويرها من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أدلة قانونية أخرى لإثبات ما أراد إثباته بتلك الورقة .

(الطعن رقم ٤٨ سنة ٢١ ق جلسة ١٨/١١/١٩٦٥ س ١٦ ص ١١٠هـ)

(الطعن رقم ٢١٢ سنة ٢٧ ق جلسة ٢١/٣/١٩٧٢ س ٢٢ ع ١ ص ٤٢٩هـ)

٢ - مفاد المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات السابق أنه لا يجوز الحكم بصحة الورقة سابقاً على الحكم في موضوع الدعوى وذلك حتى لا يحرم الخصم الذي تمسك بالورقة أو طلب ردها ويطالنها من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أدلة قانونية أخرى لإثبات ما أراد إثباته وإذا كان الدفع بعدم العلم هو صورة من صور الإنكار فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم العلم وفي الموضوع معاً يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٧٤ سنة ٢٨ ق جلسة ٣٠/١٢/١٩٧٣ س ٢٤ ع ٣ ص ١٤٠٧هـ)

٣ - مفاد نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أنه لا يجوز الحكم بصحة الورقة وفي الموضوع معاً ، بل يجب أن يكون القضاء بصحة الورقة سابقاً على الحكم في موضوع الدعوى ، وذلك حتى لا يحرم الخصم الذي إحتج عليه بالورقة التي قضى بصحتها من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أوجه دفاع آخر بشأن ما أريد إثباته بتلك الورقة .

(الطعن رقم ١٢ سنة ٢٩ ق جلسة ٦/٢/١٩٧٤ س ٢٥ ص ٢٠٦هـ)

٤ - مفاد نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أنه لا يجوز

الحكم بصحة الورقة وفي الموضوع معاً ، بل يجب أن يكون القضاء بصحة الورقة سابقاً على الحكم في موضوع الدعوى حتى لا يحرم الخصم الذي أخفق في إثبات تزوير الورقة من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أوجه دفاع أخرى في الموضوع ، ولا محل أمام صراحة النص وإطلاقة لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن الطاعنين قد أبديا دفاعهما في موضوع الدعوى ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى في الإدعاء بالتزوير وفي موضوع الدعوى معاً يكون باطلاً بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٥٩٣ سنة ٤٢ ق جلسة ١٦/٣/١٩٧١ س ٢٧ ص ٦٧١)

٥ - تنص المادة ٤٤ من قانون الإثبات على أنه إذا قضت المحكمة بصحة المحرر أو برده أو قضت بسقوط الحق في إثبات صحته أخذت في نظر موضوع الدعوى في الحال أو حددت لذلك أقرب جلسة ومفاد ذلك أنه لا يجوز الحكم بصحة المحرر - أيأ كان نوعه - وفي موضوع الدعوى معاً ، بل يجب أن يكون القضاء بصحته سابقاً على الحكم في الموضوع ولو كان قد سبق إبداء دفاع موضوعي ، وذلك حتى لا يحرم الخصم الذي أخفق في إثبات تزوير المحرر من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أوجه دفاع أخرى كان يرى في الإدعاء بالتزوير ما يغني عنها ، وإذا كان عجز الطاعن عن إثبات تزوير صحيفة الإستئناف لا يستتبع بطريق الزوم أن يكون الإستئناف مقبولاً شكلاً ، إذ ليس في القانون ما يحول دون تمسكه بسقوط الحق فيه بعد الحكم برفض الإدعاء بالتزوير ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه في الإدعاء بالتزوير وفي شكل الإستئناف وموضوعه معاً ، فإنه يكون قد جاء باطلاً .

(الطعن رقم ٧١٦ سنة ٤٢ ق جلسة ٩/٢/١٩٧٧ س ٢٨ ص ٤٠٦)

٦ - النص في المادة ٤٤ من قانون الإثبات يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أنه لا يجوز الحكم بصحة الورقة لو تزويرها وفي الموضوع معاً بل يجب أن يكون القضاء في الإدعاء بالتزوير سابقاً على الحكم في موضوع الدعوى حتى لا يحرم الخصم من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أدلة أخرى تؤيد دفاعه في موضوع الدعوى ، لا فرق في ذلك بين أن يكون إنكار

المحرر أو الإدعاء بالتزوير حاصلاً أمام محكمة أول درجة أو محكمة ثاني درجة ولا أن يكون القضاء من أيهما صادراً بصحته أو برده وبطلانه وسواء كان الحكم من محكمة ثاني درجة بالتأييد أو الإلغاء لإتخاذ المحكمة التشريعية في جميع الأحوال السابقة ، وهي ألا يحرم الخصم الذي تمسك بالورقة وحكم بتزويرها أو إدعى التزوير وأخفق في إدعائه من تقديم ما يكون لديه من أدلة قانونية أخرى لإثبات ما أراد إثباته بالمحرر الذي ثبت تزويره أو التخلص من الإلتزام الذي يشتهه وفشل في الطعن عليه إذ المحرر المحكوم بصحته أو بطلانه لا يعدو أن يكون دليلاً في الدعوى وقد تعتمد الأدلة على إثبات الإلتزام أو نفيه ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى في الإدعاء بالتزوير وفي الموضوع معاً ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٠١ سنة ٤٤ ق جلسة ١٦/٥/١٩٧٧ ص ٢٨ من ١٢٢٥)

٧ - مفاد نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات رقم ٢٥ سنة ١٩٦٨ أنه لا يجوز الحكم بتزوير الورقة وفي الموضوع معاً بل يجب أن يكون القضاء بالتزوير سابقاً على الحكم في موضوع الدعوى وذلك حتى لا يحرم الخصم الذي تمسك بالورقة التي قضى بتزويرها من تقديم ما عسى أن يكون لديه من أدلة قانونية أخرى لإثبات ما أراد إثباته بتلك الورقة .

(الطعن رقم ١١٤ سنة ٤٢ ق جلسة ١٦/٣/١٩٧٨ ص ٢٩ من ٧٦٨)

٨ - مفاد نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات أنه لا يجوز الحكم بصحة المحرر أيّاً كان نوعه وفي موضوع الدعوى معاً ، بل يجب أن يكون القضاء بصحته سابقاً على الحكم في الموضوع ، ولو كان قد سبق إبداء دفاع موضوعي ، وذلك حتى لا يحرم الخصم الذي أخفق في إثبات تزوير المحرر من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أوجه دفاع أخرى كان يرى في الإدعاء بالتزوير ما يغني عنها ، لما كان ذلك ، وكان عجز الطاعن عن إثبات تزوير إعلان الحكم المستأنف والذي من تاريخ حصوله يبدأ سريان ميعاد الطعن بالإستئناف بالنسبة له ، ويستتبع بطريق الزوم أن يكون قد سقط فيه إذ ليس في القانون ما يحول دون تمسكه ببطلان ذلك الإعلان بعد الحكم برفض الإدعاء بالتزوير لإختلاف نطاق ومرمى كل

من الطعنين عن الآخر إذ قد تتعدد الأدلة على إثبات ذلك البطلان أو نفيه ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى فى الإدعاء بالتزوير وفى شكل الإستئناف وهو ذاته المبني على الإدعاء بالتزوير معاً فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه فيما قضى به فى شكل الإستئناف .

(الطعن رقم ٧٩٠ سنة ٤٨ ق جلسة ١٦/١٢/١٩٨٢ س ٣٣ ص ١١٦٢)

٩ - إذ كان الإدعاء بالتزوير لا يعدو أن يكون وسيلة دفاع فى الدعوى يترتب على التنازل عنه أن يكون غير مطروحاً على المحكمة ، وكان وجوب الفصل فى الإدعاء بالتزوير إستقلالاً وقبل الفصل فى موضوع الدعوى وعلى ما جرى به نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات قاصراً على الفصل فى موضوع الإدعاء بالتزوير الذى يظل مطروحاً على المحكمة وعند الحكم فيه بصحة المهر أو برده أو بسقوط الحق فى إثبات صحته ، لما كان ذلك وكان الثابت أن الطاعن قد تنازل أمام محكمة أول درجة عن الإدعاء بالتزوير الذى كان قد قرر به فإن هذا الإدعاء لم يعد مطروحاً على المحكمة لتفصل فيه .

(الطعن رقم ٤٦١ سنة ٤٨ ق جلسة ٢٤/٢/١٩٨٣ س ٢٤ ص ٧٤٦)

١٠ - لما كان المشرع إذ حظر بالمادة ٤٤ من قانون الإثبات على محكمة الموضوع الفصل فى الإدعاء بالتزوير والموضوع معاً ، وألزمها بتحديد جلسة لنظر الموضوع فقد توخى إتاحة الفرصة للخصوم لإبداء ما يعن لهم من أوجه دفاع أو أدلة جديدة فيما لم يفصل فيه من موضوعها ، ومن ثم يجوز توجيه اليمين الحاسمة بعد رفض الإدعاء بالتزوير ، فإن الحكم المطعون فيه إذ إستدل على تعسف توجيه اليمين الحاسمة لمجرد التمسك بها بعد رفض الإدعاء بالتزوير ورتب على ذلك وحده قضاءه برفض توجيهها يكون معيباً بالفساد فى الإستدلال .

(الطعن رقم ٢٦٠ سنة ٥٢ ق جلسة ٢٤/١٠/١٩٨٥ س ٣٦ ص ٩٤٩)

١١ - وحيث أن مما تتعاه الطاعة بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفى بيانه تقول أن الحكم المطعون فيه قضى على خلاف نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات فى الإدعاء بالتزوير والموضوع معاً فيكون قد خالف القانون .

وحيث أن هذا النعى سديد ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن قاعدة عدم جواز الحكم بصحة الورقة أو تزويرها وفي موضوع الدعوى معاً التي أوربتها المادة ٤٤ من قانون الإثبات تسرى على المحكمة الإستئنافية سواء كان الحكم بالتأييد أو الإلغاء وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

(الطعن رقم ١٦٤٠ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٧/٣/٥)

١٢ - وحيث أن مما تنعاه الطاعة بسبب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ذلك أنه قضى في التزوير والموضوع معاً بحكم واحد فحرمها بذلك من عرض ما لديها من دفاع في موضوع الإستئناف بالنسبة للدعوى الأصلية .

وحيث أن هذا النعى في محله ، ذلك أن المادة ٤٤ من قانون الإثبات إذ نصت على أنه «إذا قضت المحكمة بصحة المحرر أو رده أو قضت بسقوط الحق في إثبات صحته أخذت في نظر موضوع الدعوى في الحال أو حددت لنظره أقرب جلسة . «فقد دلت - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أنه لا يجوز الحكم بصحة الورقة أو تزويرها وفي الموضوع معاً ، بل يجب أن يكون القضاء في الإدعاء بالتزوير سابقاً على الحكم في موضوع الدعوى حتى لا يحرّم الخصم من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أوجه دفاع أخرى في الموضوع - لا فرق في ذلك بين أن يكون الإدعاء بتزوير المحرر أمام محكمة أولى درجة أو محكمة ثانية درجة ، أو أن يكون القضاء من أيهما صادراً بصحة المحرر أو برده وبطلانه ، أو أن يكون الحكم من محكمة ثانية درجة بالتأييد أو بالإلغاء وسواء كان الحكم برد وبطلان المحرر بناء على إدعاء من أحد الخصوم بتزويره أو من تلقاء نفس المحكمة إستعمالاً للرقصة المخولة لها في المادة ٥٨ من القانون آنف الذكر لإتخاذ الحكمة التشريعية في جميع الأحوال السابقة ، وهي ألا يحرّم الخصم الذي تملك بالورقة وحكم بتزويرها أو إدعى بالتزوير وأخفق في إدعائه من تقديم ما قد يكون لديه من أدلة قانونية أخرى لإثبات ما أراد إثباته بالمحرر الذي ثبت

تزويره أو التخلص من الإلتزام الذى يثبت وفشل فى الطعن عليه . إذ المحرر المحكوم بصحته أو بطلانه لا يعدو أن يكون دليلاً فى الدعوى وقد تعدد الأدلة على إثبات الإلتزام أو نفيه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى فى الإدعاء بالتزوير والموضوع معاً ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

(الطعن رقم ٢٢٤٦ سنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٧/٥/٥)

١٢ - وحيث أن مما يتنعمه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والثابت بالأوراق والفساد فى الإستدلال ، وفى بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه خالف نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات عندما قضى بحكم واحد برفض الإدعاء بتزوير ورقة إعلانه بالحكم المستأنف ويسقط حقه فى الإستئناف لرفعه بعد الميعاد ، وحرمة بذلك من إبداء أوجه بطلان هذا الإعلان ، وعول فى قضائه هذا على أن شاهد المطعون عليه قرر فى أقواله أن المحضر إنتقل إلى محل إقامته فى ربيع أولاد أحمد بجبهة الغربية وسلم ذلك الإعلان إلى ابن عمه ، فى حين أن الشاهد لم يقرر أن المحضر إنتقل إلى هذه الجهة وقرر أن من تسلم الإعلان لا يقيم معه ، وعلى أنه لم يجدد أن هذا الإعلان قد تم فى ذات الموطن الذى أعلن وأعيد إعلانه فيه بصحيفة إفتتاح الدعوى حالة أنه دفع فى صحيفة الإستئناف ببطلان إعلانه بصحيفة إفتتاح الدعوى على أساس أن من تسلم الإعلان غير مقيم معه ، وهو ما يعيب الحكم بمخالفة القانون والثابت بالأوراق والفساد فى الإستدلال .

وحيث أن هذا النعى سيد ، ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مفاد نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أنه لا يجوز الحكم بصحة المحرر - أى كان نوعه - وفى الدعوى معاً ، بل يجب أن يكون القضاء بصحته سابقاً على الحكم فى الموضوع ، وذلك حتى لا يحرم الخصم الذى أخفق فى إثبات تزوير المحرر من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أوجه دفاع أخرى كان يرى فى الإدعاء بالتزوير ما يفتنى عنها ، وإن عجز مدعى إعلانه بالحكم المستأنف - والذى من تاريخ حصوله يبدأ سريان ميعاد الطعن بالإستئناف

بالنسبة له - عن إثباته لا يستتبع بطريق اللزوم أن يكون قد سقط فيه ، إذ ليس في القانون ما يحول دون تمسكه ببطان ذلك الإعلان - بعد الحكم برفض الإدعاء بالتزوير لإختلاف نطاق ومرمى كل من الطعنين عن الآخر ، إذ قد تتعدد الأدلة على إثبات ذلك البطان أو نفيه ، وإنه وإن كان لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى والأخذ بما تظمن إليه من أقوال الشهود وتطرح ما لا تظمن إليه منها ، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون تحصيلها متفقاً مع الثابت من الأوراق وألا تخرج بأقوال الشهود عما يفيد مدلولها ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى في الإدعاء بالتزوير وفي شكل الإستئناف - وهو ذاته المبني على الإدعاء بالتزوير - معاً ، وأقام قضاء هذا على أن شاهد المطعون عليه قرر في أقواله أن المحضر إنتقل إلى محل إقامة الطاعن في جبهة الغربية ربيع أولاد أحمد وسلم إعلان الحكم المستأنف إلى ابن عمه عبد الله محمد الذي تواجد بالمنزل وأن الأخير سلمه إلى الطاعن ، وعلى أن هذه الأقوال تأيدت بأن إعلان ذلك الحكم تم في نفس الموطن الذي أعلن الطاعن وأعيد إعلانه فيه بصحيفة إفتتاح الدعوى وهو ما لم يجده ، رغم أن هذا الشاهد - على ما يبين من مطالعة أقواله بمحضر التحقيق - لم يذكر أن الطاعن أعلن حيث يقيم بجبهة الغربية ربه أولاد أحمد وإنما قرر أنه يقيم بحوض الحراز وأن المحضر سلم الإعلان إلى ربن عمه في الطريق أمام منزله ، وأن الطاعن تمسك في صحيفة الإستئناف ببطان إعلانه بصحيفة إفتتاح الدعوى ، فإنه يكون قد حصل أقوال الشاهد المذكور تحصيلاً فاسداً وخرج بها عن مدلولها وهو ما يعيبه بمخالفة القانون والثابت بالأوراق والفساد في الإستدلال مما يستوجب لهذا السبب دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

(الطعن رقم ٩٢٧ سنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٧/١/٢٨)

١٤ - وحيث أن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه إذ قضى في التزوير والموضوع معاً بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به برد وبطال عقد البيع موضوع الدعوى ويرفضها يكون قد خالف المادة ٤٤ من قانون الإثبات .

وحيث أن هذا النعى فى محله ذلك أن المادة ٤٤ من القانون رقم ٢٥ لسنة ٦٨ بإصدار قانون الإثبات إذ نصت على أنه «إذا قضت المحكمة بصحة المحرر أو برده أو قضت بسقوط الحق فى إثبات صحته أخذت فى نظر موضوع الدعوى فى الحال أو حددت لنظره أقرب جلسة» مما مؤداه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه لا يجوز الحكم بصحة الورقة أو بتزويرها وفى الموضوع معاً ، بل يجب أن يكون القضاء فى الإدعاء بالتزوير سابقاً على الحكم فى موضوع الدعوى حتى لا يحرم الخصم من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أدلة أخرى تؤيد دفاعه فى موضوع الدعوى لا فرق فى ذلك بين أن يكون إنكار المحرر أو الإدعاء بتزويره حاصلأ أمام محكمة أول درجة أو محكمة ثانية درجة ولا يكون القضاء فى زيهما صادراً بحصته أو برده وبطلانه وسواء كان الحكم من محكمة ثانية درجة بالتأييد أو الإلغاء لإتحاد المحكمة التشريعية فى جميع الأحوال السابقة وهى ألا يحرم الخصم الذى تمسك بالورقة وحكم بتزويرها أو ادعى بالتزوير وأخفق فى إدعائه من تقديم ما قد يكون لديه من أدلة قانونية أخرى لإثبات ما أراد إثباته بالمحرر الذى ثبت تزويره أو التخلص من الإلتزام الذى يشته وفشل فى الطعن عليه إذ أن المحرر المحكوم بصحته أو بطلانه لا يعدو أن يكون دليلاً فى الدعوى وقد تتعدد الأدلة على إثبات الإلتزام أو نفيه ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى فى الإدعاء بالتزوير وفى الموضوع معاً فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه بون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

(الطعن رقم ١٤٥٧ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٠/١/١٩٨٨)

قاعدة عدم جواز الحكم بصحة الورقة أو تزويرها وفي الموضوع

معا. م ٤٤ إثبات مقررة لمصلحة الخصم الذي حكم

عليه في الإدعاء بالتزوير

١ - مفاد نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أنه لا يجوز الحكم بصحة الورقة أو بتزويرها وفي الموضوع معاً بل يجب أن يكون القضاء في الإدعاء بالتزوير سابقاً على الحكم في موضوع الدعوى ، إلا أنه لما كانت الغاية التي توخاها المشرع من هذا النص لا شأن لها بالنظام العام إذ هي تتعلق بصالح الخصوم ، إستهدافاً بالآل يحرم الخصم الذي تمسك بالورقة وحكم بتزويرها أو الخصم الذي إدعى التزوير وأخفق في إدعائه من تقديم ما يكون لديه من دفع أو وجه دفاع قانونية إدخرها لمواجهة خصمه في موضوع الدعوى . ومن ثم فإن صاحب المصلحة في تعيب الحكم بالإخلال بحق الدفاع إذا ما خالف تلك القاعدة يكون هو الخصم الذي حكم عليه في الإدعاء بالتزوير سواء كان قد تمسك بالورقة وقضى بتزويرها أو كان إدعى التزوير وأخفق في إدعائه .

(الطعن رقم ٧٤٠ سنة ٥٢ ق جلسة ١٨/٥/١٩٨٩)

قاعدة عدم جواز الحكم بعدم قبول الطعن بالإنكار وفي الموضوع  
معاًم ٤٤ إثبات مقررة لمصلحة مبدى هذا الدفع ، ليس للمخضم  
الآخر المتمسك بالورقة المطعون فيها التمسك بها

١ - إن كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة تطبيقاً للمادة ٤٤ من قانون  
الإثبات أنه لا يجوز لمحكم الموضوع عند قضائها بعدم قبول الطعن بالإنكار أن  
تقضى فى موضوع الدعوى ، بل يجب عليها أن تجعل حكمها مقصوراً على  
الطعن بالإنكار إذ أن تقدير هذه القاعدة مستهدف به إتاحة الفرصة لمبدى هذا  
الدفع لإبداء ما قد يعن له من أوجه دفاع أو نفوع أخرى فى الدعوى فىكون هو  
صاحب المصلحة فى تعيب الحكم إذا خالفها للإخلال بحقه فى الدفاع دون  
الخصم الآخر المتمسك بالورقة المطعون فيها ، وإن كان الثابت من واقع الدعوى  
أن المطعون ضده هو الذى أبدى الدفع بإنكار توقيعه على المحرر الذى تمسك به  
الطاعن فإن هذا الأخير نتفى مصلحته ولا يكون له شأن فى إثارة نعى على  
الحكم المطعون فيه بإخلاله بحق دفاع خصمه فيما قضى به من عدم قبول الدفع  
بالإنكار وفى موضوع الدعوى معاً .

(الطعن رقم ٢٥٦٤ سنة ٥٦ ق جلسة ٢٧/٤/١٩٨٩)

## الحكم بصحة الورقة أوتزويرها

وجوب أن يكون ذلك سابقاً على الحكم فى موضوع الدعوى  
ولولم يكن الخصم قد ادعى بالتزوير بالإجراءات التى نص عليها القانون

١ - لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بصحة توقيع مورثة الطاعة على عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٠/٨/١ وإيصال سداد الأجرة المؤرخين ١٩٧٤/١٢/٣١ ، ورفض ما إدعته الطاعة من أن التوقيع ببصمة خاتم المورثة على هذه الأوراق قد تم بطريق إختلاس خاتمها ، وفى موضوع الدعوى معاً بمقولة أن إدعاء الطاعة ليس إدعاء بالتزوير لعدم التقرير به فى قلم كتاب المحكمة ، فى حين أنه وقد تشككت المحكمة فى صحة الأوراق المتمسك بها ، وأحالت الدعوى الى التحقيق كى يتسنى لها الحكم على بينه ، وحسنت الأمر بقضائها بصحة تلك الأوراق ، فإنها تلتزم بإتباع ما تقضى به المادة ٤٤ المشار إليها آنفاً ولولم يدع أمامها بالتزوير بالإجراءات التى نص عليها قانون الإثبات لورود النص عاماً دون تخصيص .

(الطعن رقم ١١٦٥ سنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٢)

عدم جواز القضاء بصحة المحرر أو بتزويره أو بسقوط الحق  
فى إثبات صحته وفى الموضوع معاً . القضاء بعدم قبول  
الإدعاء بالتزوير لأنه غير منتج وفى موضوع  
الدعوى معاً . جائز

١ - من المقرر وفقاً لصريح نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات أنه لا يجوز للمحكمة أن تقضى بصحة المحرر أو رده أو بسقوط الحق فى إثبات صحته وفى الموضوع معاً بل يجب أن يكون قضاؤها بذلك سابقاً على الحكم فى موضوع الدعوى إعتباراً بأنه يجمع بين هذه الحالات الثلاث إستهداف ألا يحرم الخصم الذى تمسك بالمحرر المقضى بتزويره أو بسقوط الحق فى إثبات صحته أو المحكوم بصحته من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أدلة قانونية أخرى أو يسوق دفاعاً متاحاً جديداً أخذاً بآن الإدعاء بالتزوير كان مقبولاً ومنتجاً فى النزاع ، إلا أنه لا مجال لأعمال هذه القاعدة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - متى قضى بعدم قبول الإدعاء بالتزوير لأنه غير منتج ، ففى هذه الحالة تفقد الحكمة التى ترمى الى الفصل بين الإدعاء بالتزوير وبين الحكم الموضوعى ، طالما ليس من ورائه تأثير على موضوع الدعوى ولا يكون ثمة داع لیسبق الحكم بعدم قبول الإدعاء بالتزوير الحكم فى الموضوع .

(الطعن رقم ١٧٢ سنة ٤٥ ق جلسة ١٢/٢٧/١٩٧٨ س ٢٩ ص ٢٠٤٦)

٢ - مؤدى نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يجب أن يكون الحكم بصحة المحرر أو برده وتزويره أو القضاء بسقوط الحق فى إثبات صحته سابقاً على الحكم فى موضوع الدعوى ، وذلك حتى لا يحرم الخصم الذى تمسك بالمحرر الذى قضى بتزويره من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أدلة قانونية أخرى ، بإعتبار أن الإدعاء بالتزوير كان مقبولاً ومنتجاً فى النزاع ، أما فى حالة عدم قبوله حيث يكون غير منتج فى موضوع الدعوى ، فليس من حكمه للفصل بين الحكم فى الإدعاء بالتزوير والحكم

فى الموضوع ومن ثم فلا تثريب على المحكمة إن هى قضت بعدم قبول الإدعاء بالتزوير فى هذه الحالة وفى موضوع الاستئناف بحكم واحد .

(الطعن رقم ٦٥٢ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨١/٢/٢١ ص ٢٢ ص ١٠٠٣)

(الطعن رقم ٦٤ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/٥/١٧ ص ٢٤ ص ١٢٠١)

(الطعن رقم ٥١٩ سنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٧/٦/١٤)

٣ - وحيث أن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ، ينمى الطاعن بالسببين الأول والثانى والشق الأول من السبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه والقصور فى التسيب وفساد الاستدلال وفى بيان ذلك يقولون أن محكمة الاستئناف . قد خالفت حكم المادة ٤٤ من قانون الإثبات حيث قضت بعدم قبول الإدعاء بالتزوير وفى موضوع الاستئناف بحكم واحد كما أنهم تقدموا بعدة أدلة تؤكد إدعائهم إلا أن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذه الأدلة مكتفياً بتأييده فى إعتماده نتيجة تقرير الخبير بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث أن النعى غير سديد ذلك أن البين من أسباب الحكم المطعون فيه وما أبداه من أسباب الحكم المستأنف أنه أقام قضاءه بثبوت الملكية على نوعى التقادم المكسب للملكية إذ أثار فى أسبابه إلى أن وضع اليد بدأ منذ عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٨٢ وهو تاريخ بدء النزاع أن وضع اليد قام على سند من العقود المسجلة وإقترن بها ، وكان مفاد ذلك أن الملكية قد قامت على سند من التقادم الطويل المكسب للملكية والتقادم القصير الخمسى ويكفى أحدهما لحمل الحكم فلا يكون تعيينه فى شأن التقادم الخمسى ثمة أثر على أسبابه الحاملة لقضائه ، ومن ثم لا يكون لثبوت تزوير صحيفة إعلان الحكم المسجل أو عقد البيع على فرض صحة الإدعاء به نتيجة مؤثرة على قضاء الحكم ويكون الإدعاء بالتزوير غير منتج فى النزاع وهو ما يستوجب عدم قبوله يستوى فى ذلك أن يكون الحكم بعدم القبول سابقاً على الحكم فى موضوع الدعوى أو مقترناً به وإذا أخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر فإن النعى عليه يلجأه النعى سالفة البيان يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٢٥٢١ سنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٦/١٢)

عدم جواز الحكم فى الإدعاء بالتزوير وفى الموضوع معاً . لا محل لإعمال  
هذه القاعدة متى كان دفاع الخصم حسب تكييفه الصحيح دفاعاً  
بصورىة تاريخ المحرر العرفى وليس إدعاء بالتزوير

١ - لا مجال لإعمال المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات السابق المنطبق على  
واقعة الدعوى - المقابلة لمادة ٤٤ إثبات - بشأن عدم جواز الحكم فى الإدعاء  
بالتزوير أو الموضوع معاً مادام أن دفاع المطعون ضده الأول وإن إتخذ صورة  
الإدعاء بالتزوير إلا أنه بحسب التكييف الصحيح دفع بصورىة التاريخ المنون  
بالعقد ويقدم الإحتجاج على المورث وعلى المطعون ضده الأول بإعتباره خلفاً لها  
وليس إدعاء بالتزوير كما ذهبت الى ذلك خطأ محكمة الإستئناف ومن ثم فلا عليها  
إن هى قضت بحكم واحد بعدم صحة التاريخ ويرفض الدعوى تبعاً لذلك تأسيساً  
على أن العقد حرر بعد وفاة المورث فيكون بذلك صادراً ممن لا صفة له فى  
النيابة عنها .

(الطعن رقم ١٦٧ سنة ٢٩ ق جلسة ٢٦/٢/١٩٧٤ س ٢٥ ص ٥٧٥)

إذا كان المدعى بتزويره محرراً متعلقاً بإجراءات الدعوى ولا يرتبط  
بأدلتها الموضوعية . لا مجال لإعمال قاعدة عدم جواز القضاء بصحة  
المحرر أو برده أو بسقوط الحق في إثبات صحته وفي الموضوع معاً

١ - المقرر وفقاً لنص المادة ٤٤ من قانون الإثبات أنه لا يجوز للمحكمة أن  
تقضى بصحة المحرر أو برده أو بسقوط الحق في إثبات صحته وفي الموضوع  
معاً بل يجب أن يكون قضاؤها بذلك سابقاً على الحكم في موضوع الدعوى  
إعتباراً بأنه يجمع بين هذه الحالات هدف ألا يحرم الخصم الذي تمسك بالمحرر  
المقضى بتزويره أو بسقوط الحق في إثبات صحته أو المحكوم بصحته من أن  
يقدم ما عسى أن يكون لديه من أدلة قانونية أخرى أو يسوق دفاعاً متاحاً  
جديداً ، إلا أنه لا مجال لإعمال هذه القاعدة متى كان المدعى بتزويره محرراً  
متعلقاً بإجراء من إجراءات الدعوى ولا يرتبط بأدلتها الموضوعية لأنه في هذه  
الحالة تنتفي الحكمة من وجوب الفصل بين القضاء في الإدعاء بالتزوير وبين  
الحكم الموضوعي ، ولا يكون ثمة داع ليسبق الحكم في الإدعاء بالتزوير سواء  
بصحته أو برده أو بسقوط الحق في إثبات صحته الحكم في الموضوع . لما كان  
ذلك وكان إدعاء الطاعنين بالتزوير إنصب على ما أثبتته المحضر في صحيفة  
الدعوى المعلنة من أنه إنتقل إلى محل إقامتها المبين بالصحيفة ورفضت والداتهما  
إستلام صورة الصحيفة وكان لا سبيل للمجادلة في هذه البيانات إلا بطريق  
الطعن بالتزوير الذي سلكه الطاعنان وكان لا أثر لإعلان هذه الصحيفة على  
موضوع الدعوى بتحقيق وفاة والد الطاعنين ووراثته فإنه لا على الحكم المطعون  
فيه إن هو قضى بحكم واحد بتأييد قضاء محكمة أول درجة في الإدعاء بالتزوير  
وفي الموضوع . ويكون النعي عليه بمخالفة القانون لهذا السبب على غير أساس

(الطعن رقم ٥٦ سنة ٥٢ ق جلسة ١٤/٦/١٩٨٢ س ٣٤ ص ١٤٢٩)

قاعدة عدم جواز الحكم بصحة المحرر أو رده أو بسقوط الحق في إثبات صحته وفي الموضوع معاً ، مجال أعمالها ، المدعى عليهم في الإدعاء بالتزوير والمقضى لصالحهم فيه لا مصلحة لهم في التمسك بهذه القاعدة

١ - لئن كان المقرر وفقاً لنص المادة ٤٤ من قانون الإثبات أنه لا يجوز للمحكمة أن تقضى بصحة المحرر أو رده أو بسقوط الحق في إثبات صحته وفي الموضوع معاً ، بل يجب أن يكون قضاؤها بذلك سابقاً على الحكم في موضوع الدعوى ، إعتباراً يجمع بين هذه الحالات الثلاث إستهداف ألا يحرم الخصم المحكوم عليه في الإدعاء بالتزوير من أن يقدم ما قد يكون لديه من أدلة قانونية أخرى أو يسوق دفاعاً متاحاً جديداً ، إلا أنه إذا ما إنتفتت هذه الحكمة التي إبتفاها المشرع من عدم جواز الجمع بين القضاء في الإدعاء بالتزوير وفي الموضوع بحكم واحد ، فلا يكون هناك من مسوغ لتطبيق هذه القاعدة ، وإن كان المقرر عملاً بنص الفقرة الأولى من المادة الثالثة من قانون المرافعات ألا يقبل أى طلب أو دفع لا تكون لصالحه فيه مصلحة قائمة يقرها القانون ، وكان الواقع في الدعوى أن المطعون ضده الأول هو الذي سلك سبيل الإدعاء بتزوير أوراق إعلانه أمام محكمة الدرجة الأولى ، فإنه يكون وحده صاحب المصلحة في النemy على قضاء الحكم المطعون فيه في الإدعاء بالتزوير وفي الموضوع معاً بإعتباره الخصم المحكوم عليه ، هذا الإدعاء ، والذي إستهدف النص إتاحة الفرصة أمامه ليقدم ما عسى أن تكون لديه من أدلة قانونية أخرى لإثبات ما أرادته من الإدعاء بالتزوير أو إنكاره ، أما الطاعنون وهم المدعى عليهم في هذا الإدعاء ، والمقضى لصالحهم فيه ، فلا مصلحة لهم في النemy على الحكم بهذا السبب ، ومن ثم فهو غير مقبول .

(الطعن رقم ٦٧٨ سنة ٥٠ ق جلسة ٢٨/١١/١٩٨٥ من ٣٦ ص ١٠٥٧)

## إجراءات الطعن فى صحة الأدلة الخطية وجوب الرجوع فى شأنها إلى قانون الإثبات بعد إلغائها فى اللائحة الشرعية

١ - إذا كانت المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمالية توجب إتباع أحكام قانون المرافعات فى الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف التى كانت من إختصاص هذه المحاكم عدا الأحوال التى وردت بشأنها قواعد خاصة فى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية لو القوانين الأخرى المكمل لها ، وكانت المواد الواردة بهذه اللائحة وتنظيم إجراءات الطعن الخطية ألغيت بالمادة ١٣ من هذا القانون فيتمتع الرجوع فى شأن تلك الإجراءات إلى القواعد المقررة فى قانون الإثبات الذى حل فيها محل قانون المرافعات ، لما كان ذلك وكان مؤدى نص المادة ٥٨ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ٦٨ - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أنه لا يشترط إستعمال المحكمة الرخصة المخولة لها فى هذه المادة أن يكون قد ادعى أمامها بتزوير الورقة التى قضت بتزويرها إذ أن نصها صريح فى تخويلها الحق فى أن تحكم برد أية ورقة وبطلانها إذا ظهر لها بجلاء من حالها أو من ظروف الدعوى أنها مزورة ولولم يدع أمامها بالتزوير وفق الإجراءات المرسومة لها .

(الطعن رقم ٤١ سنة ٤٩ ق جلسة ١٢/٥/١٩٨١ س ٣٢ من ١٤١٩)

## دعوى التزوير الأصلية

القصد منها درء الإحتجاج بمحرر مزور

الإحتجاج بالفعل بمحرر فى نزاع قائم

وجوب سلوك طريق الإدعاء بالتزوير فى ذات الدعوى .

١ - إنه إذا كان قانون المرافعات لم ينص فى المواد ٢٧٣ وما بعدها على إجراءات دعوى التزوير التى ترفع بصفة فرعية فما ذلك إلا لأن الإدعاء بالتزوير بهذه الطريقة هو المفترض شيوعه فى العمل لا لأن الشارع أراد أن يمنع رفع دعوى التزوير بصفة أصلية أمام المحاكم المدنية ، فإن هذا جائزاً كلما توافرت فى هذه الدعوى شروط الدعاوى على العموم .

(الطعن رقم ٩٦ سنة ٨ ق جلسة ١٩٣٩/٣/٣٠)

٢ - نظم المشرع فى المواد من ٢٨١ إلى ٢٩٠ من قانون المرافعات الطريق الذى يجب إتباعه عند الإدعاء بتزوير الأوراق التى يحتج بها الخصوم فى دعوى منظورة أمام القضاء ثم إتبع ذلك بالمادة ٢٩١ التى أجاز فيها لمن يخشى الإحتجاج عليه فى المستقبل بورقة مزورة أن يرفع دعوى أصلية على من بيده تلك الورقة أو من يستفيد منها ويطلب فيها سماعهم الحكم بتزويرها حتى إذا ما حكم له بذلك أمن عدم الإحتجاج عليه بهذه الورقة فى نزاع مستقبل ومفاد ذلك أن الإلتجاء إلى دعوى التزوير الأصلية لا يكون إلا إذا لم يحصل بعد الإحتجاج بالورقة المدعى بتزويرها فى نزاع قائم أمام القضاء أما إذا إحتج بهذه الورقة فى نزاع مرفوع بشأته دعوى فإنه يتعين على من إحتج عليه بتلك الورقة أن يدعى أنها مزورة أن يسلك طريق الإدعاء بالتزوير الذى رسمه القانون فى المواد ٢٨١ إلى ٢٩٠ ولا يجوز له أن يلجأ إلى دعوى التزوير الأصلية إذ أن الإدعاء بالتزوير فى هذه الحالة لا يعدو أن يكون وسيلة دفاع فى ذات موضوع الدعوى فيجب إيدأؤه أمام المحكمة التى تنظر هذا الموضوع ولا يكون لغيرها أن تنظره .

(الطعن رقم ١٢٣ سنة ٣٠ ق جلسة ١١/١١/١٩٦٥ ص ١٦ هـ ١٠٠٩)

٣ - إذا كانت المصلحة فى الدعوى لا تهدف إلى حماية الحق وإقتضائه

فحسب بل قد يقصد بها مجرد إستيثاق المدعى لحقه بحيث لا يلزم أن يثبت الحق له حتى تقبل دعواه بل يكفي أن تكون له شبهة حق تكون دعواه جديرة بالعرض أمام القضاء فقد أجاز المشرع تأسيساً على ذلك بالمادة ٢٩١ من قانون المرافعات لمن يخشى الإحتجاج عليه بورقة مزورة أن يختصم من بيده تلك الورقة ومن يستفيد منها لسماع الحكم بتزويرها ، وذلك قبل أن يتمسك بالورقة في مواجهته ويكون ذلك بدعوى تزوير أصلية تقتصر مهمة المحكمة فيها على القضاء بصحة الورقة أو تزويرها .

(الطعن رقم ٢٩٦ سنة ٣٥ ق جلسة ١٧/٦/١٩٦٩ س ٢٠ ع ٢ ص ٩٧٠)

٤ - متى كان الثابت أن المطعون عليه أقام دعواه أمام المحكمة الابتدائية بطلب الحكم برد ويطالن الإعلام الشرعى وإعتباره كمن لم يكن ، تأسيساً على أن هذا الإعلام قد ضبط بناء على بيانات مزورة ، إذا أثبت فيه على خلاف الحقيقة أن المرحوم ..... ، هو الشهير بـ ..... وأنه أنجب ولد يدعى ..... إنحدرت سلالة إلى الطاعن وأخوته ، في حين أن المرحوم ..... هو غير ..... الشهير بالإجاز وأن لم ينجب ولد بإسم ..... وأنه بهذا الوضع لا يكون الطاعن وأخوته من ورثة المرحوم ..... ، ولا يستحقون في وقفه ، وكان النزاع بين الطاعن وأخوته وبين المطعون عليه بدور حول ما إذا كان الطاعن وأخوته من ورثة ..... وكانت هذه المسألة تتعلق بالأحوال الشخصية مما كان الإختصاص بنظرها أصلاً للمحاكم الشرعية الابتدائية طبقاً للمادتين السادسة والثامنة من لائحة ترتيب تلك المحاكم ، وقد خضت بنظرها بعد إلغاء المحاكم الشرعية ، نواثر الأحوال الشخصية في نطاق التنظيم الداخلى لكل محكمة ، طبقاً للمادتين الإابعة والثامنة من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ . لما كان ما تقدم ، فإنه كان يتعين أن تتدخل النيابة العامة في الدعوى لإبداء رأيها فيها ، حتى ولو كانت منظورة أمام الدائرة المدنية .

(الطعن رقم ٤٠٨ سنة ٣٥ ق جلسة ١٢/٦/١٩٧٢ س ٢٣ ع ٣ ص ١٣٢٤)

٥ - المشرع وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة نظم في المواد من ٢٨١ إلى ٢٩٠ من قانون المرافعات السابق الطريق الذى يجب إتباعه عند الإدعاء بتزوير الأوراق الذى يحتج بها الخصوم فى دعوى منظورة أمام القضاء ، ثم إتبع ذلك

بالمادة ٢٩١ التى أجاز فيها لمن يخشى الإحتجاج عليه فى المستقبل بورقة مزورة أن يرفع دعوى أصلية على من بيده تلك الورقة أو من يستفيد منها ويطلب فيها سماعهم الحكم بتزويرها حتى إذا ما حكم له بذلك أمن عدم الإحتجاج عليه بهذه الورقة فى نزاع مستقبل ، ومفاد ذلك أن الإلتجاء إلى دعوى التزوير الأصلية لا يكون إلا إذا لم يحصل بعد الإحتجاج بالورقة المدعى بتزويرها فى نزاع قائم أمام القضاء ، أما إذا إحتج بهذه الورقة فى نزاع مرفوع بشأته دعوى ، فإنه يتعين على من إحتج عليه بتلك الورقة التى إدعى أنها مزورة أن يسلك طريق الإدعاء بالتزوير الذى رسمه القانون فى المواد ٢٨١ إلى ٢٩٠ ولا يجوز له أن يلجأ إلى دعوى التزوير الأصلية ، إذ أن الإدعاء بالتزوير فى هذه الحالة لا يعدو أن يكون وسيلة دفاع فى ذات موضوع الدعوى فيجب إبدائه أمام المحكمة التى تنظر هذا الموضوع ولا يكون لغيرها أن تنظره .

(الطعن رقم ٦٠ سنة ٢٩ ق جلسة ٢١/١/١٩٧٥ س ٢٦ ص ٢١٢)

٦ - متى كان الثابت أن المطعون عليهم لم يكن لهم أن يسلكوا سبيل الإدعاء بالتزوير فى العقد الذى قدمه الطاعن فى الدعوى المستعجلة التى أقامها بالإستشكال فى تنفيذ حكم الطرد الصائر ضده ، لأن قاضى الأمور المستعجلة يتناول بصفة وقتية وفى نطاق الإشكال المطروح عليه تقدير جدية النزاع إلا ليفصل فيه بحكم حاسم للخصومة ، ولكن ليتحسس منه وجه الصواب فى الإجراء الوقتى المطلوب منه فيقضى على هذه بوقف التنفيذ المستشكل فيه أو بإستمراره ، وتقدير هذا وقتى بطبيعته لا يؤثر على الحق المتنازع فيه إذ يبقى محفوظاً سليماً يتنازل فيه نوى الشأن أمام الجهة المختصة ، وإذا لها المطعون عليهم بعد الحكم فى دعوى الإشكال إلى رفع دعوى أصلية بتزوير العقد المشار إليه إستعمالاً لحقهم الذى نصت عليه المادة ٢٩١ من قانون المرافعات السابق ، فإن النعى على الحكم بمخالفة القانون لأنه فصل فى هذه الدعوى ولم يقض بعدم قبولها يكون فى غير محله .

(الطعن السابق)

٧ - مفاد نص المادة ٢٩١ من قانون المرافعات السابق - الذى يحكم بإجراءات

الدعوى - أن الإلتجاء إلى دعوى التزوير الأصلية وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة لا يكون إلا إذا لم يحصل بعد الإحتجاج بالورقة المدعى بتزويرها في نزاع قائم أمام القضاء . وإذا كانت دعوى صحة ونفاذ الإقرار بالحق إنما تنصب على صحة التصرف القانوني في ذاته ، وتتناول محله ومداه ونفاذه ، وكان المحرر المثبت لهذا الإقرار لا يعدو أن يكون دليل إثبات في الدعوى ، فإن إقامة دعوى صحة ونفاذ الإقرار بالحق لا يمنع من إقامة دعوى أصلية بتزوير ذلك المحرر طالما أن هذا المحرر لم يقدم بعد في الدعوى ، ولم يحصل الإحتجاج به كدليل لإثبات التصرف فيها إذ من الجائز أن يلجأ المدعى في إثبات دعواه إلى غير ذلك من الأدلة . ولما كان الثابت أن المطعون ضدها أقامت دعواها الأصلية بتزوير ورقة الإقرار وأعلنت صحيفتها إلى الطاعن في ١٠/٣/١٩٦٥ وذلك قبل أن يقدم الطاعن هذه الورقة ويحتج بها كدليل في دعواه بصحة ونفاذ الإقرار ، فإن الحكم المطعون فيه إذ إنتهى إلى رفض الدفع بعدم قبول دعوى التزوير الأصلية بإقامتها بعد الأوان لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

(الطعن رقم ٧٢٨ سنة ٤٠ ق جلسة ١٦/٢/١٩٧٦ س ٥٧ ص ٤٤٩)

٨ - إذ كان المشرع قد نظم في المواد من ٤٩ إلى ٥٨ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ الطريق الذي يجب إتباعه عند الإدعاء بتزوير الأوراق التي يحتج بها الخصوم في دعوى منظورة أمام القضاء ، ثم إتبع بالمادة التي أجاز فيها لمن يخشى الإحتجاج عليه بمحرر مزور أن يختصم من بيده ذلك المحرر ومن يفيد منه لسماع الحكم بتزويره ، ويكون ذلك بدعوى أصلية ترفع بالأوضاع المعتادة ، حتى إذا حكم له بذلك أمن عدم الإحتجاج عليه بهذه الورقة في نزاع مستقبل ، ومفاد ذلك أن الإلتجاء إلى دعوى التزوير الأصلية لا يصادف محلاً إذا احتج بهذا المحرر في نزاع مرفوع بشكته دعوى ، ويكون متعيناً سلوك طريق الإدعاء بالتزوير الذي رسمه القانون بإعتباره وسيلة دفاع في ذات موضوع الدعوى فيجب إبدائه أمام المحكمة التي تنظره ولا يجوز لغيرها أن تتصدى له ، لما كان ذلك وكان البين من مبنات حكم محكمة أول درجة المؤيد بالحكم المطعون فيه أن المطعون عليه قدم ضمن مستندات صورة فوتوغرافية لكل من عقد الإيجار والإيصال - المشار إليه بسبب النعي مقررأ أن المستأجر السابق لذات العين كان

قد قدمهما فى الدعوى المرددة بينه وبين الطاعن - المؤجر - وكان الثابت أن الطاعن لم يطعن على هذين المحررين بأى مطعن ، وإنما لجأ بعد الحكم عليه ابتدائياً إلى رفع دعوى تزوير أصلية ضد المستأجر السابق وأدخل فيها المطعون عليه لا يصدر الحكم فى مواجهته ، وطلب من محكمة الإستئناف لدى إستئنافه حكم محكمة أول درجة وقف السير فيه حتى يفصل فى تلك الدعوى ، فإن من حق محكمة الإستئناف ألا تعير هذا الطلب إلتفافاً .

(الطعن رقم ١١٥ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/١/٥ من ٢٨ ص ١٦٦)

٩ - الإلتجاء إلى دعوى التزوير الأصلية لا يكون إلا إذا لم يحصل بعد الإحتجاج بالورقة المدعى بتزويرها فى نزاع قائم أمام القضاء ، ولما تعين على من إحتج عليه بتلك الورقة إن إدعى أنها مزورة أن يسلك طريق الإدعاء بالتزوير الذى رسمه قانون الإثبات رقم ٢٥ سنة ١٩٦٨ فى المواد من ٤٩ إلى ٥٨ منه لئن لجوء إلى دعوى التزوير الأصلية وإذا كان الثابت أن الطاعن لم يسلك الإدعاء بتزوير عقد الإيجار الذى رسمته المواد السالفة ، وإنما لجأ بعد الحكم ابتدائياً إلى رفع دعوى تزوير أصلية بشأنه وطلب من محكمة الإستئناف أن توقف السير فى الإستئناف عن ذلك الحكم حتى يفصل فى تلك الدعوى ، فإن من حق المحكمة أن لا تعير هذا الطلب إلتفافاً وأن تعتبر العقد صحيحاً مادام لم يدع أمامها بتزويره بالطريق الذى إستلزمه القانون وما دامت هى لم ترفى حالته وفى ظروف الدعوى ما يشككها فى صحته وما يجعلها تستعمل الرخصة المخولة لها فى المادة ٥٩ من قانون الإثبات بالحكم من تلقاء نفسها بتزويره .

(الطعن رقم ٤١٣ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٥ من ٢٩ ص ٩٥٢)

١٠ - من المقرر أن مناط الإلتجاء إلى دعوى التزوير الأصلية ألا يكون قد إحتج بالورقة المدعى بتزويرها فى دعوى ينظرها القضاء عملاً بالمادة ٢٩١ من قانون المرافعات السابق المقابلة للمادة ٥٩ من قانون الإثبات فى المواد المدنية وإلتجارية ، أما عند الإحتجاج بالورقة فى دعوى منظورة فيتعين للإدعاء بتزويرها إتباع الطريق الذى رسمه القانون فى المواد ٢٨١/٢٩٠ من قانون المرافعات السابق وتقابل المواد من ٤٠/٥٨ من قانون الإثبات ، ذلك أن الإدعاء

بالتزوير في هذه الحالة لا يعنو وسيلة دفاع في موضوع الدعوى فلا يكون لغير المحكمة التي تنظر هذا الموضوع أن تنظره مما يشكل قاعدة أمره . لما كان ذلك وكان الواقع في الدعوى سبق الإحتجاج في الدعوى ..... مدنى كلى إسكندرية بالإقرارين المنسوبين إلى مورث الطاعن ، مما يكون معه رفع دعوى أصلية بتزويرهما مخالفاً لقاعدة من النظام العام لم تختلط بواقع لم يسبق طرحه ولم تكن عناصر إعمالها خافية فيما طالع محكمة الموضوع من طبيعة الدعوى ومن الإستئناف المضموم إليها . يكون الحكم المطعون فيه إذ تناول البحث موضوع هذه الدعوى قد قام به سبب مبطل يجيز لهذه المحكمة أن تثيره من تلقاد نفسها وأن تحكم بما يقتضيه قيامه من نقض الحكم وإلغاء الحكم المستأنف وقضاء في الدعوى بعدم قبولها .

(الطعن رقم ٣٠٤ سنة ٤٣ ق جلسة ٢١/٢/ ١٩٧٧ س ٣٠ ع ١ ص ٨٨١)

١١ - من المقرر وفقاً لحكم المادتين ٤٩ و ٥٩ مـ قانون الإثبات أن الإدعاء بالتزوير على المحررات إما أن يكون بطلب عارض يبدى أثناء الخصومة التي يحتج فيها بالمحرر وفي أية حالة كانت عليها الدعوى ، وذلك بالتقرير به بقلم كتاب المحكمة التي تنظرها أو بطريق دعوى أصلية ترفع بالأوضاع المعتادة إذا لم يكن قد تم الإحتجاج بعد بهذا المحرر وعلى أن تتبع في الحالين ذات القواعد والإجراءات المنصوص عليها بشأن تحقيق الإدعاء والحكم فيه مما مفاده أن لكل من الطريقتين كيانه وشروطه التي يستقل بها في مجال إيدائه مما يتمتع معه وجه الجمع بينهما في هذا الصدد . بمعنى أنه إذا كان الإحتجاج بالمحرر قد تم فعلاً في دعوى مقامة إستناداً إليه والتقرير به في قلم الكتاب ، كما أن رفع دعوى التزوير الأصلية قبل الإحتجاج بالمحرر يكفى لقيام الإدعاء . بتزويره في مواجهة دعوى الإحتجاج التي ترفع بعد ذلك ودون حاجة إلى إعادة إيدائه كطلب عارض فيها .

(الطعن رقم ٥٢٠ سنة ٤٩ ق جلسة ١٥/١٢/ ١٩٧٩ س ٢٠ ع ٢ ص ٢٩٢)

١٢ - إبداء الإدعاء بالتزوير - بطريق الطلب العارض أو بطريق الدعوى الأصلية - كاف لقيام الإدعاء ، وتحقق آثاره لحين الفصل فيه ومقتضى ذلك هو

عدم جواز البت في موضوع المحرر ووقف الخصومة الأصلية فيه لحين البت في أمر تزويره ، ذلك أنه وإن كان المشرع لم ير في حصد تناوله لنصوص الإدعاء بالتزوير بإعتبار أنه وعلى نحو ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور لا يعدو أن يكون وسيلة دفاع في ذات موضوع الدعوى وأن السير في تحقيقه هو من قبيل المضي في إجراءات الخصومة الأصلية شأنه في ذلك أية مسألة عارضة أو زية منازعة في واقعة من وقائعها يحتاج إثباتها إلى تحقيق ويتوقف عليها الحكم ، إلا أن وقف الفصل في الموضوع الذي يجري الإستناد فيه إلى المحرر بسبب قيام الإدعاء ، بتزويره مقرر بحكم المادة ١٢٩ من قانون المرافعات التي تقتضي بأنه وفي غير الأحوال التي نص فيها القانون على وقف الدعوى وجوباً أو جوازاً يكون للمحكمة أن تأمر بوقفها كلما رأت تطبيق حكمها في موضوعها على الفصل في مسألة أخرى يتوقف عليها الحكم ، ذلك أن الفصل في الإدعاء ، بالتزوير يعتبر مسألة أولية لازمة للحكم في الدعوى مطروح أمرها على محكمة أخرى مختصة بها كأن يكون أمر التزوير مطروحاً من قبل أمام محكمة أخرى بدعوى تزوير أصلية أو بدعوى جنائية إذ يتعين في هذه الأحوال وقف دعوى الإحتجاج بالمحرر لحين الفصل في أمر تزويره . لما كان ما تقدم وكان الثابت بالمستندات المقدمة من الطاعن رفق طعنه إنه تمسك في دفاعه بصحيفة الإستئناف وأمام المحكمة الإستئنافية بسبق إدعائه بتزوير عقد الريحار سند الدعوى المائلة وذلك بدعوى الجنحة المباشرة رقم .... وبدعوى التزوير الأصلية رقم .... المرفوعتين منه في هذا الشأن ضد المطعون عليه - المستأجر - قبل قيام الأخير برفع دعواه الموضوعية المائلة وإن هذا الإدعاء ما زال منظوراً ولم يفصل فيه بعد بأي من الدعويتين السالفتين وكان مقتضى ذلك الدفاع لو صح - وجوب وقف الإستئناف لحين الفصل في أمر التزوير من المحكمة التي تنظره .

(الطعن السابق)

١٣ - لا محل للقول بأنه كان يتعين على المطعون عليها رفع دعوى تزوير أصلية قبل أن يتمسك الطاعن بالعقد في مواجهتها وأن في عدم رفعها لهذه الدعوى إسقاطاً لحقها في الإدعاء بتزوير العقد ، لأن رفع دعوى التزوير الأصلية المقررة بالمادة ٥٩ من قانون الإثبات ليس واجباً على كل من يخشى

الإحتجاج عليه بمحرر مزور وإنما هو حق جوازى ليس فى عدم إستعماله ما يحول بينه وبين الإدعاء ، بتزوير ذلك المحرر إذا ما إحتج به عليه فى أية دعوى عملاً بالمادة ٤٩ من قانون الإثبات .

(الطعن رقم ٩٨٣ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨١/٢/٢٥ س ٣٢ ص ٦٦٣)

١٤ - إذ كان المشتري لعقار يعقد غير مسجل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يعتبر دائناً للبائع ، وكان الحكم بصحة العقد الصادر من المدين حجة على دائته لأن المدين يعتبر ممثلاً لدائته فى الخصومات التى يكون هذا المدين طرفاً فيها ، وكان الحكم نهائياً بصحة ونفاذ العقد هو قضاء بإنقاده صحيحاً ونافذاً بين طرفيه فإنه يتمتع على من يعتبر ذلك الحكم حجة عليه العودة إلى الإدعاء ، بتزوير ذلك العقد ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها فى الدعوى التى صدر فيها الحكم الأول إذ أن الإدعاء ، بالتزوير فى هذه الحالة لا يعنى أن يكون وسيلة دفاع فى ذات موضوع كان يجب إيدأه أمام المحكمة التى نظرت هذا الموضوع ولا يكون لغيرها أن تنظره .

(الطعن رقم ٢٧٦ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٨٣/٦/٩ س ٣٤ ص ١٣٨٩)

١٥ - وحيث أن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعة أقامت الدعوى رقم ٣٣٨٠ لسنة ١٩٨٢ مدنى كلى جنوب القاهرة على المطعون ضدهم بطلب الحكم برد وبطال الأوراق المكونة لملف الجناية رقم ٧ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية عليا المعروفة بجناية إغتيال الرئيس السابق محمد أنور السادات ذلك لتزويرها وقالت بياناً لدعواها أن المطعون ضدهم الثلاثة الآخر أصدروا فى ١١/١١/١٩٨١ قراراً بإتهام نجلها الملازم أول خالد أحمد شوقي الإسلامبولى فى الجناية المشار إليها بالإشتراك مع آخرين فى قتل الرئيس السابق محمد أنور السادات ونفر ممن كانوا بمنصة العرض يوم ٦ أكتوبر ١٩٨١ والشرع فى قتل آخرين وقد أصيب نجلها المذكور بطلقات نارية فى ساحة العرض العسكرية وقت الحادث ونقل إلى مستشفى حيث إستجوب بتاريخ ١٠/١٠/١٩٨١ ثم صحح تاريخ إفتتاحه إلى ٩/١٠/١٩٨١ ، ثم إستجوب مرة أخرى فى جو من الإرهاب والتعذيب والاكراه كما طالب المدافعون

عنه إنشاء المرافعة طلبات عديدة تغير وجه الرأي فى الدعوى ، فلم تثبت فى محاضر الجلسات وأن هذه المحاضر كانت تستبدل بغيرها أو يجرى عليها الاضافات والاسقاطات ، وإذ كان من حق والدته المتهم أن تلجأ إلى القضاء لإثبات هذا التزوير فقد أقامت الدعوى .

قضت المحكمة بعدم قبول الدعوى ، إستأنفت الطاعة هذا الحكم بالإستئناف رقم ٥٠٧٩ لسنة ٩٩ ق إستئناف القاهرة ويتاريخ ١٩٨٢/٢/٦ قضت المحكمة بتأييد الحكم .

طلعت الطاعة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها رفض الطعن وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فهددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأيها .

وحيث أن الطاعة تنمى على الحكم المطعون فيه بأسباب الطعن مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك تقول أن ما إنتهى إليه الحكم المشار إليه من عدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فى الجنابة سالفة الذكر ومن عدم جواز الطعن بالتزوير بدعوى أصلية على أوراق سبق التمسك بها أمام القضاء ، ومن عدم قبول الدعوى لإنتفاء صفتها فى الطعن على هذه الأوراق بالتزوير ، لا يقوم ذلك كله على سند صحيح ، إذ لم تكن الطاعة طرفاً فى الخصومة الجنائية حتى تحتاج بالحكم الصادر فيها ، أو تواجه بقعودها عن سلوك سبيل الإدعاء الفرعى بالتزوير ، فضلاً عن كونها أم المتهم وولاية دمه وذات مصلحة قانونية فى إثبات براءته وإذ إنتهى الحكم المطعون فيه إلى عدم قبول الدعوى وأقام قضاءً على هذه الأسباب مجتمعة دون أن يستمع إلى دفاع الطاعة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

وحيث أن هذا النعى غير سديد ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الدعوى إن هى إلا حق الإلتجاء لحماية الحق أو المركز القانونى المدعى به ، ومن ثم فإنه يلزم لقبولها توافر الصفة الموضوعية لطرفى هذا الحق ، بأن ترفع الدعوى ممن يدعى إستحقاقه لهذه الحماية وضد من يراد الإحتجاج عليه بها ، لما كان ذلك وكان التشريع الجنائى يقوم على مبدأ أساسى لا يرد عليه إستثناء هو

مبدأ شخصية العقوبة ، إمتداداً لنص عام هو شخصية المسؤولية الجنائية ، والجرائم لا يُلخَذُ بجريرتها غير جناتها والعقوبات لا تنفذ إلا فى نفس من أوقعها القضاء عليه ، وحكم هذا المبدأ أن الإجرام إحتمل الإستتابة فى المحاكمة وأن العقاب لا يحتمل الإستتابة فى التنفيذ لما كان ذلك وكان الشارع فى المادة ٥٩ من قانون الإثبات قد خول لمن يخشى الإحتجاج عليه بمحرر أن يختصم من بيده المحرر أو من يفيد منه إسماع الحكم بتزويره بمقتضى دعوى أصلية وهى لا تعدو أن تكون وسيلة لحماية حق أو مركز قانونى للمدعى ذاته ، وكانت الطاعنة لا تستند فى دعاوها إلى حماية حق أو مركز قانونى ذاتى ، ولا تكفى القرابة للمتهم شافعاً لها للإستتابة عنه فى إتخاذ إجراء يدخل ضمن نطاق المحاكمة الجنائية ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الدعوى - لإنتفاء صفة الطاعنة فى رفعها - وهى دعامة مستقلة كافية لحمل قضائه - لا يكون قد خالف القانون لو أخطأ فى تطبيقه .

(الطعن رقم ٨٦٤ سنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٧/١/٤)

١٦ - وحيث أن مما تنعاه الشركة الطاعنة أنها تمسكت فى دفاعها أمام محكمة الإستئناف بأن المطعون ضده أقام دعوى أخرى برقم ٢٤٢٦ سنة ١٩٧٩ مدنى كلى جنوب القاهرة - عليها وعلى الذين تم التنازل لهم عن حقوق المطعون ضده ومن باعت لهم أرض النزاع بناء على التوكيل المدعى بتزويره - وطالب فى تلك الدعوى الحكم بتزوير هذا التوكيل وإعلان عقود البيع التى بنيت عليه ومحو تسجيلاتها - ولم يفصل فيها بعد ، كما تمسكت بعدم قبول الدعوى لخروج معظم الأرض المبيعة من ملكها بموجب العقود المشار إليها وإستحالة تنفيذ إلزامها بنقل الملكية للمطعون ضده تبعاً لذلك ، وإذ رفض الحكم المطعون فيه هذا الدفاع وفصل فى موضوع الإدعاء بالتزوير ثم فى موضوع الإستئناف قبل الفصل فى تلك الدعوى فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه .

وحيث أن هذا النعى فى محله ، ذلك أنه وإن كانت المادة ٥٩ من قانون الإثبات تنص على أنه «يجوز لمن يخشى الإحتجاج عليه بمحرر مزور أن يختصم من بيده ذلك المحرر - ومن يفيدون منه - إسماع الحكم بتزويره ، ويكون ذلك بدعوى أصلية

ترفع بالأوضاع المعتادة . وكان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الإلتجاء إلى دعوى التزوير الأصلية طبقاً لهذا لا يكون إلا إذا لم يحصل بعد الإحتجاج بالورقة المدعى بتزويرها فى نزاع قائم أمام القضاء وأنه إذا إحتج بهذه الورقة فى نزاع مرفوع بشأته دعوى فإنه يتعين على من إحتج عليه بتلك الورقة أن ادعى أنها مزورة أن يسلك طريق الإدعاء ، الفرعى بالتزوير الذى رسمه قانون الإثبات فى المواد من ٤٩ إلى ٥٨ منه إذ لا يعنى هذا الإدعاء ، أن يكون وجهاً من وجوه الدفاع فى موضوع الدعوى تختص بتحقيقه والفصل فيه المحكمة المختصة بالفصل فى هذا الموضوع دون غيرها ، إلا أن مناط ذلك أن يكون سائر من يفيدون من المحرر مختصمين فى هذه الدعوى أو يجوز إختصاصهم فيها ، فإذا كانت الخصومة قائمة فى مرحلة الإستئناف ، وكان الفصل فيها يتوقف على الفصل فى الإدعاء ، بالتزوير ضد آخرين ممن يفيدون من المحرر ولا يجوز إختصاصهم لأول مرة فى هذه المرحلة وجب الإلتجاء إلى دعوى التزوير الأصلية ضد هؤلاء وأولئك ، مع وقف نظر الإستئناف حتى يفصل فى هذه المسألة الأولية بحكم تكون له قوة الأمر المقضى ، لما كان ذلك ، وكان المقصود بدعوى صحة التعاقد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو تنفيذ إلتزامات البائع التى من شأنها نقل الملكية إلى المشتري تنفيذاً عينياً والحصول على حكم يقوم تسجيله مقام تسجيل العقد فى نقل الملكية ، فلا يجاب المشتري إلى طلبه إلا إذا كان إنتقال الملكية وتسجيل الحكم الذى يصدر له فى الدعوى ممكنين ، وكان الثابت من الأوراق أن الشركة الطاعنة تمسكت أمام محكمة الإستئناف بأن المطعون ضده أقام فى ١٢/٤/١٩٧٩ الدعوى ٣٤٢٦ سنة ٧٩ مدنى كلى جنوب القاهرة عليها وعلى من إنتحل صفة الوكالة عنه فى حوالة حقوقه إلى آخرين بموجب التوكيل المزور وعلى هؤلاء ومن بيعت لهم أرض النزاع بناء على هذا التوكيل ، وطلب فى تلك الدعوى الحكم بتزوير التوكيل وبطلان هذه البيوع ومحو تسجيلاتها ، وقدمت الشركة صورة صحيفة تلك الدعوى ، لما كان ما تقدم ، وكان الفصل من محكمة الإستئناف فى الطلب المطروح عليها بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر للمطعون ضده على أرض النزاع - أياً كان تاريخه - يتوقف على الفصل فى الدعوى ٣٤٢٦ سنة ١٩٧٩ مدنى كلى جنوب القاهرة بما تضمنته من

الإدعاء ، بتزوير التوكيل المطعون عليه وما يترتب على ثبوت هذا التزوير أو إبتقائه من إنعدام أو إنعقاد الحوالة التي تمت بناء عليه ، وتختلف أو توافر ركن السبب في التصرفات التي بنيت عليها مما كان يستوجب وقف نظر الإستئناف حتى يفصل في هذه المسألة الأولية ، وإذ كانت الأحكام المطعون فيها قد خالفت هذا النظم فإنها تكون قد خالفت القانون بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٩٨٤ سنة ٥٣ ق جلسة ٢٦/٥/١٩٨٧)

الإلتجاء إلى دعوى التزوير الأصلية . مناطه . عدم سابقة الإحتجاج  
بالمحرر فى دعوى منظورة أمام القضاء سبيله عندئذ . إبداء الإدعاء  
بالتزوير فى ذات الدعوى . تعلق هذه الإجراءات بالنظام العام  
الإدعاء لأول مرة أمام محكمة النقض بتزوير الأوراق  
والمستندات السابق تقديمها لمحكمة الموضوع غير جائز  
مالم يكن مرد الطعن . وقوع تزوير فى محضر جلسة  
المرافعة الختامية ترتب عليه الإخلال بحق الدفاع  
لأحد الخصوم

١ - من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن مناط الإلتجاء إلى  
دعوى التزوير الأصلية ألا يكون قد إحتج بالورقة المدعى بتزويرها فى دعوى  
ينظرها القضاء عملاً بالمادة ٥٩ من قانون الإثبات ، أما الإحتجاج بالورقة فى  
دعوى منظورة فيتعين للإدعاء بتزويرها إتباع الطريق الذى رسمه القانون فى  
المواد من ٤٩ إلى ٥٨ من ذات القانون ، ذلك أن الإدعاء بالتزوير فى هذه الحالة لا  
يعدر أن يكون وسيلة دفاع فى موضوع الدعوى فلا يكون لغير المحكمة المطروح  
عليها هذا الموضوع أن تنظره ، وهو ما يشكل قاعدة أمره تتعلق بالنظام العام  
وأنة وإن كان الأصل عدم جواز الإدعاء بالتزوير أمام محكمة النقض على الأوراق  
والمستندات التى كانت مطروحة على محكمة الموضوع ولو لم يكن قد طعن فيها  
بالتزوير أمامها ، بإعتباره سبباً جديداً لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة  
النقض ، إلا أنه إستثناء من هذا الأصل ، إذا بئى الطعن على وقوع بطلان  
جوهرى فى الحكم المطعون فيه مرده وقوع تزوير فى محضر جلسة المرافعة  
الختامية المتضمن إثبات حيز الدعوى للحكم وتحديد الأجل المصرح للخصوم  
خلاله بتقديم مذكرات الدفاع وكان قد ترتب على هذا التزوير إخلال محكمة  
الإستئناف بحق دفاع أحد الخصوم فإنه لهذا الخصم الذى تعذر عليه إكتشاف  
التزوير قبل صدور الحكم المطعون فيه أن يسلك سبيل الإدعاء بالتزوير المنصوص

عليه بالمواد ٤٩ إلى ٥٨ من قانون الإثبات أمام محكمة النقض ولا يُقبل منه في هذه الحالة الإلتجاء إلى دعوى التزوير الأصلية لإفتقادها الشرط الأساسي المقرر لقبولها وهو ألا تكون الورقة المدعى بتزويرها قد أحتج بها أمام القضاء .

(الطعن رقم ٤٤٤ سنة ٥٤٤ ق جلسة ١١/١/١٩٩٠)

الامر بضم دعوى صحة عقد إلى دعوى تزوير أصلية عن ذات العقد  
• أثره • إندماج الدعويين • الفصل في التزوير في هذه الحالة  
قضاء صادر قبل الفصل في موضوع صحة العقد •  
عدم جواز الطعن فيه إستقلاً

١ - إنه وإن كان ضم الدعويين المختلفين سبباً وموضوعاً إلى بعضهما  
تسهيلاً للإجراءات لا يترتب عليه إندماج الواحدة في الأخرى بحيث تفقد كل  
منهما إستقلالها ولو إتحد الخصوم فيهما ، إلا أن الأمر يختلف إذا كان الطلب  
في إحدى القضيتين هو ذات الطلب في القضية الأخرى ، فإذا كان الثابت أن  
محكمة الموضوع بعد أن ضمت الدعويين إنتهت إلى أن عقد البيع في دعوى  
صحة العقد هو بذاته العقد موضوع دعوى التزوير الأصلية ، وكانت دعوى صحة  
العقد هي الوجه الآخر لدعوى بطلانه ، فإن الإندماج يتم بين الدعويين ويترتب  
عليه أن يصير الادعاء بالتزوير واحداً فيهما ، والفصل فيه هو قضاء صادر قبل  
الفصل في موضوع صحة العقد ، غير منه للخصومة فلا يجوز الطعن فيه على  
إستقلال عملاً بنص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق ، وإذ خالف الحكم  
المطعون فيه هذا النظر ، وقضى برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف عن الحكم  
الصادر في الادعاء بالتزوير ، فإنه يكون قد خالف القانون ، وإذ كان هذا الحكم  
أساساً للحكم الصادر برده ويطلق عقد البيع ، فإنه يترتب على نقض الحكم  
الأول نقض الحكم اللاحق .

(الطعن رقم ٣٧٢ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٧٣/٦/٢٨ س ٢٤ ع ٢٤ ص ٩٩٦)

**دعوى التزوير الأصلية - وجوب إختصاص من بيده المحرر  
ومن يفيد منه**

١ - مفاد نص المادة ٥٩ من قانون الاثبات أنه يتعين لمن يدعى تزوير محرر  
بيد آخر

ويخشى أن يُحاج به أن يرفع دعوى تزوير أصلية عليه وعلى من يفيد منه -  
حتى لا يُحاج أيهما بتزويره فى دعوى لم يكن مُمثلاً فيها - وإلا كانت غير  
مقبولة .

(الطعن رقم ١٩٣٢ سنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩١/٢/٧)

**قضاء المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم الابتدائي ورفض دعوى  
التزوير إستناداً إلى عجز المدعى عن الإثبات دون مناقشة  
الدليل الذي حصلته محكمة أول درجة - قصور**

١ - إذ كان يبين من الرجوع إلى الحكم المطعون فيه إنه إستند في قضائه بإلغاء الحكم الابتدائي ورفض دعوى التزوير ، إلى عجز المدعى عن إثبات التزوير المدعى وخلو أوراق الدعوى ومستنداتها مما يدل على حصوله ، دون التعرض لمناقشته الدليل الذي حصلته محكمة أول درجة من مطالعتها للورقة - المطعون فيها - والذي كونت منه عقيدتها في الدعوى ، فإنه يكون مشوباً بالقصور بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٣٧٧ سنة ٢٥ ق جلسة ١٢/٢٥/١٩٦٩ س ٢٠ ع ٣ من ١٣٣٥)

## دعوى التزوير الفرعية

١ - جرى قضاء هذه المحكمة على أنه متى كان الحكم قد قضى برفض دعوى التزوير الفرعية بعد أن قررت المحكمة وقف الدعوى الأصلية ، حتى يفصل نهائياً فى الطعن بالتزوير فإنه يكون قد أنهى الخصومة فى موضوع دعوى التزوير التى تعتبر قائمة بذاتها وإن تفرعت عن الدعوى الأصلية ، ويجوز الطعن فيه على إستقلال .

(الطعن رقم ١٢٦ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٧/٤/٢٥ ص ٨ ص ٤٦٠)

٢ - لا تقبل دعوى التزوير إلا بعد أن تقف المحكمة على ما يكون لها من أثر فى النزاع المطروح ، فإن وجدته منتجاً قبلت الدعوى وإلا قضت بعدم قبولها .

(الطعن رقم ٣٢٩ سنة ٣٥ ق جلسة ١٩٧٠/١/٢٢ ص ٢١ ع ١٤٩)

٣ - إذ نصت المادة ٢١٢ من قانون المرافعات القائم - الواجب التطبيق - على أنه لا يجوز الطعن فى الأحكام التى تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها ، وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى ، قد قصدت إلى أن الحكم المنهى للخصومة كلها هو ذلك الحكم الذى يصدر فى موضوع الدعوى برمته ، أو الحكم الذى ينهى الخصومة بغير حكم فى موضوعها ولما كان الحكم المطعون فيه لم يتناول إلا الفصل فى الإدعاء بالتزوير برد وبطلان ورقة التخالص المطعون فيها ، وكان هذا القضاء لا تنتهى به الخصومة الأصلية المرددة بين الطرفين وهى النزاع حول الدين المطالب به ، بل لازال لمحكمة الدرجة الأولى بعد صدور الحكم المطعون فيه أن تستمر فى نظر ذلك الموضوع وهو مطروح عليها برمته ولم تفصل فيه ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه وقد صدر أثناء سير الدعوى دون أن تنتهى به الخصومة كلها ، كما أنه لا يندرج تحت الأحكام الأخرى التى أجازت تلك المادة الطعن عليها إستثناء ، لا يجوز الطعن عليه إستقلالاً

(الطعن رقم ١٩٠ سنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٤/٥/١٩ ص ٢٥ ص ٩١٤)

٤ - قيمة دعوى التزوير الفرعية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة -  
تقدر بقيمة الدعوى الأصلية أيأ كانت قيمة هذه الدعوى وأيأ كانت قيمة الحق  
المثبت فى الورقة المطعون عليها .

(الطعن رقم ٢٩٤ سنة ٤٠ ق جلسة ١٢/٢٤/١٩٧٥ س ٢٦ من ١٦٧٣)

٥ - نصوص المواد ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ من لائحة المحاكم الشرعية تدل على  
أن المشرع وإن كان قد وضع فى المادة ٢٠٤ قاعدة عامة مؤداها أن الأصل هو  
جواز إستئناف جميع الأحكام والقرارات الصادرة من المحاكم الكلية بصفة  
إبتدائية إلا أنه حدد فى المادة التالية هذه الأحكام والقرارات وبينها بيان حصر  
وأفصح عن أنه لا يجوز إستئناف ما عداها على وجه الإستقلال إلا مع إستئناف  
الحكم فى أصل الدعوى تبسيطاً للأوضاع ومنعاً من تقطيع أوصال القضية . لما  
كان ذلك وكان الحكم الصادر فى دعوى التزوير الفرعية ليس من الأحكام التى  
يجوز إستئنافها على إستقلال وقبل الفصل فى أصل الدعوى لخروج التزوير من  
عداد المسائل التى تقبل الطعن المباشر والواردة على سبيل الحصر فى الفقرة  
الأولى من المادة ٢٠٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، فلا يجوز إستئنافه إلا  
مع إستئناف الحكم الصادر فى أصل الدعوى وفقاً للفقرة الأخيرة من هذا المادة  
ولما كان تعجل الطاعنين فى إستئناف الحكم الصادر فى دعوى التزوير قبل  
ميقاته ويقاؤه دون حسم حتى نظر الرستئناف فى الموضوع ، لا يحول دون  
طرحه تبعاً لإستئناف الحكم الصادر فى أصل الدعوى .

(الطعن رقم ٤ سنة ٤١ ق جلسة ٥/٢١/١٩٧٥ س ٢٦ من ١٠٣٣)

٦ - إذ كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه فى أصل الدعوى على سند  
من صحة الوصية والإقرار بالنسب وهو موضوع دعوى التزوير التى تعجب عن  
نظرها فإن نقض الحكم المطعون فيه فى خصوص هذه الدعوى يترتب عليه إلغاء  
الحكم فيما قضى به من أصل الدعوى بإعتباره لاحقاً للحكم الأول ومؤسساً عليه  
عملاً بأحكام المادتين ٢٦١ و ٨٦٨ من قانون المرافعات .

(الطعن السابق)

٧ - الإستئناف وفقاً لنص المادة ٢٢٢ من قانون المرافعات ينقل الدعوى بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط فلا يجوز للمحكمة الاستئنافية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تتعرض للفصل في أمر غير مطروح عليها ، وإذ كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعنين أقاموا إستئنافهم على ركيزتين هما أن محكمة أول درجة رفضت طلبهم إعادة القضية إلى المرافعة لتقديم مستندات تؤيد دفاعهم وأنها لم تمكنهم من إثبات صورية الدين المطالب به ، ولم يقدم الطاعنون ما يدل على أنهم تمسكوا بالإدعاء بتزوير سند الدين الذي قضى إبتدائياً برفضه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ إكتفى بمواجهة دفاع الطاعنين بشأن صورية السند دون أن يعرض لمدى صحة هذا السند أو تزويره يكون بمنجاة عن عيب القصور .

(الطعن رقم ٦٦٤ سنة ٤٥ ق جلسة ٢٥/٤/١٩٧٨ س ٢٩ ص ١١١٨)

٨ - النص في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن الخصومة الأصلية المنعقدة بين الطرفين لا تلك التي تثار عرضاً في خصوص دفع شكلى في الدعوى أو مسألة فرعية متعلقة بالإثبات فيها ، وإذ كان الحكم الصادر من محكمة أول درجة قد إقتصر على الفصل في الادعاء بتزوير العقد وكان هذا القضاء لا تنتهي به الخصومة الأصلية المرددة بين الطرفين وهي طلب بصحة ونفاذ العقد كما أنه ليس من الأحكام التي إباحته المادة المذكورة الطعن فيها على إستقلال فإن المحكمة إذ قضت بقبول إستئناف الطاعن للحكم الصادر في الإدعاء بالتزوير مع الحكم الصادر في الموضوع تكون قد إلتزمت صحيح القانون .

(الطعن رقم ٢٧٧ سنة ٤٦ ق جلسة ٢٥/٥/١٩٧٨ س ٢٩ ص ١٣٣٧)

٩ - دعوى التزوير الفرعية تقدر قيمتها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة بقيمة الدعوى الأصلية أيأ كانت قيمة هذه الدعوى ، وأيأ كانت قيمة الحق المثبت في الورقة المدعى بتزويرها ، فإذا كانت قيمة الدعوى الأصلية تقل عن الحد الأقصى لإختصاص محكمة أول درجة النهائي فإن دعوى التزوير الفرعية تتبعها في تقدير قيمتها ولا يجوز إستئناف الحكم الصادر فيها .

(الطعن رقم ١٢٢٤ سنة ٥٠ ق جلسة ٦/٦/١٩٨٤ س ٢٥ ص ١٥٥١)

## تقدير قيمة دعوى التزوير الفرعية

١ - تقدر قيمة دعوى التزوير الفرعية - على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - بقيمة الدعوى الأصلية ، فإذا كانت قيمة الدعوى الأصلية تقل عن الحد الأقصى لإختصاص القاضى الجزئى النهائى فإن دعوى التزوير الفرعية تتبعها فى تقدير قيمتها ولا يجوز إستئناف الحكم الصادر فيها من المحكمة الجزئية .

(الطعن رقم ٤٣٨ سنة ٢٢ ق جلسة ٢١/٦/١٩٥٦ س ٧ ص ٧٤٢)

(الطعن رقم ١٢٣٤ سنة ٥٠ ق جلسة ٦/٦/١٩٨٤ س ٣٥ ص ١٥٥١)

## القضاء المستعجل عدم اختصاصه بالفصل في

### دعوى التزوير الفرعية أو الزصلية

١ - القضاء المستعجل لا يختص بالفصل في دعوى التزوير الفرعية أو الأصلية لأن الفصل فيها يقتضى الحكم بصحة السند أو برده وبطلانه وهو قضاء في أصل الحق يخرج عن ولاية القضاء المستعجل .

(الطعن رقم ١٠٢١ سنة ٤٩ ق جلسة ١٤/١٢/١٩٨٢ س ٢٢ ص ١١٥٢)

## التوقيع على بياض

١ - متى كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى من أقوال الشهود التى إعتد عليها فى قضائه إلى أن المطعون ضده لم يسلم الورقة التى وقعها على بياض بإختياره إلى الطاعن وإنما سلمها لموظف إدارة التجنيد ليحرر عليها طلباً بإعفائه من الخدمة العسكرية وأن الطاعن حصل عليها بطريقة ما وأثبت فيها الإقرار المدعى بتزويره فإن الواقعة على هذه الصورة تعتبر تزويراً طبقاً للفقرة الأخيرة من المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات لا خيانة أمانة ومن ثم يجوز إثبات التزوير المدعى به بطرق الرثبات كافة وذلك لأن الفقرة الأخيرة من المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات سألقة الذكر لا تشترط لإعتبار الواقعة تزويراً أن يكون الحصول على الورقة الموقعة على بياض بطريق الإحتيال وإنما يكفى أن يحصل عليها المتمسك بها بأية طريقة كانت .

(الطعن رقم ١٥٠ سنة ٢٢ ق جلسة ١٦/١٦/١٩٦٦ س ١٧ ع ٢ ص ١٢٩٩)

٢ - الأصل فى الأوراق الموقعة على بياض أن تفسر الحقيقة فيها ممن إستؤمن عليها هو نوع من خيانة الأمانة ومن ثم فإنه يرجع فى إثباته إلى القواعد العامة ومن مقتضاها أنه لا يجوز إثبات عكس ما هو ثابت فى الورقة الموقعة على بياض بغير الكتابة متى كان من وقعها قد سلمها إختياراً . إذ أن القانون يعتبر ملء الورقة فى هذه الحالة بغير المتفق عليه بمثابة خيانة أمانة .

(الطعن رقم ٢٢٧ سنة ٢٢ ق جلسة ١٦/٣/١٩٦٧ س ١٨ ع ٢ ص ٦٦٥)

٣ - إذ كان الطعن على سند الدين لم يقتصر على أن حمله قد حرر على خلاف المتفق عليه بين الدائن والمدين وإنما تضمن أيضاً حصول تزوير بطريق المحو والإضافة فى العبارة التى كانت مدونة بخط الدائن فى هامش السند والتى كانت تدل على حقيقة مبلغ الدين الذى حرر السند لإثباته ، فإن هذا التزوير هو مما يجوز إثباته بطرق الإثبات كافة أى كانت قيمة السند المدعى بتزويره .

(الطعن رقم ٣١٠ سنة ٣١ ق جلسة ٢٥/٥/١٩٦٧ س ١٨ ع ٢ ص ١١٠٢)

٤ - تفسير الحقيقة فى الورقة الموقعة على بياض وإن كان يعتبر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - خيانة أمانة يخضع للقواعد العامة ، إلا أنه إذا وقع هذا التفسير من آخر غير من سلمت له الورقة إختياراً ، فإنه يعتبر تزويراً يجوز إثباته بكافة طرق الإثبات القانونية بما فيها البيّنة .

(الطعن رقم ٤٥٧ سنة ٢٥ ق جلسة ٢٢/١/١٩٧٠ س ٢١ ع ١ ص ١٧٤)

٥ - الأصل فى الأوراق الموقعة على بياض أن تفسير الحقيقة فيها ممن يستقن عليها هو نوع من خيانة الأمانة ، إلا أنه إذا كان من إستولى على الورقة قد حصل عليها خلسة أو نتيجة غش أو طرق احتيالية أو بآلية طريقة أخرى خلاف التسليم الإختيارى ، فإنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يخرج عن هذا الأصل ، ويعد تفسير الحقيقة فيها تزويراً يجوز إثباته بكافة الطرق .

(الطعن رقم ٦٦ سنة ٢٧ ق جلسة ١٧/٢/١٩٧٢ س ٢٣ ع ١ ص ٢٠٥)

٦ - إذا كانت الطاعنة قد تمسكت فى تقرير الإدعاء بالتزوير والمذكورة الطنة بشواهد أمام محكمة الإستئناف بأن السند المطعون فيه لم يصدر من مورثها ومزود عليه صلباً وتوقيماً ، كما تمسكت بأن ورقة السند لم تسلم أصلاً إلى المطعون عليها ، وإنما سلمت بعد توقيع المورث على بياض إلى زوجها وشقيقه ، وهم محل ثقة المورث الذى إستأمنهم على كتابة طلب بإسمة لتقديمه لإحدى الجهات الحكومية ، وأن المطعون عليها إستطاعت الحصول على هذه الورقة وملأت الفراغ بتزوير صلب السند - بعد التوقيع عليها - بعداد مختلف وبطريقة غير منتظمة ، وطلبت الطاعنة فى دفاعها أمام محكمة الإستئناف إعادة المأمورية للخبير لإستكمال النقص فى مأموريته بتحقيق هذا الشق من دفاعها ، كما طلبت إلى جانب ذلك إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثباته بالبيّنة ، وكانت محكمة بشواهد أمام محكمة الإستئناف إذ قررت الأخذ بتقرير الخبير لم تقطع برأيها فى هذا الشق من دفاع الطاعنة ولم تستجب إلى طلب إعادة المأمورية للخبير أو إحالة الدعوى إلى التحقيق ولم ترد عليه فى حكمها ، ولم تعرض لبحث مستنداتها المقدمة فى خصوصه ، فإن الحكم يكون قد أغفل دفاعاً جوهرياً من شأنه لو صح أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى ، مما يعيبه بالقصور والإخلال بحق الدفاع .

(الطعن السابق)

٧ - إذ كان الحكم المطعون فيه ، قد أخذ بتقرير قسم أبحاث التزيف والتزوير لإقتناعه بالأسس التي بنى عليها ، وبما ساقه الحكم من قرائن وما تكشف له من ظروف الدعوى التي أوردتها في أسبابه ، وإنتهى من هذه الأدلة إلى أن التوقيع على الإقرارين المدعى بتزويرهما صحيح ، وأن إدعاء الطاعن - بالتزوير بشأن هذا التوقيع قد إختلس منه على بياض لا يتسم بطابع الجد ويتنافى مع الأساس الذي قام عليه الطعن بالتزوير في تقرير الادعاء به أو في منكرة شواهد ، فلا يعاب على هذا الحكم بعد ذلك إن هو لم يأخذ أو يرد على بعض القرائن التي إستند الطاعن ، إذ ليس على الحكم أن يفند كل قرينة مادام أنه إنتهى إلى صحة الورقة بأدلة تحمل قضاؤه ، لأن أخذه بهذه الأدلة يتضمن الرد المسقط لما يخالفها .

(الطعن رقم ٢٧ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٧٣/٢/٢٠ س ٢٤ ع ١ ص ٢٨٧)

٨ - إذ كان المطعون عليه لما طعن بالتزوير على السند قرر أنه سلم السند لخاله .... بعد أن وقع عليه على بياض مقابل إقتراضه من خاله مبلغ ١٢ جنيهاً وأنه خلاف بين والد المطعون عليه وبين خاله سلم هذا الأخير السند للطاعن الذي قام بملئه بما فيد مديونية المطعون عليه له في مبلغ ٢٥٠ جنيهاً على خلاف الحقيقة بما مفاده أن المطعون عليه لم يسلم السند الذي وقع عليه على بياض بإختياره للطاعن وإنما سلمه لخاله الذي سلمه للطاعن وإن هذا الأخير هو الذي قام بملء بياناته على خلاف الحقيقة ، وكانت الواقعة على هذه الصورة تعتبر تزويراً طبقاً للفقرة الأخيرة من المادة ٣٤٠ من قانون العقوبات ، فإنه يجوز إثبات هذا التزوير بكافة طرق الإثبات بما فيها شهادة الشهود .

(الطعن رقم ١١٤ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٨/٣/١٦ س ٢٩ ص ٧١٨)

٩ - المستقر عليه في قضاء هذه المحكمة أن تغيير الحقيقة في الأوراق على بياض ممن إستؤمن عليها هو نوع من خيانة الأمانة ، يرجع في إثباته للقواعد العامة ، ومن مقتضاها أنه لا يجوز إثبات عكس ما هو في الورقة الموقعة على بياض إلا أن تكون هناك كتابة أو مبدأ ثبوت بالكتابة ، ولا يخرج عن هذا الأصل الإحالة ما إذا كان من إستولى على الورقة قد حصل عليها خلسة أو نتيجة غش

أو طرق إحتيالية أو بآية طريقة أخرى خلاف التسليم الإختياري فعندئذ يعد تغيير الحقيقة فيها تزويراً يجوز إثباته بكافة الطرق ، والإحتيال أو الفس الذي يكون قد إستخدم كوسيلة للإستيلاء على الورقة ذاتها حيث ينتفى معه تسليمها بمحض الإرادة ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون عليها إدعت تزوير عقد الإيجار المقدم من الطاعن على سند من أنه إستغل فرصة لجونها لمساعدتها في تقديم طلبات إلى وزارة الشئون الإجتماعية للحصول على معونة أو لتعيينها في إحدى الوظائف ، وأنه إستغل أميتها وثقتها فيه فإستعمل المحرر الذي وقعت عليه لكتابة عقد الإيجار مثار النزاع ، وكان مؤدى ما سلف أن المطعون عليها هي التي سلمت الورقة الموقعة على بياض للطاعن إختياراً ، وأنه غير الحقيقة فيها وملا بياناتها بعقد الإيجار على غير المتفق عليه بينهما وكان الحكم المطعون فيه قد إعتبر مجرد إدعاء المطعون عليها تسليمها المحرر الموقع منها على بياض من قبيل الإحتيال الذي يجعل من تغيير الحقيقة فيه تزويراً يجوز إثباته بكافة الطرق فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون على واقع الدعوى بخروجه على قواعد الرثبات .

(الطعن رقم ١١٧ سنة ٤٤ ق جلسة ١٤/٦/١٩٧٨ س ٢٩ ص ١٤٦٧)

١٠ - إذ كان الثابت أن محكمة أول درجة قد أخذت بالدفاع الذي ساقه الطاعن من إعتبار الواقعة خيانة أمانة ، وكان الحكم الابتدائي قد إنتهى إستناداً إلى هذا النظر إلى عدم قبول الإدعاء بالتزوير وبصحّة عقد الإيجار ، وكان على محكمة الإستئناف أن تفصل في كافة الأوجه التي تمسك بها المستأنف عليه أمام محكمة الدرجة الأولى مادام الحكم قد قضى لصالحه في الدعوى ولم يثبت تنازله عن تلك الأوجه ، وكان الثابت من مدونات الحكم الاستئنافي أن الطاعن تقدم بمذكرة طلب فيها تأييد الحكم المستأنف ، وأن المطعون عليها عجزت عن النيل من عقد الإيجار وتحاول إخراج الدعوى من نطاقها ، مما مفاده أن مشاركته في تنفيذ حكم الإحالة إلى التحقيق لا يتم بذاته على التنازل عن عدم جواز الإثبات بالبيّنة ، ولا يقطع برضائه الإثبات بهذه الطريقة بل يشير إلى إستحضاره شهوده إنعائاً لحكم إجراءات الإثبات لازمة التحفظ وصاحبه التمسك بدفاع مناطه عدم جواز الإثبات بشهادة الشهود .

(الطعن السابق)

١١ - الأصل فى الأوراق الموقعة على بياض أن تغيير الحقيقة فيها ممن يستؤمن عليها هو نوع من خيانة الأمانة إلا إذا كان من أستولى على الورقة قد حصل عليها خلسة أو نتيجة غش أو طرق إحتيالية أو بنى طريقة أخرى خلاف التسليم الإختيارى فإنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يخرج عن هذا الأصل ، ويعد تغيير الحقيقة فيها تزويراً يجوز اثباته بكافة طرق الإثبات .

(الطعن رقم ٤٠٨ سنة ٤٦ ق جلسة ١١/٢٥/١٩٨٠ س ٣١ ص ١٩٤٠)

١٢ - وحيث أن مما ينهائى الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون إذ عول فى قضائه برد وطلان صلب سند المديونية على ما إنتهى الخبير المنتدب من أن التوقيع المنسوب إلى مورثه المطعون عليه وإن صدر منها إلا أنه كان على بياض وتم تحرير صلب السند فى تاريخ لاحق ، بالرغم من تحديد مأموريته ببحث صحة التوقيع فحسب ولم يكن من أمر تزوير صلب هذا السند مطروحاً على المحكمة مما يعيبه بالخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث أن هذا النعى فى محله ذلك أن النفع بالجهالة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ينصب على التوقيع الذى يرد على المحرر فحسب ، فإذا رأت محكمة الموضوع تحقيق هذا النفع فإنها تنقيد بما تقتضى به المادة ٤٢ من قانون الإثبات بأن يكون تحقيقها قاصراً على الواقعة المادية المتعلقة بإثبات حصول التوقيع ممن نسب إليه أو نفيه ، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الحكم الصادر بتاريخ ٢٨/٢ سنة ١٩٨٠ ناط بالخبير المنتدب إجراء المضاهاه بين توقيع مورثه المطعون عليه الثابت على التوكيل رقم ١٢٥١ أ سنة ١٩٧٢ مصر الجديدة وبين التوقيع المنسوب إليها على السند المؤرخ ١١/١ سنة ١٩٦٩ لبيان ما إذا كان التوقيع الأخير صحيحاً وصارماً منها من عدمه ، وأن الخبير لم يقف عند حد إثبات صحة توقيع المورث المذكورة وإنما إستطرد إلى أن هذا التوقيع كان على بياض ثم حرر صلب السند بعد ذلك ، وكان الحكم الصادر بتاريخ ٢٨/٥ سنة ١٩٨١ قد أقام قضاءه بتزوير صلب السند على ما خلص إليه الخبير فى تقريره مع أن أمره لم يكن مطروحاً على المحكمة ورغم أن ثبوت صحة التوقيع على الورقة العرفية يجعلها بما ورد فيها حجة على صاحب التوقيع بصرف النظر

عما إذا كان صلب الورقة محرراً بخطه أو بخط غيره . ولا يجوز لصاحبه أن يتحلل من نسبة هذه الورقة إليه إلا بالإدعاء بتزويرها . فإنه يكون قد أقحم الادعاء بتزوير صلب السند المذكور على واقع الدعوى بغير الطريق الذى رسمه القانون مما يعيب ذلك الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون ويستوجب نقضه لهذا السبب نون حاجة إلى بحث باقى أسباب الطعن .

وحيث أن الحكم المنهى للخصومة الصادر بتاريخ ١٢/٣١ سنة ١٩٨١ قد بنى على الحكم سالف الذكر فإنه يتعين نقضه بدوره عملاً بالمادة ٢٧١ من قانون المرافعات .

(الطعن رقم ٥٤٠ سنة ٥٢ ق جلسة ٢٦/٢/١٩٨٦)

## اختلاس التوقيع على بياض جريمة معاقب عليها القانون عدم جواز توجيه اليمين الحاسمة بشأن هذه الواقعة

١ - مفاد النص في الفقرة الأولى من المادة ١١٥ من قانون الإثبات على أنه «لايجوز توجيه اليمين الحاسمة في واقعة مخالفة للنظام العام» وهو نص منقول عن صدر المادة ٤١١ من القانون المدني الملقاة ضمن الباب السادس من الكتاب الأول من القسم الأول من هذا القانون بما نص عليه في المادة الأولى من القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٦٨ بإصدار قانون الإثبات في المواد المدنية التجارية ولم يكن له مقابل في القانون القديم - أن الشارع - وعلى ما يتخذ من مذكرة المشروع التمهيدي للقانون المدني قد أقر الفقه والقضاء على ما قيده به نطاق تطبيق اليمين الحاسمة ومنه مما رجح في القضاء المصري من عدم جواز التحليف على واقعة تكون جريمة جنائية تأسيساً على أنه لا يصح أن يكون النكول عن اليمين دليلاً على إرتكاب الجريمة ولا يجوز إحراج مركز الخصم وتحليفه مدينياً على ما لا يجوز التحليف عليه جنائياً ، ولما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض الادعاء بتزوير عقد التخرج على دعامة واحدة هي أن الطاعن وجه يميناً حاسمة في واقعة اختلاس توقيعه على بياض فحلفتها المطعون ضدها وكان اختلاس التوقيع على بياض جريمة مأخوذة بعقوبة التزوير في الأوراق العرفية وهي عقوبة الحبس مع الشغل طبقاً للمادتين ٢١٥ ، ٢٤٠ من قانون العقوبات ، لا يجوز توجيه اليمين الحاسمة فيها ، فإن الحكم يكون قد أقام قضاءه على سند من اجراء باطل وقع على خلاف القانون بما يجيز الطعن عليه بالنقض ويوجب نقضه وإلغاء ما كان أساساً له من أحكام وأعمال لاحقة .

(الطعن رقم ٧٣١ سنة ٤٧ ق جلسة ١٢/٢/١٩٨٠ س ٢١ ص ٧٩٠)

## تكيف الواقعة بأنها تزوير لا خيانة امانة إجازة إثباتها بكافة الطرق

١ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أنتهى فى فهم الواقع من اصل الورقة التى حرر عليها عقد البيع موضوع الدعوى الى انها سلعت من مورث المطعون ضدهم الى زوج الطاعة بإعتباره وكيلاً عنه فى اعماله القضائية وقد صدرت هذه الورقة بعبارة طلب سماه ثم ترك تحت هذه العبارة فراغ الملاء بالبيانات اللازمة للطلب ووقع المورث بعد الفراغ ثم حصلت الطاعة على هذه الورقة ونزعت الجزء المشتمل على العنوان وملأت فراغ الورقة بشروط عقد البيع مثار النزاع ، فإن التكيف الصحيح لهذه الواقعة كما حصلتها المحكمة هو أنها تزوير إذ أن إزالة العنوان الذى كان مكتوباً بصدر الورقة للدلالة على طلب سماه إنما هو تغيير للحقيقة بالحذف وقد صاحب هذا الحذف إنشاء العقد المزور الذى كتبه فوق الامضاء فأصبح الفعلان تزويراً إجتمع فيه طريقتان من طرق التزوير المادى إحداهما حذف بيان من المحرر وثانيهما إسطناع عقد البيع ، ومن ثم فإن لمحكمة الموضوع إذ أجازت إثبات هذه الواقعة بكافة الطرق لم تخالف القانون .

(الطعن رقم ٢٥٥ سنة ٢٠٠٣ جلسة ١٩٦٥/٦/٣ س ١٦ ص ٦٧٨)

حق المحكمة في تقدير الوقت الكافي لفحصها السند  
المطعون فيه قبل الفصل في الدعوى

١ - متى كانت المحكمة قد أثبتت في حكمها أنها إطلعت على السند المطعون فيه بالتزوير ووصفت ما به من بيانات مما يفيد أنها فحصته قبل الفصل في الدعوى فإنه بحسبها أن تقدر لنفسها الوقت التام، تراه كافياً لإنجاز عملها وهذا مما لا شأن للخصوم به .

(الطعن رقم ١٠١ سنة ٢٠٠٠ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/١٩٥٢)

**عدم جواز مساءلة الخلف عن التزوير الذي يرتكبه  
السلف كما هو الحال بالنسبة لكل الجرائم**

١ - التزوير كغيره من الجرائم لا يتلقاه الخلف عن سلفه ولا يسأل عنه إلا  
فاعله ومن يكون قد إشتراك معه فيه

(الطعن رقم ١١٧ سنة ٢٢ ق جلسة ١٧/١١/١٩٥٥)

**إقامة الحكم بتزوير عقد لا على صورته المقدمة من مدعى التزوير بل على مالا حظته المحكمة من تغيير مادي فيه لا إخلال بحق الدفاع**

١ - متى كانت المحكمة إذ قضت بتزوير العقد المطعون فيه أقامت قضاها لا على صورته المقدمة من المدعي بالتزوير بل على ما شاهدته المحكمة من تغيير مادي في بيان مقدار الاجرة فيه . فإن المحكمة في ذلك لم تخل بحق طعنه في الدفاع ، إذ كان هذا العقد مقدماً منهما وكان موضوع الطعن بالتزوير ومحل بحث الطرفين ولا على المحكمة إن هي إستخلصت دليل التزوير المادي مما إحتواه نفس العقد من تغيير .

(الطعن رقم ١٣٧ سنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٢/٥/٢٢)

## إعتبار الطعن بتزوير التاريخ غير مقصود لذاته وجواز الحكم برد وبطلان المحرر جميعه

١ - إن الطعن بتزوير تاريخ ورقة ما لا يكون مقصوداً بذاته فقط بدون أية نتيجة تترتب على ثبوته وإلا كان ضرباً من العبث . فإذا كان مدعى التزوير إنما يرمى الى ما يستفيد - بثبوت تزوير التاريخ - من صدق نظريته التي يدفع بها الورقة التي يطعن عليها بالتزوير . وإذا كانت المحكمة قبلت من أدلة التزوير ما يختص بتزوير التاريخ فذلك لتعلقه وإرتباطه بصحة الورقة وبطلانها ، بأنه قد ثبت تزوير هذا التاريخ أمكن بالتالى أن تثبت نظرية الطاعن ، وأمكن بناء على ذلك القول بأن باقى ما فى الورقة قد نقل عن الحقيقة التي كان يصدق عليها فى تاريخه الواقعى الى حقيقة أخرى لم تكن موجودة فى الواقع فى التاريخ المزور ، وأنه إذا يكون باطلاً وعلى ذلك فالطعن بتجاوز المحكمة فى هذه الصورة حدها بقضائها ببطلان الورقة كلها بعد ثبوت تزوير تاريخها يتعين الرفض .

(الطعن رقم ٢١ سنة ٤٤ ق جلسة ١٦/٥/١٩٣٥)

ميعاد الطعن في الحكم الاصل فيه أن يبدأ من تاريخ صدوره . الإستثناء  
ماورد بشأنه نص خاص . المادة ٢٣١ مرافعات . عدم تقديم الطاعن  
حكماً بتزوير الورقة التي صدر بناء عليها حكم محكمة أول درجة أو  
إقرار المتمسك بها بتزوير . المادة ٢٢٨ مرافعات . أثره .  
وجوب احتساب الميعاد من تاريخ صدور الحكم

١ - مفاد نص المادة ٢٣١ من قانون المرافعات يدل على أن المشرع جعل  
سريان مواعيد الطعن في الاحكام من تاريخ صدورها كصل عام إلا ما استثنى  
منها بنص خاص ، وإذا كان النص في المادة ٢٢٨ مرافعات على أنه إذا صدر  
الحكم بناء على غش وقع من الخصم أو بناء على ورقة مزورة أو بناء على شهادة  
زور أو بسبب عدم إظهار ورقة قاطعة في الدعوى إحتجزها الخصم فلا يبدأ  
ميعاد إستئنافه الا من اليوم الذي ظهر فيه الغش أو الذي أقر فيه بالتزوير فاعله  
أو حكم بثبوته . لما كان ذلك وكان الثابت من الاوراق أن الطاعن قد مثل أمامه  
المحكمة الابتدائية ولم يقدم للمحكمة الاستئنافية حكماً بثبوت تزوير الورقة التي  
صدر بناء عليها حكم محمة أول درجة أو إقرار المتمسك بها بتزويرها عملاً بنص  
المادة ٢٢٨ من قانون المرافعات فإن الحكم المطعون فيه إذا إحتسب ميعاد الطعن  
في الحكم المستأنف من تاريخ صدوره يكون قد إلتزم صحيح القانون .

(الطعن رقم ٢١٦ سنة ٥٠ ق جلسة ١٧/١١/١٩٨٣ س ٢٤ ص ١٦٣٢)

## مسائل متنوعة

١ - إن المحكمة المدنية حين ترفع إليها دعوى تزوير فرعية تكون مختصة بتقدير الوقائع المقدمة إليها لاثبات التزوير من الوجه المدنية دون الجنائية ، فإذا طلب إليها أن توقف الفصل في دعوى التزوير حتى يفصل جنائياً في وقائع التزوير المدعاة ، فحكمت برد الورقة وطلانها بغير أن تشير إلى طلب الايقاف ، فهي تعتبر أنها قد رفضته ضمناً وليس عليها أن تسبب هذا الرفض بأسباب خاصة متى كانت الاسباب التي اقامت عليها حكمها بالرد والبطالان كافياً لبيان وجهة نظرها .

(الطعن رقم ١ سنة ٣ ق جلسة ٢٧/٤/١٩٣٣)

٢ - إذا صدر حكم ريتدائي برد وطلان عقد وتزوير الامضاء الموقع عليه جاز ، لدى إستئنافه الطعن بالتزوير في الامضاء الموقع بها رسمياً على الورقة التي إتخذتها محكمة الدرجة الاولى أساساً للمضاهاة كدفتر التصديقات .

(الطعن رقم ٧٨ سنة ٤ ق جلسة ٢١/٤/١٩٣٥)

٣ - إذا كانت المحكمة عندما حكمت بعد إجراءات تحقيق الخطوط الفرعية بصحة توقيع المورث على السند المرفوع به الدعوى لم تفصل فيما أثاره المنكر من أن السند يفرض صحة التوقيع عليه ، قد دس على الموقع أثناء وجوده بالمستشفى ، وأنه مع ذلك قد قصد به الوصية لوارث ، بل أرجأت الفصل في هذين الدفعين إلى وقت نظر الموضوع ثم عند نظر الموضوع لم يطعن منكر السند فيه بالتزوير ، فإنه لا يكون من حق المحكمة أن تقضى في امر تزويره من تلقاء نفسها ، لان المادة ٢٩٢ مرافعات تنص على أنه لا حاجة لان يتخذ مدعى التزوير إجراءات دعوى التزوير الفرعية لكي يتسنى للمحكمة أن تحكم برد وطلان الورقة اذا إقتنعت بتزويرها والمفهوم من هذا ان القضاء بالرد والبطالان إنما يكون بناء على طعن من الخصم لا تصدياً للمحكمة لما لم يطعن فيه . وفضلاً عن هذا فإن الحق المخول للمحكمة في المادة ٢٩٢ هو رخصة إختيارية لها ، فإذا هي لم تستعملها فلا يصح أن ينعت حكمها بمخالفة للقانون .

(الطعن رقم ٧٢ سنة ١٢ ق جلسة ٢٩/٤/١٩٤٣)

٤ - لكي يكون إعتداد المحرر مانعاً من الطعن فيه بالتزوير فيما بعد يجب أن يكون صادرأ عن علم بما يشويه من عيوب . وإنزمتى كان الواقع أن وكيل المطعون عليه إذ قرر أن عقد البيع الذي يتمسك به الطاعن يخفى وصية لم يكن يعلم بتزويره فإن ما قرره هذا الوكيل لا يحرم المطعون عليه بعد ذلك من الطعن بالتزوير في العقد المذكور متى إستبان له تزويره .

(الطعن رقم ٦٢ سنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٢/٢/١٦)

٥ - إذا طعن في عقد بالتزوير ثم أخفق الطاعن ، فذلك لا يمنعه من أن يطعن في ذات العقد بلئه وصية لان الطعن في العقد بلئه وصية لا يتنافى صدورده ممن أسند إليه .

(الطعن رقم ٨٠ سنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٦/٥/١٦)

٦ - الحكم برد وبطالان عقد البيع - المطعون فيه بالتزوير لا يعنى بطلان الاتفاق ذاته وإنما بطلان الورقة المثبتة له ومن ثم فإن هذا الحكم لا يحول دون إثبات حصول هذا الاتفاق بلئى دليل آخر مقبول قانوناً .

(الطعن رقم ٤٨ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٥/١١/١٨ ص ١٦٥)

٧ - لا يجدى الطاعن تحديه بحجية الاوراق العرفية في الاثبات ، وبلئه لا يعد مقصراً في الوفاء بالتزامه بدفع ثمن العقار المبيع قبل الحكم برد وبطالان السند المدعى بتزويره - والتي استدل به على دفع هذا الباطل - ذلك أنه لا يستطيع أن يتوقع الفسخ تنفيذاً لالتزامه قبل صدور حكم نهائى بالفسخ سواء كان حسن النية لو سينها ، كما هو الشأن في حالة خلو العقد من الشرط الفاسخ الصريح .

(الطعن رقم ٣٧٠ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٢٦ ص ٢٧٥)

٨ - مفاد نص الفقرتين الاولى والثانية من المادة ٩٩ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية والمقابلتين لذات الفقرتين من المادة ١٠١ من اللائحة الشرعية الصادرة بها الامر العام الرقم ٢٧/٥/١٨٩٧ واللائحة الصادرة بالقانونين رقمى ٢٥ لسنة ١٩٠٩ ، ٢١ لسنة ١٩١٠ ..... يدل على أن المشرع بالنظر لما أثبتته الحوادث من أن الزواج كثيراً ما يدعى زوراً

طمعاً في المال أو رغبة في النكاح والتشهير ، يشترط وجود مسوغ لسماع دعاوى الزوجية عند الإنكار ، ولئن لم تكن ثمة لائحة تقيد سماع الدعوى بالنسبة لوقائع الزواج السابقة على سنة ١٨٩٧ بحيث تبي قواعد الإثبات فيها على أصلها في الفقه الحنفي ، مما مؤداه ثبوت الزواج عند المنازعة بشهادة الشهود بشرط أن تكون الزوجية معروفة بالشهرة العامة ، أما رذا أقيمت من غيرهما بعد وفاتهما أو وفاة أحدهما ، فلا تسمع إلا إذا كانت مؤيدة بأوراق خالية من شبهة التزوير ولم يورد القانون تحديداً لماهية هذه الأوراق فيترك أمر تقديرها للقاضي .  
(الطعن رقم ٣ سنة ٤٣ ق أحوال شخصية جلسة ١٠/٣/١٩٧٦ س ٢٧ ص ٦٠٢)

**القسم الثانى**  
**قضاء النقص الجنائى**



**مناطق رسمية الورقة أن يكون محررها موظفاً عمومياً  
مختصاً بتحريرها أو يتدخل في تحريرها أو التأشير  
عليها وفقاً لما تقتضيه القوانين واللوائح**

١ - إن قانون العقوبات والعقوبات وإن كان لم تعريفاً محدداً للورقة الرسمية ، إلا أنه أورد في المادة ٢١١ منه على سبيل المثال بعض أنواع من هذه المحررات ، وقد جرى قضاء محكمة النقض على مدى الأمثلة التي ضريها القانون - بأن مناطق رسمية الورقة هو أن يكون محررها موظفاً عمومياً مختصاً بمقتضى وظيفته بتحريرها وإعطائها الصيغة الرسمية أو يتدخل في تحريرها أو التأشير عليها وفقاً لما تقتضيه القوانين واللوائح أو التعليمات التي تصدر إليه من جهته الرئيسية ، وقد قن المشرع هذه القاعدة القانونية في المادة ٣٩٠ من القانون المدني الصادر به القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ ، فعرف الورقة الرسمية بأنها هي التي يثبت فيها موظف عام أو شخص مكلف بخدمة عامة ما تم على يديه أو ما تلقاه من ذوى الشأن وذلك طبقاً للأوضاع القانونية وفي حدود سلفته واختصاصه

(الطعن رقم ١١١٥ سنة ٢٨ ق جلسة ١٢/٢/١٩٥٨ س ٩ ص ١١١)

٢ - مناطق رسمية المحرر أن يكون صادراً من موظف رسمي مكلف بتحريره وأن يقع التعبير فيما أعدت الورقة لإثباته أو في بيان جوهرى متعلق بها .

(الطعن رقم ٢٠١١ سنة ٢٨ ق جلسة ٢٤/٢/١٩٥٩ س ١٠ ص ٢٤٥)

٣ - لا يشترط في المحرر كى يسبغ عليه وصف المحرر الرسمي أن يكون تحريره بناء على قانون أو لائحة بل يصح أن يكون بناء على أمر الرئيس المختص أو طبقاً لمقتضيات العمل والتعليمات الرئساء .

(الطعن رقم ٤٨٥ سنة ٢٩ ق جلسة ٢٠/٤/١٩٥٩ س ١٠ ص ٤٤٦)

٤ - إختصاص الموظف بتحرير الورقة الرسمية لا يستمد من اقوانين

والوائح فحسب بل يستمد ذلك من أوامر رؤسائه فيما لهم أن يكلفوه به أو من طلبات الجهات الرسمية الأخرى التي تستلزم ممارسة إختصاصه الوظيفي تحقيقاً لهذه الطلبات ، كما قد يستمد المحرر رسميته من ظروف إنشائه ، أو من جهة مصدره أو بالنظر الى البيانات التي تدرج به ولزوم تدخل الموظف لاثباتها أو لإقرارها .

(الطعن رقم ٦٦٦ سنة ٢٩ ق جلسة ٢٣/٦/١٩٥٩ س ١٠ ص ٦٧٤)

٥ - لا محل في تعريف الورقة الرسمية للاستناد الى المادة ٢٩٠ من القانون المدني لانه وردت في الفصل الخاص بإثبات الالتزام بالكتابة ، ولان موظفي بنك الجمهورية هم مستخدمون في مؤسسة خاصة يقومون بخدمات خاصة لعملاء البنك وإحسابه ، وبغضاً عن ذلك فإن هذا الاستناد في توسعه نطاق الجريمة الذي حدده الشارع في المادتين ٢١١ ، ٢١٢ من قانون العقوبات ومخالفة لصريح نصهما وهو ما أوجب الشارع في الورقة الرسمية من أن يكون محررها موظفاً عمومياً وهي صفة لا بد أن تلازم مرتكب التزوير بحكم القانون وإدخال غير الموظف العمومي في حيز هذين النصين فيه مخالفة للقواعد الأولية في المسؤولية الجنائية .

(الطعن رقم ١١٨٩ سنة ٢٩ ق جلسة ١٦/٢/١٩٦٠ س ١١ ص ١٦٨)

٦ - يكفي لتوفر جريمة المحرر الرسمي أن تكون الورقة صادرة من موظف عمومي مختص بتحريرها ولا يغير من هذا النظر أن القسيمة كانت عند دفع رسم مستخرج رسمي من مديره معينة والتزوير الذي طرأ عليه يتصل بنشاط المنطقة التعليمية به ، أو أن هذا المحرر يختلف عن القسائم التي تحصل بها المصروفات المدرسية مادام الحكم قد أثبت أن القسيمة محل التزوير قد غيرت الحقيقة في بياناتها تغييراً مادياً شمل تاريخها والامضاء المنسوب الى الصراف والمبلغ الذي كان مدرجاً بها أصلاً .

(الطعن رقم ١٥٥٢ سنة ٣٠ ق جلسة ٩/٦/١٩٦١ س ١٢ ص ٦٤)

٧ - لا يشترط في القانون - كما تسبغ الرسمية على الورقة - أن تكون محررة على نموذج خاص ذلك أن الصفة إنما يسبقها محررها لا طبعها على

نموذج خاص والرسومية تتحقق حتماً متى كانت الورقة صادرة أو منسوبة  
صنوبرها الى موظف مختص بتحريرها ، سواء كان أساس الاختصاص قانوناً  
أو مرسوماً أو لائحة أو تعليماً أو بناء على امر رئيس مختص أو طبقاً لمقتضيات  
العمل .

(الطن رقم ٣١ سنة ٣١ ق جلسة ٢/٤/١٩٦١ س ١٢ ص ٤١٩)

٨ - لا يشترط في جريمة التزوير في الاوراق الرسمية أن تصدر فعلاً من  
الموظف العمومي المختص بتحرير الورقة بل يكفي أن تعطى هذه الورقة  
المصطنعة شكل المحررات الرسمية ومظهرها وأن ينسب صنوبرها كذباً الى  
موظف عام للايهام برسميتها ولو أنها لم تصدر في الحقيقة عنه . ويكفي في  
هذا المقام أن تحتوى الورقة على ما يفيد تدخل الموظف في تحريرها بما يوهم  
أنه هو الذي باشر إجراءاته في حدود اختصاصه بحيث يتوفر لها من المظهر  
والشكل ما يكفي لان يخدع به الناس .

(الطن رقم ٧٣١ سنة ٣٦ ق جلسة ١٣/٦/١٩٦٦ س ١٧ ص ٧٩٤)

٩ - لا يشترط لاعتبار التزوير والطن في محرر رسمي أن يكون هذا المحرر  
قد صدر عن موظف عمومي من أول الامر . قد يكون عرفياً ثم ينقلب الى محرر  
رسمي إذا ما تدخل فيه موظف عمومي في حدود وظيفته . إنسحاب رسميته  
على ما سبق من الاجراءات .

(الطن رقم ١٩٤٩ سنة ٣٦ ق جلسة ٩/١/١٩٦٧ س ١٨ ص ٦٣)

(الطن رقم ١٤٧٠ سنة ٣٦ ق جلسة ٢٤/٤/١٩٦٧ س ١٨ ص ٥٥٩)

١٠ - مناط رسمية الورقة هو صنوبرها من موظف عام مختص بتحريرها  
ووقع تغيير الحقيقة فيما اعدت الورقة لاثباته او في بيان جوهرى متعلق بها

(الطن رقم ٧٥٥ سنة ٣٧ ق جلسة ١٩/٦/١٩٦٧ س ١٨ ص ٨٣٣)

١١ - يعتبر المحرر رسمياً في حكم المائتين ٢١١ ، ٢١٣ من قانون العقوبات  
متى صدر من موظف عام مختص بمقتضى وظيفته بتحريره أو التدخل في هذا  
التحرير . كما يستمد المحرر رسميته من ظروف إنشاؤه أو من جهة مصدره أو

بالنظر الى البيانات التي تدرج به ولزوم تدخل الموظف لاثباتها أو لاقرارها

(الطعن رقم ٦١٥ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/٥/٦ س ١٩ ص ٥٣٦)

١٢ - لا يستمد الموظف إختصاصه بتحرير الورقة الرسمية من القوانين والوائح فحسب ، بل يستمده كذلك من أوامر رؤسائه فيما لهم أن يكلفوه به أو من طلبات الجهات الرسمية الاخرى التي تستلزم ممارسة إختصاصه الوظيفي تحقيقاً لهذه الطلبات .

(الطعن رقم ٦١٥ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/٥/٦ س ١٩ ص ٥٣٦)

١٣ - لا يشترط في جريمة التزوير في الورقة الرسمية أن تكون قد صدرت فعلاً من الموظف المختص بتحريرها بل يكفي لتحقيق الجريمة - وهو الشأن في حالة الاصطناع من أن تعطى الورقة المصطنعة شكل الاوراق الرسمية ومظهرها ولو نسب صدورها الى موظف عام للابهام برسميتها . ويكفي في هذا المقام أن تحتوى الورقة على ما يفيد في تدخل الموظف في تحريرها بما يوهم أنه هو الذي باشر إجراءاته في حدود إختصاصه .

(الطعن رقم ٦١٥ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/٥/٦ س ١٩ ص ٥٣٦)

١٤ - التزوير في الوراق الرسمية يعاقب عليه ولو كان حاصلاً في محرر باطلاً شكلاً لاحتمال حصول الضرر منه للغير أو للجميع إذ أن المحرر الباطل وإن جرده القانون من كل أثر فإنه قد تتعلق به صفة الغير ممن لا يتضح أمامهم ما يشوبه من عيوب ويصح أن يخدع فيه كثير من الناس الذين يفوتهم ملاحظة ما فيه من نقص ، وهذا وحده كاف لتوقع حصول الضرر بالغير بسبب هذا المحرر .

(الطعن رقم ٧٥٨ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/٦/١٠ س ١٩ ص ٦٧٢)

١٥ - الاختصاص الفعلي للموظف ركن في جنابة التزوير في المحرر الرسمي

(الطعن رقم ١٥٢٢ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/١١/١٧ س ٢٠ ص ١٢٨٨)

١٦ - لا يشترط لصحة الحكم بالادانقوان يتحدث صراحة عن ركن الضرر

مادام قيامه لازماً عن طبيعة التزوير في المحرر الرسمي

(الطعن رقم ١٨١١ سنة ٤٠ ق جلسة ١١/١/١٩٧١ س ٢٢ ع ١ ص ٤٥)

١٧ - لا يشترط في جريمة التزوير في الاوراق الرسمية أن تكون قد صدرت فعلاً من الموظف المختص بتحريرها بل يكفي لتحقيق الجريمة - وهو الشأن في حالة الاصطناع - أن تعطى الورقة المصطنعة شكل الاوراق الرسمية ومظهرها ولو نسب صدورها كنبأ الى موظف عام للايهام برسميتها ويكفي في هذا المقام أن تحتوى الورقة ما يفيد تدخل الموظف في تحريرها بما يؤهم أنه هو الذى باثر إجراءاته في حدود اختصاصه .

(الطعن السابق)

١٨ - من المقرر أنه ليس بشرط لاعتبار التزوير واقعاً في محرر رسمي أن يكون هذا المحرر قد صدر من موظف عمومي من أول الامر ، فقد يكون عرفياً في أول الامر ثم ينقلب الى محرر رسمي بعد ذلك إذا تدخل فيه موظف عمومي في حدود وظيفته ، ففي هذه الحالة يعتبر واقعاً في محرر رسمي بمجرد أن يكتسب المحرر الصفة الرسمية بتدخل الموظف ويتسحب رسميته على ما سبق من الاجراءات إذ العبرة بما يؤول إليه المحرر لا بما كان عليه في أول الامر .

(الطعن رقم ١٣٠٦ سنة ٤٢ ق جلسة ٨/١/١٩٧٣ س ٢٤ ع ١ ص ٧٣)

١٩ - من المقرر أن مجرد تغيير الحقيقة بطريق الغش بالوسائل التي نص عليها القانون في الاوراق الرسمية تتحقق به جريمة التزوير بصرف النظر عن الباعث على ارتكابها متى كان المقصود به تغيير مضمون المحرر بحيث يخالف حقيقته الرسمية ويدون أن يتحقق ضرر خاص يلحق شخصاً بعينه من وقوعها ، لان هذا التغيير ينتج عنه حتماً احتمال حصول ضرر بالمصلحة العامة ، إذ يترتب على العبث بالورقة الرسمية الغش مما لها من القيمة في نظر الجمهور بإعتبارها مما يجب بمقتضى القانون تصديقه والاخذ بما فيه . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن بشأن قصور الحكم عن تمحيص دفاعه بقيام التفويض من المعامى بالتوقيع برسمه على عريضة الدعوى ، وكذا التفاته عن طلب مناقشة بعض الشهود إثباتاً لذلك لا يدعو أن يكون دفاعاً قانونياً ظاهر البطالان . لا تلتزم

المحكمة بالرد عليه طالما أن ثبوت قيام التفويض ليس من شأنه - بعد ما سلف إيراد - أن تقتفى به جريمة التزوير في المحرر الرسمي المسند إليه .

(الطعن رقم ١٦١٤ سنة ٤٥ ق جلسة ٢٢/٣/١٩٧٦ س ٢٧ ص ٣٢٩)

٢٠ - لما كان لا يشترط في جريمة التزوير في الاوراق الرسمية أن تكون صدرت فعلاً من الموظف المختص بتحريرها بل يكفي لتحقيق الجريمة - كما هو الشأن في حالة الاصطناع - أن تعطى الورقة المصطنعة شكل الاوراق الرسمية ولو نسب صدورها كذباً الى موظف عام للايهام برسميتها ويكفي في هذا المقام أن تحتوى الورقة على ما يفيد تدخل الموظف في تحريرها بما يوهم أنه هو الذي باشر إجراءاته في حدود إختصاصه . وكان من المقرر أنه ليس بشرط الاعتبار التزوير واقعاً في محرر رسمي أن يكون هذا المحرر قد صدر بداعة من موظف عمومي ، فقد كان عرفياً في أول الامر ثم ينقلب الى محرر رسمي بمجرد أن يكتسب هذه الصفة وتتسحب رسميته الى ما سبق من الاجراءات إذ العبرة بما يؤول اليه المحرر وليس بما كان عليه في أول الامر ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الصدد لا يكون سديداً .

(الطعن رقم ٩٤ سنة ٤٨ ق جلسة ٢٢/٤/١٩٧٨ س ٢٩ ص ٤٠٩)

٢١ - لا يشترط - كيما تسبغ الرسمية على الورقة - أن تكون محرره على نموذج خاص ذلك أن صفة الورقة إنما يسبغها عليها محررها وليس طبعها على نموذج خاص .

(الطعن رقم ٤٨٧٠ سنة ٥١ ق جلسة ٩/٣/١٩٨٢ س ٣٣ ص ٣١٠)

٢٢ - من المقرر أنه ليس بشرط لاعتبار التزوير واقعاً في محرر رسمي أن يكون هذا المحرر صدر من موظف عمومي ، إذ قد يكون عرفياً في أول الامر ثم ينقلب الى محرر رسمي بعد ذلك إذا ما تدخل فيه موظف عمومي في حدود وظيفته ففي هذه الحالة يعتبر واقعاً في محرر رسمي بمجرد أن يكتسب المحرر الصفة الرسمية بتدخل الموظف ، وتتسحب رسميته على ما سبق من الاجراءات ،

إذ العبرة بما يؤول اليه المحرر لا بما كان عليه في أول الامر .

(الطعن رقم ١٨١٨ سنة ٥٢ ق جلسة ١٦/٥/١٩٨٢ س ٣٢ ص ٦٠٨)

٢٢ - مناط رسمية المحرر أن يكون صادراً من موظف عمومي مكلف بتحريره وأن يقع التغيير فيما أعدت الورقة لأثباته أو بيان جوهرى متعلق بها .

(الطعن رقم ٤١٧٩ سنة ٥٢ ق جلسة ٢١/١٠/١٩٨٢ س ٣٢ ص ٧٩٥)

٢٤ - ليس بشرط لاعتبار التزوير واقعاً في محرر رسمي أن يكون هذا المحرر قد صدر من موظف عمومي من أول الامر ، ذلك أن المحرر إذ قد يكون عرفياً في أول الامر ثم ينقلب الى محرر رسمي بعد ذلك إذا ما تدخل فيه موظف عمومي في حدود وظيفته ففي هذه الحالة يعتبر واقعاً في محرر رسمي بمجرد أن يكتسب المحرر الصفة الرسمية بتداخل الموظف ، وتتسبب رسميته على ما سبق من الاجراءات .

(الطعن السابق)

٢٥ - من المقرر أن المحرر يعتبر رسمياً في حكم الماييتين ٢١١ ، ٢١٣ من قانون العقوبات متى صدر أو كان في الامكان صدوره من موظف عام مختص بمقتضى وظيفته أو التدخل في هذا التحرير ، ولا يستمد الموظف اختصاصه بتحرير الورقة الرسمية من القوانين واللوائح فحسب بل يستمده كذلك من أوامر رؤسائه فيما لهم أن يكلفوه به .

(الطعن رقم ٤٤٢٤ سنة ٥٢ ق جلسة ٢٠/١١/١٩٨٢ س ٣٢ ص ٩٣٧)

٢٦ - من المقرر أنه ليس بشرط لاعتبار التزوير واقعاً في محرر رسمي أن يكون هذا المحرر ق صدر من موظف عمومي مختص بتحريرها بل يكفي لتحقيق الجريمة هو الشأن في حالة الاصطناع أن تعطى الورقة المصطنعة شكل الاوراق الرسمية ومظهرها ، ولو نسب صدورها كتباً الى موظف عام للايهام برسميتها ويكفي في هذا المقام أن تحتوى الورقة على ما يفيد تدخل الموظف بتحريرها بما يوهم أنه هو الذى باشر إجراءاته في حدود اختصاصاته فقد يكون عرفياً في أول الامر ثم ينقلب الى محرر رسمي بعد ذلك إذا ما تدخل فيه موظف عمومي

في حدود وظيفته إذ في هذه الحالة يعتبر التزوير واقعاً في محرر رسمي بمجرد أن يكتسب المحرر الصفة الرسمية بتدخل الموظف وتتسحب رسميته على ما سبق من الإجراءات ولأن العبرة بما يؤول إليه المحرر لا بما كان عليه  
(الطعن رقم ٧٥٩٤ سنة ٥٤ ق جلسة ١٦/٥/١٩٨٥ س ٣٦ ص ٦٨٢)

## محضر الجلسة

١ - محضر الجلسة حجة بما ثبت به . والادعاء بعكس ما ورد فيه لا يثبت إلا بطريق الطعن فيه بالتزوير .

(الطعن رقم ٢٧٨ سنة ٢٠١٢ ق جلسة ١٩٣٢/١٢/٥)

٢ - الخطأ المادى فى تدوين محاضر الجلسات لا يستلزم الالتجاء الى طريق الطعن بالتزوير على الوجه الذى رسمه القانون للطعن على الاوراق المثبتة بمحاضر الجلسات والاحكام ، مادام هذا الخطأ واضحاً .

(الطعن رقم ٢٩٨ سنة ٢٠٢٢ ق جلسة ١٩٦٣/٥/١٤ ص ٤٥٦)

٣ - الاصل فى الاجراءات الصحة ولا يجوز الادعاء بما يخالف ما أثبت فيها سواء فى محضر الجلسة أو فى الحكم إلا بالطعن بالتزوير .

(الطعن رقم ٧٢٩ سنة ٢٠٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٦/١٥ ص ٢١ ع ٢ ص ٨٨٤)

٤ - لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم إذ عليه ، إن كان يهيم تدوينه ، أن يطلب صراحة إثباته فى هذا المحضر ، كما عليه إن ادعى أن المحكمة صادرت حقه فى الدفاع قبل حجز الدعوى للحكم أن يقدم الدليل على ذلك وأن يسجل عليها هذه المخالفة فى طلب مكتوب قبل صدور الحكم . ولما كان الطاعن لم يذهب الى الادعاء بأنه طلب إثبات دفاعه بالمحضر ، وكانت أسباب طعنه قد خلت البتة - أية إشارة إلى سلوك طريق الطعن بالتزوير - فى هذا الصدد - فليس يقبل من الطاعن يوم نظر طعنه بالنقض ، ومن بعد مضى الاجل المحدد بتقديم الاسباب ، سلوك ذلك الاجراء الخارج على الطعن على الرغم من دعواه بقيام هذا السبب منذ صدور الحكم .

(الطعن رقم ١٥٤٢ سنة ٢٠٤١ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٢ ص ٢٢ ع ٢ ص ٥١٨)

٥ - لما كان الثابت من الاطلاع على منونات الحكم المطعون فيه أن رئيس الدائرة تلا تقرير التلخيص ولا ينال من ذلك ان محضر الجلسة اغفل إيراد ذلك

الاجراء إذ المقرر أن الحكم يكمل محضر الجلسة في إثبات ما تم أمام المحكمة من إجراءات ومنها تلاوة تقرير التلخيص فضلاً عن أنه من المقرر أن الاصل أن الاجراءات روعيت أثناء نظر الدعوى ، وأنه متى ذكر في الحكم أنها إتبعـت فلا يجوز إثبات عدم إتباعها إلا بطريق الطعن بالتزوير .

(الطعن رقم ٤٧٤ سنة ٤٦ ق جلسة ١٠/١٠/١٩٧٦ ص ٢٧ ص ٧١٨)

٦ - لما كان الثابت بالحكم المطعون فيه أن تقرير التلخيص جرت تلاوته بمعرفة السيد رئيس الدائرة ومن ثم لا يقبل من بعده إدعاء الطاعن بعدم تلاوته مادام لم يسلك سبيل الطعن بالتزوير في محضر الجلسة المثبت به حصول التلاوة .

(الطعن رقم ١٤٩٠ سنة ٤٥ ق جلسة ٥/١/١٩٧٦ ص ٢٧ ص ٤٩)

٧ - لما كان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه قد أثبت به تلاوة تقرير التلخيص وإذا كانت ورقة الحكم تعتبر متممة لمحضر الجلسة في شأن إثبات إجراءات المحاكمة ، وكان الاصل في الاجراءات إنها روعيت ومتى أثبت الحكم تلاوة تقرير التلخيص فلا يجوز للطاعن عن أن يجحد ما اثبته الحكم من تمام هذه الاجراءات إلا بالطعن بالتزوير وهو ما لا يفعله ، ولا يقدح في ذلك أن يكون إثبات هذا البيان قد خلا من الاشارة الى من تلا التقرير من أعضاء المحكمة .

(الطعن رقم ٨٢٤ سنة ٤٦ ق جلسة ١٠/١/١٩٧٧ ص ٢٨ ص ٥٢)

٨ - من المقرر أن الاصل في الاجراءات الصحة ولا يجوز الادعاء بما يخالف ما أثبت سواء في محضر الجلسة أو في الحكم إلا بطريق الطعن بالتزوير ، وإذا كان الثابت أن أحداً من الطاعنين لم يسلك هذا السبيل في خصوص ما أثبت في محضر جلسة المرافعة الاخيرة من إكتفاء الدفاع من الاحوال الواردة بالتحقيقات لباقي شهود الاثبات الذين لم يسمعو ، فإن الزعم بأن ما أثبت من ذلك مغاير للواقع يكون غير مقبول .

(الطعن رقم ٧٤٣ سنة ٤٧ ق جلسة ٢/١٠/١٩٧٧ ص ٢٨ ص ٨٠٣)

٩ - الاصل طبقاً للمادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، إن الاجراءات قد روعيت فلا يجوز لطاع أن يجحد ما ثبت من محضر الجلسة وما أثبتته الحكم أيضاً من صدوره بجلسته ١٩٧٥/٦/٩ إلا بالطعن في التزوير وهو ما لا يفعله فإنه لا يقبل منه ما يثيره في هذا الخصوص والاستناد فيه الى التحقيقات التي يقول أن النيابة قد أجرتها في شكواه التي تقدم بها في هذا الشأن .

(الطعن رقم ١٢٠٧ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/٣/٢٠ س ٢٩ ص ٢١٥)

١٠ - لما كان الثابت في محضر جلسة المحاكمة لاستئنافية وفي ورقة الحكم الغيابي الاستئنافي تلاوة تقرير التلخيص على خلاف ما يزعمه الطاعن ، وكان الاصل في الاجراءات الصحة ولا يجوز الادعاء بما يخالف ما أثبت فيها سواء في محضر الجلسة أو في الحكم إلا بالطعن بالتزوير وهو ما لا يفعله الطاعن فإن ما يجادل فيه من عدم تلاوة تقرير التلخيص يكون غير قويم ولا يعتد به .

(الطعن رقم ١٦٣٥ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١/٢٨ س ٢٠ ص ١٧١)

١١ - الاستفادة مما أثبت بمحاضر الجلسات أمام المحكمة بدرجةيتها أن محاكمة الطاعن قد تمت بغرفة المدولة في جلسات سرية ، ولما كان الاصل في الاجراءات الصحة ولا يجوز الادعاء بما يخالف ما ثبت منها سواء في محضر الجلسة أو في الحكم بالطعن بالتزوير ، فإنه لا يقبل من الطاعن قول لان محاكمته لم تجر في جلسات سرية مادام لم يتخذ من جانبه إجراء الطعن بالتزوير فيما دون بمحاضر الجلسات في سرية المحاكمة .

(الطعن رقم ١٧٠٧ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/٢٠ س ٢٢ ص ٧٣٢)

١٢ - لما كانت ورقة الحكم متممة لمحضر الجلسة بشأن إثبات إجراءات المحاكمة وإذا كان الاصل في الاجراءات أنها روعيت فمتى أثبت الحكم تلاوة تقرير التلخيص فلا يجوز للطاعن أن يجحد ما أثبتته الحكم من تمام هذه الاجراءات إلا بالطعن بالتزوير ما لم يفعله ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون مقبولاً .

(الطعن رقم ٧٣٢٦ سنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٧ س ٣٦ ص ٦١٤)

## نسخة الحكم الاصلية

١ - من المقرر أن نسخة الحكم الاصلية هي من الاوراق الرسمية وأن كاتب الجلسة هو المتوط بتحريها أصلاً نقلاً عن ذات النص الذى بونه القاضى فى مسودة الحكم ، ولا يفسر من رسميتها أن يخالف هذا الكاتب واجبة ويعهد الى غيره بتحري تلك النسخة ، لان صفة الرسمية إنما تتسحب على الورقة فى هذه الحالة منذ بدء تحريرها وذلك بمجرد تداخل الكاتب المختص وتوقيعه عليها ، إذ العبرة فى هذا الصدد بما يؤول اليه المحرر بما كان عليه فى أول الامر . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت على المتهم أنه عند تحرير النسخة الاصلية أضاف عمداً الى أسباب الحكم التى كتبها القاضى فى المسودة عبارات لم تصدر منه فجعل بذلك واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة ، فإن ما انتهى إليه الحكم من إعتبار المتهم شريكاً لكاتب المحكمة الحسن النية فى إرتكاب تزوير فى ورقة رسمية يكون تطبيقاً سليماً للقانون على الفعل الذى وقع عليه .

(الطعن رقم ٧٧٢ سنة ٣١ ق جلسة ٤/١٢/١٩٦١ س ١٢ ص ٩٥٠)

٢ - لنن كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المحاكمة جرت فى جلسة سرية إلا أنه قد صدر ونكى علناً فإنه لا يقبل من الطاعن أن يدعى عكس ذلك ، إلا بإتباع إجراءات الطعن بالتزوير ، وهو ما لم يقوم به ، ومن ثم يكون منعاؤه فى هذا الشأن غير سديد .

(الطعن رقم ١٩٧ سنة ٤٠ ق جلسة ٨/٣/١٩٧٠ س ٢١ ع ١ ص ٣٥١)

٣ - الأصل فى الإجراءات الصحة ، ولا يجوز الإدعاء بما يخالف ما أثبت منها فى محضر الجلسة أو فى الحكم إلا بالطعن بالتزوير .

(الطعن رقم ٧٢٩ سنة ٤٠ ق جلسة ١٥/٦/١٩٧٠ س ٢١ ع ٢ ص ٨٤٨)

٤ - الأصل طبقاً للمادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، إعتبار أن الإجراءات قد روعيت أثناء نظر الدعوى وأنه متى ذكر فى الحكم أنها إتبع فلا يجوز إثبات عدم إتباعها إلا بطريق الطعن بالتزوير ، وليس

يقدر في ذلك أن يكون إثبات إجراء تلاوة تقرير التلخيص قد ورد في ديباجة الحكم مادام أن رئيس الدائرة قد وقع عليها مع كاتبها طبقاً للمادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية بما يفيد إقراره ما ورد به من بيانات .

(الطعن رقم ١٥٤٢ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٣ من ٢٣ ع ٢ ص ٥١٨)

٥ - من المقرر أن ورقة الحكم تعتبر متعة لمحضر الجلسة في شأن إثبات إجراءات المحاكمة ، وكان الأصل في الإجراءات أنها روعيت ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت تلاوة التقرير فلا يجوز للطاعن أن يجحد ما أثبتته من تمام هذا الإجراء إلا بالطعن بالتزوير ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت لتلاوة التقرير فلا يجوز للطاعن أن يجحد ما أثبتته من تمام هذا الإجراء إلا بالطعن بالتزوير وهو ما لم يفعله ولا يقدر في ذلك أن يكون إثبات هذا البيان قد خلا من الإشارة إلى من تلى التقرير من أعضاء المحكمة مادام الثابت أن التقرير قد تلى فعلاً ويكون النعي على الحكم بالبطلان في هذا الخصوص في غير محله .

(الطعن رقم ٢٦٦ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٦ من ٢٧ ص ٦٠٦)

٦ - لما كان ما يزعمه الطاعن في وجه النعي من صدور الحكم المطعون فيه في غيبة رئيس الدائرة التي أصدرته غير صحيح ذلك بأن البين من مراجعة الأوراق والمفردات المضمومة أن هيئة المحكمة الإستئنافية التي سمعت المرافعة في الدعوى بجلسته ١٩٧٥/١/٥ كانت مشكلة من رئيس المحكمة ..... والقاضيين .... وأنها نطقت - ببيتها المذكورة - بالحكم في ذات الجلسة على ما هو ثابت بمحضرها وفي ورقة الحكم وإذا كان من المقرر أنه لا يجوز جحد ما تضمنته ورقة الحكم من إجراءات المحاكمة إلا بالطعن بالتزوير وهو ما لم يفعله الطاعن فإن ما ينهيه في هذا الشأن يكون غير مقبول .

(الطعن رقم ٩٦٧ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٨ من ٢٧ ص ٨٦٩)

٧ - إن العبرة فيما تقضى به الأحكام هي ما ينطق به القاضي في وجه الخصوم بمجلس القضاء ، وبما هو ثابت من ذلك في محضر الجلسة وفي نسخة الحكم الأصلية المحررة من الكاتب والموقعة من القاضي بما لا يجوز الحاجة فيه إلا بطريق الطعن بالتزوير . ولما كان الثابت منهما أنه تم النطق بالحكم بقبول

المعارضة شكلاً ورفضها وتأييد الحكم للمعارض فهو ذاك القيمة لا كان قد أثبت على خلاف في مسودة قراوات رئيس للهيئة التي أصدرت الحكم إن صبح ما أثاره الطاعن في هذا الشأن .

(الطعن رقم ٧٠ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٢٠ س ٢٨ ص ٥٢٨)

٨ - لما كان الأصل في الإجراءات الصحة ولا يجوز الإنشاء بما يخالف ما أثبت بمحضر الجلسة أو في الحكم - إلا بطريق الطعن بالتزوير - وكان الثابت أن الطاعن لم يسلك هذا السبيل في خصوص ما أثبت بمحضر جلسة المرافعة من إكتفاء الدفاع بالأقوال الواردة بالتحقيقات لشاهد الإثبات الذي لم يسمع ، فلين الزعم بأن ما أثبت من ذلك مغاير للواقع يكون غير مقبول ..

(الطعن رقم ٢٤٥٥ سنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٧ س ٣٦ ص ٩٢٥)

٩ - لما كان الأصل طبقاً للمادة ٢٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن الإجراءات قد رويت فلا يجوز لطاعن أن يدحض ما ثبت بمحضر الجلسة وما أثبتته الحكم أيضاً إلا بالطعن بالتزوير وهو لم يفعله فإنه لا يقبل منه ما يثيره في هذا الخصوص .

(الطعن رقم ٦١٢ سنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/١٦ س ٣٦ ص ٦٨٨)

## اوراق المحضرين

### إعلانات - صحف الدعاوى

١ - البيان الخاص بمحل إقامة المدعى عليه وإن كان في الأصل لا يدعو أن يكون خبراً يحتمل الصديق أو الكذب عن طرف واحد ومن غير موظف مختص ، إلا أنه إذا جاوز الأمر هذا النطاق بتداخل المحضر - هو الموظف المنوط به عملية الإعلان - بتلييد البيان المفاهيم للحقيقة عن علم أو بحسن نية بلن يثبت ما يخالف الواقع من حيث إقامة المعلن إليها بالمحل الذي يوجه الإعلان إليه وعلاقاتها بمن يصح قانوناً إعلانها مخاطباً معه فيه ، توافرت بذلك جريمة التزوير في المحرر الرسمي وحينئذ يكون المحضر هو الفاعل الأصلي ، فإذا إنعدم القصد الجنائي لديه حقق مساطة الشريك وحده عن فعل الإشتراك في هذا التزوير في المحرر الرسمي ، إذ تكتسب صحيفة إفتتاح الدعوى صفة الرسمية بإتخاذ إجراءات الإعلان على يد المحضر المكلف بهذه المأمورية .

(الطعن رقم ٢٦٢٠ سنة ٣٠ ق جلسة ١٣/٣/١٩٦١ س ١٢ ص ٣٤٠)

٢ - متى كانت المحكمة قد أقامت قضاؤها على ما إقتضت به من أدلة لها أصلها الثابت في الأوراق ، والتي إستخلصت منها أن الطاعن الأول بوصفه محضراً قد أثبت على خلاف الحقيقة في إعلان الدعوى أنه قد تمت مخاطبة إبنة المراد إعلانه حالة كونه قد خاطب المتهم الثاني الذي وقع على الإعلان بإسم المخاطب معها ، فإن هذا الإستخلاص سائغ وفيه الرد الضمني برفض ما يخالفها ويؤدى إلى النتيجة التي إنتهى إليها الحكم ومن ثم فلا تشريب على المحكمة إن هي إلتفتت عن الرد على دفاع الطاعن الأول من أنه غير مكلف بالتحقق من صفة من يتقدم إليه لإستلام الإعلان ، ومادام البادى أنه دفاع ظاهر البطلان .

(الطعن رقم ٢٢٦ سنة ٤٥ ق جلسة ٣٠/٣/١٩٧٥ س ٢٥ ص ٢٩٢)

٣ - من المقرر أنه ليس بشرط لإعتبار التزوير واقعاً في محرر رسمي أن

يكون هذا المحرر قد صدر من موظف عمومي من أول الأمر ، إذ قد يكون عرفياً في أول الأمر ثم ينقلب المحرر رسمي بعد ذلك إذا ما تدخل فيه موظف عمومي في حدود وظيفته ففي هذه الحالة يعتبر واقعاً في محرر رسمي بمجرد ان يكتسب المحرر الصفة الرسمية بتدخل الموظف ، وتتسحب رسميته على ما سبق في الإجراءات ، إذ العبرة بما يؤول إليه المحرر لا بما كان عليه في أول الأمر ، فإن عريضة الدعوى ..... وقد آلت إلى ورقة رسمية بتدخل الموظف المختص بقلم الكتاب بتحصيل رسمها والتوقيع عليها ، تتسحب رسميتها على الإجراءات السابقة ، لما كان ذلك ، وكان ما قام به الطاعن - على ما أثبتت المحكمة - هو نسبه التوقيع عليها ، تتسحب رسميتها على الإجراءات السابقة ، لما كان ذلك ، وكان ما قام به الطاعن - على ما أثبتت المحكمة - هو نسبه التوقيع الذي جرت به يده الى المحامي الذي استلزم القانون توقيعه على عريضة الدعوى ، مما ترتب عليه مخالفة الحقيقة القانونية التي كان يتعين اثباتها كما تتطلبها القانون في المحرر الرسمي ليكون حجة على الكافة بما اثبت فيه .

(الطعن رقم ١٦١٤ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٢٢ س ٢٧ ص ٣٢٩)

٤ - المحضر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - غير كلف بالتحقق من صفة من يتقدم له لإستلام الإعلان وأنه طالما أن الثابت من مطالعة أصل وورقة الإعلان أن المحضر إنتقل إلى موطن الطاعن وخاطب من أجابت بأنها أخته ولغيابه سلمها صورة الإعلان فإن هذا يكفي لصحة الإعلان .

(الطعن رقم ٩٦٧ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٨ س ٢٧ ص ٨٦٩)

٥ - لا يبدى الطاعن التذرع بعدم العلم بالجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه مادام أنه لم يقدم من يدحض قرينة العلم بها المستفادة من مخاطبته مع أخته المقيمة معه لغياب وقت الإعلان . ولا يجديه أيضاً الإدعاء بأن الإعلان قد تم في غير موطنه خلافاً لما أثبت في ورقة الإعلان طالما أنه لم يطعن عليه بالتزوير .

(الطعن السابق)

٦ - لما كان مؤدى ما لورده الحكم المطعون فيه فى بيانه لواقعة الدعوى واستعراضه لأدلتها وفى رده على دفاع الطاعنين أن ما ثبت فى حقهما هو الإشتراك فى تزوير معنى بجعل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة وذلك بإبتحال المتهم الثانى لشخصية المجنى عليه والتسمى بإسمه أمام المحامى الذى تولى إعداد صحيفة دعوى الإشكال على أساس البيانات المغايرة للحقيقة التى زوده بها الطاعنان مما يتوافر به تقيير الحقيقة فى المحرر الرسمى بإحدى الطرق المنصوص عليها فى القانون ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه فى هذا الخصوص يكون على غير سند .

(الطعن رقم ١٨١٨ سنة ٥٢ ق جلسة ١٦/٥/١٩٨٢ س ٢٣ ص ٦٠٨)

٧ - لما كان الطاعن لم يطعن على الإعلان بالتزوير فإن ما يثيره من التشكيك فى صحة ما أثبت به أن المحضر خاطبه شخصياً يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٨٠٩ سنة ٥٢ ق جلسة ٢٤/٥/١٩٨٢ س ٢٤ ص ٦٦٦)

## تقرير المعارضة

١ - إذا كان الثابت أن الطاعن قرر بنفسه بالمعارضة وذكر بتقريرها أنه حدد لنظرها جلسة ١٩٧٣/١١/١٩ ووقع الطاعن على ذات التقرير ، فإن لزوم ذلك أنه علم بالجلسة التي تحدت لنظر معارضته ، ومن ثم يعتبر هذا إعلاناً صحيحاً ليوم الجلسة ، ولا ضرورة معه لإعلانه على يد محضر . ولا يجوز للطاعن أن يجحد هذا الذي أثبت بتقرير المعارضة إلا بطريق الطعن بالتزوير .

(الطعن رقم ١٢٦٨ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/١/١٩ س ٢٧ ص ٧٦)

٢ - الإدعاء بحصول تزوير في تقرير المعارضة هو من المسائل الموضوعية التي تحتاج إلى تحقيق فلا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٨٨ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٨ س ٢٨ ص ٥٦٥)

## الشهادة الصادرة من المحكمة في إشكال التنفيذ

١ - وحيث أن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة التزوير في ورقة رسمية قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه بطلان في الإجراءات ذلك أنه اعتبر التغير المنسوب حصوله من الطاعن في الشهادة الخاصة بالأشكال رقم ٨٨٢ لسنة ١٩٨٢ تنفيذ مستعجل القاهرة بإضافة اسم المدعى بالحق المدني كخصم في هذا الإشكال تغييراً للحقيقة تثبت به جريمة التزوير في حقه لأنه يؤدي إلى حرمان المحكوم عليه - المدعى بالحق المدني - من إقامة إشكال التنفيذ يوقف به التنفيذ ، في حين أن المحضر إنتقل للتنفيذ وتخاطب معه ولم يستشكل بل أوعز لغيره بالإستشكال في الحكم ، ثم أقام بعد ذلك إشكالاً بصحيفة قضى برفضه ، هذا فضلاً عن أن الفقرة الثالثة من المادة ٢١٢ من قانون المرافعات توجب إختصاص الطرف الملزم بالتنفيذ - المدعى بالحق المدني إذا كان الاشكال مرفوعاً من غيره وبالتالي فهو خصم في الإشكال المقام من الغير وسيصل علمه به ، ومن جهة أخرى فإن هذه الشهادة - محل التزوير معروضة على قاضى التنفيذ وتخضع لتقديره وله طبقاً لأحكام قانون الإثبات أن يسقط قيمتها في الإثبات ولكل ذلك ينعدم في الواقعة ركنا تغيير الحقيقة والضرر خاصة وأن المدعى بالحق المدني لم يلحقه ضرر من إضافة إسمه في الشهادة كخصم في الإشكال ويضاف إلى ذلك أن النياية العامة تجاوزت إختصاصها بنحفظها على كافة أوراق التنفيذ فضلاً عن الشهادة محل التزوير وسايرتها المحكمة في ذلك مع أن هذا الإجراء من إختصاص قاضى التنفيذ ، مما ترتب عليه عرقلة التنفيذ وهو ما كان المدعى بالحق المدني يرمى إليه إليه من وراء بلاغه . مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله أنها «تتحصل في أنه في يوم ١٩٨٣/٩/٥ أقام ..... - الطاعن - بصفته موظف عمومي أمين حفظ محكمة الأمور المستعجلة في أثناء تانية وظيفته السائق نكراها يتزوير ورقة أميرية هي شهادة صادرة من المحكمة التي يعمل موظفاً بها بالقاهرة ومن القلم الذى

يعمل أميناً به وهو قلم الحفظ بشأن الإشكال فى التنفيذ المقيد برقم ٨٨٤ لسنة ١٩٨٣ تنفيذ مستعجل القاهرة والمؤرخة ١٩٨٣/٩/٣ وذلك بأن أضاف إسم ..... إليها بصفته خصماً فى الإشكال سالف البيان على غير الحقيقة كما قام السيد ..... بالإشتراك مع من سلف ذكره بطريق الإتفاق والمساعدة فى إرتكاب التزوير السابق ذكره بأن إتفق معه على إضافة إسم ..... إلى الشهادة المنوه عنها آنفاً باعتبار هذا الأخير خصماً فى الإشكال سالف الذكر على خلاف الحقيقة وساعده فى ذلك بأن قدم إليه الشهادة المذكورة بعد أن إستخرجت بداه من قلم الحفظ صحيحة مطابقة للواقع فتتمت الجريمة بناء على هذا الإتفاق وتلك المساعدة كما أن هذا الأخير أيضاً إستعمل الشهادة المزورة المذكورة بأن قدمها إلى قلم محضرى عابدين لإتخاذ الإجراءات اللازمة بتنفيذ الحكم الصادر له فى الدعوى رقم ٥١٢ سنة ٩٨ ق إستئناف القاهرة بطرد ..... من العين المؤجرة منه إليه والكائنة بالعقار ١٨٦ شارع التحرير قسم عابدين محافظة القاهرة مع علمه بتزويرها «وأورد الحكم على ثبوت الواقعة فى حق الطاعن والمتهم الثانى - الذى لم يطعن على الحكم - أدلة مستمدة من شهادة ..... وما قرره الطاعن ومن مطالعة جدول تنفيذ محكمة الأمور المستعجلة بالقاهرة ومحضر جلسة الإشكال رقم ٨٨٢ لسنة ١٩٨٣ وما قرره محضر محكمة عابدين بشأن أوراق التنفيذ التى قدمت إليه وما وضع من الإطلاع على الحكم الإستئنافى رقم ٥١٢ لسنة ٩٨ ق إستئناف القاهرة وهى أدلة سائغة تؤدى إلى ما رتبته الحكم عيها وكان المطعون فيه فى معرض رده على دفاع الطاعن قد أثبت قيام ركبتى تغيير الحقيقة والضرر فى قوله إن الشهادة موضوع التزوير كانت قد إستخرجت صحيحة وسليمة ومطابقة للواقع الثابت بالأوراق من أن الإشكال قد أقيم على يد محضر طبقاً للمادة ٣١٢ من قانون المرافعات عن المستشكل ..... ضد السيد ..... - المتهم الثانى - كما هو ثابت فى محضر الإشكال المؤرخ ١٩٨٣/٢/٢٨ والمحدد له جلسة ١٩٨٣/٣/٤ لنظر هذا الإشكال أمام محكمة القاهرة للأمور المستعجلة ومن ثم فإنه أصبح الخصوم فى هذا الإشكال محصوراً فى المستشكل سالف البيان والمستشكل ضده - سالف الذكر فقط وهما المثبت أساساً ومهم فقط بملف دعوى الإشكال ثم إستطرد قائلاً إن إضافة إسم

..... للشهادة على خلاف الحقيقة والواقع والثابت بالأوراق بصفته خصماً  
في الإشكال مع أنه لم يكن خصماً فيه . لما كان ذلك وكان ما أورده الحكم في  
بيان واقعة الدعوى وفي رده على دفاع الطاعن يتحقق به توافر جريمة التزوير  
من تعمد تغيير الحقيقة في المحرر تغييراً من شأنه أن يسبب ضرراً وبينه  
إستعمال المحرر فيما غيرت من أجله الحقيقة ذلك أن مجرد تغيير الحقيقة بطريق  
الغش بالوسائل التي نص عليها القانون في الأوراق الرسمية تتحقق معه جريمة  
التزوير بصرف النظر عن الباعث على إرتكابها متى كان المقصود به تغيير  
مضمون المحرر بحيث يخالف حقيقته النسبية كما صدرت من الموظف الرسمي  
المختص بإصداره ويدون أن يتحقق ضرر خاص يلحق به شخصياً بعينه من  
وقوعها لأن هذا التغيير ينتج عنه حتماً إحتمال حصول ضرر بالمصلحة العامة إذ  
يترتب على العبث بالورقة الرسمية الغش مما لها من القيمة في نظر الجمهور  
باعتبارها مما يجب بمقتضى القانون وتصديقه والأخذ بما فيه - ولو أن الضرر  
في صورة هذه الدعوى متوافر كما قرر بذلك الحكم المطعون فيه - بحق - في أن  
إضافة إسم المدعى بالحق المدني إلى الشهادة كخصم في الإشكال من شأنه أن  
يصادر على حقه في إقامة إشكال يوقف به التنفيذ لكونه لم يستشكل من قبل .  
ولا يجدى الطاعن ما ذهب إليه من أن قانون المرافعات يوجب إختصاصه مادام  
الإشكال مرفوعاً من الغير ومن ثم أصبح هذا الإلتزام بوجوب إختصاصه فاقداً  
لمحله ، كما أنه لا محل للتحدى بأن الشهادة موضوع التزوير معروضة على  
قاضى التنفيذ وله أن يسقط قيمتها في الإثبات لأن التزوير في الأوراق الرسمية  
معاقب عليه ولو كان حاصلاً في حرر باطل أو من المحتمل أن يفقد قيمته في  
الإثبات لإحتمال حصول الضرر منه للغير أو للجميع . لما كان ذلك فإن ما يعيبه  
الطاعن على الحكم في هذا الشأن لا يكون له محل ، لما كان ذلك ، وكان ما  
يشير به الطاعن من تعيب التحقيق الذي أجرته النيابة العامة بدعوى أنها تحفظت  
على كل أوراق التنفيذ مع الشهادة محل التزوير وأن المحكمة سايرتها في ذلك مع  
أن ذلك من إختصاص قاضى التنفيذ إنما ينصب على الإجراءات السابقة على  
المحاكمة ، وكان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لو المدافع عنه  
قر أثار أيهما شيئاً في هذا الصدد أمام محكمة الموضوع ، فإنه لا يقبل من

الطاعن إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ، لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(الطعن رقم ٤٢٢٥ سنة ٥٧ ق جلسة ١٧/١١/١٩٨٨)

**السجلات والبطاقات والوثائق والشهادات المتعلقة  
بتنفيذ القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الأحوال  
المدنية تعتبر أوراقاً رسمية**

١ - السجلات والبطاقات وكافة المستندات والوثائق والشهادات المتعلقة بتنفيذ القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الأحوال المدنية تعتبر أوراقاً رسمية ، فكل تغييراً فيها تزويراً فى أوراق رسمية وإنتحال شخصية الغير وإستعمال بطاقة ليست لحاملها يخضع للقواعد العامة فى قانون العقوبات ويخرج عن نطاق المادة ٥٩ من القانون ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى إعتبار ما وقع من الطاعن من تغيير بالمحو والإضافة فى البطاقة العائلية تزويراً فى ورقة رسمية فإنه يكون قد طبق القانون على وجه الصحيح .

(الطعن رقم ١٧٤٢ سنة ٢٤ ق جلسة ٢٩/١١/١٩٦٥ س ١٦ ص ٨٩٥)

٢ - جرى قضاء محكمة النقض على أن السجلات والبطاقات وكافة المستندات والوثائق والشهادات المتعلقة بتنفيذ القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الأحوال المدنية تعد أوراقاً رسمية ، فكل تغيير فيها يعتبر تزويراً فى أوراق رسمية وإنتحال شخصية الغير وإستعمال بطاقة ليست لحاملها يخضع للقواعد العامة فى قانون العقوبات ويخرج عن نطاق المادة ٥٩ من القانون ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى إعتبار ما وقع من المحكوم عليه الأول - وإشترك فيه الطاعن بطريق التحريض والإتفاق والمساعدة - من وضعه بصمة إصبعه على إستمارة طلب حصول بطاقة بإسم شخص آخر تزويراً فى محرر رسمى ، وإلى أن إتفاق الطاعن مع الموظف المختص بتحرير البطاقات الشخصية على إثبات إسمه بالبطاقة خلافاً للإسم المدون بإستمارة طلب إستخراجها يعد إشتراكاً مع هذا الموظف فى إرتكاب تزوير ورقة رسمية ، فإنه يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح .

(الطعن رقم ١٦٠٠ سنة ٤١ ق جلسة ١٤/٢/١٩٧٢ ص ٢٢ ح ١ ص ١٦١)

٢ - جرى قضاء هذه المحكمة - محكمة النقض - على أن السجلات والبطاقات والوثائق والشهادات المتعلقة بتنفيذ القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الأحوال المدنية تعد أوراق رسمية وأن كل تغيير فيها يعتبر تزويراً فى أوراق رسمية وإنتحال شخصية الغير وإستعمال بطاقة ليست لحاملها يخضع للقواعد العامة فى قانون العقوبات ويخرج عن نطاق المادة ٥٩ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى إعتبار ما وقع من الطاعن من تقديمه إلى مجهول بطاقة عائلية قام بتغيير الحقيقة بوضه إسم الطاعن ولقبه بدلاً من اسم ولقب صاحبا ، إشتراكاً مع مجهول فى إرتكاب تزوير فى محرر رسمى فإنه يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح .

(الطعن رقم ١٢ سنة ٤٩ ق جلسة ٢٩/٤/١٩٧٩ س ٣٠ ص ٥٠٦)

٤ - متى كان الثابت أن المحكمة وإن خلصت إلى تبرئة المطعون ضده مما هو منسوب إليه إستناداً إلى إنتفاء ركن الحقيقة فى جريمته التزوير وإستعمال المعرر المزور محل الإتهام وذلك لما ثبت للمحكمة من الإطلاع على وثيقة زواج شقيقة المطعون ضده والبطاقتين الخاصتين لشقيقه من أن حقيقة إسم عائلة المتهم هو «.....» وليس «.....» وإن الإسم الذى بونه فى إستمارة طلب البطاقة العائلية هو إسمه الحقيقى ، إلا أن المحكمة لم تعرض لوقائع التزوير الأخرى المطروحة عليها وهى تغيير الحقيقة فى البيان الخاص بتاريخ ميلاد المطعون ضده وهو من البيانات الجوهرية التى يلزم إرجاعها فى إستمارة طلب البطاقة المشار إليها وكذلك تزوير توقيع شيخ الناحية على هذه الإستمارة ولم تعن بتحقيق ما إستند إلى المطعون ضده فى هذا الشأن وصولاً إلى وجه الحق ولم تدل برأيها فى الأدلة القائمة قبله فى خصوص وقائع التزوير المشار إليها بما يفيد أنها على الأقل فطنت إليها ومن ثم فإن حكمها يكون معيباً ذلك أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تقض بالبراءة متى تشككت فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت عليها ، غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التى قام الإتهام عليها وهو ما جاء الحكم المطعون فيه قاصراً فى بيانه . على نحو ما تقدم بما يبين بأن المحكمة أصدرته دون أن تحيط بادعوى عن بصر وبصيرة بما يوجب نقضه

(الطعن رقم ١١٣٢ سنة ٤٩ ق جلسة ١٠/١٢/١٩٧٩ س ٣٠ ص ٩١٦)

٥ - جرى قضاء هذه المحكمة على أن السجلات والبطاقات وكافة المستندات والوثائق والشهادات المتعلقة بتنفيذ القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الأحوال المدنية ، تعد أوراقاً رسمية ، وكل تغيير فيها يعد تزويراً فى أوراق رسمية وإثبات البنوة فى سجلات الأحوال المدنية وإثبات الزوجية والبنوة فى البطاقة العائلية بناء على ما يقره وما يتصف به طالب القيد على غير الحقيقة يخضع للقواعد العامة فى قانون العقوبات ويخرج عن نطاق المادة ٥٩ من القانون ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر ، وكان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى إعتبار واقعة الميلاد ونسب المولودة إلى الطاعن ، وإتفاقه لذلك مع الموظف المختص بالبطاقات العائلية لإثبات قيام الزوجية بينه وبين المتهمه الأخرى وإثبات أن المولودة منها إبنته ، يعد إشتراكاً مع الموظف وذلك فى إرتكاب التزوير فى محررين رسميين ، فإنه يكون قد طبق القانون على وقائع الدعوى التطبيق الصحيح .

(الطعن رقم ٤٨٧٧ سنة ٥١ ق جلسة ١٠/٣/١٩٨٢ س ٣٢ ص ٢٢٢)

## دفتر المواليد

١ - إن دفتر المواليد لبيان إسم المبلّغ ويوم الولادة وساعتها ومحلها ونوع الطفل ذكراً كان أم أنثى وإسم واللقب الذين وهبوا له وإسم والوالد وإسم الوالدة ولقب كل منهما وهناعته وجنسيته وديانته ومحل إقامته ، فإذا حصل تغيير الحقيقة في أحد هذه البيانات حق العقاب على المتهم متى توافرت باقي عناصر جريمة التزوير ، ومن ثم فإذا عمد شخص إلى تغيير الحقيقة في دفتر المواليد في بيان لا يتصل بنسب المولود فإنه - بصرف النظر عن حقيقة نسب الطفل - يعاقب على جريمة التزوير مادام البيان الذي غيرت الحقيقة فيه أعد الدفتر لإثباته .

(الطعن رقم ٤٢٢ سنة ١٠ ق جلسة ٢٩/١/١٩٤٠ ،

الطعن رقم ٣٩٧ سنة ١٦ ق جلسة ٨/٤/١٩٤٦)

٢ - إن تغيير الحقيقة في دفتر المواليد في اسمي والدي الطفل أو أحدهما يعد في القانون تزويراً في ورقة رسمية لورثه على بيان مما أعد في دفتر المواليد لتكوينه فيه مهما يكن مدى حجية هذا الدفتر في اثبات نسب الطفل .

(الطعن رقم ٨٠٦ سنة ٢٢ ق جلسة ٨/٦/١٩٥٢)

## جريمة عزو المولود زوراً إلى غير والدته

١ - ليس من شأن تسليم الطفل حديث العهد بالولادة من نويه إلى المتهمه بقصد تولى شؤونه نهائياً بفرض صحته أن ينفي القصد الجنائي في جريمة عزو الطفل زوراً إلى غير والدته . ذلك أن القصد الجنائي في تلك الجريمة يتحقق لعزو الطفل زوراً إلى غير والديه .

(الطعن رقم ٢٦٢ سنة ٣٨ ق جلسة ١٨/٣/١٩٦٨ س ١٩ ص ٢٤٠)

٢ - لا جنوى مما ثيره الطاعن بشأن عدم توافر القصد الجنائي لديها في جريمة عزوها طفلاً حديث العهد بالولادة إلى غير والدته والمسندة إليها ، مادام الحكم قد دانها كذلك بجريمة الإشتراك في تزوير بيانات السجل المدني المنسوبة إليها أيضاً وأعمال في حقها المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضى عليها بالحبس ستة أشهر وهي عقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة للجريمة الأخيرة

(الطعن السابق ، الطعن رقم ٤٨٧٧ سنة ٥١ ق

جلسة ١٠/٣/١٩٨٢ س ٣٣ ص ٢٢٢)

## كشف العائلة الخاص بالخدمة العسكرية والوطنية

١ - مفاد نصوص المواد ٧، ٦، ١٧، ١٩، ٢٤، ٣٥ من القانون رقم ٩ لسنة ٥٨ المعدل بالقانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بالخدمة العسكرية والوطنية ، أنه إذا حرر الطاعن كشفاً بعائلة المتهم الذي أريد إعفاؤه من الخدمة العسكرية ووقع عليه بوصفه شيخ الحارة وإعتمده مزموه القسم وختم بخاتم الجمهورية فإنه يكون قد اكتسب بذلك صفة الاوراق الرسمية ولا يبيدح فى هذا أن يكون الطاعن غير مختص مكانياً بتحرير ذلك الكشف أو يكون شيخ القسم لم يوقع مع الطاعن على كشف المذكور . ذلك بأنه من المقرر أنه إذا كان البطالان اللاحق بالحرر بسبب عدم إختصاص من نسب إليه تحريره مما تفوت ملاحظته على كثير من الناس فإن العقاب واجب على اعتبار أن المحرر رسمى لتوقع حصول الضرر بسببه على كل حال ولما كان هذا العيب بغرض قيامه قد فانت ملاحظته على المؤلفين المختصين فصدرت على أساسه شهادة اعفاء المتهم من الخدمة العسكرية بدون وجه حق فإن الحكم إذا اعتبر التغيير فى الحقيقة الذى حصل فى الورقة الرسمية سالفة البيان تزويراً رسمياً يكون قد طبق القانون على وجه الصحيح .

(الطعن رقم ٩٦٣ سنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٠ من ١٤ ص ١٠١٨)

٢ - مفاد نصوص المواد ٧، ١٦، ١٧، ١٩، ٢٤، ٣٥ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ المعدل بقانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الخدمة العسكرية والوطنية - والذى وقع فى ظله الفعل موضوع الدعوى - أن كشف العائلة الذى حرر من الاعاء من الخدمة العسكرية ويوقع عليه من المختص ويعتمد من مأمور المركز أو البندر أو القسم ويختم بخاتم الجمهورية يكسب صفة الاوراق الرسمية وإذا كانت المادة ٦٦ من القانون المذكور قد نصت على أنه «.....» وكان ما نسب إلى المطعون ضدهما من تزوير اولهما كشف العائلة الخاص بالثانى ورشترك هذا الاخير معه فى هذا التزوير واستعمال المحرر المزور يخرج من نطاق

هذه المادة ومن ثم ينحسر عنه تطبيق المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات فرن الحكم إذ إنتهى تطبيقاً هذه المادة الى إعتبار واقعة التزوير بجريمة جنحة ورتب على ذلك إنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة يكون قد خالف صحيح القانون إذ أن ما وقع من تغيير للحقيقة في كشف العائلة بمحو بياناته وإثبات بيانات أخرى مخالفة للحقيقة إنما كان من بعد صدوره وإكتساب الصفة الرسمية ، ومن ثم يعد تزويراً في ورقة رسمية يطبق عليها أحكام التزوير العامة عليها في قانون العقوبات بما يجعل من الواقعة جنابة تنقضى الدعوى الجنائية فيها بالمدة المقررة لانقضائها في مواد الجنائيات وهي عشر سنوات أما وقد خالف الحكم هذا النظر وإعتبر الواقعة جنحة وقضى بإنقضاء الدعوى الجنائية فيها بمضى المدة ، فإنه يكون قد إنطوى على خطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١١٢ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٢٠ س ٢٣ ج ١ ص ٤٤٠)

## وثيقة الزواج

١ - من المقرر أن التزوير في المحررات لا تكتمل اركانها إلا إذا كان تغيير الحقيقة قد وقع في بيان مما اعد المحرر لاثباته ، وإن مناط العقاب على التزوير في وثيقة الزواج ، هو أن يقع تغيير الحقيقة في إثبات خلو أحد الزوجين من الموانع الشرعية مع العلم بذلك ولما كان القول بأن الزوجة بكر لم يسبق لها الزواج كما جاء بوثيقة الزواج يستوى في النتيجة مع القول بأنها مطلقة طلاقاً يحل به العقد الجديد مادامك الامران يلتقيان مع الواقع في الدلالة على خلو الزوجة من الموانع الشرعية عند العقد ، وكان الثابت ان عقد الزواج قد انعقد في وقت كان قد صدر فيه حكم بطلاق الزوجة واصبح نهائياً بعدم الطعن فيه ، مما يجعل البيان مطابقاً للواقع في نتيجته ويجعل بالتالي انعقاد العقد صحيحاً ، ولا يغير من الامر أن يكون الطاعن قد لجأ بعد ذلك الى المعارضة في حكم الطلاق لان العبرة إنما تكون بوقت توثيق العقد .

(الطعن رقم ١٩٨ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٣/٤/٩ س ١٤ ص ١١٢)

٢ - لما كان ما اسنده المتهم الى الطاعنين من انهم اثبتوا في عقد زواجه بالطاعة الاولى على غير الحقيقة أنها بكر لا ينطرى على جريمة التزوير ، إذ لم يعد عقد الزواج لاثبات هذه الصفة . كما أنه من المقرر شرعاً أن إشتراط بكارة الزوجة لا يؤثر في صحة عقد الزواج بل يبقى العقد صحيحاً ويبطل هذا الشرط . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ إنهى الى أن ما اسنده المتهم الى الطاعنين لا يستوجب معاقبتهم جنائياً أو تأديبياً لا يكون معيباً في هذا الخصوص .

(الطعن رقم ٢٠٦٠ سنة ٢٣ ق جلسة ١٩٦٤/٣/٩ س ١٥ ص ١٧٦)

٣ - عقد الزواج وثيقة رسمية يختص بتحريرها موظف مختص هو المأثون الشرعى وهذه الورقة أسبغ عليها القانون الصفة الرسمية لانه بمقتضاها تقوم الزوجية قانوناً بين المتعاقدين وتكون الآثار المترتبة عليها - متى تمت صحيحة -

قيمتها اذا ما جد النزاع بشأنها ، ومناطق العقاب على التزوير فيها هو أن يقع تفسير الحقيقة في إثبات خلو أحد الزوجين من الموانع الشرعية مع العلم بذلك ، فكل عبث يرمى الى إثبات الحقيقة في هذا الصدد يعتبر تزويراً . ومن ثم فإن حضور المتهم أمام المأثور وتقريره أن زوجته خالية من الموانع الشرعية مع خلاف الحقيقة مع علمه بذلك يعد تزويراً . ويكون الحكم المطعون فيه إذا دانه بارتكاب جريمة الاشتراك في تزوير وثيقة الزواج صحيحة .

(الطعن رقم ١٠٢٨ سنة ٢٨ ق جلسة ١٧/٦/١٩٦٨ س ١٩ ص ٧٤٠)

٤ - لما كان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه رد على دفاع الطاعن الذى قام على زنه كان حسن النية حين وقع على وثيقة الزواج المزورة بلوغاً الى قيام القد الجنائى فى حقه بما محصله أن المأثور حرر العقد فى مدينة إمبابة بعد إستدعائه من بلدته نويه مركز بلبيس وأن الطاعن شقيق لأحد المتهمين وأن التحقيقات قد إنتهت الى عدم إقامة الورقة بالقاهرة . لما كان ذلك وكان ما أوردهم الحكم فيما تقدم لا يكفى لتوافر القصد الجنائى فى جريمة التزوير ، إذ يجب لتوافر هذا القصد فى تلك الجريمة أن يكون المتهم وهو عالم بحقيقة الواقعة المزورة قد قصد تفسير الحقيقة فى الورقة المزورة فإن كان علم المتهم بتفسير الحقيقة لم يكن ثابتاً بالفعل فإن مجرد إهماله فى تحريرها مهما كانت درجته لا يتحقق به هذا الركن لما كان ذلك ، وكان الحكم قد خلا مما يبرر إقتناعه بأن الطاعن إتفق مع المتهمين الاصليين على التزوير ، وبالتالي على علمه بتزوير المحرر وذلك بأن ما أورده لا يؤدى الى علم الطاعن بحقيقة شخصية الزوجة المعقود عليها ولاه كاف بالرد على دفاعه فى هذه الخصوصية من انه كان حسن النية حين وقع كشاهد على عقد الزواج المزور ، إذ ليس إستخدام مأثور غير مختص أو وجود قرابة مع متهم آخر أو عدم إقامة الورقة بالقاهرة مما يدل دلالة قاطعة على قيام علم الطاعن وحقيقة شخصية الزوجة المعقود عليها ورهاله فى تحريرها قبل التوقيع مهما بلغت درجته لا يتحقق به ركن العلم ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد تعيب بالقصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال بما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٤٣٩ سنة ٤٨ ق جلسة ١٠/١/١٩٧٨ س ٢٩ ص ٦٤١)

هـ - عقد زواج وثيقة رسمية يختص بتحريرها موظف مختص هو المأنون الشرعى وهذه الورقة أسبغ عليها القانون الصفة الرسمية لانه بمقتضاها تقوم الزوجة قانوناً بين المتعاقدين وتكون للآثار المترتبة عليها - متى تمت صحيحة - قيمتها إذا ما جد النزاع بشأنها - ومناط العقاب على التزوير فيها أن يقع تغيير الحقيقة فى إثبات خلو أحد الزوجين من الموانع الشرعية مع العلم بذلك ، فكل عبث يرمى الى إثبات غير الحقيقة فى هذا الصدد تزويراً ، ولما كان الحكم قد أثبت فى حق الطاعن أنه قد حضر أمام المأنون مع المحكوم عليها الاخرى بصفته وكيلها ووافق على قولها بأنّها بكر لم يسبق لها الزواج . والواقع أنها كانت متزوجة فعلاً مع علمه بذلك . فإن هذا يكفى لدانته بالاشتراك فى تزوير وثيقة الزواج بما لا يكون للنعى عليه فى هذا الشأن محل .

(الطعن رقم ٤٨٤٤ سنة ٥١ ق جلسة ٤/٣/١٩٨٢ س ٣٣ ص ٢٩٠)

## إشهار الطلاق

١ - لم توجب لائحة المائتين - التي صدر بها قرار وزير العدل المؤرخ ١٩٥٥/١/٤ والتي نشر في الجريدة الرسمية في ١٠ منه - بالفصل الثالث منها بواجبات المئتين الخاصة بإشهارات الطلاق ، ولا في الفصل الأول بشأن الواجبات العامة للمائتين إثبات شيء يتعلق بحالة الزوجة من حيث الدخول أو الخلوة .

(الطعن رقم ٤٦٠ سنة ٢٩ ق جلسة ٢٨/٤/١٩٥٩ س ١٠ ص ٥١٢)

٢ - إشهار الطلاق معد أصلاً لإثبات وقوع الطلاق بالحالة التي وقع بها كما أثبت المطلق وبنفس الالفاظ التي صدرت منه ، ولم يكن معد لإثبات حالة الزوجة ... من حيث الدخول أو عدم الدخول ، وهذا البيان غير لازم في الإشهار لأن الطلاق يصح شرعاً بدونه ، فهو إدعاء مستقل خاضع للتحقيق والتبني وليس - حتى إن ذكر في الإشهار - حجة على الزوجة ولا يؤثر في حقوقها الشرعية التي لها أن تطالب بها أمام القضاء .

(الطعن رقم ٤٦٠ سنة ٢٩ ق جلسة ٢٨/٤/١٩٥٩ س ١٠ ص ٥١٢)

٣ - ما أثبتته المئتين في إشهار الطلاق ، على لسان الزوج من أنه يدخل بزوجه ولم يختل بها إنما هو من قبيل الإقرارات الفردية التي تصدر من طرف واحد ولا تصلح بذاتها لأن تكون أساساً للمطالبة بحق ما .

(الطعن رقم ٤٦٠ سنة ٢٩ ق جلسة ٢٨/٤/١٩٥٩ س ١٠ ص ٥١٢)

## شهادة إثبات الوفاة

١ - الشهادة الادارية المتضمنة إثبات وفاة من يتوفى من أصحاب التكليف قبل سنة ١٩٢٤ تحرير بمعرفة العمدة وهو موظف عمومي تابع لوزارة الداخلية التي صدر منها منشور ينظم تحريرها - ومختص بتحريرها وإعطائها الصفة الرسمية بقصد الاستعانة بها على تسجيل بعض العقود العرفية دون حاجة الى إجراءات التوثيق ، فتغيير الحقيقة في هذه الشهادة بتضمينها بيانات غير صحيحة عن تاريخ وفاة صاحب التكليف يعتبر تزويراً في محرر رسمي .  
(الطعن رقم ٤٨٥ سنة ٢٩ ق جلسة ٢٠/٤/١٩٥٩ س ١٠ ص ٤٤٦)

## الاعلام الشرعى

١ - إذا كانت التهمة المنسوبة للمتهم هى التزوير فى إعلام شرعى ، فإن لا محل للقول بأن المادة ٣٦١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قد رسمت الطريق الوحيد لاثبات ما يخالف ما انضبط فى الاعلام ، ذلك أن حكم هذه المادة أن هو الاستدراك عادل مما عسى أن يكون قد أدرج بالاعلام نتيجة سهو أو خطأ تتأثر به حقوق الورثة الشرعيين بإضافة غير وارث إليهم أو إغفال ذكر من يستحق أن يرث شرعاً ولا شأن لحكم هذه المادة بالاعلام الذى أثبت الحكم الجنائى أنه قد زور بسوء قصد وتغيرت فى الحقيقة التى تضمنها الاعلام الشرعى الصحيح .

(الطعن رقم ١٧ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٥/٦ س ٩ ص ٤٦١)

٢ - إن البيان الخاص بتاريخ وفاة المورث فى الاعلام الشرعى هو لاشك من البيانات الجوهرية التى لها علاقة وثيقة بأمر الوفاة والوراثة اللتين أعد المحرر فى الاصل لاثباتهما ، ومن ثم فإن تغيير الحقيقة فيه تزويراً فى محرر رسمى .

(الطعن رقم ٩٧٤ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٦/٢٤ س ٩ ص ٧٣٦)

٣ - لم يحيل القانون الجنائى لاثبات التزوير وإستعماله طريقاً خاصاً ومادامت المحكمة قد إطمأنت من الادلة السائفة التى أوردها الى ثبوت الجريمة فى حق الطاعنين ، فإنه لا محل إذن للاحتجاج بأن المادة ٣٦١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قد رسمت طريقاً وحيداً لاثبات عكس ماورد فى إعلام الوراثة ذلك لأن ما نص عليه فى المادة المذكورة من حكم إن هو فى الحقيقة الاستدراك عادل لما عسى أن يكون قد أدرج بالاعلام نتيجة السهو والخطأ مما تتأثر به حقوق الورثة الشرعيين بإضافة غير وارث إليهم أو إغفال ذكر من يستحق أن يرث شرعاً ولا شأن لحكم هذه المادة بالاعلام الذى يكون الحكم الجنائى قد أثبت أنه زور بسوء القصد وتغيرت فى الحقيقة التى كان يجب أن يتضمنها الاعلام الشرعى الصحيح .

(الطعن رقم ١١٦٢ سنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٦/٢/١ س ١٧ ص ٦٩)

٤ - إذا كان الحكم قد أثبت أن الطاعن إستعمل الاعلام الشرعى المزور مع علمه بذلك بأن قدمه الى بلدية الاسكندرية وهو ما تتحقق به العناصر القانونية بجريمة إستعمال المحرر المزور الذى دانه بها فإنه يكون مسئولاً عنها ويحق عقابه عليها ذلك بأن وكالاته عن زوجته لا تنفى أنه هو الذى قارف الجريمة التى دين من أجلها .

(الطعن رقم ١١٦٢ سنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٦/٢/١ س ١٧ ص ٦٩)

٥ - من المقرر أن المشرع إذ قضى فى الفقرة الاولى من المادة ٢٢٦ قانون العقوبات «كل من قرر فى إجراءات تتعلق بتحقيق الوفاة أو الوراثة الوصية الواجبة أمام السلطة المختصة بأخذ الاعلام زقوالة غير صحيحة عن الوقائع المرغوب إثباتها وهو يجهل حقيقتها أو يعلم أنها غير صحيحة وذلك متى ضبط الاعلام على أساس هذه الاقوال» وإذ قضى فى الفقرة الثانية من تلك المادة «بعقاب كل من استعمل اعلاناً بتحقيق الوفاة والوراثة والوصية الواجبة ضبط على الوجه المبين فى الفقرة الاولى من هذه المادة وهو عالم بذلك . قد قصد العقاب - على ما يبين من عبارات النص وإعماله التحضيرية - كل شخص سواء أكان هو طالب تحقيق الوفاة والوراثة والوصية الواجبة أم كان شاهداً فى ذلك التحقيق ، على شريطة أن أن تكون الاقوال غير الصحيحة قد قرر بها أمام السلطة المختصة نفسها بأخذ الاعلام وليس أمام سواها ، فلا يمتد التأثيم الى ما يدلى به الطالب أو الشاهد فى تحقيق ادارى تمهيدى لاعطاء معلومات ، أو الى ما يورده طالب التحقيق فى طلبه لأن هذا من قبيل الكذب فى الدعوى ، لما كان ذلك ، وكان الحكم لم يستظهر ما إذا كان كل من الطاعنين قد مثل فعلاً أمام قاضى الاحوال الشخصية الذى ضبط الاعلام ، وقرر أمامه أقوالاً غير صحيحة ، وهو يجهل حقيقتها أو يعلم أنها غير صحيحة ، أم أن ما كان منهما قد وقع فى ورقة طلب التحقيق أو أمام جهة التحقيق ، فإن الحكم فى ذلك يكون معيياً متمعين النقض .

(الطعن رقم ١١٩٥ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١١/١٦ س ٢٦ ص ٦٩٢)

## بطاقة التموين

١ - إن بطاقات التموين بوصف كونها أوراقاً تحمل بيانات يوقع عليها موظفون مختصون ، في حدود وظائفهم تعتبر أوراقاً رسمية ، فتفسير الحقيقة فيها وتقليد إمضات الموظفين بتوقييمها يعد جنابة تزوير .

(الطعن رقم ٢٣٧١ سنة ١٨ ق جلسة ١٠/١/١٩٤٩)

## إذن البريد

١ - متى كان صاحب الحق فى إذن البريد - مرسله أو من أرسل إليه - قد أثبت فيه إسم المكتب الذى يجب أن يصرف منه فإن محو هذا الاسم ووضع إسم مكتب آخر يكون تزويراً فى محرر رسمى .

(الطعن رقم ١٨٥٠ سنة ١٧ ق جلسة ١١/٢٤/١٩٤٧)

٢ - إذن البريد وورقة رسمية ، فإذا وقع التغير فى رسم من سحب الان لى له فذلك يعد تزويراً فى ورقة رسمية بغض النظر عن مبلغ إتصاله بجزء خاص بالبيانات التى من شأن الموظف تحريرها بنفسه .

(الطعن رقم ١١٩٧ سنة ١٨ ق جلسة ١١/١٢/١٩٤٨)

## أوراد الاموال الصادرة من الصيارفة

١ - أعدت أوراد الاموال الصادرة من الصيارفة لاثبات قيمة الاموال المستحقة على الممول كما أعدت لاثبات مقدارها وهذا مقتضاها أن كل تغيير للحقيقة بها يعتبر تزويراً يعاقب عليه القانون .

(الطعن رقم ٣٦٨ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٥/٢٠ س ٨ من ٥١٧)

## الإشتراك الكيلومتري

١ - متى عرض الحكم لماهية الاشتراك بالمسافة واعتبرها ورقة رسمية بما قاله من أن تذكرة الاشتراك الكيلومتري هي ورقة رسمية تقوم بإعدادها جهة حكومية هي مصلحة السكك الحديدية ، ويختص بمراجعتها موظفون عموميون من نظار ومعاوني المحطات مختصون بمقتضى وظائفهم بإثبات البيانات التي فيها عن مدى السفريات والمسافة الباقية من تذكرة الاشتراك فذلك صحيح في القانون .

(الطعن رقم ٤٥٢ سنة ٢٦ ق جلسة ٢١/٥/١٩٥٦ س ٧ ص ٧٣٩)

## انتحال الاسم متى يكون تزويراً محضر التحقيق . محضر جمع الاستدلالات

١ - أنه وإن كان من المقرر أن محضر البوايس يصلح لأن يحتج به ضد صاحب الإسم المنتحل فيه ، إلا أن مجرد تغيير المتهم لإسمه في هذا المحضر لا يعد وحده تزويراً سواء وقع على المحضر بالإسم المنتحل أو لم يوقع . إلا أن يكون قد انتحل اسم شخص معروف لديه ، لحق أو يحتمل أن يلحق به ضرر من جراء إنتحال إسمه . فإذا كان الجاني لم يقصد إنتحال اسم شخص معين معروف لديه بل قصد مجرد التسمي باسم شخص وهمي إمتنع القول بأنه كان يعلم أن عمله من شأنه أن يلحق ضرراً بالغير في إعتقاده ذلك بأنه يجب لتوافر القصد الجنائي في جريمة التزوير أن ينصب على كافة أركان الجريمة ومنها الضرر حالاً أو محتمل الوقوع .

(الطعن رقم ٧٦٢ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٢٢ ص ١٣ ص ٤٨٩)

٢ - إنتحال شخصية الغير هو صورة من صور التزوير المعنوي الذي يقع بجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة .

(الطعن رقم ١١٨٤ سنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/٨ ص ٢٠ ص ١٣٩١)

٣ - تتحقق جريمة التزوير في الأوراق الرسمية لمجرد تغيير الحقيقة بطريق الغش بالوسائل التي نص عليها القانون ولم لم يتحقق عنه ضرر يلحق شخصاً بعينه لأن هذا التغيير ينتج عنه حتماً حصول ضرر بالمصلحة العامة لما يترتب عليه من عبث بالأوراق الرسمية ينال من قيمتها وحجيتها في نظر الجمهور وينبني على ذلك أن تسمى شخص بغير إسمه في محرر رسمي يعد تزويراً سواء أكان الإسم المنتحل لشخص حقيقي معلوم أم كان إسماً خيالياً لا وجود له في الحقيقة والواقع ، مادام المحرر صالحاً لأن يتخذ حجة في إثبات شخصية من نسب إليه ، وليس من هذا القبيل تغيير إسم المتهم في محضر تحقيق ، ذلك أن مثل هذا المحضر لم يعد لإثبات حقيقة إسم المتهم ثم إن هذا التغيير يصح أن يعد من

ضروب الدفاع المباح . لما كان ذلك ، وكانت الواقعة كما أثبتتها الأمر المطعون فيه أن المطعون ضده إشتراك بطريق المساعدة مع آخرين حسنى النية فى تزوير البطاقة الشخصية والطلب المقدم لإستخراجها بأن تسمى أمامها بإسم اخر فقاما بالتصديق على طلب الحصول على البطاقة وتمت الجريمة بناء على تلك المساعدة ، فإن الأمر المطعون فيه ، وإذا إنتهى إلى عدم توافر أركان جريمة التزوير تأسيساً على أن هذا الإسم الذى إنتحله المطعون ضده هو إسم لشخص غير معلوم يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وفى تأويله بما يوجب نقضه وإعادة القضية إلى مستشار الإحالة لنظرها .

(الطعن رقم ١٤٧٣ سنة ٤٢ ق جلسة ١١/٢/١٩٧٣ س ٢٤ ع ١ ص ١٧٠)

٤ - متى كان من المقرر أن محضر الإستدلالات يصلح لأن يحتج به ضد صاحب الإسم المنتحل فيه وأن مجرد تغيير المتهم لإسمه فى هذا المحضر لا يعد وحده تزويراً سواء وقع على المحضر بالإسم المنتحل أو لم يوقع ، ألا أن يكون قد إنتحل إسم شخص معروف لديه لحقه أو يحتمل أن يلحق به ضرر من جراء إنتحال إسمه ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى حق الطاعن أنه إنتحل بمحضر التحقيق إسم شخص معروف لديه كان يعمل معه فى مركب صيد وأنه سرق بطاقته الشخصية بقصد إستعمالها فى مثل هذه الأغراض حتى لا ينكشف أمره فإن الحكم يكون قد أثبت فى حقه توافر أركان جريمة التزوير ، ويكون النعمى على الحكم فى هذا الصدد وعلى غير أساس من القانون .

(الطعن رقم ١١ سنة ٤٩ ق جلسة ٢٦/٤/١٩٧٢ س ٣٠ ص ٥٠٢)

٥ - من المقرر أن جريمة التزوير فى الأوراق الرسمية تتحقق بمجرد تغيير الحقيقة بطريق الفس بالوسائل التى نص عليها القانون ولو لم يتحقق عنه ضرر يلحق شخصاً بعينه لأن هذا التغيير ينتج عنه حتماً حصول ضرر بالمصلحة العامة لما يترتب عليه من عبث بالأوراق الرسمية ينال من قيمتها وحجيتها فى نظر الجمهور وينبئ على ذلك أن تسمى شخص بغير إسمه فى محرر رسمى يعد تزويراً سواء أكان الإسم المنتحل لشخص حقيقى معلوم أم كان إسماً خيالياً لا وجود له فى الحقيقة والواقع مادام المحرر صالحاً لأن يتخذ حجة فى إثبات

شخصية من نسب إليه ، وليس من هذا القبيل تغيير إسم المتهم فى محضر التحقيق ذلك أن مثل هذا المحضر لم يعد لإثبات حقيقة المتهم ثم أن هذا التغيير يصح أن يعد من ضروب الدفاع المباح .

(الطعن رقم ١٢٣٧ سنة ٤٩ ق جلسة ١٢/٢٤/١٩٧٩ س ٣٠ ص ٩٧٥)

٦ - من المقرر أن محضر الإستدلالات يصلح لأن يحتج به ضد صاحب الإسم المنتحل فيه وأن مجرد تغيير المتهم لإسمه فى هذا المحضر لا يعد وحده تزويراً سواء وقع على المحضر بالإسم المنتحل أو لم يوقع إلا أن يكون قد إنتحل إسم شخص معروف لديه لحقه أو يحتمل أن يلحق به ضرر من جراء إنتحال إسمه ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى حق الطاعن أنه إنتحل بمحاضر الإستدلالات الثلاثة الآنف بيانها إسم شخص معروف لديه هو صهره فإن الحكم يكون قد أثبت فى حقه أركان جريمة التزوير ويكون النعى على الحكم فى هذا الصدد على غير أساس من القانون .

(الطعن رقم ٥٦٠٨ سنة ٥٢ ق جلسة ١٧/١/١٩٨٢ س ٢٤ ص ١٠٢)

٧ - لما كان قضاء هذه المحكمة - محكمة انقض - قد جرى على أن السجلات والبطاقات وكافة المستندات والوثائق والشهادات المتعلقة بتنفيذ القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الأحوال المدنية تعد أوراقاً رسمية ، فكل تغيير فيها ، يعتبر تزويراً فى أوراق رسمية وإنتحال شخصية الغير وإستعمال بطاقة ليست لحاملها يخضع للقواعد العامة فى قانون العقوبات ويخرج عن نطاق المادة ٥٩ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ ، وكان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى إعتبار ما وقع من الطاعنة - من إتفاقها مع مجهول على تحرير بيانات إستمارة طلب الحصول على بطاقة شخصية بإسم المجنى عليه ووضع صورتها هى عليها وتقديمها بها إلى موظف السجل المدني المختص منتحلة إسم المجنى عليها فتمت الجريمة بناء على ذلك - إشتراكاً فى تزوير محرر رسمى فإنه يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح ويكون ما تثيره الطاعنة فى هذا الشأن فى غير محله .

(الطعن رقم ٥٩٩٧ سنة ٥٣ ق جلسة ١/٢/١٩٨٤ س ٣٥ ص ١٠٥)

## تزوير أوراق الشركات المملوكة للدولة أو التي تساهم فيها

١ - إن سندات الشحن والفواتير الصادرة من الجمعية التعاونية للبترول هي محررات إحدى الشركات التي تساهم الدولة في مالها بنصيب وقد قام الطاعن بوصفه موظفاً عاماً بالمصنع الحربي ٨١ بالتوقيع عليها بما يفيد - على خلاف الحقيقة - ورود كميات الوقود المبينة بتلك السندات إلى المصنع الأمر الذي يشكل إحدى صور التزوير التي أوضحتها المادة ٢١٣ من قانون العقوبات والمعاقب عليها بالمادة ٢١٤ مكرراً منه . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن عن تلك الجريمة على هذا النحو فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

(الطعن رقم ٩٠٣ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢ س ٢٨ ص ٥)

٢ - إذا كان الحكم قد وصف فعل التزوير الذي دان به الطاعن وبين واقعة الادعى في شأنه بما ينطبق على حكم المادة ٢١٤ مكرراً من قانون العقوبات فإن إيراد الحكم لنص المادة ٢١٣ من قانون العقوبات وإدانة الطاعن بها ليس إلا من قبيل الخطأ في رقم المادة المطبقة مما لا يترتب عليه بطلان الحكم مادام قد وصف الفعل وبين الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً كافياً وقضى بعقوبة لا تخرج عن حدود المادة الواجب تطبيقها .

(الطعن السابق)

٣ - إن مقتضى نص المادة ٢/٢٠٦ مكرراً من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ إن الشاعر غلط العقاب لكل تقليد أو تزوير لختم أو علامة لإحدى الشركات المساهمة إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب ما بأية صفة كانت ، كما أنه بمقتضى نص المادة ٢/٢١٤ مكرراً من قانون العقوبات المضافة بالقانون المذكور ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ غلط الشارع العقاب على كل تزوير يقع في محرر لإحدى الشركات المساهمة إذا كان للدولة أو لإحدى الهيئات العامة نصيب فيها بأى صفة كانت ، وذلك على ما أفصح المشرع في المذكرة التفسيرية للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ لإسباغ الحماية اللازمة على أختام وعلامات ومحررات تلك الجهات أسوة بالحماية اللازمة

لأختام الحكومة وعلاماتها ومحركاتها ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه والمحكوم عليه الأول قد قلدا خاتم بنك مصر المملوك للدولة ووجهها بصمة هذا الخاتم وأثبتا صدور بيانات لأحد العاملين بالبنك على جوازات السفر المضبوطة بما يفيد - خلافاً للحقيقة - أن أصحابها قد حول كل منهم ثلاثين ديناراً ليبيياً ، مما تقوم معه في حق الطاعن والمتهم الآخر الجريمة المنصوص عليها في المادتين ٢/٢٠٦ مكرراً ، ٢/٢١٤ مكرراً من قانون العقوبات دون جريمة التزوير المبينة بالمادة ٢١٧ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ١١٩١ سنة ٤٦ ق جلسة ٢١/٢/١٩٧٧ ص ٢٨ ص ٢٦٦)

٤ - من المقرر أن الضرر في تزوير هذه المحررات مفترض لما في التزوير من تقليل الثقة بها على اعتبار أنها من الأوراق التي يعتمد عليها في إثبات ما فيها .

(الطعن السابق)

٥ - لا يشترط في جريمة تزوير المحررات الرسمية - وشأن المحررات الخاصة بالشركات المملوكة للدولة كشأنها أن تصدر فعلاً عن الموظف المختص بتحرير الورقة بل يكفي أن تعطى هذه الأوراق المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها ولو نسب صنعها كذباً إلى موظف عام للإيهام برسميتها مع أنها في الحقيقة لم تصدر عنه .

(الطعن السابق)

٦ - لما كانت المادة ٢١٤ مكرراً من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ قد نصت في فقرتها الثانية على أنه : «تكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على عشر سنين إذا وقع التزوير أو الإستعمال في محرر لإحدى الشركات أو الجمعيات المنصوص عليها في الفقرة السابقة أو لأية مؤسسة أو منظمة أو منشأة أخرى إذا كان للدولة أو لإحدى الهيئات العامة نصيب في مالها بأية صفة كانت» . فالتزوير الذي يقع في المحررات الرسمية الصادرة عن إحدى هذه الجهات وإن كانت عقوبته السجن ، وهي عقوبة مقررة للجناية وفقاً للتعريف الوارد في المادة العاشرة من قانون العقوبات إلا أنه يعتبر تزويراً في محررات عرفية نظراً لأن المشرع لم يسبغ على العاملين في هذه الجهات والذين تصدر

منهم مثل هذه المحررات صفة الموظف العام أو من في حكمه - وهي صفة لازمة  
في إضفاء الرسمية على المحرر - وهو ما فعله بالنسبة للنصوص التي تعاقب  
على جرائم الرشوة والإختلاس .

(الطعن رقم ٦٤١٣ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٢٩ س ٣٥ ص ٥٢٢)

## التزوير فى أوراق الجمعيات

١ - يكفى لإعتبار الجمعيات التعاونية فى حكم المادة ٢١٤ مكرراً من قانون العقوبات أن تحتوى الورقة على ما يفيد تدخل الموظف المختص بتحريرها ووقوع تغيير الحقيقة فيما أعدت الورقة لإثباته . وإذا كان الحكم قد أثبت أن التزوير قد تم فى بيان يتعلق بمركز الطاعن الوظيفى الذى لدى الجمعية بما يلزم تدخل الموظف لإثباته وإقراره ومن ثم فلا يقدح فى إعتبار هذا المحرر من محررات الجمعية التعاونية كونه لا يتعلق بمال الجمعية أو بعض حساباتها .

(الطعن رقم ١٠٧٨ سنة ٤١ ق جلسة ١٢/٢٧/١٩٧١ س ٢٢ ج ٢ ص ٨٣٣)

## التزوير في المحررات العرفية

١ - إذا كان المحرر عرفياً وكان مضمونه مطابقاً لإرادة من نسب إليه معبراً عن مشيئته ، رنتقى التزوير بأركانه ومنه ركن الضرر ، ولو كان هو لم يوقع على المحرر ، مدام التوقيع حاصلأ في حدود التعبير عن إرادته ، سواء كان هذا التعبير ظاهراً جلياً أو مضمراً مفترضاً تدل عليه شواهد الحال . وإذا كان ذلك ، وكان الدفع بقيام الوكالة في صورة الدعوى دفعأ جوهريأ من شأنه - إذا صح - أن تندفع جرائم التزوير المسندة إلى المتهمين ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاع البتة ، إيرادأ له أوردا عليه ، فإنه يكون قاصراً لبيان واجب النقض .

(الطعن رقم ١٣٩٨ سنة ٣٩ ق جلسة ٢٠/١٠/١٩٦٩ س ٢٠ ص ١١٣٢)

٢ - من المقرر أن مجرد تغيير الحقيقة في محرر عرفي بإحدى الطرق المنصوص عليها في القانون يكفي لتوافر جريمة التزوير متى كان من الممكن أن يترتب عليه في الوقت الذي وقع فيه تغيير الحقيقة ضرر للغير سواء أكان المزور عليه أم أى شخص آخر ولو كان الضرر محتملاً وتقدير ذلك من إطلاقات محكمة الموضوع متى كان سائفاً وهو ما لا يحتاج إلى تدليل خاص متى كانت منونات الحكم تشهد على توافره . ولما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمتى تزوير محرر عرفي وإستعماله اللذين دانا الطاعن بهما وساق في منطق سليم وبأسباب سائفة الأدلة والقرائن التي رأت المحكمة أنها مؤدية إلى النتيجة التي إنتهت إليها وهي إصطناع الطاعن لعقد الإيجار والتوقيع عليه بختم مزور بغية الإدعاء به أمام القضاء ، فإنه غير مجد ما يثيره الطاعن من أن واقعة الإيجار ذاتها مطابقة للحقيقة .

(الطعن رقم ٩٧١ سنة ٤٠ ق جلسة ١١/١٠/١٩٧٠ س ٢١ ع ٣ ص ٩٦٩)

٣ - لما كانت المادة الرابعة عشرة من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية الصابر به القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ، تنص في فقرتها الأولى على

أن «يعتبر المحرر العرفي صادراً ممن وقعته ، ما لم ينكر صراحة ما هو منسوب إليه من خط أو إمضاء أو ختم أو بصمة» بما مؤداه أن ثبوت صحة التوقيع يكفى لإعطاء الورقة العرفية حجيتها في أن صاحب التوقيع قد إرتضى مضمون الورقة والتزم به ، فإذا أراد نفى هذه الحجية بإدعائه بمصطلح التوقيع منه بغير رضاه كان عليه عبء إثبات ما يدعيه . كما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يعمل على أثر الصلح الذي تمسك به الطاعن في خصوص الدعوى المدنية على سند من مجرد قاله المدعي بالحقوق المدنية أنه وقع عليه كرهاً عنه ، فإنه يكون قاصر التسبب بما يوجب نقضه في شقه الخاص بالدعوى المدنية والإعادة ، وهو ما يقتضى لحسن سير العدالة نقضه أيضاً في شقه الخاص بالدعوى الجنائية ، حتى تعيد محكمة الموضوع نظر الدعويين الجنائية والمدنية معاً .

(الطعن رقم ٤٠٠٠ سنة ٤٠٤٠ ق جلسة ١٢/٣٦/١٩٨٤ ص ٣٥ ص ٩٦١)

**الشهادة المرضية دليل من أدلة الدعوى خضوعها لتقدير محكمة  
الموضوع . إختلاف الأمراض التي تتولى على الشخص والتي  
حملتها الشهادتان في جلستين متتاليتين لا يصلح حجة  
للقول بتضاربهما وإصطناع دليلهما**

١ - لما كانت الشهادة المرضية لا تخرج عن كونها دليلاً من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة ، إلا أن المحكمة متى أبدت الأسباب التي من أجلها رفضت التعويل على تلك الشهادة ، فإن لمحة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها الحكم عليها ، ولما كانت المحكمة قد أسست عدم إطمئنانها إلى الشهادة الطبية المقدمة بجلسة ١٩٨٤/١٠/٣ تبريراً لتخلف الطاعن عن التقدم للتنفيذ قبل هذه الجلسة على إختلاف المرض الثابت بها عن المرض الصادر عنه شهادة طبية لاحقة للشهادة الأولى مؤرخة ١٩٨٤/١١/٢٦ قدمها الطاعن بجلسة المعارضة الإستئنافية ، وعلى أن تاريخ الشهادة الثانية لاحق للجلسة التي نظر فيها إستئنافه ، نون أن يشير إلى أن كلتا الشهادتين قدمات للتدليل على عذر الطاعن في التخلف عن التقدم للتنفيذ قبل الجلسة الأولى في ١٩٨٤/١٠/٣ ، وبغير أن يبين زمن المرض في كل منهما ، فإنه لا يكون بذلك قد أتى السند مقبول لما إنتهى إليه ، لأن إختلاف الأمراض ، التي تتولى على الشخص والتي حملتها الشهادتان المقدمتان منه في جلستين متواليتين والمؤرختان في زمنين متعاقبين لا يصلح للقول بتضاربهما وإصطناع دليلهما وإسقاط عذر الطاعن .

(الطعن رقم ٢٤١٤ سنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢ س ٣٦ ص ٨٠٦)

الدفع بتزوير الشيك جوهرى . وجوب تحصيله لتعلقه

بتحقق الدليل . القعود عن ذلك يعيب الحكم

١ - لما كان الحكم المعطون فيه لم يعرض لطلب الطاعن تمكينه من الطعن بالتزوير على الشيك موضوع الدعوى وجاء مقصوراً على تأييد الحكم الابتدائى لأسبابه على الرغم من أنه أقام قضاءً على أدلة من بينها إطلاق القول بأن الشيك صادر من الطاعن وعلى الرغم مما أثاره الأخير من تزوير الشيك وهو دفاع جوهرى لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم فى الدعوى بحيث إذا صح هذا الدفاع لتغير رأى فيها . فكان على المحكمة أن تعرض فى حكمها لهذا الدفاع وأن تمحصه وأن تبين العلة فى عدم إجابته إن هى رأت إطراره ، أما أنها لم تفعل وإلتفتت عنه كلية فإن حكمها يكون معيباً بما يبيطه ويستوجب نقضه

(الطعن رقم ٥٦٩ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٠/٣٠ س ٢٩ ص ٧٥٧ ،

الطعن رقم ٢٥٧٩ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/١٣ س ٢٢ ص ٥٠٢)

٢ - وحيث أن البين من أوراق ان الطاعن صمم على الطعن بتزوير الشيك محل الإتهام بالجلسة السابقة على جلسة النطق بالحكم المطعون فيه بيد أن المحكمة الإستئنافية قضت بتأييد الحكم المستأنف الذى دان الطاعن لأسبابه نون تعرض لما أثاره الطاعن من دفاع . ولما كان من المقرر أن الطعن بالتزوير على ورقة من أوراق الدعوى هو من وسائل الدفاع التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع التى لا تلتزم بإجابته . لأن الأصل أن للمحكمة كامل السلطة فى تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهى الخبير الأعلى فى كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالإستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها مادامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التى لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبداء رأى فيها . وأنه لما كان طلب المتهم تمكينه من الطعن بالتزوير إنما هو من قبيل طلبات التاجيل لإتخاذ إجراء مما لا تلتزم المحكمة فى الأصل بالإستجابة إليها ، إلا أن ذلك مشروط بأن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى عدم الحاجة إلى ذلك الإجراء . لما كان ذلك

وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لطلب الطاعن وجاء مقصوداً على تأييد الحكم الابتدائي لأسبابه على الرغم من أنه أقام قضاءً على أدلة من بينها إطلاق القول بأن الشيك صادر من الطاعن وعلى الرغم مما أثاره الأخير من تزوير الشيك - وهو دفاع جوهري لعلقه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى بحيث إذا صح هذا الدفاع لتغير وجه الرأى فيها - فكان على المحكمة أن تعرض في حكمها لهذا الدفاع وأن تمحصه وأن تبين العلة في عدم إجابته إن هي رأت إطراره . أما وهي لم تفعل وإلتفتت عنه كلية فإن حكمها يكون معيباً بما يطله ويوجب نقضه والإحالة دون الحاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٥٦٤٩ سنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١)

٢ - حيث أن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه إنه إذا دانه بجريمة إعطاء شيك لا يقابله رهيد قد شابه قصور في التسبب وإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الطاعن أثار دفاعاً جوهرياً بتزوير الشيك المعزى إصداره مستهدفاً التصريح له بالطعن فيه بالتزوير بيد أن المحكمة لم تستجب له أو تعرض في حكمها لهذا الدفاع . مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وهي أن البين في الأوراق أن الطاعن صمم على الطعن بتزوير الشيك محل الإتهام بالجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، بيد أن المحكمة الإستئنافية قضت بتأييد الحكم المستأنف الذي دان الطاعن لأسبابه دون أن تعرض لما أثاره الطاعن من دفاع . ولما كان من المقرر أن الطعن بالتزوير على ورقة من أوراق الدعوى هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع التي لا تلتزم بإجابته ، لأن الأصل أن للمحكمة كامل السلطة في تقدير القوة الدليلية لعناصر الدعوى المطروحة . على بساط البحث وهي الخبر الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها مادامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبداء رأى فيها ، وإنه لما كان طلب المتهم تمكينه من الطعن بالتزوير - هو من قبيل طلبات التأجيل لإتخاذ إجراء مما لا تلتزم المحكمة من وفائعه الدعوى عدم الحاجة الى ذلك الإجراء . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم

يعرض لطاب الطاعن وجاء مقصوداً على تأييد الحكم الابتدائي لأسبابه على الرغم من أنه أقام قضاؤه على أدلة من بينها إطلاق القول بأن الشيك صادر من الطاعن وعلى الرغم مما أثاره الأخير من تزوير الشيك وهو دفاع جوهري لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى بحيث إذا صح هذا الدفاع لتغير وجه الرأي فيها ، فكان على المحكمة أن تعرض في حكمها لهذا الدفاع وأن تمحصه وأن تبين العلة في عدم إجابته إن هي رأت إطرأحه ، أما أنها لم تفعل والتفت عنه كلية ، فإن حكمها يكون معيباً بما يبطله ويستوجب نقضه والإعادة نون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٥٧٣٥ سنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٢٧)

٤ - وحيث أن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه إنه إذ دانه بجريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد قد شاب قصور في التسييب وإخلال بحق الدفاع ذلك بأن الطاعن أثار دفاعاً جوهرياً بتزوير توقيعه على الشيك المعزى إليه إصداره وطلب من المحكمة التصريح له بالطعن فيه بالتزوير بيد أنها لم تستجب له أو تعرض في حكمها لهذا الدفاع مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث أن البين من الإطلاع على محضر جلسة المعارضة الإستئنافية أن الطاعن أثار في دفاعه أن التوقيع على الشيك مثار الإتهام مزور عليه وطلب التصريح له بالطعن فيه بالتزوير وهو دفاع سبق أن رده أمام محكمة أول درجة والتفت الحكم الابتدائي عن الرد عليه بيد أن المحكمة الإستئنافية قضت بتأييد الحكم المستأنف الذي دان الطاعن لأسبابه نون أن تعرض بدورها لما أثاره الطاعن من دفاع . لما كان ذلك وكان من المقرر أن الطعن بالتزوير على ورقة من أوراق الدعوى هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع التي لا تلتزم بإجابته ، لأن الأصل أن للمحكمة كامل السلطة في تقدير القوة التليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهي الخبر الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالإستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها مادامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبداء الرأي فيها ، وإنه لما كان طلب المتهم

تمكينه من الطعن بالتزوير إنما هو من قبيل طلبات التأجيل لإتخاذ إجراء مما لا تلتزم المحكمة في الأصل بالإستجابة إليها إلا أن ذلك مشروط بأن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى عدم الحاجة إلى ذلك الإجراء . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يرد لطلب الطاعن وجاء مقصوداً على تأييد الحكم الابتدائي لأسبابه على الرغم من أنه أقام قضاؤه على أدلة من بينها إطلاق القول بأن الشيك صادر من الطاعن وعلى الرغم مما أثاره الأخير من تزوير الشيك ، وهو دفاع جوهري لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى بحيث إذا صح لتغير وجه الرأي فيها فكان على المحكمة أن تعرض في حكمها لهذا الدفاع وأن تمحصه وأن تبين العلة في عدم إجابته إن هي رأت إطرأحه أما وأنها لم تفعل والتفت عنه كليه فإن حكمها يكون معيباً بما يبطله ويستوجب نقضه والإحاطة بكون حاجة لبحث الوجه الآخر من الطعن .

(الطعن رقم ٦٦٤٠ سنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/٤/٢٣)

٥ - إتهمت النيابة العامة الطاعن في قضية الجنحة ..... بزه في يوم ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٨٢ بالملكة العربية السعودية : أولاً . إشتراك بطريق الإتفاق والمساعدة مع مجهول في ارتكاب تزوير محررات أحد الناس هي إشهار إشعار الشيك المؤرخ ..... . ثانياً : رشتراك مع مجهول بطريق الإتفاق والمساعدة في تقليد ختم إحدى الجهات غير الحكومية وإستعماله . ثالثاً : إستعمل المحرر المزور مع علمه بتزويره . رابعاً : إشتراك بطريق المساعدة مع موظف تحرير الشيكات حسن النية بشركة الراجحي للصرافة والتجارة في ارتكاب تزوير في محررات عرفيه هي الشيك رقم ..... بملغ ..... دولار أمريكي وكان ذلك بجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة . خامساً : إستعمل المحرر سالف البيان مع علمه بتزويره . سادساً : شرع في الإستيلاء على المبلغ المبين القدر بالتحقيقات لشركة ..... وكان ذلك الإحتيال لسلب بعض شروتها بإستعمال طرق إحتيالية وخاب أثر الجريمة لأسباب لا دخل لإرادته فيها . وطلبت عقابه بالمواد ٢/٤٠ - ٣ ، ٤١ ، ٤٧ ، ٢٠٨ ، ٢١١ ، ٢١٣ ، ٢١٥ ، ٢٣٦ - ١/٢ من قانون العقوبات .

ومحكمة جنح عابدين قضت حضورياً في ١٩٨٤/١/٢٥ عملاً بمواد الإتهام بحبس المتهم ثلاث سنوات منع الشغل وكفالة ألف جنيه لوقف التنفيذ .

إستئناف المحكوم عليه وقيد إستئنافه برقم .. سنة .....

ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية - بهيئة إستئنافية - قضت حضورياً فى ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٨٤ بقبول الإستئناف شكلاً وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف إلى حبس المتهم سنتين مع الشغل . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض .

ومحكمة النقض قضت فى ٢٦ من مارس سنة ١٩٨٦ بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية إلى محكمة جنوب القاهرة الابتدائية للفصل فيها مجدداً من هيئة أخرى .

ومحكمة الإعادة - بهيئة إستئنافية أخرى - قضت فى ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٦ بقبول الإستئناف شكلاً وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والإكتفاء بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل .

فطعن الأستاذ ..... المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض (للمرة الثانية) فى ..... وقدمت أسباب الطعن فى ..... موقفاً عليها منه .

وبجلسة ..... قضت المحكمة بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وتحديد جلسة ..... لنظر الموضوع وعلى النيابة إعلان المتهم .

وبالجلسة المحددة قررت المحكمة إصدار حكمها بجلسة ..... ثم قررت مد أجل الحكم لجلسة اليوم .

وبجلسة اليوم سمعت المرافعة على ما هو مبين بمحضر الجلسة .

#### المحكمة

بعد تلاوة تقرير التلخيص وسماع المرافعة والإطلاع على الأوراق والمداولة

حيث أن الإستئناف قد إستوفى الشكل المقرر فى القانون .

ومن حيث أن النيابة العامة أسندت إلى المتهم أنه ارتكب جرائم الإشتراك

بطريق الإتفاق والمساعدة مع مجهول في تزوير محررات أحد الناس - هي إشعار البنك المؤرخ ١٤٠٣/٢/١٢ هـ وتقليد ختم إحدى الجهات غير الحكومية وإستعمال المحرر المزور مع علمه بتزويره كما إشتراك بطريق المساعدة مع موظف تحرير الشيكات حسن النية الراجحي للصرافة والتجارة في إرتكاب تزوير في محررات عرفية هي الشيك ..... بمبلغ ..... وكان ذلك يجعل واقعة مزورة في صدره واقعة صحيحة وإستعماله مع علمه بتزويره فضلاً من شروعه في الإستيلاء على المبالغ المبينة بالتحقيقات لشركة الراجحي بالإحتيال لسلب بعض ثروتها برستعمال طرق إحتيالية وخاب أثر الجريمة لأسباب لا دخل لإرادته فيها ، وذلك إستناداً إلى ما أثبتته محسن فراج المفتش بقسم مكافحة جرائم النقد بوزارة الداخلية بمحضره المؤرخ ..... من أن ..... مشرف الأمن ببنك الإسكندرية أبلغه تليفونياً بأن المتهم ..... تقدم صباح ذلك اليوم إلي فرع القاهرة لصرف شيك قيمته ..... وأن الشيك المذكور صدر برطيق، الإحتيال والتزوير إذ ورد «تلكس» للبنك من شركة الراجحي للصرافة والتجارة بيمملكة العربية السعودية يفيد أن فرع البنك بالمستشفى المركزي للشركة بالرياض أصدر الشيك ..... لصالح المتهم وأنه قد حصل على الشيك بطريق الإحتيال والتزوير وإنتهى إلى طلب القبض على المتهم حال تقديم الشيك . وإذا سأل المتهم بعد ضبطه أنكر علمه بتزوير الشيك فقرر أنه حصل عليه من شخص يدعى ..... ويقيم ..... وأن المبلغ الوارد بالشيك يمثل قيمة نصيبه في الشركة التي كانت قائمة بينهما فترة وجوده في السعودية منذ عام ..... بعد تصفيتيها وأن شريك سلمه الشيك المذكور أثناء وجوده بجدة في الفترة من ..... حتى ..... بمناسبة أداء العمرة وإنتهى إلى أن المسئولية تقع على شريكه ..... بدلالة إصداره الشيك على فرع شركة الراجحي بالرياض وأنه - أي المتهم - لا يستطيع دخول الرياض بتأشيرة عمرة وأن شريكه إرتكب الواقعة لمنعه من صرف قيمة الشيك .

وحيث أنه بسؤال ..... مندوب شركة الراجحي بالتحقيقات أفاد بأن الشيك محل الواقعة صدر بنظام تحويل عمله عن طريق شركة الراجحي لصالح مستفيد آخر وأن المتهم لم يسدد قيمة الشيك بالريالات السعودية لأمين الصندوق

وانما زور توقيعه ويصحه الخاتم وذلك وفقاً لما أخطرت به الشركة .

ويسؤال ..... موظف الشيك بينك الرسكندرية بالتحقيقات قرر أن المتهم تقدم إليه وسلمه الشيك محل الواقعة طالباً صرفه فطلب منه التوقيع على ظهر الشيك وأخذ بطاقته وجواز سفره وسلمهما لرئيس البنك .

وحيث أن بنك الإسكندرية أرسل إلى النيابة العامة كتاباً صادراً من شركة الراجحي يتضمن أوصاف الشخص الذى تقدم بتحويل الشيك ، وتخبره فيه بعدم وجود شخص سعودى الجنسية باسم ..... وأن العنوان الذى ذكره المتهم - الجلة بالرياض - ليس له وجود بالرياض أو جدة أو غيرها ، وأن ختم الخزينة المطبوع على الإيصال مقلد كما أن توقيع الصراف مزور .

وأثبت المعمل الجنائى - تعيد فحص التزوير والتزييف - بوزارة الداخلية فى تقريره المقدم فى الدعوى أنه بإجراء المضاهاه ثبت أن البصمة الثابتة أعلى الإشعار لم تؤخذ من قالب الختم الصحيح المرسل نموذج بصمته ولكنها مزورة عن طريق التقليد من أحد بصمات الهاتم الصحيح بالكتابة اليدوية تزوير دقيق يجوز على الشخص العادى وينخدع به وأن التوقيع الثابت بأعلى الإشعار مزور عن طريق التقليد النظرى لأحد التوقيعات الصحيحة المرسل نموذج منها لإجراء المضاهاه وأنه يتعذر نسبه أو نفي صدور التوقيع الثابت على البصمة أعلى الإشعار إلى المتهم ..... أو أى مستكتب آخر غير صاحب المنسوب صدوره له كما يتعذر الربط بين هذا التوقيع وبين التوقيع المحرر بطريق الغير بنهاية الإشعار .

وحيث أنه بسؤال المتهم بالتحقيقات أنكر ما أسند إليه من إتهام مقررأ بأنه سافر إلى السعودية فى عام ..... للعمل مدرساً بها وفى ..... تقابل مع ..... بمنطقة الرياض وإتفقا على أعمال المقاولات والبناء فى منطقة الجلة وإستمر العمل فى ..... ووصلت أرباحه فى تلك الفترة حوالى ..... وأودعها فى حسابه بينك مصر فرع بورسعيد وفى العام المذكور غادر السعودية إلى القاهرة بعد أن إتفق مع شريكه على بقاء الشركة وأرسل له الأخير ثلاث شيكات على دفعات ثم توقف عن الدفع ولتعزيز سفره إلى الرياض لحاسبة شريكه إنتهز

فرصة سفره في ..... لأدائه العمرة وإتصل بشريكه تليفونياً حيث حضر إليه واتفقا على تصفية الشركة وبعد المحاسبة سلمه شريكه الشيك محل الواقعة وبعد عودته من السعودية سافر إلى بورسعيد ثم عاد إلى القاهرة وقدم الشيك إلى بنك الإسكندرية - المركز الرئيسي - إلا أنه فوجئ بقرار بوقف صرفه بناء على تلكس من شركة الراجحي .

وقد قضت محكمة أول درجة بحبس المتهم ثلاث سنوات مع الشغل وعولت في الإدانة على أن المتهم لم يثبت صدق إدعائه بوجود شخص يدعى ..... وأنه كان شريكاً له في شركة المقاولات ولم يقدم ما يدل على وجود هذه الشركة ولعدم وجود العنوان الذي قال أنه عنوان شريكه وأنه لم يثبت من الأوراق ما يحضض الإتهام .

وحيث أن المتهم قدم لمحكمة ثانية درجة عدة حوافظ بالمستندات للتدليل على تواجده بالسعودية وقيام شركة للمقاولات بينه وبين من يدعى ..... ببلدة الجلة بالرياض منها .

١ - شهادة موثقة صادرة من إدارة تعليم البنات بمنطقة الرياض تفيد أن المتهم محرم زوجته المتعاقدة على العمل مع الإدارة في ..... حتى ..... .

٢ - صورة قيد ميلاد ابن المتهم ..... المولود بالمستشفى الوطني بالرياض بتاريخ .....

٣ - إقرارين موثقين بمكتب توثيق بورسعيد يتضمن أولهما إقراراً من يدعى ..... بأنه كان يعمل مبلطاً لدى ..... صاحب شركة ..... للمقاولات بمدينة الجلة على طريق الرياض . القويصة وأن المتهم كان يقوم بالإشراف على العمل مع صاحب الشركة وتعيد ثانيهما إقراراً من يدعى ..... قيامه بتبليط ليلا ببلدة الجلة وأن كلاً من ..... والمتهم كان يتسلم منه أعمال التبليط .

٤ - صور فواتير شراء من محلات تجارية بمدينة الجلة .

٥ - خريطة للمملكة العربية السعودية تحمل أسماء المدن بها ومن ضمنها مدينة جلة .

٦ - أمر تدريب معنون بإسم مؤسسة ..... ومزيل بتوقيع منسوب صندوقه من

ويحمل قائم مؤسسة ... للتجارة والمقاولات بالجلة / الرياض

٧ - عدد ٢٥ صورة ضوئية لشهادات إخبار بنك مصر ذات العائد الشهري  
باسم المتهم فيها عدد ٢٢ فئة كل منها ١٢٠٠ جنيه ، عدد ٢ فئة ٦٠٠ جنيه

وحيث أن مناط جواز إثبات الإشتراك بطريق الإستنتاج إلى القرائن ، أن  
تكون هذه القرائن منصبة على واقعة التحريض أو الإتفاق أو المساعدة في  
ذاتها ، وأن يكون إستخلاص الحكم للدليل المسند منها سائفاً لا يتجافى مع  
المنطق ولا مع وقائع الدعوى . وكانت الأسباب التي إعتد عليها الحكم المستأنف  
في إدانة المتهم لا تؤدي إلى ما إنتهى إليه سيما أنه لم يثبت من التقرير الفني أن  
الأوراق المزورة محررة بخط المتهم . وإن كانت الأوراق قد خلت من دليل تلمنن  
إليه المحكمة على إشتراك المتهم في التزوير أو علمه به وكانت المحكمة تلمنن إلى  
صحة ما أبداه وما قدمه من مستندات مؤيدة لدفاعه ومن ثم تضحى التهمة  
المسندة إليه يحولها الشك ويتعين القضاء بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم  
مما أسند إليه عملاً بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

(الطعن رقم ٧٩٨ سنة ٥٧ ق جلسة ١٧/٣/١٩٨٨)

## متى يحق للمحكمة الإعراض عما يديه المتهم من دفاع

١ - لما يبين من مطالعة محضر جلسة المحكمة الإستئنافية أن الطاعن لم يتمسك بتزوير الشيك محل الإتهام أو يطلب سلوك طريق الطعن بالتزوير عليه فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة عدم إستجابتها لطلب لم يطرحه عليها أو الرد عليه . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(الطعن رقم ٦٢٦٩ سنة ٥٣ ق جلسة ١٢/٢/١٩٨٤ من ٣٥ ص ١٤٦)

طعن المتهم على الشيكات بالتزوير . إنتهاء قسم أبحاث التزيف  
والتزوير إلى عدم تحرير المتهم لصليها وإرجاؤه البت في  
التوقيعات لحين موافاته بأوراق عليها توقيعات  
للمتهم . وجوب العمل على تحقيق هذا الدفاع

١ - إذا كان الطاعن قد تمسك أمام المحكمة الإستئنافية عند نظر معارضته  
بأن الشيكات موضوع الإتهام لم تصدر منه وطعن عليها بالتزوير فأحيلت إلى  
قسم أبحاث التزيف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى الذى إنتهى فى تقريره إلى  
أن الطاعن لم يحرر بيانات صلب هذه الشيكات وأرجا البت فى أمر التوقيعات  
إلى حين موافاته بأوراق معترف بها ثابت عليها توقيعات للطاعن بطريق الفرمة  
ومعاصرة لتاريخ تحرير الشيكات ، ومن ثم فإن ذلك كان يقتضى من المحكمة -  
حتى يستقيم قضاها - أن تعمل على تحقيق هذا الدفاع بلوغاً إلى غاية الأمر  
فيه لأنه دفاع جوهرى يبنى عليه - لو صح - تغير وجه الرأى فى الدعوى ، أما  
وهى لم تفعل ولم تعرض إطلاقاً - على ما يبين من الحكم المطعون فيه - لهذا  
الدفاع فإن حكمها يكون معيباً بالقصور فى البيان والإخلال بحق الدفاع بما  
يستوجب نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ٨٧٦ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١١/٥ س ٢٣ من ١١١٨)

**دفاع المتهم بأن المجنى عليه إستغل جهله بالقراءة والكتابة  
وإستوقعه على أوراق على أنها كمبيالات ثم تبين أنها  
شيكات. إلتفات المحكمة عن هذا الدفاع . قصور**

١ - متى كان يبين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أنه عرض لدفاع الطاعن القائم على أن المجنى عليه إستغل جهله بالقراءة والكتابة وإستوقعه أوراقاً على أنها كمبيالات بقيمة المتبقى لديه في ذمته من ثمن أرض كان قد باعها له ثم تبين أنها شيكات ورد عليه بقوله «أن المحكمة لا تلتفت إلى هذا الدفاع لأن إثبات ذلك تطبيقاً للقواعد العامة في الإثبات لا يكون إلا بورقة ضد ولم يتقدم بها المتهم ، ولما كان ما أورده الحكم فيما تقدم لا يكفى في إطراح دفاع الطاعن إذ لا يتصور أن يحصل على ورقة ضد من المجنى عليه تفيد أنه إستوقعه على أوراق كان يجهل حقيقتها ومن ثم فإنه يكون مشوياً بالقصور بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١١٧٨ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٠/١/٤ س ٢١ ج ١ ص ٥٥)

٢ - متى كان الثابت أن دفاع الطاعن قام على أن المجنى عليه إستغل جهله بالقراءة والكتابة وإستوقعه على طلبات لمؤسسة التأمينات لصرف مستحقات علاج له بمناسبة إصابة في قدمه وأنه لم يوقع على الشيك - المسند إليه إصداره بدون رصيد - الذى طعن عليه بالتزوير وساق شواهد ، فإن الدفاع على هذه الصورة يكون دفاعاً جوهرياً لما يترتب عليه من أثر في إنتفاء الجريمة أو ثبوتها ، وإذا كان الحكم الإبتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد خلا كلاهما من بيان شواهد التزوير مكتفياً في الرد بعبارة عامة واهية بغير أن يبين ماهية هذه الشواهد ولا وجه إعتبارها واهية ، كما لم يعن بتحقيقها بلوغاً إلى غاية الأمر فيها ، ومبلغ دلالتها على صحة دفاع الطاعن ، وإذا كان لا يصح إطراح هذا الدفاع بما أورده الحكم المطعون فيه من عدم جواز إثبات ما دون في الشيك إلا بالكتابة ، إذ لا يتصور أن يحصل الطاعن على ورقة ضد من المجنى عليه تفيد أنه إستوقعه على أوراق كان يجهل حقيقتها ، فإن الحكم المطعون فيه

فوق إخلاله بحق الدفاع يكون مشوباً بالقصور بما يوجب نقضه

(الطعن رقم ٢٠٨ سنة ٤٢ ق جلسة ١٦/٤/١٩٧٢ س ٢٣ ص ٥٧٣)

(الطعن رقم ٩٧٨ سنة ٤٦ ق جلسة ٢٢/١١/١٩٧٦ س ٢٧ ص ٩١٩)

**الدفع بأن المتهم مفوض من المجنى عليه في صرف الشيك  
وأنه المستحق لقيمته من الدفوع الموضوعية لا تجوز  
إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض**

١ - لما كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يدفع الإتهام  
المسند إليه بما يثيره في طعنه من أنه مفوض من المجنى عليه .... في صرف  
قيمة الشيك وأنه المستحق لقيمته وكانت هذه الأمور التي ينازع فيها لا تعلق أن  
تكون دفوعاً موضوعية كان يتعين عليه التمسك بها أمام محكمة الموضوع لأنها  
تتطلب تحقيقاً ولا يسوغ الجدل في شأنها لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢١٤٣ سنة ٥١ ق جلسة ١٧/١١/١٩٨١ س ٣٢ ص ١١٢٤)

**إدانة المتهم بتزوير شيك واستعماله . إستناداً إلى تمسكه به وأنه  
محذر بياناته وكونه صاحب المصلحة في تزويره . عدم كفايته  
مادام قد أنكر توقيعه عليه ولم يثبت أن التوقيع له**

١ - لما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بتهمة تزوير شيك واستعماله  
إستناداً إلى مجرد تمسك الطاعن بالشيك وإقراره بأنه هو الذي حذر بياناته وأنه  
صاحب المصلحة الوحيد في تزوير التوقيع المنسوب إلى المدعى بالحق المدني ،  
دون أن يستظهر أركان جريمة التزوير يورد الدليل على أن الطاعن زوّر هذا  
التوقيع بنفسه أو بواسطة غيره مادام أنه ينكر إرتكابه له وخلا تقرير المضاهاه  
من أنه محرر بخطه كما لم يعن الحكم بإستظهار علم الطاعن بالتزوير ومن المقرر  
أن مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفي في ثبوت هذا العلم مادام الحكم لم يقم  
الدليل على أن الطاعن هو الذي قارف التزوير أو إشتراك في إرتكابه ، ولما كان  
ما تقدم ، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور بما يتمين معه نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ١٤٥ سنة ٤٦ ق جلسة ٢١/١٠/١٩٧٦ س ٢٧ ص ٧٩٢)

**ثبوت تزوير الشيكات ورد هادون صرف فى جريمة تصدير  
نقد أجنبى . إنتفاء الجريمة لتخلف أحد عناصرها**

١ - وحيث أنه عن التهمة الثانية المسندة إلى المتهم وهى تصدير نقد أجنبى إلى الخارج على خلاف الشروط والأوضاع المقررة قانوناً ، فإنه قد ثبت من الأوراق أن الشيكات موضوع هذا التعامل مزورة على صاحبها مما حدا بالبتك بالخارج إلى ردها إلى المتهم ، وبالتالي فليس لها أى قيمة مادية ، وليس من شأن التعامل بها أن تؤدى بطريق مباشر أو غير مباشر إلى ضياع نقد أجنبى كان من حق الدولة أن تحصل عليه ، ذلك الحق الذى تحميه قوانين النقد . ومن ثم تضحى هذه الجريمة مفتقدة لعنصر من عناصرها .

(الطعن رقم ٥٣٠ سنة ٤٦ ق جلسة ٢٨/٣/١٩٧٧ س ٢٨ من ٢٩٢)

إفترض إنابة المتهم لغيره بالتوقيع عنه على الشيك من مجرد  
سكوته بعد علمه بهذا التوقيع . دون تدليل على هذا  
العلم . قصور

١ - الأصل أن إعطاء شيك بتسليمه للمستفيد ، إنما يكون على وجه يتخلى  
فيه الساحب نهائياً عن حياته ، بحيث تتصرف إرادة الساحب إلى التخلّي عن  
حياسة الشيك ، فإذا إنتقلت الإرادة لسرقة الشيك من الساحب لو فقدّه أو تزويره  
عليه . إنهار الركن المادى للجريمة وهو فعل الإعطاء .

(الطعن رقم ١٨٣٩ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٢/٣/١ ص ٢٢ ع ٢ ص ١٨٣)

٢ - متى كان دفاع الطاعن أساساً يقوم على أن توقيعه على الشيكين  
مزورين عليه ، فلم يأتد بهما لوالده من قبل السحب أو يجيزه عليه من بعده ، مما  
لازمه أنه لم يتخل عن حياة الشيكين بمحض إرادته ، وكانت المحكمة قد  
إفترضت إنابة المتهم الطاعن عن حياة الشيكين بمحض إرادته ، وكانت المحكمة  
قد افترضت إنابة المتهم الطاعن لوالده بالتوقيع إفتراساً من مجرد سكوته بعد  
علمه به دون تدليل على هذا العلم ، وقعت عن تحقيق عناصر هذا الدفاع الذى  
تأيد بشهادة نجل الطاعن ، بلوغاً من المحكمة إلى حقيقته أو فسادة ، على الرغم  
من أنه دفاع جوهرى فى خصوصية هذه الدعوى ، إذ يترتب عليه قيام الجريمة  
فلا يجزى فيه مجرد الإفترض بالسكوت وترتيب العلم به دون التدليل عليه ، وإذ  
كان ذلك ، فإن الحكم يكون مشوياً بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن  
مراقبة صحة القانون على الواقعة ومن ثم يتعين نقضه .

(الطعن رقم ١٨٣٩ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٣/١ ص ٢٢ ع ١ ص ١٨٣)

اختلاف جريمة إصدار شيك بدون رصيد عن جريمة تزويره

وإستعماله . القضاء بالبراءة فى التهمة الأولى لا يحوز قوة

الأمر المقضى بالنسبة للثانية

١ - لما كانت قوة الشئ المقضى به مشروطة بإتحاد الخصوم والموضوع والسبب فى الدعوى ، وكانت دعوى إصدار شيك بدون رصيد قائم وقابل للسحب تختلف موضوعاً وسبباً عن دعوى تزوير الشيك وإستعماله مع العلم بتزويره ، فإن الحكم الصادر فى الدعوى الأولى لا يحوز قوة الشئ المقضى به بالنسبة للدعوى الثانية ، ولا يغير من ذلك أن ورقة الشيك المقضى به بالنسبة للدعوى الثانية . ولا يغير من ذلك أن ورقة الشيك التى إتخذت دليلاً على تهمة إصدار شيك بدون رصيد هى بذاتها أساس تهمتى تزوير الشيك وإستعماله ، ذلك أن تلك الورقة لا تخرج عن كونها دليل من أدلة الإثبات فى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٢٧ عقوبات وأن تقدير الدليل فى دعوى لا ينسحب أثره إلى دعوى أخرى لأن قوة الأمر المقضى للحكم فى منطوقه دون الأدلة المقدمة فى الدعوى ، ومن ثم فإن قضاء محكمة برد وبطلان الشيك بكافة تزويره وبراعة المطعون ضده من جريمة إعطائه بدون رصيد لا يلزم المحكمة التى نظرت جريمتى تزوير الشيك وإستعماله ، ولها أن تنصدي هى لواقعتى التزوير والإستعمال لتقدر بنفسها مدى صحة التزوير من عدمه .

(الطعن رقم ٢٤١ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٢٠ من ٢٧ من ٥٥٨)

**سداد المتهم قيمة الشيك المزور لا أثر له على قيام جريمتي  
الإشتراك في التزوير والنصب**

١ - سداد الطاعن لقيمة الشيك الخاص بالمجنى عليه ... بفرض حصوله لا  
أثر له في قيام مسئوليته الجنائية عن جريمتي الإشتراك في التزوير والنصب  
اللتين دانه الحكم بهما .

(الطعن رقم ٢١٤٣ سنة ٥١ ق جلسة ١٧/١٢/١٩٨١ س ٣٢ ص ١١٢٤)

## مجرد قيام المحامي بتحرير بيانات العقد دون التوقيع عليه

ليس من شأنه أن يجعله فاعلاً أصلياً

في جريمة الزور أو شريكاً فيها

١ - أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الإدعاء المباشر أمام محكمة جنح بندر دمنهور ..... ضد الطاعن بوصف أنه في يوم ..... بدائرة قسم دمنهور - محافظة البحيرة : حرر عقداً مزوراً عليه بطريق الاتفاق مع ..... وطلب عقابه بالمادة ٢١٥ من قانون العقوبات . وإلزامه بأن يؤدي له مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت .

والمحكمة المذكورة قضت حضورياً إعتبارياً في ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٨٢ عملاً بمادة الإتهام بحبس المتهم شهراً مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ وإحالة الدعوى المدنية الى المحكمة المختصة .

إستأنف المحكوم عليه ، وقيد إستئنافه برقم ..... ومحكمة دمنهور الابتدائية (بهيئة إستئنافية) قضت حضورياً في ٤ من ابريل سنة ١٩٨٤ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطن الأستاذ / ..... المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض في ٧ من ابريل سنة ١٩٨٤ ، وقدمت أسباب الطعن في ١٢ من مايو سنة ١٩٨٤ موقفاً عليها من الاستاذ / ..... المحامي .

ويجلسة اليوم نظرت المحكمة الطعن (متعقدة في هيئة غرفة مشورة) ثم قررت إحالته لنظره بجلسة اليوم وفيها سمعت المرافعة على ما هو مبين بمحضر الجلسة .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث ان الطعن استوفى الشكل المقرر فى القانون

ومن حيث أن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه ، أنه إذ دانه بجريمة تزوير محرر عرقى ، قد شابه القصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال ، ذلك بلته وإن حرر العقد بصفته محامياً بناء على طلب موكله ، إلا أنه لم يوقع عليه البتة وتروك ذلك لطرفيه ، وعول الحكم على شهادة شاهدهى المجنى عليه التى ليس من شأنها ثبوت الإتهام قبله ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد رقتصر فى بيانه لواقعة الدعوى والتدليل على ثبوتها فى حق الطاعن على قوله : « أن المتهم الأول بطلب للسيد الأستاذ/ قاضى محكمة مطويس أثبت فيه أن المدعى يابحق المدنى يستأجر منه ما هو عبارة عن مخرطة بقيمة ريجارية قدرها ٢٠ جنيهاً وذلك وفقاً لعقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٦/٧/١٤ ، وهو لا يعلم عن ذلك العقد شيئاً واتفق المتهم الأول مع المتهم الثانى (الطاعن) على تزوير هذا العقد بحجة أن يقوم الأول بشراء مخرطة جديدة بدلاً من هذه المخرطة وقام المتهم الثانى بكتابة هذا العقد وتزوير عباراته بقصد رفع القيمة الايجارية من عشرة جنيهاً الى ثلاثين جنيهاً الأمر الذى يكون معه المتهم الأول والثانى قد ارتكبا جريمة التزوير المعاقب عليها قانوناً ، وقد اعترف المتهم الثانى بأنه حرر العقد المنسوب صدره الى المدعى المدنى المؤرخ ١٩٨٦/٧/١٤ كى يصل الى حق موكله بأية وسيلة من الوسائل ، الأمر الذى حدا به إلى إقامة هذه الدعوى بالطلبات آنفة البيان » .

وحيث أن محكمة أول درجة نظرت الدعوى على النحو الثابت بمحضر جلساتها وإستمعت الى أقوال شاهدهى الإثبات ، إذ قرر السيد محمد غانم أنه كان كمتواجداً برفقه المدعى بالحق المدنى بسراى محكمة مطويس وموكلها وكان من شخص ثالث وقرر الأخير أنه قام بكتابة الورقة بطريقته وطلب تسوية الخلاف ودياً ، وعلم أثر ذلك أنه يدعى جيد زبيب (الطاعن) وقرر الشاهد الثانى محمد عبيد السلام عبد الحميد بذات المضمون السابق ثم أضاف أنهم ذهبوا الى الاسكندرية بناء على طلب المتهم الثانى وحضر المتهم ثم استأذن على أمل العودة ولم يعد بعد ذلك وحيث أن من المقرر أن القاضى الجنائى يحكم فى الدعوى

حسب العقيدة التي تكونت لديه من واقع اوراق الدعوى وادلتها وكان القصد الجنائى متوفراً فى حق المتهم وثابت ذلك من اقوال شاهدى المدعى بالحق المدنى امام محكمة أول درجة الأمر الذى يكون معه الاستئناف قائماً على غير سند صحيح . ومن ثم تقضى المحكمة برفضه وتأييد الحكم المستأنف عملاً بنص المادة ٢/٤١٧ ج . لما كان ذلك وكان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان المحرر العرفى لا يكتسب حجيته فى الاثبات الا بعد التوقيع عليه ممن نسب اليه ، فان اقتصر دور الطاعن كمحام على مجرد تحرير العقد بنفسه بناء على طلب موكله ، دون ان يقوم بتوقيعه ، وسلمه له كى يوقعه ممن نسب اليه ، كان عمله فى هذا النطاق ، بمنأى عن التأم . لما كان ذلك ، وكان ما يشهد به شاهدا الاثبات - على السياق الذى أورده الحكم المطعون فيه - لا يتأدى منه بالضرورة القول بأن التوقيع على المحرر آنف الذكر صدر من الطاعن ، وكان الحكم المطعون فيه لم يشير الى ان ثمة تقريراً بالمضاهاة يفيد أن التوقيع على العقد تم بمعرفة الطاعن ، كما خلا مما يفيد ان الطاعن اشترك مع غيره بطريق الاشتراك المقررة قانوناً فى تزوير العقد آنف الذكر ، وكان مجرد قيام الطاعن كمحام بتحرير بيانات العقد ، بوث التوقيع عليه ، كطلب موكله ليس من شأنه - على ما سلف بيانه - أن يجعله فاعلاً أصلياً فى جريمة التزوير فى المحرر أو شريكاً فيها ، فإن الحكم يكون قد تعيب بالقصور فى التسييب والفساد فى الإستدال ، بما يعيبه ويوجب نقضه والإعادة بغير حاجة إلى بحث سائر وجوه الطعن .

(الطعن رقم ٦٣٥٤ سنة ٥٦ ق جلسة ١٥/٤/١٩٨٧)

**التغيير فى عقد الإيجار الذى من شأنه التأثير فى  
القيمة القانونية له يكون تزويراً معقاباً عليه**

١ - إن إيجار ملك الغير يقع صحيحاً نافذاً فيما بين المتعاقدين ولو كان المستأجر يعلم أن المؤجر غير مالك ، وذلك متى كان لا يوجد من جانب المؤجر ما يمنعه من القيام بالتزامه بتسليم العين المؤجرة ليتمكن المستأجر من الإنتفاع بها مدة الإيجار ، وإن فُكّل تفسير فى ورقة العقد من شأنه التأثير فى القيمة القانونية له يكون تزويراً معاقباً عليه .

(الطعن رقم ٩٠٨ سنة ١٠ ق جلسة ١٠/٤/١٩٤٠)

**تنازل المستأجر الأصلي للمعين المؤجرة عن حصته في الشركة  
إلى شركاء آخرين تزويرهم لعقد الإيجار وإيصال سداد  
الأجرة لإستخراج ترخيص للمحل . لا تنفى وقوع  
ضرر بالمأجر**

١ - من المقرر ان مجرد تغيير الحقيقة في محرر عرفى باحدى الطرق المنصوص عليها فى القانون يكفى لتوافر جريمة التزوير متى كان من الممكن ان يترتب عليه فى الوقت الذى وقع فيه تغيير الحقيقة ضرر للغير ، سواء أكان المزور عليه أم أى شخص آخر ولو كان هذا الضرر محتملاً ، ولما كان الثابت من تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير الذى تطمئن المحكمة الى النتيجة التى انتهت اليها ، أن المتهم الأول قام بتزوير عقد الإيجار وإيصال سداد الأجرة بطريق الإصطناع ووقع عليها بإمضاء نسبه زوراً للمجنى عليه ، وأن المتهم الثانى إشتراك بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول فى ارتكاب جريمة تزوير العقد بأن إتفق معه على تزويره وساعده فى ذلك بأن وقع على عقد الإيجار كمستأجر على خلاف الحقيقة ، وكان الثابت من ملف طلب الترخيص المنضم أن المتهمين إستعملوا عقد الإيجار وإيصال سداد الأجرة المزورين بأن تقدم بهما للجهة المختصة بإصدار رخص المحلات التجارية للحصول على رخصة بإسمهما مع علمها بتزويرها المستفاد من مقارفتها لجريمة التزوير ، وإذا كان ركن الضرر فى الجريمة متوافراً من تزوير العقد وإيصال سداد الأجرة وإستعمالهما بصفتها مستأجرين على خلاف الحقيقة لما قد يترتب عليه من مساس لحقوق المؤجر المالية ، دون أن يمنع من ذلك تنازل المستأجر الأصلي لهما عن حصته فى الشركة لإختلاف شخصية الشركة المعنوية وإستقلالها عنها ، فإنه يتعين معاقبة المتهمين .

(الطعن رقم ٦٩٣٢ سنة ٥٢ ق جلسة ١/٦/١٩٨٢ س ٣٤ ص ٧٠٩)

## التزوير المادى

١ - يكفى لتوافر تزوير المحرر الرسمى أن تكون الورقة صادرة من موظف عمومى مختص بتحريرها ولا يغير من هذا النظر أن القسيمة كانت عن دفع مستخرج رسمى من مديرية معنية والتزوير الذى طرأ عليها يتصل بنشاط المنطقة التعليمية عليها ، وأن هذا المحرر يختلف عن القسائم التى تحصل بها المصروفات المدرسية مادام الحكم قد أثبت أن القسيمة محل التزوير قد غيرت الحقيقة فى بياناتها تغييراً مادياً شمل تاريخها والإمضاء المنسوب إلى الصراف والمبلغ الذى كان مدرجاً بها أصلاً .

(الطعن رقم ١٥٥٢ سنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦١/١/٩ س ١٢ ص ٦٤)

٢ - إذا كان الثابت من الحكم أن ما حدث لا يعد تصحيحاً بالمعنى الذى تجيزه التعليمات ، إنما هو تغيير أساس إستقل به المتهم بعد إنتهاء مهمة اللجنة المشكلة لتوزيع أراضى طرح البحر على مستحقيها ، وترتبت عليه نتائج ، وكان إغفال المتهم للتعليمات عن طريقة التصحيح المسموح به ليس يرجع الى مجرد التراخى فى تنفيذ هذه التعليمات ، بل كان مبعثه انفراد به بالأمر على غير علم من اللجنة تحقيقاً للأهداف التى رعى إليها ، وهى تعديل التوزيع الذى تم ، فيكون غير سديد ما ينهائى المتهم على الحكم من خطأ فى القانون إذ أنه بجريمة التزوير فى محرر رسمى .

(الطعن رقم ١٥٥٢ سنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٢٠ س ١٢ ص ٢٢٩)

٣ - من المقرر أنه يدخل فى حكم المحررات الرسمية فيما يتعلق بجريمة التزوير ، المحررات المصطنعة التى تتسب زوراً إلى موظف عمومى مختص وتعلمى شكل المحررات الرسمية الصادرة عنه ، ويلحق بها الأوراق المزودة التى تتخذ مظهر الأوراق الرسمية وتذيل بتوقيعات الأشخاص لم يكونوا فعلاً من الموظفين العموميين متى كان الجانى قد قصد أن يوهم بذلك ، وكانت الورقة بالصورة التى اتخذتها يمكن أن ينخدع بها الناس وخصوصاً من أريد خدعه .

(الطعن رقم ١٤٠٣ سنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦١/٣/١٤ س ١٢ ص ٢٥٦)

٤ - لا يشترط في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية ان تصدر فعلاً من الموظف العمومي المختص بتحرير الورقة بل يكفي أن تعطى هذه الأوراق المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها وان ينسب صندورها كتباً إلى موظف عام للإيهام برسميتها ولو أنها لم تصدر في الحقيقة عنه . كما لا يشترط لتحقيق رسمية المحرر أنه يشتمل على توقيع الموظف المختص المنسوب إليه إنشاؤه بل يكفي أن يتضمن ما يفيد تداخله في تحريره وإعداده وأن يحتوى من البيانات ، على ما يومه بآته هو الذي باشر إجراءاته في حدود اختصاصه بحيث يتوفر له من المظهر والشكل ما يكفي لأن يندفع به الناس .

(الطعن رقم ١٦٣٦ سنة ٢٠١١ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٣ س ١٢ ص ٢٠٠)

٥ - تغيير الحقيقة في محرر بوضع إمضاء مزور يعد تزويراً مادياً ، متى كان المحرر صالهاً لأن يتخذ أساساً لرفع دعوى أو مطالبة بحق ، ومتى كان من الممكن أن يترتب عليه ضرر بالغير .

(الطعن رقم ٢٠٨١ سنة ٢٠١١ ق جلسة ١٩٦٤/٣/٢٢ س ١٥ ص ٢٠٦)

٦ - إن مجرد تغيير الحقيقة في محرر عرفي بوضع إمضاء مزور يكفي لتوافر جريمة التزوير متى كان من الممكن أن يترتب عليه ضرر للغير ، فإذا كان الحكم قد أثبت أن العقد المصطنع ذيل بتوقعين مزورين تخالف كل منهما الإمضاء الصحيحة للمتعاقدين مما من شأنه أن يلحق بهما ضرر إن لم يكن محققاً فهو على الأقل محتمل ، فإن جريمة التزوير تكون متوافرة في حق المتهم .

(الطعن رقم ٢١٩ سنة ٢٠١١ ق جلسة ١٩٦٤/٥/٢٥ س ١٥ ص ٤٢٤)

٧ - ان وقوع التغيير في المحرر المزور بيد شخص آخر خلاف المتهم لا يؤثر في مسئوليتة ومن ثم فإنه لا جدوى مما يثيره الطاعن من جدل حول خطأ الحكم في اعتباره فاعلاً أصلياً لا شريكاً في جريمة التزوير مادامت عقوبة الحبس التي قضى بها عليه مقررده في القانون للإشتراك في هذه الجريمة .

(الطعن السابق)

٨ - لا يشترط في التزوير المعاقب عليه أن يكون قد تم خفيه أو أن يستلزم لكشفه دراية خاصة بل يستوى في توفر صفة الجريمة في التزوير واضحاً لا يستلزم جهداً في كشفه أو أنه متقن مادام أن تغيير الحقيقة في كلا الحالتين يجوز أن ينخدع به بعض الناس ، ولما كان يبين من الأوراق ان التزوير الذي ارتكبه المطعون ضده في رخصة القيادة قد انخدع به صاحب السيارة التي كان المطعون ضده يعمل سائقاً لها إذ قرر أنه إطلع على هذه الرخصة فلم يلحظ ما بها من تزوير ، كما أن الضابط الذي ضبط الواقعة لم يقطع بحصول تزوير في الرخصة بل اشتبه فقط في امرها فأرسلها الى قلم المرور للتأكد من صحة البيانات المدونة فيها ، فإن المتهم إستناداً إلى إفتضاح التزوير يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يعنيه ويوجب نقضه وإعادة القضية إلى مستشار الإحالة لإحالتها إلى محكمة الجنايات .

(الطنن رقم ٢٢٣ سنة ٢٤ ق جلسة ١٢/٢٨/١٩٦٤ س ١٥ ص ٨٧٢)

٩ - إذا كان الحكم لم يتم قضاءه بإدانة الطاعن بالتزوير على أساس أنه هو الذي حرر بخطه صلب الإقرار موضوع الدعوى على أساس ما إقتضت به المحكمة وإستخلصته في منطق سليم من أن الطاعن حصل على توقيع المجنى عليها غفلة على ورقة منفصلة ثم قام بلصقها بالسند المتضمن للإقرار المزور بما تتوافر به جريمة التزوير المادى بطريقة تغيير المحرر ومن أنه المقدم للسند والتمسك به وصاحب المصلحة فيه بما يصح معه أن يكون قد قارف التزوير بنفسه أو بواسطته غيره فإنه لا يقدح في سلامة الحكم إغفال المحكمة لطلب الطاعن إليها إرسال الورقة محل الطعن إلى قسم أبحاث التزييف والتزوير لتحقيق ما يدعيه أنه لم يكتب صلب الإقرار بخطه أو رده على الطلب رداً صريحاً .

(الطنن رقم ٩٤٢ سنة ٤٢ ق جلسة ١١/١٢/١٩٧٢ س ٢٣ ع ٢ ص ١١٧٩)

## التزوير المعنوي

١ - إنه وإن كان من المقرر أن محضر البوليس يصلح لأن يحتج به ضد صاحب الإسم المنتحل فيه ، إلا أن مجرد تغيير المتهم لإسمه في هذا المحضر لا يعد وحده تزويراً سواء وقع على المحضر بالإسم المنتحل أو لم يوقع ، إلا أن يكون قد إنتحل صفة اسم شخص معروف لديه لحق لو أن يحتل أن يلحق به ضرر من جراء إنتحال إسمه ، فإذا كان الجاني لم يقصد إنتحال اسم شخص معين معروف لديه بل قصد مجرد التسمي باسم شخص وهمي امتنع القول بأنه كان يعلم أن عمله من شأنه أن يلحق ضرراً بالغير في إعتقاده ذلك بأنه يجب لتوافر القصد الجنائي في جريمة التزوير أن ينصب على كافة أركان الجريمة ومنها الضرر حالاً أو محتمل الوقوع .

(الطعن رقم ٧٦٢ سنة ٢١ ق جلسة ٢٢/٥/١٩٦٢ س ١٣ ص ٤٨٩)

٢ - من المقرر أن التزوير في المحررات لا تكتمل أركانه إلا إذا كان تغيير الحقيقة قد وقع في بيان مما أعد المحرر لإثباته ، وأن مناط العقاب على التزوير في وثيقة الزواج هو أن يقع تغيير الحقيقة في إثبات خلو أحد الزوجين من الموانع الشرعية مع علمه بذلك . ولما كان القول بأن الزوجة بكر لم يسبق لها الزواج كما جاء بوثيقة الزواج يستوى في النتيجة مع القول بأنها مطلقة طلاقاً يحل به العقد الجديد مادام الأمران يلتقيان مع الواقع في الدلالة على خلو الزوجة من الموانع الشرعية عند العقد .

(الطعن رقم ١٩٨ سنة ٢٢ ق جلسة ٩/٤/١٩٦٢ س ١٤ ص ٢١٣)

٣ - إن المادة ٢٢٢ من قانون العقوبات إذ قررت عقوبة الجنحة للطبيب الذي يعطى بطريق المجاملة شهادة مزورة بشأن حمل أو مرض أو عاهة أو وفاء مع علمه بتزوير ذلك ، لم تعن التزوير المادى وإنما التزوير المعنوي الذي يقع بجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة ، حال تحرير الطبيب الشهادة .

(الطعن رقم ٥٥١ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩/٦/١٩٧٢ س ٢٣ ع ٢ ص ٩٤٠)

## التزوير بطريق الإصطناع

١ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الإيصال المزور لم يكتب صلباً وتوقيعاً بخط من نسب صدره إليه . فإن مؤدى ذلك أن التزوير حدث بطريق الإصطناع ومن ثم فإن ما ينهه الطاعن (المتهم) على الحكم من أنه لم يبين الطريقة التي حصل بها فعلاً التزوير يكون على غير زساس


(الطعن رقم ٩٦٤ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٥ س ١٣ ص ١٠٧)

٢ - الإصطناع بإعتباره طريقاً من طرق التزوير المادى هو إنشاء محرر بكامل أجزائه على غرار أصل موجود أو خلق محرر على غير مثال سابق مادام المحرر فى أى من الحالىن متضمناً لواقعة تترتب عليها أثراً قانونية وصالحاً لأن يحتج به فى إثباتها

(الطعن رقم ٦١٥ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/٥/٦ س ١٩ ص ٥٣٦)

٣ - إن إصطناع المحرر طريقة من طرق التزوير المادى ، والورقة التى يحوى شكل الأوراق الرسمية وينسب كذباً إنشاقها وإلى موظف عمومى مختص تعتبر فى حكم الأوراق الاميرية المنصوص عليها فى المادة ١٩٧ عقوبات فمن يصطنع حكماً على أنه صدر من محكمة معينة ويضع عليه ختم جهة أميرية يعاقب بالمادة المذكورة

(الطعن رقم ٦٧١ سنة ٧ ق جلسة ١٩٣٧/٢/٢٢)

٤ - الإصطناع بإعتباره طريقاً من طرق التزوير المادى هو إنشاء محرر بكامل أجزائه على غرار أصل موجود أو خلق محرر على غير مثال سبق مادام المحرر فى أى من الحالىن متضمناً لواقعة تترتب عليها آثار قانونية وصالحاً  يحتج به فى إثباتها

(الطعن رقم ١٠٧٨ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٢/٢٧ س ٢٢ ع ٣ ص ٨٣٣)

٥ - من المقرر أن جرائم التزوير المعاقب عليها بعقوبات مخففة بمقتضى

المواد ٢١٧ وما بعدها من قانون العقوبات قد جاءت على سبيل الاستثناء فلا يصح التوسع في تطبيق هذه المواد بادخال وقائع لا تتناولها نصوصها . ولما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه حيال تزوير مادی بطريق الاصطناع بانشاء تقرير طبي لم يصدره أى طبيب على الاطلاق وأعطى شكل ورقة رسمية تضمنت بياناً على خلاف الحقيقة هو ادخال الطاعن المستشفى الجامعى الرئيسى لفترة ما للعلاج وقد حرر ذلك التقرير على احدى مطبوعات المستشفى المذكور وبصم بخاتمه ووضعت عليه إمضاء مزورة منسوبة لمديره ، فإن قول الطاعن بإنطباق المادة ٢٢٢ من قانون العقوبات على واقعة الدعوى يكون غير ذى محل .

(الطعن رقم ٥٥١ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩/٦/١٩٧٢ س ٢٢ ع ٢ ص ٩٤٠)

٦ - لا يشترط في جريمة تزوير المحررات الرسمية ان تصدر فعلاً من الموظف المختص بتحريرها بل ان الجريمة كما هو الحال في الدعوى الماتة - تتحقق بإصطناع المحرر ونسبته كذباً إلى موظف عام للإيهام برسميته .

(الطعن رقم ٤٨٧٠ سنة ٥١ ق جلسة ٩/٣/١٩٨٢ س ٢٣ ص ٣١٠)

٧ - لا يشترط في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية أن تكون قد صدرت فعلاً من الموظف المختص بتحريرها بل يكفي لتحقيق الجريمة - كما هو الشأن في حالة الإصطناع - أن تعطى الورقة المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها ولو نسب صندورها كذباً إلى موظف عام للإيهام برسميتها ويكفى في هذا المقام أن تحتوى الورقة على ما يفيد تدخل الموظف في تحريرها بما يؤهم أنه هو الذى بأشر إجرأاته في حدود اختصاصه .

(الطعن رقم ٤١٧٩ سنة ٥٢ ق جلسة ١/٢١/١٩٨٢ س ٣٣ ص ٧٩٥)

## التزوير بالترك

١ - إن الرأي القائل بأن التزوير بطريق الترك لا عقاب عليه لأن الترك لا يعد تغيير للحقيقة إذ التغيير يقتضى عملاً إيجابياً من جانب مرتكبه والذي يترك شيئاً كان يجب إثباته لا يأتى عملاً إيجابياً هذا الرأي على إطلاقه غير سديد إذ يجب ألا يقصر النظر على الجزء الذى حصل تركه بل ينظر إلى ما كان يجب أن يتضمنه المحرر فى مجموعه فإذا ترتب على الترك تغيير فى مؤدى هذا المجموع اعتبر الترك تغيير للحقيقة وبالتالي تزويراً معاقباً عليه .

(الطعن رقم ٢٠٤٣ سنة ٤ ق جلسة ١٩٣٥/٢/٤)

٢ - إذا كان الواضح مما أثبتته الحكم أن المتهم (وهو وكيل مكتب بريد) لى يستر الإختلاس الواقع منه لفق فى البيانات التى دونها فى الأوراق والدفاتر الخاصة بعملية ، فزاد فى بيان عدد الطوابع والأنون وأوراق التمغة على ما هو موجود لديه بالفعل منها ، ونقص من بيان النقدية المتحصلة ما يقبل تلك الزيادة التى أثبتتها ، فإنه لا يقبل منه القول بأن عدم إثباته ما باعه هو عمل سلبي لا يقع به تزوير . إذ أنه بما وقع منه جملة يكون قد أثبت فى الأوراق والدفاتر الواجب يمكن أن يدون بها ، على صحة ، النقدية المتحصلة والباقي لديه من الطوابع والأنون وأوراق التمغة لإمكان مراجعة عمله ومراقبته فيه ، واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة ، وهذا من طرق التزوير التى نص عليها القانون .

(الطعن رقم ١٢٣٨ سنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٣/٥/٣١ مجموعة القواعد)

القانونية فى خمسة وعشرون عاماً ج ١ ص ٣٢٧ س ١٨)

٣ - من المقرر ألا ينظر فى التزوير بالترك الى الجزء المتروك من المحرر فحسب بل يجب النظر إلى ما يتضمنه المحرر فى مجموعة إستظهاراً لمؤدى ما ترتب على الترك من تغيير الحقيقة التى كان يجب أن يظهر بها مؤدى هذا المجموع وإذا كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن الثانى لم يدفع أمام المحكمة بما يثيره فى أسباب طعنه من وجود ختم هيئة البريد على الإيصال

مبيناً به تاريخ الإيداع على نحو يستفاد منه هذا البيان بحيث لم يؤد إغفال  
تكوينه إلى تغيير الحقيقة في هذا الشأن فليس له من بعد أن يتمسك بهذا الدفاع  
لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه يقوم على واقع مما يقتضى تحقيقاً موضوعياً  
تتلى عنه وظيفة هذه المحكمة .

(الطعن رقم ٩٢٧ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١/٢٥ س ٣٤ ص ١٧٤)

## التوقيع على بياض

١ - تسليم الورقة المضاء على بياض هو واقعة مادية لا تقتضى من صاحب الإمضاء إعطاء إمضائه المكتوب على تلك الورقة إلى شخص يختاره ، وهذه الواقعة المادية منقطعة الصلة بالإتفاق الصحيح المعقود بين المسلم وأمينه على ما يكتب بعد فى تلك الورقة بحيث ينصرف إليه الإمضاء وهذا الإتفاق هو الذى يجوز أن يخضع لقواعد الإثبات المدنية كشفاً عن حقيقته ، أما ما يكتب زوراً فوق الإمضاء فهو عمل محرم يسأل مرتكبه جنائياً متى ثبت للمحكمة أنه قارفه

(الطعن رقم ٢٠٣٠ سنة ٢٨ ق جلسة ١٦/١/١٩٦٩ س ٢٠ ص ٣٨)

٢ - الأصل فى الورقة الموقعة على بياض أن تغيير الحقيقة فيها ممن إستؤمن عليها هو نوع من خيانة الأمانة معاقب عليه بالمادة ٣٤٠ من قانون العقوبات ويخرج عن هذا الأصل حالة ما إذا كان من إستولى على الورقة قد حصل عليها خلسة . أو نتيجة غش أو طرق إحتيالية أو بآية طريقة أخرى خلاف التسليم الإختيارى فعندئذ يعد تغيير الحقيقة فيها تزويراً .

(الطعن رقم ١٥٦٧ سنة ٤٥ ق جلسة ٢٥/١/١٩٧٦ س ٢٧ ص ١٠٠)

٣ - ..... لما كان ذلك وكان تسليم الورقة المضاء على بياض هو واقعة مادية لا تنقيد المحكمة فى إثباتها بقواعد الإثبات فى المواد المدنية كما أن تغيير الحقيقة فى تلك الورقة ممن إستؤمن عليها هو نوع من خيانة الأمانة معاقب عليه بالمادة ٣٤٠ من قانون العقوبات ومن ثم يجوز إثباته بكافة طرق الإثبات .

(الطعن رقم ٧٦٢ سنة ٤٩ ق جلسة ٢٢/١٠/١٩٧٩ س ٣٠ ص ٧٧٧)

## مناط العقاب فى جريمة التزوير أن يقع تغيير الحقيقة فى محرر رسمى وأن يكون فى البيان الذى أعد المحرر لإثباته

١ - لما كان البين من إستقراء نصوص الباب السادس عشر من الكتاب الثانى من قانون العقوبات فى شأن التزوير ، أن الشاعر ، وإن لم يورد تعريفاً محدداً للمحرر - رسمياً كان أو عرفياً - إلا أنه إذا إشتراط صراحة للعقاب على تغيير الحقيقة ، أن يقع فى محرر ، وأن يكون تغيير الحقيقة فى بيان مما أعد المحرر لإثباته ، فالمحرر محل جريمة التزوير ، هو المحرر الذى يتمتع بقوة الإثبات ويرتب عليه القانون أثراً ، فإن لم يكن التغيير قد جرى فى محرر ، فإن جريمة التزوير تكون منتفية لإنعدام المحل ، وإذا كانت قواعد التفسير لنصوص القانون فى هذا النطاق ، يتأدى منها أن المحرر هو كل مسطور ينتقل به فكر أو معنى معين أو محدد ، من شخص إلى آخر ، عند مطالعته أو النظر إليه ، أى كانت مادته أو نوعه أو اللغة أو العلامات التى كتب بها فإنه يخرج عن معنى المحرر فى صحيح القانون ، كل ما لا يعد بحسب طبيعته محرراً ، كالعدادات والآلات واللوحات والصور ، إذ هى بحسب طبيعتها الغالبة تبقى كذلك ، فلا يخرجها عن طبيعتها تلك أن تتضمن بعض أجزائها كتابات أو علامات أو أرقاماً أى كان نوعها ، ولما كان مفاد ما إنتهى إليه الحكم المطعون فيه أنه لم يعتبر قاعدتى السيارتين سالفتى الذكر وفارغتى محركيهما من المحررات ، وخلص من ثم إلى أمر التغيير فى أرقامها لا يعد تزويراً ، فإنه يكون قد إقترن الصواب ، بورئ من عيب الخطأ فى تلويل القانون .

(الطعن رقم ٢٤٦٤ سنة ٥٥ ق جلسة ١/٢٧/١٩٨٥ س ٣٦ ص ١١٢٢)

## لا يلزم فى التزوير المعاقب عليه أن يكون متقناً طالما أن تغيير الحقيقة يجوز أن ينخدع به بعض الناس

١ - لا يشترط فى التزوير المعاقب عليه أن يكون قد تم بطريقة خفية أو أن يستلزم كشفه دعاية خاصة بل يستوى فى توفر صفة الجريمة فى التزوير أن يكون التزوير واضحاً لا يستلزم جهداً فى كشفه ، لو أنه متقن مادام أن تغيير الحقيقة فى كلا الحالين يجوز أن ينخدع به بعض الأفراد .

(الطعن رقم ٦١٥ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/٥/٦ من ١٩ ص ٥٣٦ .

الطعن رقم ٥٥١ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١/١٩ من ٢٣ ع ٢ ص ٩٤٠ .

الطعن رقم ١١٩١ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٢١ من ٢٨ ص ٣٦٦)

٢ - لا يلزم فى التزوير المعاقب عليه أن يكون متقناً بحيث يلزم لكشفه دعاية خاصة بل يستوى أن يكون واضحاً لا يستلزم جهداً فى كشفه أو متقناً يتعذر على الغير أن يكشفه مادام أن تغيير الحقيقة فى العالين يجوز أن ينخدع به بعض الناس ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن والمتهم الآخر قاما بوضع أختام مزورة (بتك مصر على جوازات السفر المضبوطة وكونا عليها ما يفيد أن أصحاب تلك الجوازات قد قاما بتحويل المبالغ المطلوبة من الدينارات الليبية وذلك على خلاف الحقيقة ، كما بان من مدونات الحكم أن النقيب ... .. قد شهد بأن التزوير الذى حدث قد إنخدع به بعض الناس فعلاً إذ تمكن المواطنين من السفر بناء على الأختام والتأشيرات المزورة المنسوبة إلى بنك مصر فإن ما يثيره الطاعن بشأن إفتضاح التزوير وإنعدام الضرر يكون غير سديد

(الطعن رقم ١١٩١ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٢١ من ٢٨ ص ٣٦٦)

٣ - من المقرر أنه لا يلزم فى التزوير المعاقب عليه أن يكون متقناً بحيث يلزم لكشفه دعاية خاصة بل يستوى أن يكون واضحاً لا يستلزم جهداً فى كشفه أو متقناً يتعذر على الغير أن يكشفه مادام أن تغيير الحقيقة فى العالين يجوز أن ينخدع به بعض الناس ، لما كان ذلك ، وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه

أن تغيير الحقيقة الذي تناوله الاسم واللقب في بطاقته العائلية المزورة يجوز أن ينخدع به بعض الناس فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد .

(الطعن رقم ١٣ سنة ٤٩ ق جلسة ٢٩/٤/١٩٧٩ س ٣٠ ص ٥٠٦)

٤ - قول الطاعن بأن ما حدث من تزوير في الإستمارات موضوع التهمة الثانية بتغيير الأرقام هو من قبيل التزوير المفضوح مردود بما هو مقرر من أنه لا يشترط في التزوير المعاقب عليه أن يكون قد تم بطريقة خفية أو أن يستلزم كشفه دراية خاصة بل يستوى في توفر صفة الجريمة في التزوير أن يكون واضحاً ولا يستلزم جهداً في كشفه أو أنه متقن ، مادام أن تغيير الحقيقة في كلا الحالتين يجوز أن ينخدع به بعض الأفراد مما يكون معه هذا الدفاع بشقيه ظاهر البطلان لا يستلزم رداً خاصاً من الحكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ٢٨٨ سنة ٥٠ ق جلسة ٢٨/٥/١٩٨٠ س ٢١ ص ٦٨٢)

٥ - لا يلزم في التزوير المعاقب عليه أن يكون متقناً بحيث لزم كشفه دراية خاصة بل يستوى على ذلك أن يكون واضحاً لا يستلزم جهداً في كشفه أو متقناً يتعذر على الغير أن يكشفه مادام أن تغيير الحقيقة في الحالتين يجوز أن ينخدع به بعض الناس .

(الطعن رقم ٤٨٧٠ سنة ٥١ ق جلسة ٩/٣/١٩٨٢ س ٢٢ ص ٢١٠)

٦ - إمكان كشف التزوير لمن تكون له دراية خاصة تسهل لهم إدراك هذه الحقيقة لا ينفي صفة الجريمة مادام المحرر ذاته يجوز أن ينخدع به بعض الناس .

(الطعن السابق)

## التزوير المفضوح لا يصح إعتبره تزويراً مستوجباً للعقاب

١ - من المقرر أن التزوير في المحررات إذا كان ظاهراً بحيث لا يمكن أن يخدع به أحد ، وكان هذا واقعاً على جزء من أجزاء المحرر غير الجوهرية فلا عقاب عليه ، لإنعدام الضرر في هذه الحالة ، فإذا إتهم شخص بتزوير في عقد بيع بإضافة عبارة إليه ، وكانت العبارة المزیدة ظاهراً تزويرها بحيث لا يمكن أن تجوز على من أراد خدعهم بها ، وكانت هذه العبارة المضافة عديمة الجدوى في الواقع إذ لم يكن في الإمكان أن تزيد في قيمة العقد شيئاً من حيث جعله صالحاً لإثبات الواقعة المزورة ، فمثل هذا التزوير المفضوح من جهة والعديم الجدوى من جهة أخرى لا عقاب عليه .

(الطعن رقم ١٨٦١ سنة ٢ ق جلسة ١٢/١١/١٩٣٢ - مجموعة القواعد)

القانونية في خمسة وعشرين عاماً ج ١ ص ٢٤١ بند ٤٠)

٢ - ولئن كان من المقرر أنه لا يلزم في التزوير المعاقب عليه أن يكون متقناً بحيث يلزم لكشفه دعاية خاصة بل يستوى أن يكون واضحاً لا يستلزم جهداً في كشفه أو متقناً وتعذر على الغير أن يكشفه مادام أن تغيير الحقيقة في الحالين يجوز أن ينخدع به بعض الناس ، إلا أنه من المقرر أيضاً في التزوير في المحررات إذا كان ظاهراً بحيث لا يمكن أن يخدع به أحد فلا عقاب عليه .

(الطعن رقم ٢٤٠٦ سنة ٥٠ ق جلسة ٢٥/٣/١٩٨١ س ٣٢ ص ٢٨٧)

٣ - من المقرر أن الخطأ في الإسناد الذي يعيب الحكم هو الذي يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع . ولما كانت الطاعة تسلم في أسباب طعننا بلن سنداً لقضائه وهو وضوح التزوير الحاصل في إحدى صفحات الرخصة ، وكانت الرخصة ما هي إلا محرر متكامل والتزوير الحاصل في إحدى صفحاتها بطريقة مفضوحة لا يؤدي إلى إخذاع الناس بها مما لا يصح إعتبره تزويراً مستوجباً للعقاب ، فإنه

لا يعيب الحكم بفرض حسنة ما تقوله الطاعة أن تكون رواية الشاهدين قد خلت  
من بعض تفصيلات لم يكن لها أثر في منطق الحكم أو في النتيجة التي إنتهى  
إليها .

(الطعن السابق)

## تزوير المحررات الباطلة وإستعمالها

١ - من المقرر أن تغيير الحقيقة في المحررات الباطلة أو القابلة للإبطال يعتبر من قبيل التزوير المعاقب عليه ، لأنه لا يشترط للعقاب على التزوير أن تكون الورقة التي يحصل التغيير فيها سنداً مثبتاً لحق أو لصفة أو حالة قانونية ، بل كل ما يشترطه القانون لقيام هذه الجريمة هو أن يحصل تغيير الحقيقة بقصد الغش في محرر رسمي من المحررات بإحدى الطرق التي نصر عليه وأن يكون هذا التغيير من شأنه أن يسبب ضرراً للغير ومن ثم فإن تزوير الإيصال موضوع الدعوى وإن نسب صدره إلى قاصر معاقباً عليه لإحتمال الضرر .

(الطعن رقم ٩٦٤ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٥ س ١٣ ص ١٠٧)

٢ - إذا كان البطلان اللاحق بالمحرر بسبب عدم إختصاص من نسب إليه تحريره مما تفوت ملاحظته على كثير من الناس ، فإن العقاب على التزوير واجب في هذه الصورة لأن مجرد الإخلال بالثقة اللازمة للورقة الرسمية يترتب عليه ضرر ، وتغيير الحقيقة فيها من شأنه أن يزعزع هذه الثقة .

(الطعن رقم ٦١٥ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/٥/٦ س ١٩ ص ٥٣٦)

٣ - لما كان إستعمال الورقة المزورة مع العلم بذلك ، يعاقب عليه القانون ، ولو كان محل ذلك محرراً باطلاً ، لإحتمال حصول الضرر منه ، ذلك بأن المحرر الباطل وإن جرده القانون من كل أثر ، فإنه تتعلق ثقة الغير ممن لا يتضح أمامه ما يشوبه ويصح أن يخدع به من الناس من يفوتهم ملاحظة أو معرفة ما فيه من عيوب أو نقص وهذا وحده كاف لتوقع حصول الضرر بالغير بسبب إستعمال هذا المحرر ، فإذا ما إستعمل هذا المحرر بالفعل كما هو الحال في هذه الدعوى - على ما أثبتت الحكم المطعون فيه - ولم يكتشف من قدم إليه المحرر من موثقى مصلحة الأحوال تزويره وأثبت إستناداً إليه بعض واقعات الأحوال المدنية من ثبوت نسب وعلاقة زوجية فإن الضرر يكون قد بات محققاً .

(الطعن رقم ٤٨٧٧ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/٣/١٠ س ٣٢ ص ٢٢٢)

## الضرر في جريمة التزوير

١ - مجرد الإخلال بالثقة اللازمة للورقة الرسمية يترتب عليه ضرر ، إذ تغيير الحقيقة في الأوراق الرسمية من شأنه أن يزعزع الثقة الواجبة لهذه الأوراق .  
(الطعن رقم ١٠٨٤ سنة ٢٩ ق جلسة ٢٦/١٠/١٩٥٩ س ١٠ ص ٨٠٦)

٢ - لا يشترط في التزوير المعاقب عليه أن يكون قد تم بطريقة خفية أو أن يستلزم كشفه إدانة خاصة ، بل يستوى في تولد صفة الجريمة في التزوير أن يكون التزوير واضحاً لا يستلزم جهداً في كشفه ، أو أنه متقن مادام أن تغيير الحقيقة في كلا المألين يجوز أن ينخدع به بعض الأفراد .  
(الطعن رقم ١٥٥٢ سنة ٣٠ ق جلسة ٩/١/١٩٦١ س ١٢ ص ٦٤)

٣ - لا يلزم لصحة الحكم بالإدانة في جريمة التزوير أن يتحدث صراحة عن ركن الضرر ، بل يكفي أن يكون قيامه مستقاداً من مجموع عبارات الحكم ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أورد في مبنائه من الوقائع ما يدل على تعدد الطاعن تغيير الحقيقة في المحرر تغييراً من شأنه أن يسبب ضرراً وبينه استعماله فيما أعد له فليس يلزم أن تحدث الحكم صراحة وإستقلالاً عن هذا الركن . وكذلك فإنه إذا كان المحرر المزور من الأوراق الرسمية فإن الضرر يفترض لجرد تزويرها أو العبث بها لما في تزويرها من تقليل الثقة بها بإعتبارها من الأوراق التي يعتمد عليها في إثبات ما فيها .

(الطعن رقم ١٦٢٦ سنة ٣١ ق جلسة ٣/٤/١٩٦٢ س ١٢ ص ٣٠٠)

٤ - لا يشترط في التزوير وقوع الضرر بالفعل بل يكفي إحتمال وقوعه ، والبعث في وجود الضرر وإحتماله إنما يرجع فيه إلى الوقت الذي وقع فيه تغيير الحقيقة بغير إلتفات إلى ما يطرأ فيما بعد .

(الطعن رقم ١٨١٦ سنة ٣٤ ق جلسة ١٥/٢/١٩٦٥ س ١٦ ص ١٢٩)

٥ - لا يشترط لصحة الحكم بالإدانة في جريمة التزوير أن يتحدث الحكم

إستقلالاً عن ركن الضرر بل يكفي أن يقوم مقامه مستقداً من مجموع عبارات الحكم .

(الطعن رقم ٣١٩ سنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/٥/٢٥ س ١٥ ص ٤٢٤)

٦ - إن التزوير أياً كان نوعه يقوم على إسناد أمر لم يقع ممن أسند إليه . في محرر أعد لإثباته . بإحدى الطرق المنصوص عليها في القانون بشرط أن يكون الإسناد قد ترتب عليه ضرر أو يحتمل أن يترتب عليه . أما إذا إنتفى الإسناد الكاذب في المحرر . لم يصح القول بوقوع التزوير .

(الطعن رقم ١٣٩٨ سنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١١/٢٠ س ٢٠ ص ١١٣٣)

٧ - من المقرر أن جريمة التزوير في الأوراق الرسمية تتحقق بمجرد تغيير الحقيقة بطريق الغش بالوسائل التي نص عليها القانون في الأوراق الرسمية ولو لم يتحقق عنه ضرر يلحق شخصاً بعينه ، لأن هذا التعبير ينتج عنه حتماً حصول ضرر بالمصلحة العامة إذ يترتب على العبث بالورقة الرسمية الغش مما لها من قيمة في نظر الجمهور بإعتبارها مما يجب بمقتضى القانون تصديقه والأخذ به .

(الطعن رقم ١٨٧١ سنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/١٩ س ١٧ ص ١٢٦٧)

٨ - من المقرر أن مجرد تغيير الحقيقة في محرر عرفي بإحدى الطرق المنصوص عليها في القانون يكفي لتوافر جريمة التزوير متى كان من الممكن أن يترتب عليه في الوقت الذي وقع فيه تغيير الحقيقة ضرر للغير سواء أكان المزور عليه أم أى شخص آخر ولو كان هذا الضرر محتملاً .

(الطعن رقم ١٣٣٦ سنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/٥ س ١٧ ص ١١٩٩)

٩ - إن إحتمال حصول الضرر يكفي في جريمة التزوير سواء كان المحرر رسمياً أو عرفياً .

(الطعن رقم ١٩١٨ سنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/١/٢٢ س ١٨ ص ٩١)

١٠ - لا يشترط لصحة الحكم بالإدانة في جرائم التزوير أن يتحدث الحكم

عن ركن الضرر صراحة وإستقلالاً ، بل يكفي أن يكون قيامه مستفاداً من مجموع عباراته .

#### (الطعن السابق)

١١ - الضرر في تزوير الأوراق الرسمية مفترض لما في التزوير من تقليل الثقة بها ، على إعتبار أنها من الأوراق التي يعتمد عليها في إثبات ما فيها .

(الطعن رقم ٧٥٥ سنة ٣٧ ق جلسة ١٩/٦/١٩٦٧ س ١٨ ص ٨٣٣)

١٢ - مجرد تغيير الحقيقة في محرر عرفي بإحدى الطرق المنصوص عليها في القانون يكفي لتوافر جريمة التزوير متى كان من الممكن أن يترتب عليه في الوقت الذي وقع فيه تغيير الحقيقة ضرر للغير سواء أكان مزوراً عليه أم أي شخص آخر ولو كان هذا الضرر محتملاً ، وتقدير ذلك من إطلاقات محكمة الموضوع متى كان سائغاً ، وهذا ما لا يحتاج الى تدليل خاص متى كانت مدونات الحكم تشهد على توافره .

(الطعن رقم ٦٩٦ سنة ٣٨ ق جلسة ٢٧/٥/١٩٨٦ س ١٩ ص ٦١٥)

١٣ - تحقق جريمة التزوير في الأوراق الرسمية بمجرد تغيير الحقيقة بطريق الغش بالوسائل التي نص عليها القانون ولو لم يتحقق عنه ضرر يلحق شخصاً بعينه لان هذا التغيير ينتج عنه حتماً حصول ضرر بالمصلحة العامة إذ يترتب على العبث بالورقة الرسمية العنصر مما لها من قيمة في نظر الجمهور بإعتبارها مما يجب بمقتضى القانون تصديقه والخذ به .

(الطعن رقم ٧٥٨ سنة ٣٨ ق جلسة ١٠/٦/١٩٦٨ س ١٩ ص ٦٧٣)

١٤ - متى كان الحكم المطعون فيه لم يورد الادلة التي إستخلص منها مخالفة البيانات الواردة في الأوراق المقول بتزويرها للحقيقة أو ما يستفاد منه وقوع الضرر أو إحتماله وقت مقارفة جريمة تزوير المحرر العرفي المسند إليه . فإنه يكون معيياً بالقصور المستوجب لنقضه .

(الطعن رقم ٦٦ سنة ٣٨ ق جلسة ٢٦/٢/١٩٦٨ س ١٩ ص ٢٨٠)

١٥ - لا يشترط لصحة الحكم بالادانة أن يتحدث صراحة عن ركن الضرر مادام قيامه لازماً عن طبيعة التزوير في المحرر الرسمي

(الطعن رقم ١٨١١ سنة ٤٠ ق جلسة ١١/١/١٩٧١ س ٢٢ ع ١ ص ٤٥)

١٦ - إحتمال حصول الضرر يكفي في جريمة التزوير سواء كان المحرر رسمياً أو عرفياً ولا يشترط لصحة الحكم بالادانة في جرائم التزوير أن يتحدث عن ركن الضرر صراحة وإستقلالاً بل يكفي أن يكون مستفاداً من مجموع عباراته .

(الطعن رقم ١٠٧٨ سنة ٤١ ق جلسة ٢٧/١٢/١٩٧١ س ٢٢ ع ٣ ص ٨٢٣)

١٧ - إذا كان الحكم الابتدائي الذي ايده الحكم المطعون فيه وأخذ بأسبابه قد خلاص إلى توافر ركن الضرر لجريمة التزوير التي دين بها الطاعن بقوله «وأما عن الركن الثاني «الضرر» فتحقق توافره من جراء تلك العلاقة الإيجارية التي فرضت على المجنى عليها وبينها وبين المتهم الثاني بحاله قد لا تكون مناسبة لها كما إستحال عليها إيداع العقد الصحيح بالجمعية والمحرر بينها وبين المتهم الاول بما حال بينها وبين إقتضاء الاجرة المستحقة منه إعمالاً لنص المادة ٣٦ مكررا (ب) من المرسوم بقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ فإنه لا يغير من توافر ركن الضرر ما أورده الحكم المطعون فيه تبريراً لقضائه بوقف تنفيذ العقوبة من أن واقعة التزوير قد كشفت في مهدها ولم يترتب ضرر للمدعية بالحق المدني ، ذلك أنه من المقرر أنه لا يشترط في التزوير وقوع الضرر بالفعل بل يكفي إحتمال وقوعه ، على أن البحث في وجود الضرر وإحتماله إنما يرجع فيه الى الوقت الذي وقع فيه تغيير الحقيقة بغير إلتفات إلى ما يطرأ فيما بعد .

(الطعن رقم ١٣١٩ سنة ٤٦ ق جلسة ١٠/٤/١٩٧٧ س ٢٨ ص ٤٦٧)

١٨ - لا يشترط في التزوير في ورقة عرفية وقوع الضرر بالفعل بل يكفي إحتمال وقوعه ، والبحث في وجود الضرر وإحتماله إنما يرجع فيه إلى الوقت الذي وقع فيه تغيير الحقيقة بغير إلتفات إلى ما يطرأ فيما بعد .

(الطعن رقم ٢٣٢ سنة ٤٧ ق جلسة ١٢/١/١٩٧٧ س ٢٨ ص ٢٧٧)

١٩ - من المقرر أن جريمة التزوير في الاوراق الرسمية تتحقق بمجرد تغيير الحقيقة بطريق الغش يلحق شخصاً بعينه لان هذا التغيير ينتج عنه حتماً حصول ضرر بالمصلحة العامة لما يترتب عليه من عبث بالاوراق الرسمية ينال من قيمتها وحجيتها في نظر الجمهور ، ومن ثم فإن ما يعنيه الطاعن على الحكم من عدم قيام ركن الضرر يكون على غير سند .

(الطعن رقم ١٣ سنة ٤٩ ق جلسة ٢٩/٤/١٩٧٩ س ٣٠ ص ٥٠٦)

٢٠ - من المقرر أن احتمال حصول الضرر يكفي في جريمة التزوير في محرر عرفي ولا يشترط لصحة الحكم بالادانة في جرائم التزوير أن يتحدث عن ركن الضرر صراحة وإستقلالاً بل يكفي أن يكون مستفاداً من مجموع عباراته .

(الطعن رقم ١٢٦٥ سنة ٤٩ ق جلسة ٦/٣/١٩٨٠ س ٣١ ص ٣٢٨)

٢١ - من المقرر أن مجرد تغيير الحقيقة في محرر عرفي بإحدى الطرق المنصوص عليها في القانون يكفي لتوافر جريمة التزوير متى كان من الممكن أن يترتب عليه في الوقت الذي وقع فيه تغيير الحقيقة ضرر للغير سواء كان المزور عليه أم أى شخص آخر ولو كان الضرر محتملاً ، إذ تقدير ذلك من إطلاقات محكمة الموضوع متى كان سائفاً وهو ما لا يحتاج الى تدليل خاص متى كانت مبنوات الحكم تشهد على توافره .

(الطعن رقم ١٢٦٥ سنة ٤٩ ق جلسة ٦/٣/١٩٨٠ س ٣١ ص ٣٢٨)

٢٢ - من المقرر أن الضرر في تزوير الاوراق الرسمية مفترض لما في التزوير من تقليل الثقة بها على إعتبار أنها من الاوراق التي يعتمد عليها في إثبات ما ورد بها .

(الطعن رقم ٤٨٧٠ سنة ٥١ ق جلسة ٩/٣/١٩٨٢ س ٣٢ ص ٣١٠)

٢٣ - من المقرر أن الضرر عنصر من عناصر جريمة التزوير لا قيام لها بدونه ، هو وإن إفتراض توافره وتحقق قيامه بالنسبة للمحررات الرسمية بمجرد تغيير الحقيقة فيها ، لما في ذلك من تقليل للثقة فيها إلا أنه ليس كذلك بالنسبة

للمحررات العرفية التي ينبغي أن يترتب على تغيير الحقيقة فيها حصول ضرر بالفعل أو احتمال حصوله ، لما كان ذلك فإنه يتعين على المحكمة عند القضاء بالادانة إستظهار هذا البيان ولو لم تلتزم بالتحدث عنه صراحة وإستقلالاً وإلا كان حكمها مشوباً بالقصور المستوجب لنقضه .

(الطعن رقم ٦٤١٣ سنة ٥٢ ق جلسة ٢٩/٥/١٩٨٤ س ٢٥ من ٥٢٢)

٢٤ - لما كان الحكم المطعون فيه بما قرره أن المحررات التي دان الطاعن عن تزويرها شأنها شأن المحررات الرسمية ورتب على ذلك إفتراض توافر الضرر في هذا التزوير قد تردى في خطأ قانوني حجب عن إستظهار ركن الضرر في جريمة التزوير بما يكفى لمواجهة نفاذ الطاعن في هذا الصدد ، ومن ثم يكون معيباً بما يستوجب نقضه والاحالة .

(الطعن السابق)

٢٥ - من المقرر أن جريمة التزوير في الاوراق الرسمية تتحقق بمجرد تغيير الحقيقة بطريق الغش بالوسائل التي نص عليها القانون ولو لم يتحقق عنه ضرر يلحق شخصاً معيناً لأن هذا التغيير ينتج عنه حتماً ضرراً بالمصلحة العامة لما يترتب عليه من عبث بالاوراق الرسمية ينال من قيمتها وحجيتها في نظر الجمهور ، وإذ كان الباعث على ارتكاب جريمة التزوير ليس ركناً من أركانها ، وكان المطعون ضده الثاني قد أقر بالتحقيقات - على سلف بيانه - أن المجنى عليه لم يكن مصاباً بحالة التشنج العصبى وأنه يعرف أعراضها ورغم ذلك أثبت في محضره على خلاف الحقيقة أن المجنى عليه إنتابته حالة تشنج عصبى عند مواجهته بما نسب إليه من تهمة السرقة فإن ما ذهب إليه الحكم فيما تقدم تبريراً لقضائه ببراءة المطعون ضده الثاني يكون معيباً بالفساد في الاستدلال الذى جره الى مخالفة القانون .

(الطعن رقم ٦١٥ سنة ٥٥ ق جلسة ١٧/١٠/١٩٨٥ س ٣٦ من ٨٧٩)

## التعويض عن الضرر الناتج عن جريمة تزوير

١ - أنه لما كان للمحاكم الجنائية بمقتضى القانون أن تحكم بالتعويضات لمن أصابه ضرر من الجريمة المرفوع بها الدعوى أمامها وكان رد الحالة الى ما كانت عليه قبل وقوع الجريمة ، لاشك يدخل فى التعويضات إذ به يتحقق رفع الضرر عن المضرور عيناً بإرجاع ذات ما يخصه إليه ، وهذا بداهة أولى من أن يعطى مبلغاً من المال فى مقابله فإن المحكمة إذا ما ثبت لها تزوير عقدى الرهن والتنازل وقضت بردهما وطلانهما ومحو تسجيلهما فقضاهما بذلك لا يعد أن يكون ضريباً من ضروب الرد كما هو معرف به فى القانون .

(الطعن رقم ١٤٨٨ سنة ١٦ ق جلسة ١٤/١٠/١٩٤٦)

## تقدير قيمة دعوى التعويض عن الضرر الناجم عن جريمة التزوير

١ - إن ما تنص عليه المادة ٢٩٨ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أن تقدر قيمة الدعوى فيما يتعلق بنصاب الاستئناف على وفق أحكام المواد ٣٠ - ٤٤ والمادة ٤٢ تنص على أنه «إذا كانت الدعوى مرفوعة من واحد أو أكثر من واحد أو أكثر بمقتضى سبب قانوني واحد كان التقرير بإعتبار قيمة المدعى به يتعامه بغير إلتفات الى نصيب كل منهم فيه وإن كان الثابت بالحكم أن المدعى واحد وأن المدعى عليهم متعددون وأن السبب الذى يستند إليه المدعى فى طلب التعويض هو الجريمة ، وأن المدعى عليهم وإن قد نسب الى بعضهم تزوير الشهادة الادارية والى بعض الاشتراك فى هذا التزوير والى بعض إستعمال الشهادة المزورة مما لا يغير من وحدة السبب وهو جريمة التزوير ، ومن وحدة الضرر الواقع منهم جميعاً على المدعى ، فإنه لا يجوز فى هذه الحالة تقسيم المبلغ المطلوب على المدعى عليهم عند تقدير قيمة الدعوى فيما يتعلق بنصاب الاستئناف ، فإذا كان هذا المبلغ ستين جنياً وهو ما لا يجاوز النصاب النهائى للقاضى الجزئى جاز إستئناف الحكم وكان الحكم القاضى بعدم جواز الاستئناف فى هذه الصورة بدعى إختلاف السبب فى ظروف الواقعة غير صحيح .

(العلم رقم ١٠٥٥ سنة ٢١ ق جلسة ٢٧/٢/١٩٥٢)

## دعوى التعويض الناشئة عن تزوير سند اختلافها سبباً وموضوعاً عن دعوى صحة هذا السند

١ - متى كانت الدعوى التى أقامتها المدعية بالحقوق المدنية بطريق التبعية للدعوى الجنائية هى دعوى تعويض نشأت عن الفعل الخاطئ الضار الذى قارفه الطاعن وهو فعل التزوير وهى بهذه المثابة تختلف فى الموضوع والسبب عن دعوى صحة التعاقد التى كانت محل الخصومة أمام القضاء المدنى فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول الدعوى المدنية المقامة من المدعية بالحقوق المدنية يكون بمنأى عن الخطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٢٢٢ سنة ٤٥ ق جلسة ٢٠/٣/١٩٧٥ س ٢٦ ص ٢٨٥)

## القصد الجنائي في جريمة التزوير

١ - القصد الجنائي في جريمة التزوير إنما يتحقق بتعمد تغيير الحقيقة في محرر تغييراً من شأنه أن يسبب ضرراً وبنية إستعمال المحرر فيما غيرت من أجله الحقيقة فيه ، ولا يلزم التحدث صراحة وإستقلالاً في الحكم عن هذا الركن مادام قد أورد من الوقائع ما يدل على قيامه .

(الطعن رقم ٧٧٢ سنة ٢١ ق جلسة ١٢/٤/١٩٦١ س ١٢ ص ٩٥٠)

٢ - يجب لتوافر القصد الجنائي في جريمة التزوير أن يكون المتهم وهو عالم بحقيقة الواقعة المزورة قد قصد تغيير الحقيقة في الورقة المزورة بنية إستعمالها فيما زورت من أجله والاحتجاج بها على إعتبار أنها صحيحة ، فإذا كان علم المتهم بتغيير الحقيقة غير ثابت بالفعل فإن مجرد إهماله في تحريرها مهما كانت درجته لا يتحقق به هذا الركن .

(الطعن رقم ٦٦ سنة ٢٨ ق جلسة ٢٦/٢/١٩٦٨ س ١٩ ص ٢٨٠)

٣ - إذا كان ما أورده الحكم في بيانه لواقعة الدعوى وفي رده على دفاع الطاعن يتحقق به توافر القصد الجنائي في جريمة التزوير من تعمد تغيير الحقيقة في المحرر تغييراً من شأنه أن يسبب ضرراً وبنية إستعمال المحرر فيما غيرت من أجله الحقيقة فيه ، فإنه لا يكون ملزماً من بعد بالتحدث عنه إستقلالاً .

(الطعن رقم ٢٤٥ سنة ٢٨ ق جلسة ٢٥/٣/١٩٦٨ س ١٩ ص ٢٥٨)

٤ - يتحقق القصد الجنائي في جريمة التزوير من تعمد الجاني تغيير الحقيقة في المحرر مع إنتواء إستعماله في الغرض الذي من أجله غيرت الحقيقة فيه .

(الطعن رقم ٦١٥ سنة ٢٨ ق جلسة ٦/٥/١٩٦٨ س ١٩ ص ٥٣٦)

٥ - لا يلزم التحدث صراحة وإستقلالاً في الحكم عن توافر ركن القصد الجنائي في جريمة التزوير مادام قد أورد من الوقائع ما يشهد لقيامه .

### (الطعن السابق)

٦ - القصد الجنائي في جريمة التزوير إنما يتحقق بتعمد تغيير الحقيقة في محرراً تغييراً من شأنه أن يسبب ضرراً وبنية إستعمال المحرر فيما غيرت من أجله الحقيقة فيه ، ولا يلزم التحدث صراحة وإستقلالاً في الحكم عن هذا الركن مادام قد زور من الوقاذع ما يدل على قيامه .

(الطعن رقم ٧٥٨ سنة ٢٨ ق جلسة ١٠/١/١٩٦٨ س ١٩ ص ٦٧٢)

٧ - يجب لتوافر القصد الجنائي في التزوير أن يكون المتهم وهو عالم بحقيقة الواقعة المزورة ، فإذا كان علم المتهم بتغيير الحقيقة لم يكن ثابتاً بالفعل فإن مجرد إهماله في تحريرها مهما كانت ~~صحته~~ لا يتحقق به هذا الركن . ولما كان الحكم قد خلا مما يبرر إقتناعه بأن الطاعن ~~اتقن~~ مع المتهم الاصلية على التزوير وبالقالي على ما يدل على علمه بتزوير المحرر ، فكذلك بلأن ما أورده لا يؤدي الى علم الطاعن بحقيقة شخصية المتهمه صاحبة التوكيل ، ولا هو كافي للرد على دفاع الطاعن في هذه الخصومية من أنه كان حسن النية حين صادق على شخصيتها إذ أن مجرد توقيعه على التوكيل لا يقطع بعلمه بالحقيقة وإهماله تحريرها قبل التوقيع مهما بلغت درجته لا يتحقق به ركن العلم ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد تعيب في التسبب والفساد في الاستدلال بما يستوجب نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ١١٨٥ سنة ٤٠ ق جلسة ٢٢/١١/١٩٧٠ س ٢١ ع ٢ ص ١١١٥)

٨ - إن القصد الجنائي في جريمة التزوير ، لا يتحقق إلا إذا قصد الجنائي تغيير الحقيقة في محرر ، بإثبات واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة ، وذلك مقتضاه أن يكون عالماً بحقيقة الواقعة المزورة ، وأن يقصد تغييرها في المحرر . وإن فمتى كان الحكم المطعون فيه قد أسس إدانة الطاعن بالاشتراك في التزوير على مجرد تقدمه للشهادة على شخصية مجهول دون أن يبين أنه عالم بحقيقة هذه الشخصية ، فإنه يكون قاصر البيان بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٦٨٥ سنة ٤٠ ق جلسة ٢٨/١٢/١٩٧٠ س ٢١ ع ٣ ص ١٢٧٦)

٩ - يتحقق القصد الجنائي في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية متى تعمد الجاني تغيير الحقيقة في المحرر مع إنتواء إستعماله في الغرض الذي من أجله غيرت الحقيقة فيه . وليس أمراً لازماً التحدث صراحة وإستقلالاً في الحكم عن توافر هذا الركن مادام قد أورد من الوقائع ما يشهد لقيامه .

(الطعن رقم ١٨١١ سنة ٤٠ ق جلسة ١١/١/١٩٧١ س ٢٢ ع ١ ص ٤٥)

١٠ - من المقرر أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم صراحة وإستقلالاً عن كل ركن من أركان جريمة التزوير ما دام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه . ويتحقق القصد الجنائي في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية متى تعمد الجاني تغيير الحقيقة في المحرر مع إنتواء إستعماله في الغرض الذي من أجله غيرت الحقيقة فيه ، وليس أمراً لازماً التحدث صراحة وإستقلالاً عن توافر هذا الركن مادام قد أورد من الوقائع ما يشهد لقيامه .

(الطعن رقم ١٤٩ سنة ٤٧ ق جلسة ١٦/٥/١٩٧٧ س ٢٨ ص ٦٠٩)

١١ - إن القصد الجنائي في جريمة التزوير يتحقق بتعمد تغيير الحقيقة في الورقة تغييراً من شأنه أن يسبب ضرراً بنية إستعمالها فيما غيرت من أجله الحقيقة فيها .

(الطعن رقم ٢٢٢ سنة ٤٧ ق جلسة ١٢/٦/١٩٧٧ س ٢٨ ص ٣٧٧)

١٢ - توافر القصد الجنائي في التزوير . رهن بحصوله عن علم الإهمال في تحرى الحقيقة مهما كانت درجته لا يتوافر به هذا القصد .

(الطعن رقم ٤٣٩ سنة ٤٨ ق جلسة ١/١٠/١٩٧٨ س ٢٩ ص ٦٤١)

١٣ - القصد الجنائي في جرائم التزوير والنصب من المسائل المتعلقة بوقائع الدعوى التي تفصل فيها محكمة الموضوع في ضوء الظروف المطروحة عليها . وليست بالازم أن يتحدث الحكم عنه صراحة وعلى إستقلال ، مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه .

(الطعن رقم ١٤٤٥ سنة ٥١ ق جلسة ١٣/١٠/١٩٨١ س ٣٢ ص ٦٩٢)

١٤ - القصد الجنائي في جريمة التزوير يتحقق من تعدد الجاني تغيير الحقيقة في المحرر مع إنتواء إستعماله في الغرض الذي من أجله غيرت الحقيقة فيه ، وأنه لا يلزم أن يتحدث الحكم صراحة وإستقلالاً عن توافر هذا الركن مادام قد أورد من الوقائع ما يشهد بقيامه .

(الطعن رقم ٤٨٧٠ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/٣/٩ س ٣٢ ص ٢١٠)

١٥ - القصد الجنائي في جريمة التزوير من المسائل المتعلقة بوقائع الدعوى التي تفصل فيها محكمة الموضوع في ضوء الظروف المطروحة عليها ، وليس بلازم أن يتحدث الحكم عنه صراحة وعلى إستقلال مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه .

(الطعن رقم ٤٨٤٤ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/٣/٤ س ٣٢ ص ٢٩٠)

١٦ - لما كان القصد الجنائي في جريمة التزوير في الاوراق الرسمية يتحقق متى تعدد الجاني تغيير الحقيقة في المحرر مع إنتواء إستعماله في الغرض الذي من أجله غيرت الحقيقة فيه ، وكان الحكم المطعون فيه قد حصل أقوال الطاعن الذي يعمل وكيلاً لمكتب البريد في أنه إعترف بأن المحكوم عليه الاخر قد حضر إليه في منزله وأبلغه بأن لديه عجزاً في عهده يرغب في تسويته ، وطلب إليه تحرير صورة إيصال إيداع بمبلغ ٥٥٦٦,٢٣٠ لحساب شركة ..... دون إثبات تاريخ الإيداع به . لما كان ذلك ، وكان تقدير قيام القصد الجنائي من ظروف الدعوى يعد مسألة تتعلق بالوقائع وتفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ، وكان إعتراف الطاعن الذي أثبتته الحكم في مدوناته يعنى أنه إستجاب لطلب المحكوم عليه الاخر وتعهد ترك البيان الخاص بتاريخ الإيداع في إيصال مكتب هيئة البريد تمكيناً له من ستر العجز المكتشف بعده وسلمه هذا الإيصال لتقديمه إلى جهة عمله ، فإن ذلك مما يتوافر به القصد الجنائي في جريمة التزوير بالتزوير التي دان بها الطاعن كما هي معروفة في القانون ، ويكون منعى الطاعن بتخلف هذا القصد لديه غير صائب .

(الطعن رقم ٥٩٢٧ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/١/٢٥ س ٣٤ ص ١٧٤)

١٧ - لما كان القصد الجنائي في جريمة التزوير يتحقق بتعمد تغيير الحقيقة في المحرر مع إقتواء إستعماله في الغرض الذي زور من أجله ، وإذا كانت الوقائع التي أثبتتها المحكمة وما لورده تدليله عليها لا يتضمن هذا المعنى وكان ما أورده بياناً للقصد الجنائي في جريمة التزوير لا يكفي لتوافره ولا يصح رداً على دفاع الطاعن أنه كان حسن النية ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال .

(الطعن رقم ١٠١٧ سنة ٥٢ ق جلسة ٢٢/٢/١٩٨٤ س ٢٥ ص ١٨٤٢)

١٨ - من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة التزوير من المسائل المتعلقة بوقائع الدعوى التي تفصل فيها محكمة الموضوع في ضوء الظروف المطروحة عليها وليس بلام أن يتحدث الحكم عنه صراحة وعلى إستقلال مادام قد أورد الوقائع ما يدل عليه .

(الطعن رقم ٤٨٠٣ سنة ٥٤ ق جلسة ٢١/٢/١٩٨٥ س ٣٦ ص ٤٣٦)

١٩ - لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن والمحكوم عليه الآخر إستعمالها المحرر المزور موضوع التهمة الاولى وهو الصورة التنفيذية لامر الاداء رقم ٥٦ لسنة ١٩٨١ بأن قدماء الى قلم محضرى محكمة شبين الكوم الكلية لاعلانه الى ..... مع علمها بتزويره فإن ما يثيره الطاعن في شأن إنتفاء القصد الجنائي الخاص لديه وهو نية إستعمال المحرر المزور يكون في غير محله .

(الطعن رقم ٧٥٩٤ سنة ٥٤ ق جلسة ١٦/٥/١٩٨٥ س ٣٦ ص ٦٨٢)

٢٠ - حيث أن الطاعن ينمى على الحكم المطعون أنه إذ دانه بجرائم الإشتراك في تزوير ورقة رسمية وإستعمالها وتقليد خاتم لإحدى جهات الحكومة قد شابه القصور في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون ذلك أن الحكم لم يستظهر توافر ركن القصد الجنائي في حق الطاعن وليس في أوراق الدعوى ما يكشف عن ثبوته أو علمه بالتزوير ، كما لم يرد الحكم على دفاعه على أنه يجهل القراءة والكتابة فضلاً عن أن التزوير كان مفضوحاً لا يستلزم جهداً في كشفه مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات ومن كتاب مديرية الزراعة بالمنيا المؤرخ ١٩٨٥/٢/٢٠ ومن تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير وهي أدلة لا يجادل الطاعن في أن لها معنيها الصحيح من الأوراق ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك وكان من المقرر أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم صراحة عن كل ركن من أركان جريمتي التزوير والتقليد مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه ، وأن القصد الجنائي في جرائم التزوير والتقليد من المسائل المتعلقة بوقائع الدعوى التي تفصل فيها محكمة الموضوع في ضوء الظروف المطروحة عليها ، وليس يلزم أن يتحدث الحكم عنه صراحة وعلى إستقلال ، مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه ، وكان الحكم قد خلص في منطق سائغ وتدلليل مقبول إلى توافر علم الطاعن بتزوير ترخيص إقامة مخزن للمواد البترولية والخاتم الموضوع عليه وأنه قصد من إقتراف هذه الجرائم إقامة المخزن سالف البيان دون ترخيص من الجهة المختصة ، وإذا كان الطاعن لا يمارى في أن ما أوردته الحكم من أدلة له مأخذه الصحيح في الأوراق فإن ما يثيره في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً حول تقدير محكمة الموضوع للأدلة القائمة في الدعوى مما لا تجوز إثارته لدى محكمة النقض لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن بشأن جهله القراءة والكتابة لا أثر له على مسؤوليته عن جريمتي إشتراكه في التزوير وتقليد الخاتم اللتين قارفهما إذ ليس من شأنه نفي تلك الأفعال أو إثبات إستحالة حصولها فضلاً عن أنه لما كانت المحكمة لا تلتزم بأن تتبع المتهم في مناحي دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على إستقلال إذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائفة التي أوردتها الحكم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون من قبيل الجدل الموضوعي في مسائل واقعية تملك محكمة الموضوع التقرير فيها بلا معقب من محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان لا يلزم في التزوير المعاقب عليه أن يكون متقناً بحيث يلزم لكشفه دراية خاصة بل يستوى أن يكون واضحاً لا يستلزم جهداً في كشفه أو متقناً يتعذر على الغير أن يكشفه ، مادام تغيير الحقيقة في الحالين يجوز أن ينخدع به بعض الناس ، وكان البين من

الحكم المطعون فيه أن الطاعن قد قدم المحرر المزود للوحدة المحلية بالمنيا التي أرسلته لمديرية الزراعة بالمنيا والتي أبلغت بدورها في ١٩٨٥/٣/٢٠ بتن الترخيص مزعر مما يفيد إنخداع البعض بالتزوير الحاصل فيه فلئن ما يشيره الطاعن من أن التزوير كان مفضوحاً لا يكون له محل . لما كان ما تقدم فلئن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(الطعن رقم ٢٨٨٤ سنة ٨٨ ق جلسة ١٠/١١/١٩٨٨)

## الباعث فى جريمة التزوير

١ - المصلحة لا تصلح أن تكون الباعث على الجريمة والباعث ليس ركناً من أركان جريمة التزوير حتى تلتزم المحكمة بالتحديث عنه إستقلالاً وإيراد الأدلة على توافره .

(الطعن رقم ٢١٩ سنة ٢٤ ق جلسة ٢٥/٥/١٩٦٤ س ١٥ ص ٤٢٤)

(الطعن رقم ١٢٥ سنة ٢٨ ق جلسة ٢٥/١١/١٩٦٨ س ١٩ ص ١٠٠٨)

٢ - إن دفاع الطاعن من عدم وجود مصلحة له فى الإشتراك فى التزوير ، إنما يتصل بالباعث على إرتكاب الجريمة وهو ليس من أركانها أو عناصرها ومن ثم فإنه لا ينال من سلامة الحكم عدم تحقيق المحكمة له ، وما أوردته فى شأنه هو مما يسورغ به الرد عليه .

(الطعن رقم ٢٢٦ سنة ٤٥ ق جلسة ٣٠/٣/١٩٧٥ س ٢٦ ص ٢٩٢)

٣ - الباعث على إرتكاب جريمة التزوير ليس ركناً من أركانها حتى تلتزم المحكمة بالتحديث عنه إستقلالاً وإيراد الأدلة على توافره .

(الطعن رقم ١٢٦٥ سنة ٤٩ ق جلسة ٦/٣/١٩٨٠ س ٣١ ص ٢٢٨)

٤ - المقرر أن مجرد تغيير الحقيقة بطريق الغش بالوسائل التى نص عليها القانون فى الأوراق الرسمية تتحقق معه جريمة التزوير بصرف النظر عن الباعث على إرتكابها متى كان المقصود به تغيير مضمون المحرر بحيث يخالف حقيقته النسبية ويبدو أن يتحقق ضرر خاص يلحق شخصاً بعينه من وقوعها لأن هذا التغيير ينتج عنه حتماً حصول ضرر بالمصلحة العامة ، يترتب على العبث بالورقة الرسمية الغش مما لها من القيمة فى نظر الجمهور بإعتبارها مما يجب بمقتضى القانون تصديقه والأخذ بما فيها وكان الثابت من تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير صالف الذكر أن التوقيع المنسوب للمجنى عليهما هو للطاعن ، فإن ما يثيره الأخير من أن المجنى عليهما قاصران وأنه يستوى أن يوقع هو أو والدهما نيابة عنهما لا سند له من القانون .

(الطعن رقم ٢٨٨ سنة ٥٠ ق جلسة ٢٨/٥/١٩٨٠ س ٣١ ص ٦٨٣)

(الطعن رقم ٥٩٢٧ سنة ٥٢ ق جلسة ٢٥/١/١٩٨٣ س ٣٤ ص ١٧٤)

هـ - لما كان دفاع الطاعة بأنه لا مصلحة لها في الإشتراك في التزوير إنما يتصل بالباعث على إرتكاب الجريمة وهو ليس من أركانها أو عناصرها فإنه لا ينال من سلامة الحكم عدم تحقيق المحكمة له .

(الطعن رقم ٤٨٠٣ سنة ٥٤ ق جلسة ٢١/٣/١٩٨٥ س ٣٦ ص ٤٣٦)

## طبيعة جريمة التزوير

١ - جريمة التزوير بطبيعتها جريمة وقتية ، بعكس جريمة إستعمال الورقة المزورة فإنها مستمرة ، تبدأ بتقديم تلك الورقة لأية جهة من جهات التعامل والتمسك بها ، وتظل قائمة مادام مقدم الورقة متمسكاً بها . فإذا كان المتمسك بالورقة قد إستأنف الحكم الابتدائي الذي قضى بردها وطلانها طالباً إلغاء الحكم بصحتها - كما هو مستفاد من مدونات الحكم المطعون فيه - فإن الجريمة تظل مستمرة حتى يتنازل عن التمسك بالورقة أو يقضى نهائياً بتزويرها ولا تبدأ مدة إنقضاء الدعوى إلا من هذا التاريخ .

(الطعن رقم ٤٠ سنة ٢٢ ق جلسة ١٠/٦/١٩٦٢ س ١٤ ص ٥٠١)

## ضرورة إستظهار الحكم أركان جريمة التزوير وعلم المتهم به وإلا كان الحكم قاصراً

١ - لما كان الثابت أن الحكم المطعون فيه لم يبين تاريخ الحكم النهائي القاضى برد وبطلان الورقة المزورة ، مع ما لهذا البيان من أثر هام فى تحديد بدء إنقضاء الدعوى الجنائية والمدة التى إنقضت بين الحكم النهائي وبدء تلك المحاكمة مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم ، هذا بالإضافة إلى قصوره فى إستظهاره أركان جريمة التزوير وعلم الطاعن به وإكتفائه فى هذا الخصوص بقضاء المحكمة المدنية برد وبطلان الورقة المطعون عليها بالتزوير ، دون العناية ببحث الموضوع من وجهته الجنائية ، إذ أن مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفى فى ثبوت هذا العلم ، مادام الحكم لم يقم الدليل على أن الطاعن هو الذى قارف التزوير أو إشتراك فى إرتكابه ، فضلاً عما إنطوى عليه الحكم من إخلال بحق الطاعن فى الدفاع عن تحقيق ما أثاره فى صدد تحويل المحرر إليه من الغير وهو دفاع له أهميته لما يترتب عليه من أثر فى تحديد مسؤوليته الجنائية . فإن هذا العوار الذى أصاب الحكم يكفى لنقضه .

(الطعن رقم ٤٠ سنة ٢٢ ق جلسة ١٠/٦/١٩٦٢ س ١٤ ص ٥٠١)

٢ - بيان عدد الأوراق المزورة لا شأن له فى توافر أركان جريمة التزوير .  
(الطعن رقم ٨١٠ سنة ٣٩ ق جلسة ١٦/٦/١٩٦٩ س ٢٠ ص ٦١٢)

٣ - ليس ما يمنع المحكمة من أن تكتفى بحكمها فى صدد بيان عدد الأركان المزورة إلى مجرد الإحالة إلى ما جاء فى تقرير الخبير فى شأنها متى كان هذا التقرير مقدماً فى ذات الدعوى كدليل .

(الطعن السابق)

٤ - متى ثبت وقوع تزوير المحرر من الجنى فإنه يلزم عن ذلك أن يتوافر فى حقه ركن العلم بتزويره وإستعماله .

(الطعن رقم ١٩٦ سنة ٤٠ ق جلسة ٢٠/٣/١٩٧٠ س ٢١ ع ١ ص ٤٩٤)

٥ - إن مجرد ثبوت تزوير التوقيعات المنسوبة إلى المجنى عليه على إيصال سداد الأجرة دون إستظهار أركان جريمة التزوير وإيراد الدليل على أن الطاعن زور هذه الإمضاءات بنفسه أو بواسطة غيره لا يفيد ثبوت جريمة التزوير في حقه مادام أنه ينكر إرتكابه لها وخلا تقرير المضاهاة من أنها محررة بخطه مما يعيب الحكم بالقصور .

(الطعن رقم ٧٧٦ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١١/٨ س ٢٢ ع ٣ ص ٦٣٦)

٦ - من المقرر أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم صراحة وإستقلالاً عن كل ركن من أركان جريمة التزوير مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه . ولما كان مؤدى ما أوردته الحكم المطعون فيه بيانه لواقعة الدعوى وإستعراضه لأدلتها وفي رده على دفاع الطاعن أن ما ثبت في حقه هو أنه أجرى لصالحه وبخطه تعديلات وإضافات في محضرى جمع الإستدلالات وتحقيق النيابة في الشكوى رقم ..... وذلك عند تسلمها من الموظف المختص بالنيابة لنسخ صورة منها - تمهيداً لحصوله على صورة رسمية منها - مما يتوافر به تغيير الحقيقة في المحرر الرسمى بإحدى الطرق المنصوص عليها في القانون . فإن النعى على الحكم في هذا الخصوص لا يكون له محل .

(الطعن رقم ١١٥٠ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥ س ٢٢ ع ٣ ص ١٤٦٧)

٧ - إن قاعدة عدم جواز إضرار الطاعن بطعنه لا يصح إعمالها إلا من ناحية مقدار العقوبة الذى يعتبر حداً أقصى لا يجوز تعديه ومن ثم فلا يعتبر إسباغ الوصف القانونى الصحيح على الواقعة منطوياً على الإساءة لمركز الطاعن ومن ثم فلا مصلحة له في منعه بعدم توافر أركان جريمة التزوير في جواز سفر التى دانه بها الحكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ١١٩١ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٢١ س ٢٨ ص ٣٦٦)

٨ - الباعث على إرتكاب جريمة التزوير ليس ركناً من أركانها حتى تلتزم المحكمة بالتحدث عنه إستقلالاً وإيراد الأدلة على توافره .

(الطعن رقم ١٢٦٥ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٣/٦ س ٣١ ص ٢٢٠)

٩ - لا يلزم أن يتحدث الحكم صراحة وإستقلالاً عن كل ركن من أركان جريمة التزوير مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه .

(الطعن السابق)

١٠ - من المقرر أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم صراحة وإستقلالاً عن كل ركن من أركان جريمتي التقليد والتزوير مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه .

(الطعن رقم ١٤٤٥ سنة ٥١ ق جلسة ١٣/١٠/١٩٨١ س ٢٢ ص ٦٩٢)

١١ - من المقرر أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم صراحة وإستقلالاً عن كل ركن من أركان جريمة التزوير مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه .

(الطعن رقم ٤٤٢٤ سنة ٥٢ ق جلسة ٣٠/١١/١٩٨٢ س ٣٣ ص ٩٣٧)

١٢ - إن مجرد تغيير الحقيقة بطريق الغش بالوسائل التي نص عليها القانون في الأوراق الرسمية تتحقق معه جريمة التزوير بصرف النظر عن الباعث على إرتكابها متى كان المقصود به تغيير مضمون المحرر بحيث يخالف حقيقته النسبية كما صدرت من الموظف الرسمي المختص بإصداره ويون أن يتحقق ضرر خاص يلحق شخصاً بعينه من وقوعها لأن هذا التغيير نتج عنه حتماً احتمال حصول ضرر بالمصلحة العامة إذ يترتب على العبث بالورقة الرسمية الغش مما لها من القيمة في نظر الجمهور بإعتبارها مما يجب بمقتضى القانون تصديقه والأخذ بما فيه .

(الطعن رقم ٧٥٩٤ سنة ٥٤ ق جلسة ١٦/٥/١٩٨٥ س ٣٦ ص ٦٨٢)

## التزوير في المحررات لا عقاب عليه إلا إذا وقع في بيان جوهري أعد المحرر لإثباته

١ - من المقرر أنه لا يكفي للعقاب أن يكون الشخص قد قرر غير الحقيقة في المحرر ، بل يجب أن يكون الكذب قد وقع في جزء من أجزاء المحرر الجوهرية التي من أجلها أعد المحرر لإثباته ، وكان القرار المطعون فيه قد إلتزم هذا النظر إذ إعتبر أن العبارة الواردة بالإعلان المدعى تزويره بشأن إقامة المطعون ضده الأول - التابع - مع الطاعن بفرض عدم صحتها ليست بياناً جوهرياً في خصوص هذا الإعلان ، بل هي من نافلة القول لا يترتب على ورودها أو إغفالها صحتها أو بطلانها ، فإن النعمى عليه بالخطأ في تطبيق القانون ، يكون غير سديد .

(الطعن رقم ١٠٣٥ سنة ٤٤ ق جلسة ٨/١٢/١٩٧٤ س ٢٥ ص ٨٣٠)

## إستعمال المحرر المزور

### طبيعة جريمة إستعمال المحرر المزور

### سقوط الدعوى الجنائية عنها

١ - جريمة إستعمال محرر مزور ، هي جريمة مستمرة .

(الطعن رقم ٩٦٤ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٥ س ١٣ ص ١٠٧)

٢ - جريمة إستعمال الورقة المزورة جريمة مستمرة تبدأ بتقديم الورقة والتمسك بها وتبقى مستمرة ما بقي مقدمها متمسكاً بها ، ولا تبدأ مدة سقوط الدعوى إلا من تاريخ الكف عن التمسك بها أو التنازل عنها أو من تاريخ صدور الحكم بتزويرها .

(الطعن رقم ١٥٨٤ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/١١/٢٤ س ٢٠ ص ٢٦٩)

٣ - جريمة إستعمال الورقة المزورة جريمة مستمرة تبدأ بتقديم الورقة والتمسك بها وتبقى مستمرة ما بقي مقدمها متمسكاً بها ، ولا تبدأ مدة سقوط الدعوى إلا من تاريخ الكف عن التمسك بها أو التنازل عنها أو من تاريخ صدور الحكم بتزويرها .

(الطعن رقم ٢٨٨ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/١١/٤ س ٢٤ ع ٣ ص ٨٩٧)

٤ - جريمة إستعمال الورقة المزورة جريمة مستمرة تبدأ بتقديم الورقة المتمسك بها وتبقى مستمرة ما بقي مقدمها متمسكاً بها ولا تبدأ مدة سقوط الدعوى إلا من تاريخ الكف عن التمسك بها أو التنازل عنها أو من تاريخ الحكم بتزويرها . لما كان ذلك ، وكان الثابت أنه لم تمض ثلاث سنين من تاريخ صدور الحكم النهائي ببطان تزوير السند موضوع الجريمة في ١٩٧٠/٥/٢٧ لحين رفع الدعوى الجنائية خطأ على المجنى عليها حيث ناقشتها المحكمة بجلستى ١٠/١٠/١٩٧٢ ، ٦/٥/١٩٧٣ في التهمة المسندة إليها ثم قضت ببرأتها بالجلسة الأخيرة ، وكانت إجراءات محاكمة المتهم الحقيقي - المطعون ضده - التي بدأت

بالإعلان في ١٣/٨/١٩٧٣ جاءت متلاحقة وقبل أن تتكامل مدة السقوط بين أحدهما والآخر حتى صدور الحكم المطعون فيه فإن هذا الحكم إذ قضى بما يخالف ذلك يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه . ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر الموضوع فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

(الطعن رقم ١٣٢٢ سنة ٤٧ ق جلسة ٥/٣/١٩٧٨ س ٢٩ ص ٢٢٤)

٥ - من المقرر أن المدة المسقطه للدعوى الجنائية تنقطع بأى إجراء صحيح يتم في الدعوى بمعرفة السلطة المنوط بها القيام به سواء كان من إجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكم حتى إذا إتخذت تلك الإجراءات في غيبة المتهم أو وجهت إلى غير المتهم الحقيقي ذلك أن إنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة بنى على إفتراض نسيانها بمرور الزمن بدون إتخاذ الإجراءات فيها فمتى تم إتخاذ أى إجراء صحيح في الدعوى بما يجعلها ما تزال في الأذهان ولم تندرج في حيز النسيان إنتقت علة الإنقضاء .

(الطعن السابق)

٦ - جريمة إستعمال الورقة المزورة جريمة مستمرة تبدأ بتقديم الورقة والتمسك بها ، وتبقى مستمرة ما بقي مقدمها متمسكاً بها ، ولا تبدأ مدة سقوط الدعوى إلا من تاريخ الكف عن التمسك بها أو التنازل عنها - ولو ظلت في يد الجهة المستعملة أمامها - أو من تاريخ صدور الحكم بتزويرها .

(الطعن رقم ٥٥٠١ سنة ٥٢ ق جلسة ١٤/٣/١٩٨٢ س ٣٤ ص ٢٤٩)

## أركان جريمة استعمال المحرر المزور

١ - استعمال المحرر له معنى عام يندرج فيه كل فعل إيجابى يستخدم به المحرر المزور والإستناد إلى ما نون فيه ، يستوى فى ذلك أن يكون هذا الإستعمال قد يؤشر مع جهة رسمية أو مع موظف عام أو كان حاصلًا فى معاملات الأفراد .

(الطعن رقم ١٥٥٢ سنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦١/١/٩ س ١٢ ص ٦٤)

٢ - العنصر المادى لجريمة إستعمال المحرر المزور يقوم ويتم بإستعمال المحرر فيما زور من أجله بغض النظر عن النتيجة المرجوة ، فإذا كانت الواقعة التى إستخلصها الحكم المطعون فيه وإطمأن إليها فى خصوص جريمة الإستعمال أن الطاعن قدم لموظفى مكتب البريد التوكيل المزور لكتهم إشتبهوا فى أمره وم يصرفوا له المبلغ موضوع التوكيل ، فإن العنصر المادى للجريمة يكون قد تم بالفعل أما الحصول على المبلغ فهو أثر من آثار الإستعمال لا يلزم تحققه لتمام الجريمة وإنما قد يُشكل جريمة أخرى هى جريمة النصب المنصوص عليها فى المادة ٣٢٦ عقوبات .

(الطعن رقم ٥٤ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/٦/٢٥ س ١٣ ص ٥٥٩)

٣ - من المقرر أنه لا تقوم جريمة إستعمال الورقة المزورة إلا بثبوت علم من إستعملها بأنها مزورة ولا يكفى مجرد تمسك بها أمام الجهة التى قدمت لها مادام لم يثبت أنه هو الذى قام بتزويرها أو شارك فى هذا الفعل .

(الطعن رقم ١٢٦١ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/٢/١٦ س ١٦ ص ١٤٠)

٤ - مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفى فى ثبوت العلم بتزويرها مادام الحكم لم يقم الدليل على أن المتهم هو الذى قارف التزوير أو إشتراك فيه .

(الطعن رقم ١٥٩٤ سنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١١/٢٠ س ١٨ ص ٦٩)

٥ - إثبات الحكم مقارفة المتهم لجريمة التزوير فى محرر ، يفيد حتماً توافر

علمه بتزوير هذا المحرر الذى أسند إليه استعماله .

(الطعن رقم ١٧٤٤ سنة ٣٧ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٦٧ س ١٨ ص ١٢٥٩)

٦ - إثبات وقوع التزوير من الطاعن يلزم فيه أن يتوافر فى حقه ركن العلم بتزوير المحرر الذى أسند إليه تزويره وإستعماله .

(الطعن رقم ٧ سنة ٢٨ ق جلسة ٥/٢/١٩٦٨ س ١٩ ص ١٨١)

٧ - الإشتراك فى التزوير يفيد حتماً علم المتهم بالإشتراك بأن الورقة التى يستعملها مزورة ، ومن ثم فلا يعيب الحكم عدم تحدّثه عن ركن العلم فى جريمة إستعمال الورقة المزورة بالنسبة للمشارك فى تزويرها .

(الطعن رقم ١١٨٤ سنة ٢٩ ق جلسة ٨/١٢/١٩٦٩ س ٢٠ ص ١٣٩١)

٨ - لا يلزم أن يتحدّث الحكم إستقلاً عن ركن العلم فى جريمة إستعمال الأوراق المزورة ، مادامت مدوناته تكفى لبيانها . ولما كان إثبات مساهمة الطاعن فى مقارفة جريمة التزوير يفيد حتماً توافر علمه بتزوير المحرر الذى أسند إليه إستعماله فإن ما ينهأ الطاعن على الحكم فى هذا الخصوص يكون فى غير محله .

(الطعن رقم ١٣٢٦ سنة ٣٦ ق جلسة ٥/١٢/١٩٦٦ س ١٧ ص ١١٩٩)

(الطعن رقم ١٥٨٤ سنة ٢٩ ق جلسة ٢٤/١١/١٩٦٩ س ٢٠ ص ١٣٢١)

٩ - إن مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفى فى ثبوت علم الطاعن بالتزوير فى جريمة إستعمال المحرر المزور مادام الحكم لم يقيم الدليل على أن الطاعن هو الذى قارف التزوير لو إشتراك فى إرتكابه .

(الطعن رقم ٧٧٦ سنة ٤١ ق جلسة ٨/١١/١٩٧١ س ٢٢ ع ٢٣٦)

١٠ - يقوم الركن المادى فى جريمة إستعمال الأوراق المزورة بإستعمال المحرر المزور فيما زور من أجله ويتم بمجرد تقديم ورقة تكون فى ذاتها مزورة تزوير يعاقب عليه القانون ، وإن كان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى حق الطاعن تقديمه الورقة المزورة سنداً لدفاعه فى الدعوى المدنية ودلّ فى عبارات سائفة

على علمه بتزويرها بما يكفى لحمله ويتحقق به العناصر القانونية لجريمة إستعمال المحرر المزور التي دانه بها ، فإنه يكون قد أصاب محجة الصواب في تقرير مسئولية الطاعن .

(الطعن رقم ٢٨٨ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١١/٤ س ٢٤ ع ٢ ص ١٩٧)

١١ - لا جدوى لما ينعاه الطاعن من أنه لم يكن هو الذي قارف جريمة إستعمال المحرر مادامت العقوبة التي أنزلها به الحكم مبررة بثبوت إرتكابه جريمة التزوير . لما كان ما تقدم فإن النعي برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(الطعن رقم ١٦١٤ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٢٢ س ٢٧ ص ٢٢٩)

١٢ - لما كان قد أثبت جريمة إستعمال البطاقة المزورة في حق الطاعن وتمكن المتهم بذلك من إستعمال البطاقة المزورة بلن إحتج بها بتقييمها في المحضر رقم ٤٩٥ سنة ١٩٧٤ جنح إيتاي البارود الذي حرره النقيب ..... رئيس وحدة مباحث المحمودية عدم .... بعد أن ضبط المتهم في السوق يعرض للبيع بقرة تبين أنها مسروقة . فإن هذا حسبه ليبراً من قالة القصور في بيان توافر عناصر جريمة الإستعمال .

(الطعن رقم ١٢ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/٤/٢٩ س ٣٠ ص ٥٠٦)

١٣ - لما كان الركن المادى في جريمة إستعمال الأوراق المزورة يتحقق بإستخدام المحرر المزور فيما زور من أجله ويتم بمجرد تقديم ورقة تكون في ذاتها مزورة تزويراً يعاقب عليه القانون وكان الطاعن لا يمارى أنه قدم الورقة المزورة في تحقيقات الجنحة رقم ٢٠٨٠ سنة ١٩٧٠ مركز بنها وهو ما يتوفر به الركن المادى لجريمة الإستعمال في حقه دون أن يغير من الأمر أن يكون قد تقدم بالورقة بصفته الشخصية أو بصفته نائباً عن غيره مادام أنه كان في الحالتين عالماً بتزوير الورقة التي قدمها فإن ما يثيره من أنه قدم هذه الورقة بصفته وكيلأ عن زوجته لا يكون له محل .

(الطعن رقم ١٢٤١ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٧ س ٢٢ ص ٩٢١)

١٤ - الركن المادى فى جريمة إستعمال محرر مزور يتم بمجرد تقديم ورقة تكون فى ذاتها مزورة تزويراً يعاقب عليه القانون .

(الطعن رقم ٤٨٧٠ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/٣/٩ س ٣٢ ص ٣١٠)

١٥ - لما كان مجرد تمسك المطعون ضده بالمحرر المزور وكونه صاحب المصلحة فى التزوير لا يكفى للتدليل على أنه هو الذى قام بالتزوير أو يعلم به .

(الطعن رقم ٤٢٣١ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/٣/٢ س ٣٢ ص ١٣٢)

١٦ - لما كان عقد الزواج هو وثيقة رسمية يختص بتحريرها موظف عام هو المأنون الشرعى وهذه الورقة قد أسبغ عليها القانون الصفة الرسمية لانه بمقتضاها تقوم الزوجية قانوناً بين المتعاقدين وتكون للآثار المترتبة عليها - متى تمت صحيحة - قيمتها إذا ما جد النزاع بشأنها ، ومناط العقاب على التزوير فى وثيقة الزواج ، هو أن يقع تغيير الحقيقة فى إثبات خلو أحد المتعاقدين من الموانع الشرعية مع العلم بذلك ، فكل عبث يرمى الى إثبات غير الحقيقة فى هذا الصدد يعد تزويراً ، وكون المرأة فى عصمة آخر هو من الموانع الشرعية للزواج - على ما سلف بيانه - وإثبات المأنون الشرعى خلو الزوجية من الموانع بعد إذ قرر أمامه الطاعن والمنتهمه الأخرى بذلك مع أنهما يعلمان أنها فى عصمة آخر ، يتحقق به جريمة الإشتراك فى تزوير وثيقة الزواج مع العلم بذلك إذا إستعمل الطاعن هذه الوثيقة بأن قدمها الى الجهة المختصة بإثبات واقعات الاحوال المدنية سنداً الى مأنون فيها ، وهو على بينة من أمرها فإن جريمة إستعمال محرر رسمى مع العلم بتزويره تتوفر قبله ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ دانه بهذه الجريمة قد إقترن بالصواب ، ولا يغير من ذلك أن تكون النيابة العامة قد أمسكت عن تقديم الطاعن للمحاكمة بتهمة الاشتراك فى تزوير ذلك المحرر لأن عدم تقديمه للمحاكمة بالتهمة المذكورة - فى هذه الدعوى - لا أثر فى توافر أركان جريمة إستعمال المحرر المزور والتى دلك الحكم المطعون فيه على قيامها .

(الطعن رقم ٤٨٧٧ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/٣/١٠ س ٣٢ ص ٢٢٢)

١٧ - لما كان إستعمال الورقة المزورة مع العلم بذلك ، يعاقب عليه القانون ، ولو كان محل ذلك محرراً باطلاً ، لاحتمال حصول الضرر منه ، ذلك لان المحرر

الباطل وأن جرده القانون من كل أثر ، فإنه قد تتعلق ثقة الغير ممن لا يتضح أمامه ما يشويه من عيوب ويصح أن يخضع به من الناس من يفوتهم ملاحظة أو معرفة ما فيه من عيوب أو نقص ، وهذا وحده كاف لتوقع حصول الضرر بالغير بسبب إستعمال هذا المحرر ، فإذا ما إستعمل هذا المحرر بالفعل كما هو الحال فى هذه الدعوى - على ما أثبتته الحكم المطعون فيه - ولم يكتشف من قدم إليه المحرر من موظفى مصلحة الاحوال تزويره وأثبت إستناداً إليه بعض واقعات الاحوال المدنية من ثبوت نسب وعلاقة زوجية فإن الضرر يكون قد بات محققاً .

#### (الطعن السابق)

١٨ - لما كان من المقرر أن مجرد تمسك المتهم بالمحرر المزور ، وكونه صاحب المصلحة فى التزوير ، لا يكفى بذاته فى ثبوت إقترافه التزوير ، أو إشتراكه فيه والعلم به ، مادام ينكر إرتكابه له ، - كالحال فى هذه الدعوى - وخلا تقرير المضاهاة من أنه محرر بخطه ، وإذا كان ذلك ، وكانت تقارير الخبراء المنتسبين فى الدعوى المدنية سالفة الذكر ، قد خلت جميعها مما يفيد أن التوقيع المقول بتزويره قد حرر بخط المتهم ، وخلت من ذلك أيضاً أقوال شاهدى المدعين بالحقوق المدنية ، فإن الإتهام المسند الى المتهم يكون غير مدلول عليه بدليل تلمنن إليه المحكمة لإدانته وإلزامه بالتعويض المطلوب . مما يتعين معه القضاء بإلغاء الحكم المستأنف ، وببراءة المتهم مما أسند إليه .

(الطعن رقم ١٦٣٧ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٢/٣٠ س ٢٤ ص ٤٦٠)

**ركن العلم فى جريمة الاستعمال**  
**ثبوت التزوير لا يلزم معه تحدث الحكم عن ركن العلم**  
**فى تهمة الاستعمال**

١ - لا يلزم أن يتحدث الحكم إستقلالاً عن ركن العلم مادامت مدوناته تغنى عن ذلك ، وكان إثبات وقوع التزوير من الطاعن يلزم عنه أن يتوفر فى حقه ركن العلم بتزوير المحرر الذى أسند إليه إستعماله .

(الطعن رقم ٢١٥٤ سنة ٢١ ق جلسة ٢٨/٥/١٩٦٢ س ١٢ ص ٤٩٥)

٢ - إن إثبات وقوع التزوير من المتهم - فاعلاً كان أو شريكاً - يلزم عنه أن يتوفر فى حقه ركن العلم بتزوير المحرر الذى أسند إليه إستعماله .

(الطعن رقم ١٩٤٩ سنة ٣٦ ق جلسة ٩/١/١٩٦٧ س ١٨ ص ٦٢)

٣ - إن مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفى فى ثبوت العلم بتزويرها . مادام الحكم لمن يقيم الدليل على أن المتهم هو الذى قارف التزوير أو إشتراك فيه .

(الطعن رقم ٢٢٦ سنة ٢٧ ق جلسة ١٣/٢/١٩٦٧ س ١٨ ص ٤١٢)

٤ - متى كان الطاعن على ما أثبتته الحكم المطعون فيه قد إعتترف بالتحقيقات وبالجلسة بأن صلب الوصلين المزورين قد حرر بيد وهو ما لا يمارى فى الطاعن فى أسباب الطعن ، وكان ما أثبتته الحكم من وقوع التزوير من الطاعن بمحو عبارات كانت منونة على الورقتين وتحريير عبارات أخرى محلها مفارقة للحقيقة ، يلزم عنه أن يتوفر فى حقه ركن العلم بتزوير المحررين اللذين أسند إليه تزويرهما على تلك الصورة ، فإن ما يثيره الطاعن من خطأ الحكم فى تطبيق القانون يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٤٠ سنة ٣٩ ق جلسة ٢١/٤/١٩٦٩ س ٢٠ ص ٥٢٢)

٥ - إثبات مساهمة الطاعن فى مقارفة جريمة التزوير يفيد حتماً توافر علمه بتزوير المحرر الذى أسند إليه إستعماله .

(الطعن رقم ٤٨٧٠ سنة ٥١ ق جلسة ٩/٣/١٩٨٢ س ٢٢ ص ٣١٠)

## الطعن بالتزوير

وجوب أن يكون طلب سلوك طريق الطعن بالتزوير

واضحاً ومحددًا لا مبهماً غير محدد

١ - من المقرر أن الطعن بالنقض هو مناط إتصال المحكمة به وأن إيداع الأسباب التي بنى عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله ، وأنهما يكونان معاً وحدة إجرائية لا يقوم مقام الآخر أو يفي عنه ، بما يستوجب أن يستوفى في هذا العمل الإجرائي بذاته شروط صحت الشككية دون تكملته بوقائع أخرى خارجة عنه ، إن تكون أسباب الطعن واضحة محددة . ولما كان الطاعن لم يثر في أسباب طعنه بالنقض الى سلوك طريق الطعن بالتزوير في الحكم ، إلا على سبيل الاحتمال ، فيكون هذا السبب مشوباً بالابهام وعدم التحديد ، ولا يقبل منه - وهو يدعى بمثل هذا السبب منذ الحكم - سعيه يوم نظر طعنه ومن بعد مضي الاجل المضروب لإيداع الأسباب ، الى رفع هذه الشائبة أو تقديم دليل على طعنه وبإجراء خارج عنه ، بسلوك طريق الطعن بالتزوير .

(الطعن رقم ١٥٤٢ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/٣/٣ س ٢٢ من ٥١٨)

## ضرورة إطلاع المحكمة على المحرر المزور فرض المظروف المحتوي على السند المزور

١ - من المقرر أن إغفال المحكمة الاطلاع على الاوراق المدعى بتزويرها اثناء وجود القضية تحت نظرها مما يعيب إجراءات المحاكمة ويستوجب نقض الحكم لان تلك الاوراق هي أدلة الجريمة التي ينبغي عرضها على بساط البحث والمناقشة الشفوية بالجلسة .

(الطعن رقم ٥٠٧ سنة ٢٠١٠/١٠/٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١٢ ص ١٤٧)

٢ - من المقرر أن إغفال المحكمة الاطلاع على الورقة محل جريمة التزوير عند نظر الدعوى يعيب إجراءات المحاكمة ، لان اطلاع المحكمة بنفسها على الورقة المزورة إجراء جوهري من إجراءات المحاكمة في جرائم التزوير يقتضيه واجبها في تحييص الدليل الاساسي في الدعوى على اعتبار أن تلك الورقة هي دليل الذي يحمل شواهد التزوير ، ومن ثم يجب عرضها على بساط البحث والمناقشة بالجلسة في حضور الخصوم ليبدى كل منهم رأيه فيها ويطمئن الى أن الورقة موضوع الدعوى هي التي دارت مرافعتها عليها ، الامر الذي فأت محكمة أول درجة إجراء وغاب على محكمة ثاني درجة تداركه مما يعيب حكمها بما يبطله ويوجب نقضه . ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم قد أشار إلى إطلاع المحكمة على الصورة الشمسية للسند المدعى بتزويره لان إطلاع المحكمة على تلك الصورة لا يكفي إلا في حالة فقد أصل السند المزور .

(الطعن رقم ٥٧٢ سنة ٢٠٢٧/٤/٢٤ ق جلسة ١٩٦٧/٤/١٨ ص ١٦٦)

٣ - لئن أغفلت المحكمة الاطلاع على الاوراق المدعى بتزويرها وهو مسلك يؤذن بتعيب إجراءات المحاكمة ، إلا أن ما يرد هذا العيب عن الحكم هو إنعدام جدواه ، ذلك بأن العقوبة التي أوقعتها المحكمة على المتهم عن مجموع الجرائم المسندة إليه ، هي العقوبة المقررة في المادتين ١١٢ و ١١٨ من قانون العقوبات المعدلتين بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ التي طبقتها المحكمة على جريمة

الاختلاس ، ومن ثم فلامصلحة له فى النعى على الحكم بلوجه الطعن تتصل بجريمتى تزوير المحررات الرسمية واستعمالها طالما أن المحكمة طبقت المادة ٣١٢ من قانون العقوبات وقضت بمعاقبته بالعقوبة الأشد وهى العقوبة المقررة لجريمة الاختلاس المستندة إليه .

(الطعن رقم ١٧٤٤ سنة ٢٧ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٦٧ س ١٨ ص ١٢٥٩)

(الطعن رقم ٨١٠ سنة ٢٩ ق جلسة ١٦/١/١٩٦٩ س ٢٠ ص ١١٢)

٤ - لا يكفى إطلاع المحكمة وحدها على الورقة المزورة بل يجب كإجراء من إجراءات المحاكمة فى جرائم التزوير عرضها باعتبارها من أدلة الجريمة على بساط البحث والمناقشة بالجلسة فى حضور الخصوم ليبدى كل منهم رأيه فيها ويضمن الى أن هذه الورقة - موضوع الدعوى - هى التى دارت مرافعتها عليها ، وهو ما فاق محكمة أول درجة إجراء وغاب عن محكمة ثانى درجة تداركه . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يبطله ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٢٩٧ سنة ٢٩ ق جلسة ٢٧/١٠/١٩٦٩ س ٢٠ ص ١١٧٤)

٥ - لئن كان من المقرر أن إغفال المحكمة الاطلاع على الورقة محل جريمة التزوير عند نظر الدعوى يعيب إجراءات المحاكمة ، لان إطلاع المحكمة بنفسها على الورقة المزورة إجراء جوهري من إجراءات المحاكمة فى جرائم التزوير يقتضيه واجبها فى تمحيص الدليل الاساسى فى الدعوى على إعتبار أن الورقة هى الدليل التى يحمل شواهد التزوير ، ومن ثم يجب عرضها على بساط البحث والمناقشة بالجلسة فى حضور الخصوم ليبدى كل منهم رأيه فيها ويضمن الى أن الورقة موضوع الدعوى هى التى دارت مرافعتها عليها ، إلا أنه لما كان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أنه أثبت بها أن المحكمة فضت المظروف الذى يحوى الشكوى (موضوع جريمة التزوير) والصورة المنسوخة من محضرها والمحتوى كذلك على أوراق متعلقة بهذه الشكوى واستكتاب المتهم (الطاعن) وقد توافع بعد ذلك الحاضر معه ثم صدر الحكم المطعون فيه الذى ورد بين متوناته ما تبين من الاطلاع على تلك الأوراق ، وكان لم يفت المحكمة فى هذه الدعوى - على نحو ما سلف - القيام بهذا الاجراء ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد .

(الطعن رقم ١١٥٠ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥ س ٢٣ ع ٢ ص ١٤٦٧)

٦ - إذا كان العقد المطعون عليه بالتزوير مقدم في حافظة الطاعن بين مرفقاتها فإنه بذلك كان معروضاً على بساط البحث والمناقشة في حضور الخصوم بجلسة المحاكمة الاستئنافية ولم يكن مودعاً في حرز مفلق لم يفرض لدى نظر الدعوى أمامها - على حد ما نعى به الطاعن - فإن النعى في هذا الشأن لا يكون صحيحاً .

(الطعن رقم ١٤٥ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٤ س ٢٣ ع ٣ ص ١٤٣١)

٧ - إغفال المحكمة الاطلاع على الورقة موضوع الدعوى عند نظرها يعيب إجراءات المحاكمة لأن إطلاع المحكمة بنفسها على الورقة المزورة إجراء جوهري من إجراءات المحاكمة في جرائم التزوير يقتضيه واجبها في تحييص الدليل الاساسي في الدعوى على إعتبار أن تلك الورقة هي الدليل الذي يحمل أدلة التزوير ، ومن ثم يجب عرضها على بساط البحث والمناقشة بالجلسة في حضور الخصوم ليبدى كل منهم رأيه فيها ويطمئن إلى أن الورقة موضوع الدعوى هي التي دارت مرافعتها عليها - ولا يغير من ذلك ما هو مبين على حرز الورقة من إطلاع المحكمة عليها لأن الاطلاع يتعين أن يقع في حضرة الخصوم - لما كان ذلك وكان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة الابتدائية أو الإستئنافية ولا من الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه أن المحكمة قد أطلعت على المحرر موضوع الدعوى في حضور الخصوم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يبطله ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٤٦٢ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٥/١٩ س ٢٥ ص ٤٩١)

٨ - إذا كان الثابت من مدروحات الحكم المطعون فيه وفي محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة قضت المظروف المحتوى على السند المزور في حضور الطاعن والمدافع عنه بجلسة المحاكمة ومن ثم فقد كان معروضاً على بساط البحث والمناقشة في حضور الخصوم وكان في مكنه الطاعن الاطلاع عليه ، إذا ما طلب من المحكمة ذلك فإن ما يثيره من عدم إطلاعه على ذلك السند لا يكون له محل .

(الطعن رقم ٦٩٣ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٥/١٩ س ٢٣ ع ١ ص ٤٣١)

٩ - لا مصلحة للطاعن من التعمى على الحكم بعدم اطلاق المحكمة على الورقة المزورة أو عدم بيانها مواد العقاب بالنسبة لتهمتي التزوير والاستعمال طالما أنه قضى بإدانته عن تهمة إصدار شيك بدون رصيد وأوقع عليه عقوبة واحدة مما تدخل في حدود العقوبة المقررة لهذه الجريمة .

(الطعن رقم ٥٧٤ سنة ٤٧ ق جلسة ٣١/١٠/١٩٧٧ س ٢٨ ص ٨٩٧)

١٠ - من المقرر أن إغفال المحكمة الاطلاع على الورقة محل جريمة التزوير عند نظر الدعوى يعيب إجراءات المحاكمة لأن إطلاع المحكمة بنفسها على الورقة المزورة إجراء جوهري - إجراءات المحاكمة في جرائم التزوير يقتضيه واجبها في تحييص الدليل الاساسى في الدعوى على إعتبار أن تلك الورقة هي الدليل الذي يحمل شواهد التزوير ، ومن ثم عرضها على بساط البحث والمناقشة بالجلسة في حضور المدافع عن الطاعن لابتداء رأيه فيها وليطمئن الى أن الورقة موضوع الدعوى هي التي دارت مراقبته عليها .

(الطعن رقم ١٢٦٥ سنة ٤٩ ق جلسة ٣/٨/١٩٨٠ س ٣١ ص ٢٢٨)

١١ - لما كان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة من المحكمة فضت الحرز المحتوى على المحرر المزور في حضور الطاعن والمدافع عنه ومن ثم فقد كان المحرر معروضاً على بساط البحث والمناقشة في حضور الخصوم وكان في مكنه الطاعن الاطلاع عليه إذا ما طلب من المحكمة ذلك .

(الطعن رقم ٤٨٧٠ سنة ٥١ ق جلسة ٩/٣/١٩٨٢ س ٣٢ ص ٣١٠)

١٢ - لما كان القانون لا يجعل لاثبات التزوير طريقاً خاصاً مادامت المحكمة قد إطمأنت من الادلة السائغة التي أوردتها الى ثبوت الجريمة ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن إعترف في التحقيقات - بما لا يمارى فيه - بإرتكاب جريمة التسمي بإسم غير إسمه الحقيقي في جواز السفر ، ولا يبين من محضر الجلسة أنه طلب من المحكمة أن تفضى حرز جواز السفر والبطاقة العائلية ، فليس له أن ينعمى على الحكم بعدم إطلاع المحكمة عليهما وعرضهما عليه أو سلوك طريق معين في إثبات الجريمة .

(الطعن رقم ٢٦٥٠ سنة ٥١ ق جلسة ٢٠/١/١٩٨٢ س ٣٢ ص ٦٢)

١٣ - من المقرر أن إغفال المحكمة الاطلاع على الورقة محل جريمة التزوير عند نظر الدعوى يعيب إجراءات المحاكمة لأن إطلاع المحكمة بنفسها على الورقة المزورة إجراء جوهري من إجراءات المحاكمة في جرائم التزوير يقتضيه واجبها في تحييص الدليل الاماسي في الدعوى بأن تلك الورقة هي الدليل الذي يكمل شواهد التزوير ، ومن ثم عرضها على بساط البحث والمناقشة بالجلسة في حضور المدافع عن الطاعن لابداء رأيه فيها وليطمئن الى أن الورقة موضوع الدعوى هي التي دارت مرافعته عليها ، إلا أنه لما كان الثابت من المفردات المضمونة أن ملف الدعويين مرفقاً بالاوراق ، وهو يتأى من محضرى الجلسة المزورين كانا معروضين على بساط البحث والمناقشة بالجلسة بحضور الخصوم ، فإن منعى الطاعن في هذا الشئ لا يكن صحيحاً .

(الطعن رقم ٧٤٤٧ سنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٤/٣ ص ٣٦ ص ٥٢٠)

١٤ - وحيث أن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إستيلاء بغير حق على مال عام مرتبطة بجريمتى تزوير محررات وإستعمالها ، قد شابه البطلان والقصور في التسبب والفساد في الاستدلال ، كما إنطوى على إخلال بحق الدفاع - ذلك بأنه قد خلا من بيان إسم المحكمة التي أصدرته ، كما أن الطاعن تمسك بطلب ضم محاضر إستلام أمين العهدة الذي يستلم في نفس اليوم ومحضر إصابة الطاعن من جراء تصادم سيارة نتج عنه فقدانه للذاكرة كما تمسك بطلب ندب خبير لتحقيق واقعة التزوير إلا أن الحكم المطعون فيه لم يجبه الى طلبه ولم يعرض لهذا الدفاع إيراداً ورداً ، كما قضت المحكمة في الدعوى بون أن تطلع على الاوراق المدعى بتزويرها . وكل هذا يعيب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الاستيلاء على مال عام المرتبطة بجريمتى تزوير محررات وإستعمالها التي دين الطاعن بها . وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائفة من شأنها أن تؤدي الى مارتب عليها مستمدة من أقوال الشهود وإقرار المتهم بالتحقيقات الادارية وكذا إقراراته التي إعترف بتحريرها بخط يده وما إنتهى

إليه تقرير لجنة الجرد - لما كان ذلك ، وكان النعى بخلو الحكم من بيان المحكمة التي أصدرته مردوداً بأن البين من مطالعة الحكم المطعون فيه ومحضر الجلسة أنه قد أثبت في نيباجتها إسم المحكمة التي أصدرته «محكمة أمن الدولة العليا» ثم ورد بعد ذكر أسماء الهيئة أنها مشكلة من مستشارى محكمة إستئناف القاهرة - وهو ما يتحقق به بيان إسم المحكمة التي أصدرت الحكم كما يتطلبه القانون - وكان لا يعيب الحكم ورود بيان محكمة الاستئناف التي شكلت منها المحكمة بعد بيان أسماء الهيئة التي أصدرته ، ذلك أن القانون لم يشترط إثبات هذا البيان فى مكان معين من الحكم فإن منعى الطاعن فى هذا الخصوص فى غير محله - لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم فى مناهى دفاعه الموضوعى وفى كل شبهة يثيرها والرد على ذلك مادام الرد يستقاد ضمناً من القضاء بالادانة إستناداً الى زلة الثبوت السائغة التي أوردتها الحكم فإن ما يثيره الطاعن من أن المحكمة لم تجبه أى طلب ضم محاضر إستلام أمين العهدة فى نفس يوم واقعة ومحضر إصابته يكون فى غير محله فضلاً عن أنه من المقرر أن الطلب الذى لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى إثبات إستحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل كان المقصود به إثارة الشبهة فى الدليل الذى إطمأنت إليه المحكمة فإنه يعتبر دفاعاً موضوعياً لا تلتزم المحكمة بإجابته ، لما كان ذلك وكانت المحكمة لا تلتزم بتقصى أسباب إمتناع عقاب المتهم فى حكمها ما لم يدفع به زمامها - وإذ ما كان الثابت أن الطاعن أو المدافع عنه لم يتمسك أمام المحكمة بقيام سبب من تلك الاسباب وإنما قهرى ما أثبت بالمحضر هو مجرد قول المدافع عن الطاعن «..... أن هذا المتهم إستقل من هؤلاء من فقده الذاكرة وكان هو كبش الفداء وهذا واضح من ملف طبي عنه تعريض .....» وإذ كانت العبارة سالفة الذكر هى من العبارات المرسلة ولا تحمل معنى سبب من أسباب إمتناع المتهم من العقاب ، فإنه لا يقبل من الطاعن أن يثير هذا الامر لأول مرة أمام محكمة النقض لما يتطلبه من إجراء تحقيق موضوعى تتحسر عنه وظيفته . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحكمة لا تلتزم قانوناً بأن تعين خبيراً فى دعاوى التزوير ، متى كان الامر ثابتاً لديها مما يقوم فى الدعوى من أدلة أخرى ، كما هو الشأن فى الدعوى المطروحة فإن ما يثيره

الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل ، لما كان ذلك ، وكان صحيحاً على ما ثبت من مراجعة محاضر الجلسات ومذونات الحكم المطعون فيه ما قال به الطاعن من أن المحكمة أغفلت الاطلاع على الاوراق المزورة وهو مسلك من الحكم كان يؤذن بتعيب إجراءات المحاكمة إلا أن ما يرد هذا العيب عن الحكم في صورة الطعن العالي هو إنعدام جدواه ذلك بأن العقوبة التي أوقعتها المحكمة على الطاعن عن جريمة الاستيلاء على مال عام المرتبطة بجريمتي تزوير محررات وإستعمالها في العقوبة المقررة في الفقرة الاولى من المادة ١١٣ من قانون العقوبات التي طبقتها المحكمة عن جريمة الاستيلاء على مال عام - ومن ثم فلا مصلحة للطاعن في النعي بلوجه تتصل بجريمتي التزوير في محررات وإستعمالها طالما أن العقوبة تدخل في الحدود المقررة لجريمة الاستيلاء على مال عام مجردة من ظرف الارتباط بجريمتي تزوير محررات وإستعمالها لما كان ما تقدم ، فإن الذعن يكون على غير أساس ويتمين رفضه موضوعاً .

(الطعن رقم ٥٨٥١ سنة ٥٦ ق جلسة ١/٨/١٩٨٧)

## الدفع بتزوير ورقة هو دفاع موضوعي تستقل بتقدير جديته محكمة الموضوع

١ - الدفع بتزوير ورقة هو دفاع موضوعي ، فإذا كان الحكم الابتدائي الذي أيد بالحكم الاستئنافي المطعون فيه قد رد على الدفع رداً سائفاً بما مؤداه أن المحكمة إعتبرته غير مجد لعدم تمسك المتهم طوال مراحل الدعوى وإطعنات في حدود سلطتها التقديرية الى صحة العقد المقول بتزويره فإن ما ينعاه المتهم من قاله الفساد في الإستدلال والإخلال بحق الدفاع يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٢٣٩٧ سنة ٣١ ق جلسة ٢١/٥/١٩٦٢ ص ١٢ ص ٤٦٩)

٢ - الطعن بالتزوير في أوراق الدعوى المقدمة فيها هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع التي لا تلتزم بإجابه ، لأن الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهي الخبر الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها مادامت المسألة ليست من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبداء رأى فيها . ولما كانت المحكمة قد إطمأنّت إلى صدور الشيك موضوع الدعوى من الطاعن فإنها بذلك تكون قد فصلت في أمر موضوعي لإشراف محكمة النقض عليه ، ولا يعنى ما طلبه الطاعن بشأن تمكينه من الطعن بالتزوير في هذا الشيك أن يكون طلباً للتأجيل لإتخاذ إجراء لا تلتزم المحكمة في الأصل بالإستجابة إليه طالما أنها إستخلصت من وقائع الدعوى عدم الحاجة إليه فلا يصح أن يعاب على المحكمة إلتفاتها عنه .

(الطعن رقم ١٢١٤ سنة ٢٤ ق جلسة ١٨/١/١٩٦٥ ص ٢٦ ص ٦٩)

٣ - نظمت المواد ٢٩٥ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية أحكام الطعن بالتزوير بطريق التسمية للدعوى الأصلية . وقد توخى الشارع تبسيط الإجراءات ولم يشأ الأخذ بما ورد في قانون المرافعات عن دعوى التزوير الفرعية ويبين من

هذه المواد والمذكرة الإيضاحية المصاحبة لمشروع قانون الإجراءات الجنائية أن الطعن بالتزوير في ورقة من الأوراق المقدمة في الدعوى هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع ، ولا تلتزم هذه المحكمة بإجابته ، لأن الأصل أن لها كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهي الخبير الأعلى في كل ما تستطيع هي أن تفصل فيه بنفسها أو بالإستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها مادامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبداء رأى فيها . ولما كانت المحكمة قدرت أن الطاعن وقع على كشوف الجرد المقدمة في الدعوى ، فإنها بذلك تكون قد فصلت في أمر موضوعي لإشراف محكمة النقض عليه ، ولا يعدو ما طلبه الدفاع من تمكينه من الطعن بالتزوير في إمضائه على الكشوف سالفة الذكر أن يكون طلباً للتأجيل لإتخاذ إجراء لا يلتزم المحكمة في الأصل بالإستجابة إليه ، فلا يصح أن يعاب على المحكمة إلتفاتها عنه ، ويكون ما ينعاه الطاعن على الحكم بالإخلال بحق الدفاع والفساد في الإستدلال . في غير محله .

(الطعن رقم ١٠٥٠ سنة ٣٣ ق جلسة ٢١/١٠/١٩٦٣ س ١٤ ص ٦٦٢)

٤ - مؤدى نصوص المواد ٢٩٥ و ٢٩٦ و ٢٩٧ من قانون الإجراءات الجنائية والمذكرة الإيضاحية لمشروع الحكومة أن الطعن بالتزوير في ورقة من الأوراق المقدمة في الدعوى هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع ، فيجوز لها ألا تحقق بنفسها الطعن بالتزوير وألا تحيله إلى النيابة العامة لتحقيقه وألا تقف الفصل في الدعوى الأصلية إذا قدرت أن الطعن غير جدى وأن الدلائل عليه وإمية .

(الطعن رقم ٧٢٩ سنة ٣٦ ق جلسة ٢١/٦/١٩٦٦ س ١٧ ص ٨٦٢ ،

الطعن رقم ١٠٩٣ سنة ٣٧ ق جلسة ٢٧/٢/١٩٦٨ س ١٩ ص ٢٨٨)

٥ - متى كان الحكم المطعون فيه قد عرض لما أثاره الطاعن من أن الشيك موضوع الدعوى قد حذر في تاريخ سابق إستحقاقه المذون به وكان تاريخ إصداره مثبتاً تحت توقيع الطاعن على ذات الشيك ثم قام المدعى بالحقوق

المدنية بمحو ذلك التاريخ حتى يبدو الشيك كأنه أداة وفاء مما دعا الطاعن إلى إتخاذ طريق الإدعاء بالتزوير وطلب ندب أحد الخبراء لتحقيق ما إدعاه وأطرحه تأسيساً على أن المحكمة لم تتبين من إطلاعها على ورقة الشيك الصادر من الطاعن للمدعى بالحق المدني ثمة ما ينم عن أنها تحمل تاريخاً آخر أسفل إمضاء الطاعن على نحو ما زعم وإستدلت المحكمة من ذلك ومن إبداء الطاعن لإدعائه بالتزوير في مرحلة متأخرة من مراحل المحاكمة على فساد ذلك الإدعاء . وكان ما أورده الحكم سائفاً وكافياً في الرد على دفاع الطاعن في صورة الدعوى ولا معقب على محكمة الموضوع فيه ، لما هو مقرر من أن الطعن بالتزوير هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع بما لها من كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة عليها ولما هو مقرر كذلك من أن محكمة الموضوع لا تلتزم بإجابة طلب ندب خبير عليها ولما هو مقرر كذلك من زن محكمة الموضوع لا تلتزم بإجابة طلب ندب خبير في الدعوى مادامت الواقعة قد وضحت لديها ومادامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبداء الرأي فيها .

(الطعن رقم ٩٨٤ سنة ٤٣ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٧٣ س ٢٤ ج ٣ ص ١١٣٦)

٦ - لنن كان من المقرر أن الطعن بالتزوير على ورقة من أوراق الدعوى هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع التي لا تلتزم بإجابته لأن الأصل أن للمحكمة كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهي الخبير الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالإستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها مادامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبداء رأى فيها وأنه وإن كان طلب المتهم تمكينه من الطعن بالتزوير إنما هو من قبيل طلبات التأجيل لإتخاذ إجراء مما لا تلتزم المحكمة في الأصل بالإستجابة إليها إلا أن ذلك مشروط بأن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى عدم الحاجة إلى ذلك الإجراء ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لطلب الطاعن وجاء مقصوداً على تأييد الحكم الغيابي الذي أيد الحكم الابتدائي لأسبابه على الرغم من أنه أقام قضاءً على أدلة من بينها إطلاق القول بأن الشيك موقع من

الطاعن وعلى الرغم مما أثاره الأخير من تزوير الشيك وهو دفاع جوهرى لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم فى الدعوى بحيث إذا صح هذا الدفاع لتغير وجه الرأى فيها ، فكان على المحكمة أن تعرض فى حكمها لهذا الدفاع وأن تمحصه وأن تبين العلة فى عدم إيجابته إن هى رأت إطراحه أما وأنها لم تفعل وإلتفت عنه كلية فإن حكمها يكون معيباً بما يبطله ويستوجب نقضه والإعادة .

(الطن رقم ٩٤٧ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١/٢٥ س ٢٥ ص ٧٧٢)

٧ - لما كان من المقرر إنه وإن كان القانون قد أوجب سماع ما يبيده المتهم من أوجه دفاع إلا أن المحكمة إذا كانت قد وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى قلها أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين علة عدم إيجابتها هذا الطلب ، وكان الطعن بالتزوير فى ورقة من أوراق الدعوى المقدمة فيها من وسائل الدفاع التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع والنسب لا تلتزم بإيجابته لأن الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة فى تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث ، ولما كان الثابت من مبنات الحكم الإبتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن المحكمة عرضت لطلب الطاعن تكليف المدعى بالحق المدنى تقديم أصل الشيك لإتخاذ إجراءات الطعن بالتزوير وردت عليه بالرفض تأسيساً على أن الطاعن كان قد طلب أجلاً للسداد ثم عاد وقرر أنه يطعن بالتزوير مما يدل على التسويف وعدم جدية دفاعه فإنها تكون قد فصلت فى أمر موضوعى لا تجوز المجادلة فيه أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ٧٠ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/٤/١٨ س ٢٧ ص ٤٣٦)

٨ - من المقرر أن محكمة الموضوع لها كامل السلطة فى تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وأن الطعن بالتزوير فى ورقة من أوراق الدعوى المقدمة فيها هو من وسائل الدفاع التى تخضع لتقدير المحكمة .

(الطن رقم ١٢٢٠ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/١/٥ س ٢٨ ص ٦٦٦ ،

الطن رقم ٨٢٣ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٦ س ٢٨ ص ١٠٨١)

٩ - الطعن بالتزوير فى ورقة من زوراق الدعوى المقدمة فيها هو من وسائل

الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع ولا تلتزم بإجابته لأن الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث ، وكان ما قاله الحكم من أن القائمة كتبت بخط الطاعن ومن أوراق وممداد واحد . منافياً ومن شأنه أن يؤدي إلى ما رتب عليه من إطراح دفاعه بالتزوير وطلبه التقرير بالطعن والسير في إجراءات تحقيق الطعن ، فإن ما يثيره الطاعن في طعنه من قاله الفساد في الاستدلال والإخلال بحق الدفاع يكون في غير محله .

(الطعن رقم ٧٨ سنة ٤٨ ق جلسة ١٠/٤/١٩٧٨ س ٢٩ ص ٢٩٢)

١٠ - من المقرر أن الطعن بالتزوير على ورقة من أوراق الدعوى هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع التي لا تلتزم بإجابته لأن الأصل أن للمحكمة كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهي الخبر الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها مادامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشرح طريقها لإبداء رأي فيها ، وأنه لما كان طلب المتهم تمكينه من الطعن بالتزوير إنما من قبيل طلبات التأجيل لإتخاذ إجراء مما لا تلتزم المحكمة في الأصل بالإستجابة إليها إلا أن ذلك مشروط بأن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى عدم الحاجة إلى ذلك الإجراء .

(الطعن رقم ٥٦٩ سنة ٤٨ ق جلسة ٣٠/١٠/١٩٧٨ س ٢٩ ص ٧٥٧)

١١ - من المقرر أن الطعن بالتزوير في ورقة من الأوراق المقدمة المقدمة في الدعوى هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير المحكمة فيجوز لها ألا تحقق بنفسها الطعن بالتزوير وألا تحيله للنيابة العامة لتحقيقه وألا توقف الفصل في الدعوى الأصلية إذا ما قدرت أن الطعن غير جدي وأن الدلائل عليه واهية .

(الطعن رقم ١١١ سنة ٤٩ ق جلسة ٧/٦/١٩٧٩ س ٢٠ ص ٦٤٠)

## التنازل عن الطعن بالتزوير

١ - إن الطعن بالتزوير لا يمنع الطاعن من التنازل عنه في أى وقت وله أن يتقدم بهذا التنازل إلى المحكمة التي كانت الدعوى منظورة أمامها قبل إيقاعها ، وهي ليست ملزمة بالسير في تحقيق الطعن بالتزوير بعد تنازل الطاعن عن طعنه .

(الطعن رقم ٨٥٤ سنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣ س ٢٠ ص ٩٥١)

٢ - متى كان محامى الطاعن الثالث بعد أن أعلن تنازل موكله عن الطعن بالتزوير قد ترفع في موضوع الدعوى في حضور الطاعن الذى لم يبد إعتراضاً على تصرف محاميه ، فإن ما يثيره الطاعن بشأن عدم جواز الإعتداد بالتنازل عن طعنه وأن محاميه لم يكن لديه توكيل يخوله هذا التنازل لا يكون مقبولاً .

(الطعن السابق)

٣ - من المقرر أنه متى وقع التزوير أو الإستعمال فإن نزول المجنى عليه عن حقوقه المدنية وعن طعنه بالتزوير ونزول المتهم عن التمسك بالسند المزور لا أثر له على وقوع الجريمة .

(الطعن رقم ٢٢٢ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٦/١٢ س ٢٨ ص ٧٣٧)

## التنازل عن السند المزور وأثره على وقوع الجريمة

١ - من المقرر أنه متى وقع التزوير أو الإستعمال فإن التنازل عن السند المزور ممن تمسك به فى الدعوى المدنية المرددة بين طرفيها لا أثر له على وقوع الجريمة .

(الطنن رقم ١٨١٧ سنة ٣٥ ق جلسة ١٥/٢/١٩٦٦ ص ١٧ ح ٣٠٣)

٢ - لا أثر لوقف السير فى دعوى التزوير أمام المحكمة المدنية - طبقاً للمادة ٢٩٨ من قانون المرافعات بإقرار الخصم بعدم تمسكه بالسند - على جريمتى التزوير والإستعمال وإستحقاق مقارفيهما للعقاب .

(الطنن السابق)

٣ - من المقرر أنه متى وقع التزوير أو الإستعمال ، فإن التنازل عن السند المزور ممن تمسك به فى الدعوى المدنية المرددة بين طرفيها لا أثر له على وقوع الجريمة .

(الطنن رقم ٤٩٨ سنة ٤١ ق جلسة ١/١/١٩٧١ ص ٢٢ ح ٣ ص ٦٠٠)

٤ - من المقرر أنه متى وقع التزوير أو الإستعمال فإن نزول المجنى عليه عن حقوقه المدنية وعن طعنه بالتزوير ونزول المتهم عن التمسك بالسند المزور لا أثر له على وقوع الجريمة .

(الطنن رقم ٦٧٨ سنة ٤٣ ق جلسة ٢١/١٠/١٩٧٣ ص ٢٤ ح ٣ ص ٨٦٣)

٥ - .... أما ما يتعدى به الطاعن من أن المجنى عليها نزلت عن حقوقها المدنية وعن الطعن بالتزوير ونزل هو عن التمسك بالورقة ، وما يترتب على ذلك من وجوب إعتبارها صحيحة فإن ذلك مردود بأن ما جاء فى القانون من حجبة المحررات وإثبات صحتها إنما محله أحكام لها والزم القاضى بأن ما يجرى فى قضائه على مقتضاها والطريق المرسوم للطنن بالتزوير أمام المحاكم المدنية هو طريق خاص بها ، وليس فى القانون ما يجبر المحاكم الجنائية على ترسمه لأنها

فى الأصل حرة فى إنتهاج السبيل الموصلى إلى إقتناعها ولم يرسم القانون فى المواد الجنائية طريقاً خاصاً يسلكه القاضى فى تحرى الأدلة .

(الطعن رقم ٦٧٨ سنة ٤٢ ق جلسة ٢١/١٠/١٩٧٣ س ٢٤ ع ٢ ص ٨٦٣)

٦ - ..... أما ما يتهدى به الطاعن من أنه نزل عن التمسك بالورقة المزورة وأن المحكمة لم تنقيد بأحكام قانون الإثبات الذى يترتب على هذا التنازل إنهاء إجراءات دعوى التزوير وإنهاء كل أثر قانونى للورقة ، فإن ذلك مردود بأن ما جاء فى القانون من حجية المحررات وإثبات صحتها إنما محله أحكام الإثبات فى المواد المدنية والتجارية حيث عينت الأدلة ووضعت أحكام لها وألزم القاضى بأن يجرى فى أحكامه على مقتضاها والطريق المرسوم للطعن بالتزوير أمام المحاكم المدنية هو طريق خاص بها ، وليس فى القانون ما يجبر المحاكم الجنائية على ترسمه لأنها فى الأصل حرة فى إنتهاج السبيل الموصلى إلى إقتناعها ، ولم يرسم القانون فى المواد الجنائية طريقاً خاصاً يسلكه القاضى فى تحرى الأدلة ، ومن المقرر أنه متى وقع التزوير أو الإستعمال فإن نزول المجنى عليه عن حقوقه المدنية وطعنه بالتزوير ونزول المتهم عن التمسك بالسند المزور لا أثر له على وقوع الجريمة .

(الطعن رقم ٢٣٢ سنة ٤٧ ق جلسة ١٢/٦/١٩٧٧ س ٢٨ ص ٧٣٧)

٧ - من المقرر أنه متى وقع التزوير أو إستعمال المحرر المزور فإن التنازل عن المحرر المزور ممن تمسك به لا أثر له على وقوع الجريمة ، ولا يعيب الحكم عدم تعرضه للسند المثبت لتنازل الطاعن عن التمسك بالمحررين ، لأن المحكمة فى أصول الإستدلال لا تلتزم بالتحدث فى حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر فى تكوين عقيدتها ولا عليها إن هى إلتفت عن أى دليل آخر لأن فى عدم إيرادها له ما يفيد إطراحه .

(الطعن رقم ١٢٦٥ سنة ٤٩ ق جلسة ٦/٢/١٩٨٠ س ٣١ ص ٢٢٨)

٨ - من المقرر أنه متى وقع التزوير وإستعمال المحرر المزور ، فإن نزول المتهم عن التمسك بالمحرر المزور لا أثر له على وقوع الجريمة .

(الطعن رقم ١٩٨ سنة ٥٠ ق جلسة ١٦/١٠/١٩٨٠ س ٣١ ص ٨٩٥)

٩ - من المقرر أنه متى وقع التزوير أو الإستعمال فإن التنازل عن الورقة المزورة ممن تمسك بها في الدعوى المدنية لا يكون له أثر في وقوع الجريمة فإن ما يثيره الطاعن من تنازل عن المحررات المزورة لا يكون له محل .

(الطعن رقم ٨٠٩ سنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٣/٥/٢٤ س ٢٤ ص ٦٦٦)

## لا يجوز للمتهم التمسك لأول مرة بالدفاع الموضوعي الخاص بالإدعاء بالتزوير أمام محكمة النقض

١ - إذا كان المتهم (الطاعن) لم يتمسك بالدفاع الموضوعي - الخاص بالإدعاء بالتزوير الورقة - أمام المحكمة الإستئنافية ، فإنه لا يجوز له بعد ذلك إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٣٩٧ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٢١ س ١٣ ص ٤٦٩)

٢ - الإدعاء بحصول تزوير في تقرير المعارضة هو من المسائل الموضوعية التي تحتاج إلى تحقيق فلا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٨٨ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٨ س ٢٨ ص ٥٦٥)

٣ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في مدوناته أن الإقرار المقدم من المطعون ضدهما كان منسوباً للمتهم متضمناً بقبوله الحكم الصادر ضده بشقيه الجنائي والمدني وتعهده بعدم الطعن عليه بالإستئناف ، ولا يماذي الطاعن في هذه البيانات بل يسلم بها في أسباب طعنه فإن الأصل أن حجية هذا الإقرار - لو صح - إنما تقتصر على المتهم ولا تنصرف إلى الطاعن فلا يحتج عليه به كما أنه لا يضار به رغم أن التعويض المقضي به ابتدائياً كان محكوماً به عليه وعلى المتهم على وجه التضامن بينهما ، ذلك بأن الفقرة الأولى من المادة ٢٩٥ من القانون المدني قد نصت على أنه «إذا أقر أحد المدينين المتاضمين بالدين فلا يسرى هذا الإقرار في حق الباقيين» ومن ثم فإن الطاعن لم تكن له مصلحة قانونية في الطعن بالتزوير على ذلك الإقرار بل ولا صفة له في ذلك أيضاً فلا جدوى له مما يشيره نعيماً على الحكم بعدم إجابته إلى طلب التأجيل ليتمكن من الطعن بالتزوير على الإقرار المذكور ، ولا يجوز له التحدي بأن المتهم كان مشاركاً له في هذا الطلب ذلك بأن الأصل أنه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان متصلاً منها بشخص الطاعن .

(الطعن رقم ١٣٠٧ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/٣/٢٠ س ٢٩ ص ٣١٥)

٤ - لما كانت محكمة الموضوع قد خلصت بما لها من سلطة تقدير إلى ارتكاب الطاعن لجريمة سرقة السند محل الجريمة مستغلاً في ذلك تحرير سند آخر في ذات التاريخ بدلاً منه ، ودلت على ثبوت هذه الواقعة في حقه بما ينتجها من وجوه الأدلة المستمدة من أقوال شهود الإثبات وأقوال الطاعن نفسه من أنه لم يقرض المدينة غير قرض واحد في تاريخ تحرير ذلك السند ، فإنه لا تكون للطاعن - الذي لم توجه إليه تهمة التزوير - مصلحة في النعمى على المحكمة لعدم مضيها في تحقيق واقعة تزوير السند ، وبضمنى ما يثيره في هذا الشأن من قاله الإخلال بحق الدفاع غير سديد .

(الطعن رقم ١١٨٢ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/١/٢٠ س ٣٤ من ١٢٦)

## طريقة إثبات التزوير

١ - لم يحدد القانون الجنائي طريقة إثبات معينة في دعوى التزوير للقاضى الجنائى أن يكون إعتقاده فيها نون التقيد بدليل معين ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة التزوير التى دان بها الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه فى الدفاع حين لم تجبه إلى طلب عرض الأوراق المطعون فيها على الجهات الفنية لتبدي رأيا الفنية فيها ، يكون فى غير محله .

(الطعن رقم ٢٠٥٥ سنة ٢٢ ق جلسة ٢٤/١١/١٩٦٢ س ١٢ ص ٨٨٦)

٢ - لم يرسم القانون لجريمة التزوير طريقة إثبات خاصة يتعين على المحاكم الجنائية إنتهاجها ، ولا يوجد ما يمنعها من أن تأخذ فى إدانة المتهم بتقرير خبير سبق تقديمه للمحكمة المدنية متى إطمأنت إليه وإقتنعت به .

(الطعن رقم ١٨١٧ سنة ٣٥ ق جلسة ١٥/٣/١٩٦٦ س ١٧ ص ٣٠٢)

٣ - لم يجمل القانون الجنائى لإثبات التزوير طريقاً خاصاً ، ومن ثم فإن النemy على الحكم لأخذه بما جاء بتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير واللجنة المشكلة لفحص الإشتراك المزور ينحل إلى جدل موضوعى فى تقدير الأدلة مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقبيتها بشأنه أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٧ سنة ٢٨ ق جلسة ٥/٢/١٩٦٨ س ١٩ ص ١٨١ ،

الطعن رقم ١٦٣٠ سنة ٢٨ ق جلسة ١٢/١/١٩٦٩ س ٢٠ ص ٦٩)

٤ - من المقرر أن إثبات التزوير وإستعماله ليس له طريق خاص ، إذ العبرة فيه بما تطمئن إليه المحكمة من الأدلة السانغة .

(الطعن رقم ١٩٦ سنة ٤٠ ق جلسة ٣٠/٣/١٩٧٠ س ٢١ ع ١ ص ٤٩٤)

٥ - العبرة فى الإثبات فى المواد الجنائية هى بإقتناع القاضى وإطمئنانه

إلى الأدلة المطروحة عليه ، وله أن يأخذ بأي دليل يرتاح إليه إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه ، وإثبات التزوير واستعماله ليس له طريق خاص والمبرة فيه بما تظمن إليه المحكمة من الأدلة السانغة .

(الطعن رقم ١٤٥ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٤ س ٢٢ ع ٣ ص ١٤٢١)

٦ - من المقرر في الأصل في المحاكمات الجنائية هو إقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه ، فله أن يكون عقيدته من أي دليل أو قرينة يرتاح إليها إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه ، ولما كان القانون الجنائي لم يجعل لإثبات جرائم التزوير طريقاً خاصاً ، وكان لا يشترط أن تكون الأدلة التي يعتمد عليها الحكم بحيث ينبنى كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى ، إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حده دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في إكمال رقتناع المحكمة وإطمئنانها إلى ما إنتهت إليه - كما هو الحال في الدعوى الحالية - ومن ثم فلا محل لما يثيره الطاعن في شأن إستناد الحكم في إدانة الطاعن على أقوال شهود الإثبات أو تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير ، إذ أنه لا يعدو جدلاً موضوعياً في تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١١٥٠ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥ س ٢٢ ع ٣ ص ١٤٦٧)

٧ - حق القاضي في تكوين عقيدته من أي دليل أو قرينة يرتاح إليها . ما لم يقيده القانون بدليل معين . جرائم التزوير لم يجعل القانون لإثباتها طريقاً خاصاً . الأدلة التي يعتمد عليها الحكم . يكفي أن تكون في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في إكمال إقتناع المحكمة وإطمئنانها إلى ما إنتهت إليه . الجدل الموضوعي في تقدير أدلة الدعوى ، لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٤٧٦ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٥/٢٠ س ٢٥ ص ٥٠٤ ،

الطعن رقم ١٠٢٣ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١٠/٢٠ س ٢٥ ص ٦٨٤)

٨ - من المقرر أن الأصل في المحاكمات الجنائية هو إقتناع القاضى بناء على الأدلة المطروحة عليه ، فله أن يكون عقيدته من أى دليل أو قرينة يرتاح إليها إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه ، ولما كان القانون الجنائى لم يجعل لإثبات جرائم تزوير طريقاً خاصاً ، وكان لا يشترط أن تكون الأدلة التى إعتد عليها الحكم بحيث ينبذ كل دليل ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجمعة تتكون عقيدة المحكمة ، فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حده دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤيدة إلى ما قصده الحكم ومنتجة فى إكتمال إقتناع المحكمة وإطمئنائها إلى ما إنتهت إليه .

(الطعن رقم ١٢٦٥ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٣/٦ س ٣١ ص ٣٢٨)

٩ - القانون الجنائى لم يجعل لإثبات جرائم التزوير طريقاً خاصاً .

(الطعن رقم ١٤٤٥ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/١٣ س ٣٢ ص ٦٩٢)

١٠ - لما كان القانون الجنائى لم يحدد طريقة إثبات معينة فى دعوى التزوير للقاضى أن يكون إعتقاده فيها دون التقيد بدليل معين ، فلا حرج على المحكمة إن هى أخذت بالصورة الضوئية للمحرر المزور كدليل فى الدعوى مادامت قد إطمأنت إلى صحتها .

(الطعن رقم ٤٤٢٤ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١١/٣٠ س ٣٢ ص ٩٣٧)

١١ - العبرة فى الإثبات فى المواد الجنائية هى بإقتناع القاضى وإطمئنانه إلى الأدلة المطروحة عليه ، وله أن يأخذ بأى دليل يرتاح إليه إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه .

(الطعن رقم ٧٤٤٧ سنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٤/٣ س ٣٦ ص ٥٣٠)

## المضاهاة

١ - إن العبرة في المسائل الجنائية إنما تكون بإقتناع قاضى الموضوع بأن إجراء من الإجراءات يصح أو لا يصح أن يتخذ أساساً لكشف الحقيقة ومادام هذا الأساس الذى إعتد عليه القاضى لا ينافى حكماً من أحكام القانون فهو فى حل من الإعتداد عليه خصوصاً إذا كانت الظروف قد حالت بين القاضى وبين المسائل الأخرى التى كان يصح الإعتداد عليها فى الأحوال العادية فإذا ما إتخذ خبير من الصورة الشمسية للمستندات المفقودة أساساً للمضاهاة ورات المحكمة أن هذه الصورة تصلح أساساً لها وأن تلك المضاهاة تنتج حقاً النتيجة التى إنتهى إليها الخبير والتى تجعل المحكمة تثق ثقة تامة بما قرره فلا حرج على المحكمة فى ذلك

(الطعن رقم ٢٠٣٦ سنة ٤ ق جلسة ١٩٣٥/٣/٤)

(الطعن رقم ٢٦٥٩ سنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٨ س ٣٤ ص ١١١٠)

٢ - إن نيب المحكمة خبير لعمل المضاهاة على ورقة معينة ليس من شأنه ولا يمكن أن يكون من شأنه أن يسلبها حقها فى أن تأخذ أو أن لا تأخذ بتقرير الخبير الذى نيبته فإذا هى رأت لاي سبب من الأسباب أن لا تأخذ بتقرير الخبير فلا يصح رميها بالتناقض ولو كان السبب هو عدم إطمئنانها إلى ورقة المضاهاة

(الطعن رقم ٣٣٧ سنة ١٣ ق جلسة ١٩٤٣/٢/١)

٣ - إن المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات إذ نصت على ضرورة وضع أهل الخبرة إمضاتهم وعلاماتهم على الأوراق المقتضى المضاهاة عليها قبل الشروع فى التحقيق فإنها لم ترتب البطلان على مخالفة ذلك .

(الطعن رقم ١٧٢٩ سنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٨/١١/١٥)

٤ - لا يجوز قانوناً الإعتداد على تقرير الخبير كوكيل للإثبات أو النفى إلا بعد أن يتمكن الخصام من مناقشته والإدلاء للمحكمة بملاحظاتهم عليه ولا

يتيسر ذلك في أحوال المضاهاة إلا إذا كانت أوراقها موجودة في ملف الدعوى ومخالفة ذلك تعتبر إخلالاً بحق الدفاع مبطلاً للحكم . خصوصاً إذا طلب الخصم من المحكمة تمكنه من الإطلاع على تقرير الخبير ولم تجبه المحكمة إلى طلبه فإذا ما أدانت المحكمة منها في جريمة تزوير إعتداداً عل بما قرره خبير نديته المحكمة المختلطة في قضية تجارية من أن بصمة السند (موضوع التهمة) مزورة ولم تستجب إلى طلب محامي المتهم ضم أوراق المضاهاة التي قام بها ذلك الخبير إلى ملف الدعوى الجنائية لتحقيق بفاعه بأن الأساس الذي بنى عليه هذا التقرير غير صحيح ولم ترد على هذا الطلب بشئ كان حكمها معيياً متعيناً نقضه .

(الطعن رقم ١٦٧٨ سنة ٦ ق جلسة ١٩٣٦/١/٨)

٥ - لم ينظم المشرع - سواء في قانون الإجراءات الجنائية أو في قانون المرافعات - إجراءات المضاهاة في نصوص أمرة يترتب على مخالفتها البطلان ، ومن ثم فإن إعتداد الحكم المطعون فيه على نتيجة المضاهاة التي أجراها خبير الخطوط بين إستكتاب المجنى عليهم الذي تم أمامه وبين التوقيعات المنسوبة إليهم في الأوراق المطعون فيها لا مخالفة فيه للقانون مادامت المحكمة قد إطلعت إلى صحة صدور توقيعات الإستكتاب .

(الطعن رقم ١٧٧٦ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٤/١٦ س ١٣ ص ٣٥٢ ،

الطعن رقم ٣٤٢٢ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٦/١١ س ١٣ ص ٥٢٤)

٦ - الدفع بتعيب إجراءات الإستكتاب التي تمت في المرحلة السابقة على المحاكمة لا يصح إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٧٧٦ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٤/١٦ س ١٣ ص ٣٥٢)

٧ - لم ينظم المشرع المضاهاة . سواء في قانون الإجراءات أو في قانون المرافعات . بنصوص أمرة يترتب البطلان على مخالفتها . إذ العبرة في المسائل الجنائية إنما تكون باقتناع القاضي بأن الإجراءات يصح أو لا يصح أن تتخذ أساساً لكشف الحقيقة . وإذا كانت المحكمة قد رأت أن أوراق الإستكتاب التي إتخذها الخبير أساساً للمضاهاة هي أوراق تؤدي هذا الغرض وأن المضاهاة

التي تمت صحيحة وإطمأنت إليها المحكمة فلا يقبل من الطاعنين العودة إلى محاولتها فيما خلصت إليه من ذلك ولا تثريب على المحكمة إن هي اعتمدت في تكوين عقيدتها عند تقرير الخبير المقدم في الدعوى المدنية التي إنتهت عقيدتها بالحكم برد ويطلان المحرر موضوع الجريمة طالما أن هذا التقرير كان مطروحاً بالجلسة ودارت عليه المرافعة . وإن كان الطاعنان أو المرافعان عنهما لم يطلبوا تحقيق إجراء معين في خصوص عملية المضاهاة فلا يقبل منهما النعى على الحكم المطعون فيه بقالة الإخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ٢٤٢٢ سنة ٢٠١١ ق جلسة ١١/١٦/١٩٦٢ س ١٢ ص ٥٢٤)

٨ - لم ينظم المشرع المضاهاة في قانون الإجراءات الجنائية أو في قانون المرافعات في نصوص أمرة يترتب على مخالفتها البطلان ، ومن ثم فلا محل للنعى على الحكم بأن المضاهاة لم تتم على أوراق رسمية أو عرفية معترف بها

(الطعن رقم ٨٤٣ سنة ٢٠٢٦ ق جلسة ٤/١٢/١٩٥٦ س ٧ ص ١٢٣٤)

٩ - لم يفرض القانون طريقاً معيناً تجرى عليه المضاهاة إلا ما تناوله الشارع في بعض نصوص قانون المرافعات المدنية والتجارية وقصد به مجرد الإشارة والتوجيه دون أن يفرض ذلك فرضاً تستوجب مخالفتها البطلان .

(الطعن رقم ١٢١ سنة ٢٠٣٠ ق جلسة ١٣/١٦/١٩٦٠ س ١١ ص ٥٥٢)

١٠ - لم تنظم المضاهاة - سواء في قانون الإجراءات الجنائية أو في قانون المرافعات المدنية والتجارية - في نصوص أمرة يترتب البطلان على مخالفتها . ومن ثم يكون إعتداد الحكم على نتيجة المضاهاة التي أجراها خبير الخطوط بين إستكتاب المجنى عليها الذي تم أمام الموثق القضائي بدولة أجنبية وبين التوقيع المنسوب إليها على الأوراق المزورة ، صحيحاً ولا مخالفة فيه للقانون ، مادامت المحكمة قد إطمأنت إلى صحة صدور التوقيع على ورقة الإستكتاب من المجنى عليها أمام الموثق القضائي .

(الطعن رقم ١٥٤٤ سنة ٢٠٣٠ ق جلسة ١٢/٢/١٩٦٠ س ١١ ص ٨٩١)

١١ - متى كان الحكم قد إستند - ضمن ما عول عليه في إدانة الطاعن على

تقرير قسم أبحاث التزييف ، والتزوير بمصلحة الطب الشرعى ، وكان يبين مما أورده الحكم عن هذا التقرير أنه إنتهى إلى أن العبارة المزورة حررت بخط الطاعن ، وإعتمد فى ذلك على ما أجراه من مضاهاة الصورة الفوتوغرافية للورقة المزورة على أوراق إستكتاب الطاعن وعلى ورقة محررة بخطه فى ظروف طبيعية وقد إستبعدت المحكمة هذه الورقة من التقرير لما وجه إليها من شبهات وإكتفت بالمضاهاة التى أجريت على أوراق الإستكتاب .

وكانت المحكمة رغم إستبعاد أحد عنصرى المضاهاة قد أخذت بنتيجة التقرير على علاقة بون أن تجرى فى هذا الشأن تحقيقاً لتبيان مبلغ أثر إستبعاد هذا العنصر فى رأى الذى إنتهى إليه الخبير ، وما إذا كانت أوراق الإستكتاب وحدها تكفى للوصول إلى النتيجة التى خلص إليها ، ومن غير أن تهمل المحكمة بنفسها مضاهاة العبارة المزورة على أوراق الإستكتاب وتبدى رأياً فيها ، مما يعيب الحكم بالفساد فى الإستدلال ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢١٧ سنة ٣٢ ق جلسة ٨/٤/١٩٦٣ س ١٤ ص ٣٠٩)

١٢ - لم ينظم القانون المضاهاة فى قانون الإجراءات الجنائية بنصوص أمرة يترتب البطلان على مخالفتها .

(الطعن رقم ١٨١٧ سنة ٣٥ ق جلسة ١٥/٣/١٩٦٦ س ١٧ ص ٣٠٣)

١٣ - متى كان ما يسوقه الطاعن من مطاعن فى تقرير قسم أبحاث التزييف وبالتزوير ينحل إلى ما جدل فى تقدير هذا الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع فلا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٧٨٣ سنة ٣٩ ق جلسة ٨/٢/١٩٧٠ س ٢١ ع ١ ص ٢٤٤ .

الطعن رقم ١٢٥٦ سنة ٤٧ ق جلسة ٥/٦/١٩٧٨ س ٢٩ ص ٥٦٦)

١٤ - متى كان ما يثيره الدفاع عن الطاعنين من مثالب إلى تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير بعدم إجراء المضاهاة على أوراق صحيحة من ذات العملة المضبوطة إنما هو فى حقيقته مجرد تشكيك منه فى قيمة الدليل المستمد من التقرير وإن أخذ المحكمة به وإطمأنت إليه مفاده أن ما وجه إليه من مطاعن لا

يستند إلى أساس في حدود سلطتها التقديرية وبما لا يجور المجادلة فيه أمام محكمة النقض

(الطعن رقم ١٣٣٢ سنة ٤١ ق جلسة ١٢/٢٧/١٩٧١ س ٢٢ ع ٢ ص ٨٤٢)

١٥ - إن العبرة في المسائل الجنائية هي بإقتناع قاضي الموضوع بأن إجراء من الإجراءات يصح أو لا يصح أن يتخذ أساساً لكشف الحقيقة ، وكانت المحكمة قد رأت أن أوراق الإستكتاب التي إتخذها الخبير أساساً للمضاهاة . هي أوراق تؤدي هذا الغرض ، وإن المضاهاة التي تمت كانت صحيحة وإطمأنت إليها المحكمة للأسباب الواردة بتقرير الخبير ، فإن تعيب الطاعن لأوراق المضاهاة وإجراءاتها بين حروف عربية وأخرى لاتينية وعلى جزء من التوقيع دون مضاهاته بأكمله ، ورمى تقرير الخبير بالبطالان بناء على ذلك لا يعدو وفي حقيقته أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدلائل المستمد من التقرير ، لا تلتزم المحكمة بمتابعت الرد عليه ، وإطمئنانها إليه يدل على إطراحها لجميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ به ، دون أن تكون ملزمة ببيان علة إطراحها .

(الطعن رقم ٢٢٦ سنة ٤٥ ق جلسة ٣٠/٣/١٩٧٥ س ٢٦ ص ٢٩٢)

١٦ - الأصل أن المضاهاة لم تنظم سواء في قانون الإجراءات الجنائية أو في قانون المرافعات المدنية بنصوص أمرة يترتب البطلان على مخالفتها إذ العبرة في المسائل الجنائية إنما تكون بإقتناع القاضي بأن إجراء من الإجراءات يصح أو لا يصح أن يتخذ أساساً لكشف الحقيقة ، وللمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكافة طرق الإثبات غير مقيدة بقواعد الإثبات في القانون المدني فيحق لها أن تأخذ بالصورة الفوتغرافية ، كدليل في الدعوى إذا ما إطمأنت إلى مطابقتها للأصل ، وإذا كانت المحكمة قد رأت أن الأوراق التي إتخذها الخبير الإستشاري أساساً للمضاهاة هي أوراق تصلح لذلك وإطمأنت إلى صحة المضاهاة عليها فلا يقبل من الطاعن أن يعود إلى مجادلتها فيما خلصت إليه من ذلك .

(الطعن رقم ٦٣٢ سنة ٤٦ ق جلسة ٧/١١/١٩٧٦ س ٢٧ ص ٨٤٩ ،

الطعن رقم ٢٦٥٩ سنة ٥٣ ق جلسة ٢٨/١٢/١٩٨٢ س ٣٤ ص ١١١٠)

١٧ - إن المحكمة غير ملزمة بإجابة الدفاع إلى طلب نذب خبراء آخرين لإعادة المضاهاة مادام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها إتخاذ هذا الإجراء ومن ثم يتعين الإلتفات عما أثارته الطاعة في هذا الشأن .

(الطعن رقم ٩٩٧ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٤/٢/١ س ٢٥ ص ١٠٥)

١٨ - لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم إليها ومادامت قد إطمأنت إلى ما جاء به فلا تجوز مجادلتها في ذلك وكان ما تثيره الطاعة من أن إستكتاب الشاهدة جرى بعد مضي خمس سنوات على التوقيع المنسوب إليها على صحيفة الدعوى هو في حقيقته جدل موضوعي في تقدير قيمة الدليل المستخدم من تقرير المضاهاة مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مصارعتها فيه .

(الطعن رقم ٦٨٦ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/١٠/٨ س ٣١ ص ٨٥١)

## جواز إتخاا الصور الشمسية أساساً للمضاهاة

١ - ليس فى القانون ما يمنع من إتخاذ الصور الشمسية أساساً للمضاهاة

(الطنرقم ٥٦٣ سنة ٢٠ ق جلسة ٢٩/٥/١٩٥٠)

٢ - الأصل أن المضاهاة لم تنظم سواء فى قانون الإجراءات الجنائية أو فى قانون المرافعات المدنية بنصوص أمرآ يترتب البطلان على مخالفتها إذ العبرة فى المسائل الجنائية إنما تكون بإقتناع القاضى بأن إجراء من الإجراءات يصح أو لا يصح أن يتخذ أساساً لكشف الحقيقة وللمحكمة أن تكون عقيدتها فى ذلك بكافة طرق الإثبات غير مقيدة بقواعد الإثبات فى القانون المدنى فيحق لها أن تأخذ بالصورة الفوتوغرافية ، كدليل فى الدعوى إذا ما إطمأنت إلى مطابقتها للأصل . وإذ كانت المحكمة قد رأت أن الأوراق التى إتخذها الخبير الإستشارى أساساً للمضاهاة هى أوراق تصلح لذلك وإطمأنت إلى صحة المضاهاة عليها فلا يقبل من الطاعن أن يعود إلى مجادلتها فيما خلصت إليه من ذلك .

(الطنرقم ٦٣٣ سنة ٤٦ ق جلسة ١١/١١/١٩٧٦ س ٢٧ ع ١ ص ٨٤٨)

٣ - لما كانت العبرة فى المسائل الجنائية هى بإقتناع قاضى الموضوع بأن إجراء من الإجراءات يصح أو لا يصح أن يتخذ أساساً لكشف الحقيقة . وكانت المحكمة قد رأت أن الأوراق التى إتخذها الخبير أساساً للمضاهاة هى أوراق تؤدى هذا الغرض وأن المضاهاة التى تمت كانت صحيحة إطمأنت إليها المحكمة للأسباب الواردة بتقرير الخبير ، فإن تعيب الطاعن إجراء المضاهاة على صورة فوتوغرافية للعقد المزور دون أصل العقد لا يعدو فى حقيقته أن يكون جدلاً موضوعياً فى تقدير الدليل المستمد من تقرير الخبير لا تلتزم المحكمة بمتابعتة والرد عليه ، وإطمأنتانها إلى ذلك التقرير ، يدل على إطراحها جميع الإعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عم الأخذ به دون أن تكون ملزمة ببيان علة إطراحها .

(الطنرقم ٢٦٥٩ سنة ٥٢ ق جلسة ٢٨/١٢/١٩٨٣ س ٣٤ ص ١١١٠)

## عدم التزام المحكمة بتعيين خبير لفحص الأوراق المطعون عليها بالتزوير

١ - إن المحكمة غير ملزمة قانوناً بأن تعين خبيراً للمضاهاة في دعوى التزوير متى كان التزوير ثابتاً لديها من مشاهدتها هي أو مما يكون في الدعوى من أدلة أخرى .

(الطعن رقم ١٢٠٥ سنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/٥/٤)

٢ - من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بإجابة طلب نيب خبير في الدعوى مادامت الواقعة قد وضحت لديها .

(الطعن رقم ١٧٨٣ سنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/٢/٨ س ٢١ ع ١ ص ٢٤٤)

٣ - القرار الذي تصدره المحكمة في مجال تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعمد أن يكون قراراً تحضيرياً لا تتولد عنه حقوق للخصوم توجب حتماً العمل على تنفيذه حينئذٍ لهذه الحقوق ومن ثم فلا تثريب على المحكمة إن عدلت الدعوى للطلب الشرعي لفحص العقد على ضوء التقرير الإستشاري المقدم من الطاعن خاصة وأنها بررت هذا العمد بما تبينته من رفض الطاعن التوجه للطلب الشرعي لإستكتابه .

(الطعن رقم ١٣١٩ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٤/١٠ س ٢٨ ص ٤٦٧)

٤ - لما كان الأصل أن محكمة الموضوع لها كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهي الخبير الأعلى في كل ما تستطيع هي أن تفصل فيه بنفسها مادامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبداء الرأي فيها . فإن ما إستخلصته المحكمة من مطالعتها للعقد موضوع الإتهام لا يحتاج إلى خبرة في تقديره لأن إختلاف المواد يمكن تبينه بالعين المجردة .

(الطعن رقم ١٤٥ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٤ س ٢٣ ص ١٤٣١ ،

(الطعن رقم ١٠٢٣ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١٠/٢٠ س ٢٥ ص ١٨٤ ،

الطعن رقم ٥٦٩ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٠ س ٢٩ ص ٧٥٧ ،

الطعن رقم ٥٨٥١ سنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/١/٨)

خبراء قسم أبحاث التزييف والتزوير التحقق من كفايتهم  
وصلاحياتهم يتم قبل التعيين . النعى على الخبير بإنعدام خبرته  
فى تحقيق الخطوط جدل موضوعى لا تجوز إثارته أمام  
محكمة النقض

١ - متى كان الثابت من مدونات الحكم أن من قام بالمضاهاة من خبراء قسم  
أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى وكان هؤلاء الخبراء لا يعينون  
إلا بعد التحقق من كفايتهم وصلاحياتهم لأعمال القسم الذى يعينون به وذلك طبقاً  
لما تقتضى به المادتان ١٨ و ٢٥ من الرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم  
الخبرة أمام القضاء ، وإذا كان الحكم قد إطمأن إلى تقرير هذا الخبير فإن  
منعى الطاعن بعدم خبرته لا يعنو أن يكون جدلاً فى تقدير المحكمة لعمل الخبير  
وهو ما لا يجوز أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٨٨ سنة ٥٠ ق جلسة ٢٨/٥/١٩٨٠ س ٣١ ص ٦٨٢)

## أمانة الخير

١ - المادة ٢٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية وارده في الفصل الخاص بالحقوق المدنية ولا تسرى إلا على الطلبات التي يتقدم بها المدعى بالحقوق المدنية فيما يتعلق بحقوقه المدنية ، أما باقي الخصوم فيحكمهم نص المادة ٢٢٥ من قانون المرافعات وهو يخول المحكمة تعيين الخصم الذي يكلف إيداع أمانة الخير ، ومن فلا تثريب على المحكمة إذ هي كلفت المتهم سداد الأمانة التي قدرتها .

(الطعن رقم ١٣١٤ سنة ٢٤ ق جلسة ١٨/١/١٩٦٥ س ١٦ ص ٦٩)

## دعوة الخبير للخصوم

١ - الدفاع ببطلان تقرير الخبير لمباشرة المأمورية فى غيبة الخصوم لا يجوز إياؤه لأول مرة لدى محكمة النقض . على أنه فى الدعاوى الجنائية لا يكون عمل الخبير فى مرحلة التحقيقات الأولية بغير حضور الخصوم باطلاً إذا كانت السلطة القضائية التى نذبت لم توجب عيه حضور الخصوم معه أثناء مباشرة العمل وذلك لأن هذه التحقيقات لا يشترط قانوناً لصحتها أن تكون قد بوشرت حتماً فى حضرة الخصوم كما هى الحال فى إجراءات المحاكمة فى جلسات المحاكم بل أن القانون صريح فى إجازة منع الخصوم عن الحضور أثناء مباشرة عمل أو أكثر من هذه الأعمال لسبب من الأسباب التى يقضيها حسن سير التحقيق أو يوجبها الحرص على ظهور الحقيقة .

(الطعن رقم ٢٥١ سنة ١١ ق جلسة ١٢/٣٠/١٩٤٠)

٢ - إن نص المادة ٨٥ من قانون الإجراءات الجنائية صريح فى أنه يجوز للخبير أداء مأموريته - التى أول عملية فيها فض الإحراز - بغير حضور الخصوم ، وإن القانون حين نظم الإجراءات الخاصة بتحريض المضبوطات رفضها إنما قصد تنظيم العمل والمحافظة على الدليل لعدم توهين قوته فى الإثبات ولكنه لم يرتب على مخالفتها أى بطلان .

(الطعن رقم ٤ سنة ٢٤ ق جلسة ٢٢/٢/١٩٥٤ ،

الطعن رقم ١٠٥٦ سنة ٢٤ ق جلسة ١/١١/١٩٥٤)

**للمحكمة الجنائية فى اثبات جريمة التزوير  
الاعتماد فى حكمها بإدانة المتهم على تقرير  
خبير سبق تقديمه للمحكمة المدنية**

١ - لم يرسم القانون لجريمة التزوير طريقة إثبات خاصة يتعين على المحاكم الجنائية إنتهاجاً ، ولا يوجد ما يمنعها من أن تأخذ فى إدانة المتهم بتقرير خبير سبق تقديمه للمحكمة المدنية متى إطمأنت إليه وإقتضت به .

(الطعن رقم ٤٩٨ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١١/١ س ٢٢ ع ٣ ص ٦٠٠ ،

الطعن رقم ٨٣٠ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٦ س ٢٨ ص ١٠٨٥ )

**الجدل حول تقدير قيمة الدليل المستمد من تقرير قسم أبحاث  
التزييف والتزوير . إستقلال محكمة الموضوع به . عدم  
جواز إثارته أمام محكمة النقض**

١ - متى كان يسوقه الطاعن من مطاعن في تقرير قسم أبحاث التزييف  
والتزوير ينحل إلى جدل في تقدير قيمة هذا الدليل مما تستقل به محكمة  
الموضوع فلا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٧٨٣ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٠/٢/٨ س ٢١ ع ١ ص ٢٤٤)

٢ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدللية  
لتقرير الخبير المقدم إليها وهي لا تلتزم بنذب خبير مادامت الواقعة قد وضعت  
لديها . ولم تر هي من جانبها إتخاذ هذا الإجراء ، وإن كانت المحكمة قد إطمأنت  
إلى تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير للأسباب السائفة التي أوردتها ، فإن  
النعمى عليها بالإخلال بحق الدفاع بحالة إلتفاتنا عن طلب الطاعن إعادة إجراء  
المضاهاة لا يكون مقبولاً . ولا يعنى ما يثيره الطاعن في هذا الصدد أن يكون  
جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٨٨ سنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١١/٤ س ٢٤ ع ٣ ص ٨٩٧)

**قول الخبير أنه لا يتيسر معرفة محدث الكشط والتغيير**  
**إطمئنان المحكمة إلى ما قرره الشهود من أن المتهم هو محدثها**  
**لا قصور ولا تناقض**  
**التناقض بين الدليل الفنى والدليل القولى فى إثبات التزوير**

١ - متى كان لا يوجد تناقض بين ما قرره الشاهدان من أن المتهم هو الذى أحدث الكشط والتغيير فى المستند وبين ما جاء فى تقرير قسم أبحاث التزوير من أنه لا يتيسر معرفة محدثها لأسباب فنية ، وكانت المحكمة قد إطمأنت فى حدود سلطتها الموضوعية إلى أقوال الشاهدين فى هذا الخصوص ، فإن ما ينعاه المتهم على الحكم من القصور والتخاذل يكون لا محل له .

(الطعن رقم ١٢٢١ سنة ٣٠ ق جلسة ١٦/١٠/١٩٦١ س ١٢ ص ٧٩٧)

٢ - متى كانت ما نقلته مذكرة أسباب الطعن من تقرير قسم أبحاث التزيف والتزوير يدل على أن ما حدث بالسند المطعون فيه من تعديل وطمس وإعادة وإضافة قد تم بعد تحرير السند إلا أنه لا يستطيع تحديد الفترة التى حدث خلالها وما إذا كانت فترة وجيزة أو فترة طويلة ، وكان ما أثبتته الحكم إستخلاصاً من إطلاع المحكمة على السند موضوع الاتهام يدل على أن فرق الزمن قد بدا واضحاً بين وقت كتابة المحرر الأسمى قبل الإدعاء وبعده ، فإنه لا تعارض بين هذين الدليلىن ، ذلك أن وضوح فرق الزمن بين وقت كتابة المحرر الأسمى قبل إعادة وبعده لا يدل على أن هذا الفرق يمثل فترة وجيزة أو فترة طويلة . ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه بالقصور والفساد فى الإستدلال يكون فى غير محله .

(الطعن رقم ٤٩٨ سنة ٤١ ق جلسة ١١/١١/١٩٧١ س ٢٢ ع ٣ ص ٦٠٠)

## عدم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتماً

### عدم ثبوت جريمة التزوير

١ - عدم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتماً ثبوت جريمة التزوير إذ الأمر في هذا مرجعه إلى إمكان قيام الدليل على حصول التزوير ونسبته إلى المتهم . والمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الإثبات ولها أن تأخذ بالصورة الشمسية لدليل في الدعوى إذا ما إطمأنت إلى صحته . فإذا كان الحكم قد إنتهى في إستخلاص سائغ إلى سابقه وجود أصل الخطاب المزور إلى أن الطاعن قد إستظنه وأرسله إلى المجنى عليها بطريق البريد على أنه وارد لها من هيئة قناة السويس ثم عهد إلى الإستيلاء عليه بعد إستفاد الفرض الذى أعد من أجله إخفاء لجسم جريمة التزوير التى قارفها ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يعدو المجادلة في تفسير أدلة الدعوى ومبلغ إقتناع المحكمة بها مما يستقل به قاضى الموضوع ولا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٧٠٦ سنة ٢٤ ق جلسة ١١/٢٣/١٩٦٤ س ١٥ من ٦٩٧)

٢ - عدم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتماً عدم ثبوت جريمة التزوير إذ الأمر في هذا مرجعه إلى إمكان قيام الدليل على حصول التزوير ونسبته إلى المتهم والمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الإثبات .

(الطعن رقم ١٢٦٥ سنة ٤٩ ق جلسة ٦/٣/١٩٨٠ س ٢١ من ٢٢٨)

٣ - لما كان عدم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتماً عدم ثبوت جريمة تزويره إذ الأمر في هذا مرجعه إلى قيام الدليل على حصول التزوير والمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الإثبات طالما أن القانون الجنائي لم يحدد طريقة إثبات معينة في دعوى التزوير ولها أن تأخذ بالصورة الشمسية كدليل في الدعوى إذا ما إطمأنت إلى صحته . ولما كان الحكم قد خلص في منطق سائغ وتدلil مقبول إلى سابقة وجود عقد الإيجار المزور إلى أن الطاعنة قد إستعملته مع علمها بتزويره بأن تمسكت به أمام شركة مصر الجديدة للإسكان والتعمير

التي قيمته لها ، وكانت الطاعة لا تمارس هي أن ما أورده الحكم من أدلة لها معينها الصحيح من الأوراق ، فإن ماثيره لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً حول تقدير محكمة الموضوع للأدلة القائمة في الدعوى مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض وبالتالي تنحسر عن الحكم قاله الفساد في الإستدلال ويضحي الطعن برمته على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً

(الطعن رقم ٥٢٩ سنة ٥١ ق جلسة ١٢/٣/١٩٨١ س ٢٢ ص ١٠٤٢)

٤ - عدم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتماً عدم ثبوت جريمة التزوير إذ الأمر في هذا مرجعه إلى قيام الدليل على حصول التزوير ونسبته إلى المتهم والمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الإثبات

(الطعن رقم ١٧٩ سنة ٥٢ ق جلسة ٢١/١٠/١٩٨٢ س ٢٢ ص ٧٩٥)

٥ - عدم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتماً عدم ثبوت جريمة التزوير إذ الأمر في هذا مرجعه إلى قيام الدليل على حصول التزوير ونسبته إلى المتهم والمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الإثبات .

(الطعن رقم ١٧٩ سنة ٥٢ ق جلسة ١٢/١٠/١٩٨٢ س ٢٢ ص ٧٩٥)

٦ - من المقرر أن عدم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتماً عدم ثبوت جريمة التزوير إذ الأمر في هذا مرجعه إلى إمكان قيام الدليل على حصول التزوير ونسبته إلى المتهم ، والمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكافة طرق الإثبات ولها أن تأخذ بصورة المحرر كدليل في الدعوى إذا ما إطلعت إلى صحتها ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه على أن الورقة محل التزوير هي صورة المحرر العرفي وأن أصل هذا المحرر غير موجود ومن ثم لا تكون لتلك الصورة حجية في الإثبات ، دون أن يتقطن إلى أن التهمة المسندة إلى المطعون ضدها هي الإشتراك في تزوير أصل المحرر العرفي - لا صورته - والذي لا يترتب على مجرد عدم وجوده إنتفاء جريمة التزوير وقد حجبه هذا الخطأ في فهم الواقع عن أن يقول كلمته في شأن تزوير أصل المحرر العرفي الأمر الذي يبنى عن أن المحكمة لم تمحص الدعوى ولم تحط بظروفها عن بصر وبصيرة

(الطعن رقم ٧٨٧١ سنة ٥٤ ق جلسة ١٣/٣/١٩٨٥ - ٣٦ ص ٣٩٥)

## جواز إثبات تزوير السند مهما كانت قيمته بكافة

### الطرق بما فيها البينة والقرائن

١ - إن المحكمة إذا سمعت شهادة الشهود واعتمدت على أقوالهم في قضائها بتزوير سند ، بالغة ما بلغت قيمته ، فلا يصح أن يعاب عليها أنها خالفت الأحكام التي رسمها القانون المدني في بابا الإثبات . إذا المقام لم يكن مقام إثبات عقد مدني بل إثبات واقعة جنائية بحث جائز فيها قانوناً الإستدلال بالطرق القانونية كافة بما في ذلك شهادة الشهود أو قرائن الأحوال .

(الطعن رقم ٢٢٨٥ سنة ١٢ ق جلسة ١٢/٧/١٩٤٢)

٢ - لم يجعل القانون لإثبات التزوير طريقاً خاصاً مهما كانت قيمة المال موضوع الجريمة ومن ثم فلا محل لما ينهض الطاعن من عدم رد المحكمة على الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة ، على فرض التسليم بأنه قد أبدى هذا الدفع في مذكرته المصرح له بتقديمها .

(الطعن رقم ٢٠٤٥ سنة ٢٨ ق جلسة ٢٠/١/١٩٦٩ س ٢٠ ص ٦٤)

٣ - لم يحدد القانون الجنائي طريقة إثبات معينة في دعاوى التزوير فللقاضي الجنائي أن يكون إعتقاده فيها دون التقييد بدليل معين ، لما كان ذلك وكانت المحكمة قد ذكرته الأدلة والإعتبارات التي إستعملت منها ثبوت الإدانة وكانت هذه الأدلة والإعتبارات من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها من ثبوت وقائع التزوير في حق الطاعن ، وكان لا حرج على المحكمة إن هي إعتمدت في إثبات التزوير على شهادة الشهود وما أسفر عنه إطلاعها على المحررات المزورة لتعلق ذلك بسلطتها في تقدير الدليل فإن الجدل في ذلك لا يقبل أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٩٤ سنة ٤٩ ق جلسة ١٤/١/١٩٧٩ س ٢٠ ص ٢٨٥)

٤ - لما كان ما يشيئه الطاعن بشأن إصابته نراعه في وقت معاصر لتاريخ الحادث . لا أثر له على مسئولية عن جرائم الإختلاس والتزوير التي قارفها إذ

ليس من شأنه نفي الفعل أو إثبات إستحالة حصوله ، وكانت المحكمة لا تلتزم بأن تتبع المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة تثيرها على إستقلال إذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائغة التى أوردتها الحكم فإن ما يثيره الطاعن فى جملته لا يكون له محل وينحل إلى جدل موضوعى مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

#### (الطعن السابق)

هـ - الأصل فى المحاكمات الجنائية هو إقتناع القاضى بناء على الأدلة المطروحة عليه فلا أن يكون عقيدته من أى دليل أو قرينة يرتاح إليها إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه ، ولما كان القانون الجنائى لم يجعل لإثبات جرائم التزوير طريقاً خاصاً ، وكان لا يشترط أن تكون الأدلة التى إعتد عليها الحكم بحيث ينبنى كل دليل ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة فى المواد الجنائية متساندة ، يكمل بعضها بعضاً ومنها تتكون عقيدة المحكمة .

(الطعن رقم ٤٨٠٣ سنة ٥٤ ق جلسة ٢١/٣/١٩٨٥ س ٢٦ ص ٤٣٦)

## عدم التزام المحاكم الجنائية بإتباع الطريق المرسوم فى قانون المرافعات للطعن بالتزوير أمام المحاكم المدنية

١ - الطريق المرسوم فى قانون المرافعات أمام المحاكم المدنية للطعن بالتزوير هو خاص بهذه المحاكم وليس فى القانون ما يجبر المحاكم الجنائية على ترسمه لأنها فى الأصل حرة فى إنتهاج السبيل الموصول إلى إقتناعها .

(الطعن رقم ١٤٢٨ سنة ٢ ق جلسة ١٦/٥/١٩٢٢)

٢ - لا تنقيد المحكمة وهى تفصل فى الدعوى الجنائية بقواعد الإثبات المقررة فى القانون المدنى إلا إذا كان قضاؤها فى الدعوى يتوقف على وجوب الفصل فى مسألة مدنية هى عنصر من عناصر الجريمة المطروحة للفصل فيها ، فإذا كانت المحكمة ليست فى مقام إثبات عقد مدنى بين المتهم وصاحب الإثبات - كما هو الشأن فى الدعوى المطروحة - وإنما هى تواجه واقعة مادية هى مجرد تسليم الورقة وإتصال المتهم بها عن طريق تغيير الحقيقة فيها إفتئاتاً على ما إجتمع إتفاقها عليه ، فلا يقبل من المتهم أن يطالب صاحب الإمضاء بأن يثبت بالكتابة ما يخالف مانوته هو زوراً قولاً منه بأن المستند المدعى بتزويره تزيد قيمته على عشرة جنيهات . إذ أن مثل هذا الطلب وما يتصل به من دفاع لا يكون مقبولاً إذ لازمه أن يترك الأمر فى الإثبات لمشيئة مرتكب التزوير وهو لا يقصد إلا نفى التهمة عن نفسه الأمر الممتنع قانوناً لما فيه من خروج بقواعد الإثبات عن وضعها

(الطعن رقم ٢٠٣٠ سنة ٢٨ ق جلسة ١/٦/١٩٦٩ س ٢٠ ص ٣٨)

٣ - إن ما جاء فى القانون عن حجية الأوراق والأحكام المقررة للطعن فيها إنما محله قانون الإثبات فى المواد المدنية والتجارية حيث عينت الأدلة ووضعت أحكام لها وألزم القاضى بأن يجرى فى قضائه على مقتضاها ، وأن الطريق المرسوم للطعن بالتزوير أمام المحاكم المدنية هو طريق خاص بها ، وليس فى القانون ما يجبر المحاكم الجنائية على ترسمه لأنها فى الأصل حرة فى إنتهاج السبيل الموصول إلى إقتناعها ولم يرسم القانون فى المواد الجنائية طريقاً خاصاً

للقاضي يسلكه في تحري الأدلة . ومن ثم فلا محل لما يتحدى به الطاعن من أن المجنى عليه لم يظن على الإيصال بالتزوير المادى ولم يزعم أن التوقيع مقلد بالكتابة أو بالنقل من توقيع آخر وما يترتب على ذلك من وجوب إعتبار الورقة صحيحة وصادرة منها .

(الطن رقم ١٧٨٢ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٠/٢/٨ س ٢١ ع ١ ص ٢٤٤)

٤ - أن محكمة الموضوع هي صاحبة الحق في تقدير كل دليل يطرح عليها ، تتصل فيه على الوجه الذى ترتاح إليه ، على ضوء ما تسمعه من أقوال الخصوم والشهود ، وما تشاهده بنفسها ، وهى فى سبيل تكوين عقيدتها ، غير ملزمة بإتباع قواعد معينة مما نص عليها قانون الإثبات فى المواد المدنية والتجارية ، ومن ذلك تعيين خبير فى دعاوى التزوير ، متى كان الأمر ثابتاً لديها للإعتبارات السانفة التى أخذت بها ، وإذا كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع فى حدود هذا الحق قد قامت بفحص السند المطعون عليه بالتزوير وإنتهت فى حكمها المطعون فيه إلى أن ثبت لها من الإطلاع على ذلك السند ، أنه قد كتب كتابة طبيعية وأنه لا خلاف فى المواد بين بصمة الأصبع وبصمة الختم وإنه إزاء إقرار الطاعنة بصحة بصمتها على الإيصال منذ الوهلة الأولى وعدم إنكارها لها ، فإنها تستخلص من ذلك صحة الإيصال منذ الوهلة الأولى وعدم إنكارها لها ، فإنها تستخلص من ذلك صحة الإيصال ، فإن ما ذهبت إليه المحكمة ، يدخل ضمن حقها فى فحص الدليل وتقديره ، مما تستقل به ولا معقب عليها فيه .

(الطن رقم ٩٥٤ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١١/٤ س ٢١ ع ٣ ص ٩٤٢)

٥ - لم يرسم القانون لجريمة التزوير طريقة إثبات خاصة يتعين على المحاكم الجنائية إتتهاجاً ، ولا يوجد ما يمنعها من أن تأخذ فى إدانة المتهم بتقرير خبير سبق تقييمه للمحكمة المدنية متى إطمأنت إليه واقتنعت به .

(الطن رقم ٤٩٨ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١١/١ س ٢٢ ع ٣ ص ٦٠٠ ،

الطن رقم ٦٧٨ سنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٢/١٠/٢١ س ٢٤ ع ٣ ص ٨٦٢)

## عدم إلزام القاضى الجنائى بالآخذ بإعتراف الخصم بتزوير الورقة

١ - لا شك فى أن الأحكام الجنائية لا يصح أن تبنى إلا على الجزم واليقين أما القاضى المدنى فيبنى أحكامه على القواعد المقررة للإثبات فى القانون المدنى فإذا إعترف لديه الخصم بتزوير ورقة وجب عليه أن يحكم بتزويرها بناء على هذا الإعتراف بغض النظر عن إعتقاده هو الشخص . بخلاف القاضى الجنائى فإنه ليس له أن يعاقب المتهم فى جريمة تزوير هذه الورقة إلا إذا إقتنع هو بثبوت الواقعة عليه بغض النظر عن أقواله ومسلكه فى دفاعه ، فإذا قالت المحكمة فى حكمها أن الأدلة القائمة فى الدعوى قد تكفى فى نظر القاضى المدنى الذى يبنى قضاؤه على الموازنة بين الأدلة المقدمة إليه وترجيح دليل على آخر . ولكنها لا تكفى فى نظر القاضى الجنائى الذى يجب عليه ألا يبنى أحكامه إلا على الحقيقة كما يقتنع بها ويتبينها من مجموع الأدلة ، فلا يصح أن ينمى على هذا الحكم أنه قد أقيم على الشك والإحتمال .

(الطعن رقم ٥٢٠ سنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/٤/٢٢)

## الإشتراك فى التزوير

١ - إذا تعدى الأمر مجرد تعديل الوصف إلى تغيير التهمة ذاتها بتحريك كيان الواقعة المادية التى أقيمت بها الدعوى وبينائها القانونى والإستعانة فى ذلك بعناصر أخرى تضاف إلى تلك التى أقيمت بها الدعوى - وتكون قد شملتها التحقيقات - كتعديل التهمة من إشتراك فى تزوير إلى فعل أصلى ، فإن هذا التغيير يقتضى من المحكمة تنبيه المتهم إليه ومنحه أجلاً لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك عملاً بحكم المادة ٢٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولا يعترض بأن العقوبة مبررة للجريمتين الأخريين المسندتين للمتهم (وهما إستعمال محرر عرقى مزور ونصب) مادامت جريمة التزوير هى أساس هاتين الجريمتين الأخريين اللتين تتصلان به صلة الفرع بالأصل ، فإذا كانت المحكمة لم تنبه المتهم إلى هذا التعديل فإنها تكون قد أخلت بحق الدفاع ويكون حكمها معيباً ببطالان الإجراءات بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٢ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٤/٣ س ١٢ ص ٤١٥)

٢ - الاشتراك فى جرائم التزوير غالباً نون مظاهر خارجية وأعمال مادية محسوسة يمكن الإستدلال بها عليه ، فإنه يكفى أن تكون المحكمة قد إعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها ، وأن يكون إعتقادها هذا سائغاً تبرره الواقع التى أثبتتها الحكم ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد دال بأسباب سائفة معقولة على ما إستنتجه من قيام الإشتراك بطريق الإلتفاق والمساعدة مع فاعل أصلى مجهول فى ارتكاب جريمة التزوير ، فإن النعى عليه بالقصور والفساد فى الإستدلال يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٢٩٤ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/٦/١٧ س ١٤ ص ٥٤٣)

٣ - يدخل ضمن طرق التزوير المؤثمة بالمادة ٢١٢ من قانون العقوبات حول واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة ، وتشكل هذه الصورة كل تقرير لواقعة على غير حقيقتها ومن ثم فإنه متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى حق الطاعن أنه مثل أمام المحكمة المدنية وإنتحل صفة ليست له بإدعائه كذباً الوكالة

عن المدعى عليهم بموجب توكيلات ذكر أرقامها وتبين أنها منقطعة الصلة تماماً بموضوع النزاع ولا تخوله الحضور أمام المحكمة وتمثيلهم في الدعوى فثبتت كاتب الجلسة حضوره بتلك الصفة بمحضر الجلسة ، فإن في هذا ما يكفى لتوافر أركان جريمة الإشتراك في إرتكاب تزوير في محرر رسمي التي دين بها المتهم .

(الطعن رقم ٧٤٩ سنة ٣٧ ق جلسة ١٢/٦/١٩٦٧ س ١٨ ص ٧٨١)

٤ - إن قصور الحكم في التدليل على جريمة الإشتراك في التزوير لا يوجب نقضه ، مادامت المحكمة قد طبقت على الطاعن المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضت بمعاقبته بالعقوبة الأشد وهي المقررة لجريمة الإختلاس التي أثبتتها في حقه .

(الطعن رقم ١٤٢١ سنة ٣٧ ق جلسة ٣٠/١٠/١٩٦٧ س ١٨ ص ١٠٥٠)

٥ - أنه بفرض أن الطاعن الثاني هو وحده المختص بكل العمل وأنه وحده الفاعل الأصلي في جرائم الإختلاس والتزوير والإستعمال ، فإن الطاعن الأول يعد حتماً شريكاً فلا مصلحة لأيهما من وراء ما أثاره في شأن إختصاصه بتحرير المحررين المزورين لكون العقوبة المقررة للفاعل الأصلي هي بذاتها العقوبة المقررة للشريك طبقاً للمادة ٤١ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ٢١٧١ سنة ٣٨ ق جلسة ٣/٢/١٩٦٩ س ٢٠ ص ٢١٢)

٦ - إذا كان الحكم قد دلل بأسباب معقولة على ما إستنتجه من قيام إشتراك الطاعن بطريق الإتفاق والمساعدة مع فاعل أصلي مجهول في إرتكاب جريمة التزوير وأطرحت المحكمة في حدود سلطتها دفاعه في شلن وجود فاعل زمني بين توقيعه وتوقيع من إنتحل شخصية البائع أمام الموثق ، فإن ما يثيره الطاعن من هذه الناحية هو من قبيل الجدل في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها ، مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١١٨٤ سنة ٣٩ ق جلسة ٨/١٢/١٩٦٩ س ٢٠ ص ١٣٩١)

٧ - جريمة الإشتراك في تزوير المحررات العرفية والمعاقب عليه بمقتضى

المواد ٤٠ و ٤١ و ٢١٥ من قانون العقوبات ، هي في حقيقة الواقع ووصف القانون أشد من الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٢٨ و ٢٩ من القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل .

(الطعن رقم ٦٩٦ سنة ٢٨ ق جلسة ٢٧/٥/١٩٦٨ س ١٩ ص ٦١٥)

٨ - الإشتراك في التزوير يتم غالباً بكون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه . ومن ثم يكفي لثبوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون إعتقادها سائفاً تبرره الوقائع التي أثبتتها الحكم .

(الطعن رقم ١٢٢٤ سنة ٣٩ ق جلسة ٢٥/١/١٩٧١ س ٢١ ع ١ ص ١٤٤)

٩ - يتم الإشتراك في التزوير غالباً بكون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، ومن ثم يكفي لثبوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون إعتقادها سائفاً تبرره الوقائع التي أثبتتها الحكم .

(الطعن رقم ١٠٧٨ سنة ٤١ ق جلسة ٢٧/١٢/١٩٧٠ س ٢٢ ع ٣ ص ٨٣٢)

١٠ - ..... الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حده بكون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في إكتمال المحكمة وإطمئنانها إلى ما إنتهت إليه - لما كان ذلك - وكان الواضح من مدونات الحكم المطعون فيه أنه قد تأدى من أقوال المجنى عليه والشهود التي عول عليها في قضائه إلى أن المجنى عليه لم يسلم الورقة التي وقعها على بياض بإختياره إلى الطاعن وأن له عدة توقيعات على أوراق قضائية وقد حصل الطاعن على الورقة الموقعة على بياض بطريقة ما وإستعان بمجهول إتفق معه على إنتحال شخصية المجنى عليه وقدمه للأستاذ ..... المحامي وأقر أمامه بصحة توقيعه على الورقة وتخالصه فإثبت المحامي فيها إقرار التخالص ، والواقعة على هذه الصورة توفر في حق الطاعن جريمة الإشتراك في محرر عرفى بطريق الإصطناع ويجعل ورقة مزورة في صورة واقعة صحيحة يجوز

إثباتها بكافة طرق الإثبات القانونية وهو ما خلص إليه الحكم ولا يعيبه بعد ذلك أن هو أغفل بيان الظروف التي حذر فيها التوقيع الصحيح على الإقرار المزور أو عدم إستظهار كيفية حصول الطاعن على الورقة المشار إليها مادامت المحكمة قد إقتنعت من وقائع الدعوى وأدلتها بحصول الطاعن عليها بطريقة تزويرها ويكون النعى في هذا الخصوص في غير محله وكذلك الحال بالنسبة لما ينعاه الطاعن خاصاً بإعتماد الحكم - من بين ما إعتد عليه - في قضائه على ما إستخلصه من شهادة الأستاذ ..... المحامي ومن عدم الحصول على دليل كتابي مؤيد بشهادة شاهد على أداء الثمانية آلاف جنيه إلى المدعى بالحقوق المدنية .

(الطعن رقم ١٠٢٣ سنة ٤٤ ق جلسة ١٠/٢٠/١٩٧٤ س ٢٥ ص ٦٨٤)

١١ - لما كان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه قصوره عن بيان صورة التزوير الذي دانه به بأن لم يكشف عن الظروف التي وصلت إليه فيها الورقة المقول بتزويرها خاصة وأن أمرها يختلف بين ما إذا كانت قد سلمت إختياراً للطاعن فلا يجوز حينذاك إثبات عكس ما حوته بغير الكتابة أو أن التوقيع الذي حملته قد أختلس وبذلك يجوز الإثبات بشهادة الشهود والقرائن وكان الحكم قد عرض لهذا الدفاع وأطرحه في قوله «وهذا الذي مرود بأن الأصل أن الجرائم على إختلاف أنواعها عدا ما إستثنى منها بنص خاص جائزه الثبوت بكافة الطرق ومنها البيئة والقرائن ، وإذا كانت جريمة الإشتراك في التزوير المسندة إلى المتهم لا يشملها الإستثناء فإنه يجرى عليها ما يجرى على سائر المسائل الجنائية من طرق الإثبات .... كذلك فإن إثبات التزوير ليس له طريق خاص والعبرة بما تطمئن إليه المحكمة بالأدلة السانعة ولا يلزم في هذا الصدد إلزام القواعد المتعلقة بإثبات صحة المحررات والتي نص عليها قانون الإثبات في المواد ٢٨ وما بعدها ، لما كان ذلك وكانت الأدلة المطروحة في الدعوى كافية لتكوين عقيدة المحكمة في شأن جريمة الإشتراك ، الإستعمال فإنه لا على المحكمة إن هي لم تلتزم قواعد الإثبات في المواد المدنية وتبين كيف وصل توقيع المدعى المدنى الصحيح إلى المخالصة المدعى بتزويرها» وما أورده الحكم صحيح في القانون مجزئ في الرد على ما أثاره الطاعن في أوجه طعنه .

(الطعن رقم ١٠٢٣ سنة ٤٤ ق جلسة ١٠/٢٠/١٩٧٤ س ٢٥ ص ٦٨٤)

١٢ - إن دفاع الطاعن من عدم وجود مصحة له في الإشتراك في التزوير ، إنما يتصل بالباعث على إرتكاب الجريمة وهو ليس من أركانها أو عناصرها ، ومن ثم فإنه لا ينال من سلامة الحكم عدم تحقيق المحكمة له ، وما أوردته في شأنه هو مما يسوغ به الرد عليه .

(الطن رقم ٢٢٦ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٣/٣ من ٢٦ ص ٢٩٢)

١٣ - من المقرر أن الإشتراك في التزوير يتم غالباً دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الإستدلال بها عليه ، ومن ثم يكفي لثبوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها ، وأن يكون إعتقادها سائفاً تبرره الوقائع التي أثبتتها الحكم .

(الطن السابق)

١٤ - لما كان الحكم قد عرض لما أثاره الطاعن في دفاعه من أنه إستلم عقد الإيجار بحالته من المطعون ضده وأطرح هذا الدفاع مدلاً على ثبوت مساهمة الطاعن في إرتكاب التزوير بما ساقه من عناصر أو قرائن سائفة إقتنع بها وجد أنه خلص منها إلى أن الطاعن لا بد ضالع في تزوير عقد الإيجار وأنه مسئول عن هذه الجريمة ولو أنه لم يرتكب التزوير بنفسه لأنه يكفي إشتراكه فيها ، وكان هذا الذي إنتهى إليه الحكم من قبيل فهم الواقع في الدعوى مما يدخل في نطاق سلطة محكمة الموضوع التي لها أن تتبين حقيقة الواقعة وتردها إلى صورتها الصحيحة التي تستخلصها من جماع الأدلة المطروحة عليها متى كان ما حصله الحكم من هذه الأدلة لا يخرج عن الإقتضاء العقلي والمنطقي ولا شأن لمحكمة النقض فيما تستخلصه مادام إستخلاصها سائفاً .

(الطن رقم ٦٦٧ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١١/١٣ من ٢٨ ص ٩٣٥)

١٥ - إن ما يثيره الطاعن من أن المحكوم عليه الأول هو الذي قلد خاتم بنك مصر وإستعمله في إضافة البيانات المزورة مربوذة بأنه بفرض أن المتهم الآخر هو الفاعل الأصلي في الجرائم المزورة فإن الطاعن يعد حتماً شريكاً فيها فلا مصلحة له من وراء ما أثاره في هذا الشأن لكون العقوبة المقررة للفاعل الأصلي هي ذاتها العقوبة المقررة للشريك لأن من إشتراك في جريمة فعليه عقوبتها طبقاً

(الطعن رقم ١١٩١ سنة ٤٦ ق جلسة ٢١/٣/١٩٧٧ س ٢٨ ص ٣٦٦)

١٦ - لما كان من المقرر أن الإشتراك في جرائم التزوير يتم غالباً بون مظاهر خارجية وأعمال مادية محسوسة يمكن الإستدلال بها عليه ، ومن ثم يكفي لثبوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون إعتقادها سائغاً تبرره الوقائع التي بينها الحكم وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن ينحل إلى جدل موضوعي لا يقبل إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٢٦٥ سنة ٤٩ ق جلسة ٦/٣/١٩٨٠ س ٣١ ص ٣٢٨)

١٧ - من المقرر أنه ليس على المحكمة أن تدلل على حصول الإشتراك في ارتكاب الجريمة بأدلة مادية محسوسة بل يكفي للقول بحصوله أن تستخلص ذلك من ظروف الدعوى وملابساتها ، وأن يكون في وقائع الدعوى نفسها ، ما يسوغ الإعتقاد بوجوده .

(الطعن رقم ١٤٤٥ سنة ٥١ ق جلسة ١٣/١٠/١٩٨١ س ٣٢ ص ٦٩٢)

١٨ - من حيث أن الثابت من الحكم المطعون فيه ، أنه دان الطاعنة بتهمتي الإشتراك في تزوير محرر رسمي وفي إستعماله مع العلم بتزويره إستناداً إلى أنها صاحبة المصلحة الأولى في تزوير التوقيع المنسوب إلى المجنى عليه ، بون أن يستظهر أركان جريمة الإشتراك في التزوير ويورد الدليل على أن الطاعنة زورت هذا التوقيع بواسطة غيرها مادامت تنكر إرتكابها له ، وخلا تقرير المضاهاة من أنه محرر بخطها ، كما لم يعن الحكم بإستظهار علم الطاعنة بالتزوير ، لما كان ذلك ، وكان مجرد كون الطاعنة هي صاحبة المصلحة في التزوير لا يكفي في ثبوت إشتراكها فيه والعلم به ، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور في التسبيب والفساد في الإستدلال .

(الطعن رقم ١٢٠٧ سنة ٥١ ق جلسة ٢٥/١١/١٩٨١ س ٣٢ ص ٩٧٨)

١٩ - لما كان من المقرر أن الإشتراك في التزوير يتم غالباً بون مظاهر

خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الإستدلال بها عليه ومن ثم يكفي لثبوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون إعتقادها سائفاً تبرره الوقائع التي أثبتتها الحكم .

(الطعن رقم ١٢٤١ سنة ٥٠ ق جلسة ١٧/١١/١٩٨١ س ٣٢ ص ١٢١)

٢٠ - سداد الطاعن لقيمة الشيك الخاص بالمجنى عليه ..... بفرض حصوله لا أثر له في قيام مسئولية الجنائية عن جريمتي الإشتراك في التزوير والنصب اللتين دانه الحكم بهما .

(الطعن رقم ٢١٤٣ سنة ٥١ ق جلسة ١٧/١٢/١٩٨١ س ٣٢ ص ١١٢٤)

٢١ - إثبات إشتراك الطاعن في مقارفته جريمة التزوير يفيد حتماً توافر علمه بتزوير المحرر الذي أسند إليه إستعماله .

(الطعن رقم ١٢٤١ سنة ٥٠ ق جلسة ١٧/١١/١٩٨١ س ٣٢ ص ١٢١)

٢٢ - من المقرر أن الإشتراك في التزوير يتم غالباً دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الإستدلال بها عليها ومن ثم يكفي لثبوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون إعتقادها سائفاً تبرره الوقائع التي أثبتتها الحكم .

(الطعن رقم ٤٨٧٠ سنة ٥١ ق جلسة ٩/٣/١٩٨٢ س ٣٢ ص ٢١٠)

٢٣ - من المقرر أن التزوير في الأوراق الرسمية أو الإشتراك فيه لا يتحقق إلا إذا كان إثبات البيان المزور من إختصاص الموظف العام على مقتضى وظيفته في حدود إختصاصه ، أيأ كان سند من القانون أو تكليف رؤسائه كما أن الإشتراك في التزوير وإن كان يتم غالباً دون مظاهر خارجية أو الأعمال مادية محسوسة يمكن الإستدلال بها عليه إلا أنه يتعين لثبوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها ، طالما كان إعتقادها سائفاً تبرره الوقائع التي أثبتتها الحكم لما كان ذلك كله وكان الحكم الطعن فيه لم يثبت في حق الطاعنين إختصاصهم بالعمل الذي دفع الجعل مقابلأ لأدائه ، سواء كان حقيقياً أو مرعوماً أو معتقداً فيه مع أنه ركن في جريمة الرشوة التي دانهم بها ،

خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الإستدلال بها عليه ومن ثم يكفي لثبوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون إعتقادها سائفاً تبرره الوقائع التي أثبتتها الحكم .

(الطعن رقم ١٢٤١ سنة ٥٠ ق جلسة ١٧/١١/١٩٨١ س ٣٢ ص ٩٢١)

٢٠ - سداد الطاعن لقيمة الشيك الخاص بالمجنى عليه ..... بفرض حصوله لا أثر له في قيام مستوياته الجنائية عن جريمتي الإشتراك في التزوير والنصب اللتين دانه الحكم بهما .

(الطعن رقم ٢١٤٣ سنة ٥١ ق جلسة ١٧/١٢/١٩٨١ س ٣٢ ص ١١٢٤)

٢١ - إثبات إشتراك الطاعن في مقارفته جريمة التزوير يفيد حتماً توافر علمه بتزوير المحرر الذي أسند إليه إستعماله .

(الطعن رقم ١٢٤١ سنة ٥٠ ق جلسة ١٧/١١/١٩٨١ س ٣٢ ص ٩٢١)

٢٢ - من المقرر أن الإشتراك في التزوير يتم غالباً دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الإستدلال بها عليها ومن ثم يكفي لثبوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون إعتقادها سائفاً تبرره الوقائع التي أثبتتها الحكم .

(الطعن رقم ٤٨٧٠ سنة ٥١ ق جلسة ٩/٣/١٩٨٢ س ٣٢ ص ٣١٠)

٢٣ - من المقرر أن التزوير في الأوراق الرسمية أو الإشتراك فيه لا يتحقق إلا إذا كان إثبات البيان المزور من إختصاص الموظف العام على مقتضى وظيفته في حدود إختصاصه ، أيأ كان سنده من القانون أو تكليف رؤسائه كما أن الإشتراك في التزوير وإن كان يتم غالباً دون مظاهر خارجية أو الأعمال مادية محسوسة يمكن الإستدلال بها عليه إلا أنه يتعين لثبوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها ، طالما كان إعتقادها سائفاً تبرره الوقائع التي أثبتتها الحكم لما كان ذلك كله وكان الحكم المطعون فيه لم يشبث في حق الطاعنين إختصاصهم بالعمل الذي دفع الجعل مقابلأ لادائه ، سواء كان حقيقياً أو مرعوماً أو معتقداً فيه مع أنه ركن في جريمة الرشوة التي دانهم بها .

المطروحة - ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد يكون غير شديد

(الطعن رقم ٧٥٩٤ سنة ٥٤ ق جلسة ١٦/٥/١٩٨٥ س ٣٦ ص ١٨٢)

٢٧ - من المقرر أن الإشتراك في الجريمة يتم غالباً دون مظاهر محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه . ويكفي لثبوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت بحصوله من ظروف الدعوى وملايساتها ولها أن تستقي عقيدتها من قرائن الحال . إلا أنه ينبغي أن تكون تلك القرائن منصبة على واقعة التحريض أو الإتفاق أو المساعدة وأن يكون الدليل المستمد منها سائفاً لا يتجافى مع العقل والمنطق ، وكان تقييم بلاغ إلى مجلس المدينة متضمناً أن ثمة بناء على أرض زراعية آيل للسقوط بغية إجراء المعاينة وإثبات حالة البناء لا يدل بمجرد على توافر قصد الرشتراك في جريمة التزوير التي دين بها الطاعن حتى لو كان ما تضمنه من وقائع غير صحيح ، وكان ما أورده الحكم في مقام بيان واقعة الدعوى ومؤدى الأدلة الإدانة لا يفيد توافر هذا القصد ، فإنه يكون مشوباً بالقصور الذي يبطله ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٦٣٩ سنة ٥٥ ق جلسة ١١/١/١٩٨٥ س ٣٦ ص ١٨٦)

٢٨ - اتهمت النيابة العامة في قضية الجناية رقم ..... بأنهما في يوم ٨ من مارس سنة ١٩٨٦ يدائرة قسم محرم بك محافظة الاسكندرية أولاً : اشتركت مع مجهول بطريق الاتفاق والمساعدة في ارتكاب تزوير في محرر رسمي هو القرار ٦٥١ المنسوب مسدوره الى ادارة شئون العاملين بمديرية التربية والتعليم بكفر الشيخ والمتضمن انتهاء خدمة شقيقها بأن إتفقت معه على اصطناعه وأمدته ببيانيات اللازمة لذلك فقام ذلك المجهول بتزويره على غرار المحررات الصحيحة ووضع عليه امضات وأختام نسبها زوراً الى تلك الجهة والى العاملين بها فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وذلك المساعدة . ثانياً : قلدت بواسطة غيرها خاتماً لاهدى المصالح الحكومية وهو خاتم شعار الجمهورية الخاص بمديرية التربية والتعليم بمحافظة كفر الشيخ واستعملته بأن بصمته به على المحرر المزور سالف الذكر مع علمها بتقليده . ثالثاً : استعملت المحرر المزور سالف الذكر مع علمها بتزويره بأن قدمته الى وحدة جوازات محرم بك لاستخراج جواز سفر لشقيقها بموجبه . وأحالتها الى محكمة جنايات الاسكندرية لعاقبتها طبقاً للقيد

والوصف الواردين بأمر الإحالة .

والحكمة المذكورة قضت حضورياً في ٨ نوفمبر سنة ١٩٨٧ عملاً بالمواد ٢/٤٠ ، ٤١ ، ٣ ، ٢٠٦ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٤ ، ٢٧ من قانون العقوبات مع أعمال المواد ٢٢ ، ١٧ ، ١/٥٥ ، ١/٥٦ من القانون بماقعتها بالحبس مع الشغل ستة اشهر ويعزلها من وظيفتها لمدة سنة واحدة عما هو منسوب اليها . وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس المقتضى بها عليها .

فطمعت المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٨٧ وقدمت مذكرة باسباب الطعن في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٧ موقفاً عليها من الاستاذ / ..... المحامي ويجلسه اليوم سمعت المرافعة على ما هو مبين بالحضر .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار والمقرر والمرافعة وبعد مداولة

ومن حيث ان الطعن قد حار الاوضاع المقررة في القانون

ومن حيث ان مما تتاعه الطاعنة على الحكم المطعون فيه انه اذ دانها بجريمة الاشتراك في تزوير واستعمال محرر رسمي وتقليد اختتام . انه قد شابها القصور في التسبيب ذلك ان الحكم قد اتخذ من كونها قدمت الاوراق المزورة الخاصة بشيقيها الى مصلحة الجوازات لاستخراج جواز سفر . دليلاً على ارتكابها جريمة الاشتراك في التزوير وفي الاستعمال دون ان تقيم الدليل على اشتراكها في هذا التزوير وعلمها به . مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان الثابت من الاطلاع على الحكم المطعون فيه انه دان الطاعنة بتهمة الاشتراك في التزوير والاستعمال وتقليد الاختتام استناداً الى انها هي التي قدمت الاوراق المزورة الى مصلحة الجوازات لاستخراج جواز سفر لشيقيها - دون ان يستظهر أركان جريمة الاشتراك ويورد الدليل على ان الطاعنة زورت التوقيعات بواسطة غيرها وكذا قلدت الاختتام - كما لم يعن باستظهار علم

الطاعة بالتزوير - لما كان ذلك - وكان مجرد تقييم الطاعة الاوراق المزورة الى مصلحة الجوازات - ولا يكفي لثبوت اشتراك الطاعة في ارتكاب التزوير وتقليد الاختام . والعلم به فان الحكم يكون مشوباً بالقصور في التسبب والفساد في الاستدلال بما يتعين نقضه بغير حاجة لبحث باقي وجوه الطعن .

(الطعن رقم ٢٠٢١ سنة ٥٨ ق جلسة ١٠/٢/١٩٨٨)

تعديل المحكمة وصف التهمة من الاشتراك في اختلاس  
سند واستعمال سند مزور الى سرقة سند واستعمال  
سند مزور مع لفت نظر الدفاع لا خطأ أو إخلال  
بحق الدفاع

١ - لما كانت وقائع اختلاس سند الدين وتزوير آخر بدلاً منه وإستعماله مع العلم بتزويره المبينة بأمر الاحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الوقائع التي اتخذها الحكم أساساً للوصف الجديد الذي دان الطاعنة به ودارت على اساسها المرافعة فضلاً عن ان المحكمة لفتت نظر الدفاع إلى ما أسبغته على الواقعة من وصف قانوني فإن النعي على الحكم بدعوى الخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع يكون في غير محله .

(الطعن رقم ٦٩٣ سنة ٤٥ ق جلسة ١٨/٥/١٩٧٥ س ٢٤ ص ٤٣١)

**يتعين ان يعرض الحكم لتعيين المحرر المقول  
بتزويره وما انطوى عليه من بيانات ليكشف  
عن ماهية الحقيقة فيه وإلا كان باطلا**

١ - من حيث أنه ولئن كان الطاعن لم يقرر بالطعن في الميعاد على خلاف ما جرب في شأن إيداع أسبابه ، إلا أنه وقد بان من مذكرة نيابة المعادى أنه أبدى رغبته في التقرير بالطعن في الميعاد القانوني إلا أن كاتب أول السجن إمتنع عن تحرير التقرير حتى يصل اليه نموذج تنفيذ الحكم - الذى تراخت النيابة العامة فى إرساله - وأنه بمجرد وصول النموذج تم تحرير التقرير ، فإن عدم مراعاة ميعاد الطعن يكون لسبب خارج عن إرادة الطاعن ، ومن ثم يتعين قبول الطعن شكلا . ومن حيث أن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم الإشتراك فى تزوير محررات رسمية ، وإستعمالها ، والنصب ، قد شابه القصور فى التسبب ، ذلك بأنه لم يحدد المحررات المزورة ويبين ما بها من بيانات مخالفة للحقيقة ومواضع التزوير والأختام المزورة عليها ، مما يعيبه ويستوجب نقضه . ومن حيث ان الحكم المطعون فيه حصل واقعة فى قوله «وحيث أن واقعة الدعوى حسبما استقرت فى يقين المحكمة وإطمأن إليها وجدانها مستخلصة من مطالعة أوراقها وما تم فيها من تحقيقات ومادار بشأنها بجلسة المحاكمة من أن المتهم ..... الذى يعمل معاونا لمدرسة أمين الراعى العسكرية بالمعادى حضو ..... ناظرة مدرسة البنات الابتدائية بالدرب الأحمر وأوهما أن المحافظة تقوم ببيع بعض الأراضى فطلبت منه أن يشتري قطعتين لها ولزوجها مساحة ٤٠٠ م وسددت لمبلغ ١٢٠٠ جنيه ثم أعطته مبلغ أربعة آلاف جنيه بعد أن زعم لها أنه سدها للجهة المالكة للأرض ثم أخبرها فيما بعد بأنه حتى تسلم الأرض - والمرافق لابد وأن تقوم بسداد باقى المبلغ فقدمته له ٦٣٧٥ جنيه فأحضر لها مكاتبات مزورة حررها مجهول بعد أن حرضه وإتفق معه ومساعدته على ذلك ثم تحريرها على الآلة الكاتبة منسوب صندورها الى الإدارة العامة للأموال بمحافظة القاهرة ، ولما طالبت بتسليم الأرض قدم لها الحجج

وتهرب منها ثم أحضر لها صورة لعقود فلاحظت أن بعض أختام شعار الجمهورية المصم بها على تلك العقود مزورة فأبلغت بالواقعة. ثم إنتهى الى إدانة الطاعن بوصف أنه إشتراك مع مجهول بطريق التحريض والاتفاق والمساعدة فى ارتكاب تزوير فى محررات رسمية هى المكاتبات المنسوب صندورها الى ادارتى الأملاك والجبانات بمحافظة القاهرة والخطابات المنسوب صندورها الى هيئة البريد المبيتة بالأوراق وإيصالات السداد الصادرة من ادارتى الأملاك والجبانات أرقام ١٣٢١٣٦ ، ٧٠٧٣٥ ، ٧٠٧٣٦ ، ١٩٨٣٩ ، ٨٧١٢٥ ، ٩٧٥٤٤٥ ، ٩٧٥٤٧٠ وكان ذلك بطريق التغير والاصطناع ووضع امضامات وأختام مزورة بأن حرصه واتفق معه على محو اللقب والاسم المثبتين أصلاً بإيصالات السداد سائلة الذكر على أن يحرر بدلاً منها بيانات مغايرة قدمها له ذلك المجهول باثبات تلك البيانات كما حرصه واتفق معه مساعده على اصطناع باقى المحررات الأخرى على غرار المحررات الصحيحة الصادرة من الجهات سائلة الذكر وقدم له بياناتها فقام ذلك المجهول باثبات تلك البيانات على خلاف الحقيقة ومهرها بأختام وتوقيعات نسبها زوراً الى الجهات المذكورة فوقعت الجريمة بناء على هذا التحريض وذلك بالاتفاق وتلك المساعدة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يجب للإدانة فى جرائم تزوير المحررات أن يعرض الحكم لتعيين المحرر المقول بتزويره وما إنطوى عليه من بيانات ليكشف عن ماهية تغيير الحقيقة فيه وإلا كان باطلاً وكان الحكم المطعون فيه سواء فى معرض تحصيله لواقعة الدعوى أو عند سرده الأدلة على إدانة الطاعن لم يبين قهوى المكاتبات والخطابات والعقود والإيصالات التى إنتهى الى إدانة الطاعن بالمشاركة فى تزويرها - وما إنطوى عليه كل منها من بيانات ليكشف عن ماهية تغيير الحقيقة فيه لوقوف على صلة ذلك التزوير بجريمة الإستيلاء بغير حق على مال المحضى عليها فإنه يكون مشوباً بالقصور الذى يبطله ويوجب نقضه والإعادة نون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٤٢٦٢ سنة ٥٧ ق جلسة ٢٣/٢/١٩٨٧)

**عدم الإستجابة لطلب المتهم تمكينه من الطعن بالتزوير  
رهن بإستخلاص المحكمة عدم الحاجة إليه . بالإلتفات  
كلية عن هذا الطلب يعيب الحكم**

١ - من المقرر أن الطعن بالتزوير على ورقة من أوراق الدعوى هو من وسائل الدفاع التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع التى لا تلتزم بإجابته ، لأن الأصل أن للمحكمة كامل السلطة فى تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهى الخبير الأعلى فى كل ما تستطيع أن تفعل فيه بنفسها أو الإستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها مادامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التى لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبداء رأى فيها ، وإن طلب المتهم تمكينه من الطعن بالتزوير إنما هو من قبيل التأجيل لإتخاذ إجراء مما لا تلتزم المحكمة فى الأصل بالإستجابة إليها إلا أن ذلك مشروط بأن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى عدم الحاجة إلى ذلك الإجراء . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لطلب التأجيل رغم تعلقه بتحقيق دفاع جوهرى يتصل بالدليل المقدم فى الدعوى بحيث أن صح هذا الدفاع تغير وجه الرأى فيها ، فقد كان على المحكمة أن تعرض فى حكمها لهذا الدفاع وأن تمحصه وأن تبين العلة فى عدم إجابته إن هى رأت إطراره ، أما أنها لم تفعل وإلتفت عنه كلية مقتصرة على تأييد الحكم الإستثنائى لأسبابه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يبطله ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٩٦٨ سنة ٥٥ ق جلسة ١٧/٤/١٩٨٥ س ٣٦ ص ٥٧٨)

## عدم رد الحكم على دفاع جوهرى للمتهم يعتبر قصوراً

١ - متى كان الدفاع عن الطاعن طلب بجلسة المحاكمة براءته مما أسند إليه كما طلب إستكتابه ومضاهاة هذا الإستكتاب على الأوراق المقول بتزويرها ، وكان الحكم قد صادر الطاعن فى دفاعه المشار إليه بدعوى أنه غير جاد فيه لأنه تأخر فى الإدلاء به مع أن الثابت من مبنونات الحكم ذاتها أن الطاعن لم يدل بدفاع أمام جهة التحقيق لأنه لم يستدل عليه بعد إكتشاف وقائع الإختلاس - عدا أولها - لسؤاله عنها ولما مثل أمام المحكمة طلب الدفاع عنه إتخاذ إجراء المضاماة . ولما كان الدفاع المسوق من الطاعن يعد - فى صورة الدعوى المطروحة - دفاعاً جوهرياً لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم فى الدعوى ويترتب عليه ، لو صح ، تغيير وجه الرأى فيها ، وإذا لم تسقطه المحكمة حقه وتعنى بتحقيقه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه ، وإقتصرت فى هذا الشأن على ما أوردته فى حكمها لإطراح ذلك الدفاع من أسباب لا تؤدى إلى النتيجة التى رتب عليها ، فإن الحكم يكون معيباً بما يستوجب نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ١٤١٥ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/١/٢٢ س ٢٤ ع ١ من ٩٥)

تغيير المحكمة التهمة من تزوير فى محرر رسمى لأحد المنشآت  
التي تساهم الدولة من مالها بنصيب . تعديل فى التهمة ذاتها  
وليس مجرد تغيير فى وصفها . عدم جواز إجرائه إلا أثناء  
المحاكمة وقبل الحكم فى الدعوى مع لفت نظر الدفاع .  
مخالفة ذلك إخلال بحق الدفاع

١ - لما كانت الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعن بوصف أنه إرتكب جريمة  
تزوير فى محرر رسمى هو محضر الحجز الإدارى المؤرخ ١٨/٣/١٩٧٩ وإنتهى  
إلى إدانة الطاعن بجريمة التزوير فى محرر رسمى لأحد المنشآت التي تساهم  
الدولة فى مالها بنصيب . لما كان ذلك وكان البين من مطالعة محضر جلسة  
المحاكمة أن المحكمة لم توجه التهمة الأخيرة للطاعن ولم تلتفت نظر المدافع عنه  
للمرافعة على هذا الأساس ، وكان التغيير الذى أجرته المحكمة فى التهمة من  
تزوير فى محرر رسمى إلى تزوير فى محرر لأحد المنشآت التي تساهم الدولة فى  
محرر رسمى إلى تزوير فى محرر لأحد المنشآت التي تساهم الدولة فى مالها لا  
يعتبر مجرد تغيير فى وصف الأفعال المسندة للطاعن فى أمر الإحالة مما تملك  
محكمة الجنايات إجرائه فى حكمها بغير تعديل فى التهمة عملاً بنص المادة ٣٠٨  
من قانون الإجراءات الجنائية - وإنما هو تعديل فى التهمة نفسها لا تملك المحكمة  
إجرائه إلا أثناء المحاكمة وقبل الحكم فى الدعوى - لأنه ينطوى على إسناد واقعة  
جديدة إلى الطاعن لم تكن موجودة فى أمر الإحالة وهى الواقعة المكونة لجريمة  
التزوير فى محرر لأحد المنشآت التي تساهم الدولة فى مالها بنصيب ، والتي قد  
تثير الطاعن جدلاً فى شأنها . لما كان ما تقدم وكان عدم فت نظر الدفاع إلى ما  
أجرته المحكمة من تعديل يعتبر إخلالاً بحق الدفاع ، وكان القانون لا يخول  
المحكمة أن تعاقب المتهم على أساس واقعة شملتها التحقيقات - لم تكن مرفوعة  
بها الدعوى - دون أن تلتفت نظر الدفاع عنه إلى ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه  
يكون مبنياً على إجراء باطل مما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة .  
(الطعن رقم ١٧٥٩ سنة ٥٢ ق جلسة ٢٧/١١/١٩٨٣ س ٣٤ ص ١٩٩)

## دفاع المتهم بأن العبارة المدعى بتزويرها أضيفت إلى العقد بإتفاق المتعاقدين . دفاع جوهري

١ - لما كان التزوير أياً كان نوعه يقوم على إسناد أمر لم يقع مما أسند إليه ، في محرر أعد لإثباته بإحدى الطرق المنصوص عليها قانوناً ، بشرط أن يكون الإسناد قد ترتب عليه ضرر أو يحتمل أن يترتب عليه ذلك ، أما إذا إنتفى الإسناد الكاذب في المحرر ، لم يصح القول بوقوع التزوير ، وإذا كان المحرر عرفياً ، وكان مضمونه مطابقاً لإرادة من نسب إليه معبراً عن مشيئته ، إنتفى التزوير بأركانه ، ومنها ركن الضرر ، وإذا كان ذلك ، فإن الدفاع بأن العبارة المدعى تزويرها قد أضيفت إلى العقد بناء على إتفاق المتعاقدين ، يعد دفاعاً جوهرياً ، إذ من شأنه - لو صح - أن تندفع به الجريمتان المسندتان إلى المطعون ضدهما ، وكان الحكم المطعون فيه ، لم يعرض لهذا الدفاع البتة ، إيراد له ورداً عليه ، فإن يكون قاصر البيان منطوياً على إخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ١٧٨٩ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٦/٩ س ٣٣ ص ٦٩٣)

## إكتفاء الحكم فى دعوى تزوير سند قضى مدينياً برده وبطلانه بسرد وقائع الدعوى المدنية . قصور

١ - من المقرر أنه إذا قضت المحكمة المدنية برد وبطلان سند لتزويره ثم رفعت دعوى التزوير إلى المحكمة الجنائية ، فعلى المحكمة أن تقوم هى ببحث جميع الأدلة التى تبين عليها عقبيتها فى الدعوى ، أما إذا هى إكتفت بسرد وقائع الدعوى المدنية وبنّت حكمها على ذلك بدون أن تتحرى بنفسها أوجه الإدانة ... كما هو الشأن فى الدعوى المطروحة فإن ذلك يجعل حكمها كأنه غير مسبب . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إستعرض وقائع الدعوى المدنية التى أقامها الطاعن وما إنتهت إليه من القضاء برد وبطلان المحرر المطعون فيه بالتزوير ثم أشار إلى ما إنتهى إليه تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير وحمل عليه فى إثبات جريمتى التزوير والإستعمال المسندتين إلى الطاعن ، لما كان ذلك وكان هذا الذى أورده الحكم يعد قاصراً فى إستظهار أركان جريمة التزوير وعلم الطاعن ، ولم يعن ببحث موضوعه من الوجه الجنائى ، إذ لا يكفى فى هذا الشأن سرد الحكم للإجراءات التى تمت أمام المحكمة المدنية وبيان مضمون تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير ومؤداه . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد دان عليه القصور .

(الطعن رقم ١٩٦٩ سنة ٤٨ ق جلسة ٢٩/٣/ ١٩٧٩ ص ٢٠ ٤٠٨)

**الدفع بإنقضاء الدعوى الجنائية - دعوى التزوير - بمضى  
المدة متعلق بالنظام العام إغفال الحكم الابتدائي الرد عليه  
وتأييده استثنائياً لأسبابه . قصوراً وإخلال  
بحق الدفاع**

١ - من المقرر أن الدفع بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة دفع جوهري وهو من الدفوع المتعلقة بالنظام العام . لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر جلسة ... أن المدافع عن الطاعنين دفع أمام محكمة أول درجة بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى ثلاث سنوات منذ تاريخ الحكم بالرد والبطل . ويبين من الحكم الابتدائي أنه بعد أن أشار إلى إتهام النيابة العامة للطاعن بتزوير السندين العرفيين المؤرخين ..... وإستعمالها في الدعوى ..... منى كلى جنوب القاهرة ودى طلب النيابة عقابه بالمادة ٢١٥ من قانون العقوبات ، أقام قضاءً بردانة الطاعن بهاتين الجريمتين على ما يلي «وحيث أن الدعوى تخلص في أن المتهم - الطاعن - تقدم إلى السيد رئيس محكمة القاهرة لإستصدار أمر أداء بإلزام المجنى عليها بأن تدفع له مبلغ ٤٠٠ جنيه بموجب سندين وذلك أجرة ترميم منزلها . وصفت المجنى عليها بالتزوير على هذين السندين وأحيلت الأوراق إلى قسم زبائح التزييف والتزوير وجاء تقريره رقم .... يتضمن أن هذين السندين مزوران على المجنى عليها وبأشرت النيابة التحقيق وتبين أن المتهم قد ارتكب جريمة التزوير المبينة الوصف والقيد في التحقيقات . وحجزت الدعوى للحكم أخيراً لجلسة اليوم وقدم الحاضر عن المتهم مذكرة شارحه للدعوى وصمم على طلباته . وحيث أن التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتاً كافياً تطمئن إليه المحكمة مما أجرى من تحقيقات وتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير المرفق وعقابه ينطبق على مادة الإتهام مما يستلزم أخذه بها عملاً بالمادة ٢/٣٠٤ إجراءات كما يبين من الحكم المنطعون فيه أنه أيد الحكم الابتدائي لأسبابه ، ولم يضاف إليه إلا ما يتفق بما أمر به من إيقاف تنفيذ العقوبة . لما كان ذلك فقد كان على الحكم وقد أثر الدفع أمام محكمة أول درجة أن يحصه وأن يرد عليه بما يفنده لما ينبئ عليه لو صح

من إنقضاء الدعوى الجنائية ، أما وهو لم يفعل - بل دان الطاعن بجريمتى  
التزوير والإستعمال دون أن يتضمن ما يسوغ به رفض هذا الدفع فإنه يكون  
قاصر البيان .

(الطعن رقم ١٦٩٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٢/٨ س ٣٠ ص ٢٣١)

وجوب إيراد الحكم الأدلة التي يستند إليها ومؤداها بياناً  
كافياً . مجرد الاستناد إثباتاً للجريمة التزوير إلى التحقيق  
وتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير دون إيراد  
مضمون كل منهم . قصور

١ - من المقرر أنه يجب إيراد الأدلة التي تستند إليها المحكمة وبيان مؤداها  
في حكمها بياناً كافياً ، فلا تكفى الإشارة إليها بل ينبغي سرد مضمون كل دليل  
نكر مؤداه بطريقة وافية يبين منها مدى تأييده للواقعة كما إقتضت بها المحكمة .  
ويلغ إتساقه مع باقى الأدلة ، وإذا كان ذلك ، فإن مجرد استناد محكمة الموضوع  
في حكمها - على النحو السالف بيانه - إلى التحقيقات وتقرير قسم أبحاث  
التزييف والتزوير فى القول بتزوير السنتين دون العناية برد مضمون تلك  
التحقيقات ويذكر مؤدى هذا التقرير والأسانيد التي أقيم عليها ، لا يكفى لتحقيق  
الغاية التي نفاها الشارع فى تسبب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة  
صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم الأمر الذى يحسم  
الحكم بقصور يتسع له وجه النفى .

(الطعن رقم ١٦٩٧ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٢/٨ س ٣٠ ص ٢٣١)

**قول الدفاع أن التوقيعات المنسوبة إلى المتهمين مزورة  
وطلبه إجراء مضاهاة هذه التوقيعات . دفاع جوهرى  
تعويل الحكم على هذه التوقيعات دون تمحيص هذا الدفاع  
قصور وإخلال بحق الدفاع**

١ - لما كان يبين من محضر جلسة ١٩٧٣/٤/٧ أن الحاضر مع الطاعن الثانى - غير محامى الطاعنين الثانى والثالث - طلب إجراء المضاهاة بين التوقيعات الموقع بها على دفتر البوابة وتوقيعات المتهمين . ويبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أورد ما إنتهى إليه المدافع عن الطاعنين الثانى والثالث فى مذكرته - المصرح له بتقديمها - من طعنه بالتزوير على التوقيعات المنسوبة إليهما بالدفتـر المذكور وطلبه أصلياً القضاء ببرائتهما وإحتياطياً إعادة المأمورية إلى مكتب الخبراء لتحديد كميات المازوت المقال بالإستيلاء عليها ، إقتصر - فى رده على ذلك كله - على القول بأن المحكمة لا تعول على ما أثاره الدفاع لأن الأدلة ثابتة وقاطعة قبل المتهمين جميعاً . معتمداً - فى الوقت ذاته - على ما نقله عن تقرير مكتب الخبراء من بيان كميات المازوت التى نسب إلى كل من الطاعنين تسلمها بناء على التوقيعات المشار إليها التى ذكر الخبير أن أولهما لم يحضر لمناقشته بشأنها وأن الآخر أنكر ما نسب إليه منها . لما كان ذلك ، وكان إنكار أحد الطاعنين ما نسب إليه من التوقيعات الموقع بها على دفتر البوابة وتخلف الآخر عن الحضور لمناقشته فيما نسب إليه منها ، لا يفنى عن تمحيص ما هو مثار من دفاع جوهرى بشأن تزويرها - وذلك فى مذكورة المدافع عنهما التى أشار إليها الحكم - ولا يواجه طلب إجراء المضاهاة بين تلك التوقيعات وتوقيعات الطاعنين الثابت بمحضر الجلسة السالف الإشارة إليه ومن ثم فقد كان على المحكمة تحقيق وجود التزوير الذى أثر على مصير الفعل المسند إليهما ، أما وهى لم تفعل - بل أطرحت دفاع الطاعنين جملة دون أن تقسطه حقه - وعزلت فى حكمها بإدانتهم على التوقيعات المشار إليها ، فإن هذا الحكم فضلاً عن إخلاله بحق الدفاع يكون مشوباً بالقصور فى التسيب مما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١١٢٨ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٦ س ٢٨ ص ٢٠١)

إنكار المتهم تقديم السند المزور لعدم حاجته إليه  
دفاع جوهرى إلتفات المحكمة عن تحقيقه ، إخلال  
بحق الدفاع

١ - لما كان الثابت من الاطلاع على المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن أن دفاع الطاعنين قام على إنكارهما لتقييم المحررين المشار إليهما لإدارة الرخص لعدم حاجتهما إلى إتخاذ هذا الإجراء إذ أن الترخيص قد صرف لهما بناء على حكم مثبت لحقهما فى الإنتفاع بالمحل موضوع الترخيص وأنه تحقيقاً لهذا الدفاع تمسك المدافع عنهما فى مرحلة التقاضى بطلب ضم الملف رقم ٢٤/١٥١٥١١٢٤٢١ سجل رقم ٢٨٩ رقم مسلسل ٢٧٧ المتضمن الحكم المشار إليه وسماع أقوال الموظف المختص بالرخصة وكان القانون كفل لكل منهم حقه فى أن يدلى بما يعن له من طلبات التحقيق والزم المحكمة النظر فيه وتحقيقه مادام تجليه للحقيقة وهداية إلى الصواب ، ولما كان الدفاع المسوق من الطاعنين - يعد فى الصورة الدعوى المطروحة - دفاعاً جوهرياً لتعلقه بالدليل المقدم فى الدعوى ويترتب عليه ، لو صح تغيير وجه الرأى فيها ، وإذا لم تعطه المحكمة حقه وتعنى بتحقيقه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه ، وإقتصرت فى هذا الشأن على ما أوردته فى حكمها لإطراح ذلك الدفاع من أسباب لا تؤدى إلى النتيجة التى رتب عليها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يوجب نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ٩٩٢ سنة ٤٦ ق جلسة ٢١/٢/١٩٧٧ س ٢٨ من ٣٦٢)

## قول المتهم أن الإستهكاب الذى أجرىء عليه المضاهاة ليس للمجنى عليها بل لأخر دفاع جوهرى يجب تحقيقه

١ - لما كان الحكم المطعون فيه قد صادر الطاعن فى دفاعه الجوهرى المتمثل فى قول المدافع عنه أن الإستهكاب الذى تم بالنيابة والى أجرىء عليه المضاهاة ليس للمجنى عليها وإنما هو لشقيقتها والذى لو صح أن يؤثر فى قيام مسئوليته عن الجريمة المسندة إليه بدعوى أنه غير جاد فيه لأنه تأخر فى الإدلاء به إلا ما بعد إلى ورود تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير وأن المحكمة كومت عقيدتها مما طرح عليها فى الأوراق ، مع أن التأخير فى الإدلاء بالدفاع لا يدل حتماً على عدم جديته ، مادام منتجاً من شأنه أن تندفع به التهمة أو يتغير وجه الرأى فى الدعوى ، كما أن إستعمال المتهم حقه المشروع فى الدفاع عن نفسه فى مجلس القضاء لا يصح البتة أن ينعت بعدم الجدية ولا أن يوصف بأنه جاء متأخراً لأن المحاكمة هى وقته المناسب الذى كفل فيه القانون لكل منهم حقه فى أن يدلى بما يعن له من طلبات التحقيق وأوجه الدفاع وألزم المحكمة النظر فيه وتحقيقه مادام فيه تجلية الحقيقة وهداية إلى الصواب ، لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالأخلال بحق الدفاع مما يبطله ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٢١٧ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٠ س ٢٨ ص ٢٧٧)

**الدفع بسقوط الدعوى لوقوع التزوير فى تاريخ معين  
جوهرى وجوب تحقيقه . رفض الدفع تأسيساً على أن  
تاريخ التزوير هو تاريخ تقديم المحرر المزور دون بيان  
علة ذلك . قصور**

١ - جريمة التزوير بطبيعتها جريمة وقتية تنتهى بمجرد وقوع التزوير فى محرر بإحدى الطرق المنصوص عليها فى القانون ولذا يجب أن يكون جريان مدة سقوط الدعوى بها من ذلك الوقت ، وإعتبار يوم ظهور التزوير تاريخاً للجريمة محله ألا يكون قد قام اندليل على وقوعها فى تاريخ سابق ، وأنه إذا دفع لدى محكمة الموضوع بأن تزوير المحرر حصل فى تاريخ معين وأن الدعوى العمومية عنه قد سقطت فيجب عليها أن تحقق هذا الدفع ثم ترتب على ما يظهر لها النتيجة التى تقتضيها ، لما كان ذلك ، وكان مفاذ ما أورده الحكم المطعون فيه رداً على الدفع بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة أنه إعتبر تاريخ جريمة التزوير هو تاريخ تقديم المحرر المزور فى الدعوى المدنية التى كانت مريدة بين الطاعن والمدعيتين بالحق المدنى ، وهو إن كان يصلح رداً فى شأن إستعمال الطاعن المحرر المزور مع علمه بتزويره إلا أنه منبت الصلة بدفاعه فى جريمة التزوير إذا لم يفصح عن بيان علة إعتباره تاريخ جريمة التزوير هو تاريخ تقديم المحرر المزور فى تلك الدعوى ولم يواجه الدفع على حقيقته ولم يفتن إلى فحواه ، ومن ثم لم يقسطه حقه ويمن بتحقيقه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه لا سيما وأن إتخاذ النيابة العامة يوم ١٩٤٨/٤/٥ وهو تاريخ العقد المزور تاريخاً للجريمة يشهد بجليه هذا الدفع - فى خصوص هذه الدعوى - فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور الذى له الصابرة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون وهو ما يتسع له وجه الطعن مما يعجز محكمة النقض عن إعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى كما حصار إثباتها بالحكم ويتبعن لذلك نقض الحكم المطعون فيه والإحالة لىون حاجة لمناقشة وجه الطعن الآخر ولا يعترض على ذلك بأن الحكم أعمل فى حق الطاعن المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع عليه عقوبة مقرر

لجريمة استعمال المحرر المزور التي دانه بها لأن التبرير لا يرد حيث يوجد قضاء  
في الدعوى المدنية مؤسس على ثبوت جريمتي تزوير المحرر وإستعماله .  
(الطعن رقم ١٠٨١ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/١/٣٠ س ٢٨ ص ١٤٨)

## الإخلال بدفاع جوهرى قصده نفى الركن المادى فى جريمة التزوير - قصور فى التسبب

١ - متى كان الدفاع الذى أبداه الطاعن بطلب تعيين خبير آخر لفحص عمر الحبرين الموقع بإمضاء الطاعن والمجنى عليه هو دفاع جوهرى قصد به نفى الركن المادى فى جريمة التزوير وإستهدف به إستبعاد الدليل المستمد من تقرير الخبير الذى إنتهى إلى تزوير العقد ، وكان الحكم المطعون فيه قد إقتصر على الإحالة إلى حكم محكمة أول درجة الذى أخذ بتقرير الخبير وحده دليلاً على وقوع جريمة التزوير ونسبتها إلى الطاعن دون أن يرد على دفاع الطاعن الجوهري الذى تضمنته مذكرته المكتوبة المصرح له بتقديمها وإتماماً لدفاعه الشفوى أمام المحكمة ، فإن إغفال الحكم المطعون فيه هذا الدفاع ايراد له ورداً عليه رغم جوهريته فى خصوص هذه الدعوى - لما يبنى على ثبوته أو عدم ثبوته من تغيير وجه الرأى فى الدعوى والصورة التى إعتنقها الحكم بشأنها - يجعله معيياً بالقصور والإخلال بحق الدفاع بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٤٠٠ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٦/٧ س ٢٢ ع ٢ ص ٤٥٢)

٢ - متى كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن بشأن إستبدال السند المطعون عليه بالتزوير بقوله «ان الدفاع عن المتهم قدم مذكرتين ... ذهب فى الثانية إلى أن الإيصال المطعون عليه ليس هو المقدم لإستصدار أمر الحجز بمقتضاه إذ لا يحمل توقيعاً للقاضى الأمر بالحجز .... وأن القول بأن الإيصال المضبوط ليس هو المقدم لإستصدار أمر الحجز بمقتضاه تلقت عنه المحكمة إذ كان الثابت لها من أقوال المجنى عليه ومن تقرير مصلحة تحقيق الشخصية أن المتهم ساهم فى إسطناع الإيصال المضبوط ووقع عليه ببصمة زهبع وبصمة خاتم ناسباً منهورة للمدعى بالحق المدنى على خلاف الواقع» وكان الحكم المطعون فيه قد إعتنق أسباب الحكم الابتدائى بالرغم من أن الطاعن تمسك أمام المحكمة الإستئنافية بدفاعه السابق ، فإن ما أورده الحكم فيما تقدم لا يواجه دفاع الطاعن إذ أنه لم يناقش دفاعه الجوهري ولم يقر

الدليل اليقيني على أن السند المزور المضبوط هو بعينه السند الذى صدر بموجبه أمر الحجز ومدى صلة الطاعن به ، وإذ كان هذا الدفاع قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى فكان يتعين على محكمة الموضوع أن تناقشه وتقول كلمتها فيها إثباتاً أو نفياً له أما وأنها أغفلت الرد عليه لإن حكمها يكون مشوياً بالقصور فى التسبيب مما يستوجب نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ١٤١٣ سنة ٤١ ق جلسة ١٠/١/١٩٧٢ س ٢٣ ع ١ ص ٤٩)

٣ - متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون أن يعنى بتحقيق دفاع الطاعن الذى ثبت من المفردات المضمومة أنه قد أورده فى مذكرته التى قدمها إلى محكمة ثانى درجة ومفاده طلب إسكتاب جاورش الإستيفاء الذى أشر على السند الحقيق بالنظر لىتبين أن هذا السند قد سلخ من ملف الدعوى ووضع بدلاً منه السند المزور الذى دين عنه ، وهو دفاع جوهري فى واقعة الدعوى ، إذ يترتب عليه لو صح إنتفاء الجرميتين المسندتين إلى الطاعن ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوياً بما يعيبه .

(الطعن رقم ٩٨١ سنة ٤٤ ق جلسة ٢٧/١/١٩٧٥ س ٢٦ ص ٩٠)

دفاع المتهم بالشهادة الزور بأن المطعون ضده يجيد القراءة  
والكتابة رداً على دفاع الأخير باستغلال جهله بهما والحصول  
على تزفيعة على العقد المدعى بتزويره . دفاع جوهرى . سكوت  
المحكمة عنه إيراداً ورداً . قصور

١ - متى كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد دان  
الطاعن بجريمة الشهادة الزور تأسيساً على أنه شهد زوراً أمام المحكمة المدنية  
فى قضيتين مدنيتين بأن عقد البيع المبرم بينه وبين المطعون ضده وإبته كان عقد  
صحيحاً فى حين أن هذا كان يخالف الحقيقة التى يعلمها من حصول ذلك البيع  
بينه وبين المطعون ضده وحده دون ابته هذا الأخير ، وكان دفاع المطعون ضده قد  
قام على أن ابته قد استغل ثقته فيه واستوقعه على ذلك العقد بزعم أنه عقد  
صلح مبرم بينه وبين الطاعن إنهاء للمنازعات التى كانت مرده بينهما ، وقد  
إستبان من الإطلاع على المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه  
الطعن أن الطاعن كان قد صمم فى دفاعه - الوارد فى مذكرته المصرح له  
بتقديمها - على أن المطعون ضده يجيد القراءة والكتابة مما يعصف بهذا الذى  
ادعاه وطلب تحقيق ذلك . لما كان ما تقدم وكان هذا الدفاع فى خصوصية  
الدعوى جوهرية لما قد يترتب على ثبوته تغيير وجه الرأى فيها فقد كان يتعين  
على المحكمة أن تنسب له وتفتن إليه وتتولى تحقيقه بلوغاً لغاية الأمر فيه أو ترد  
عليه بما يسوغ إطراره ، أما أنها قد سكنت عنه إيراداً له ورداً عليه ولم تعمل  
على تحقيقه وإقساطه حقه فإن حكمها يكون معيباً بالقصور مستوجباً للنقض مع  
الإحالة ، وذلك دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٦٣٤ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٢٢ ص ٢٧ من ٣٣٤)

**يجب لسلامة حكم الإدانة فى جريمتى تزوير سند  
واستعماله أن يبين واقعة الدعوى وأدلة الثبوت  
فى بيان كاف وإلا يكون مشوباً بالقصور**

١ - الأصل أنه يجب لسلامة الحكم أن يبين واقعة الدعوى والأدلة التى إستند إليها وأن يبين مؤداها بياناً كافياً يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما إقتضت بها المحكمة . ولما كان الحكم الإبتدائى - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون - إكتفى فى بيانه لواقعة الدعوى والتدليل على مقارفة الطاعن لما أسند إليه منها ، بقوله «وحيث أن التهمة ثابتة قبل المتهم من تقرير قسم أبحاث التزيف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى الذى إنتهى إلى أن الإيصال المقدم من المتهم فى الدعوى مزور على المجنى عليه الأمر المعاقب عليه عملاً بمواد الإتهام ، وإذ كانت التهمتان مرتبطتين إرتباطاً لا يقبل التجزئة ، ومن ثم وجب عملاً بنص المادة ٣٢ عقوبات توقيع العقوبة المقررة لأشدهما ، فإن الحكم المطعون فيه إذا لم يورد واقعتى تزوير السند العرفى وإستعماله المسندتين إلى الطاعن وأدلة الثبوت التى يقوم عليها قضاؤه ومؤدى كل منه فى بيان كاف يكشف عن مدى تأييده واقعة الدعوى فإنه يكون مشوباً بالقصور الذى يتسع له وجه الطعن .

(الطعن رقم ٩٨١ سنة ٤٤ ق جلسة ٢٧/١/١٩٧٥ س ٣٦ ص ٩٠)

**إستناد القاضى الجنائى إلى قضاء المحكمة المدنية بالرد  
والبطلان دليلاً على أن السند مزور على ثبوت  
جريمة الإستعمال - قصور  
عدم تقييد القاضى الجنائى بالحكم الصادر فى الدعوى  
المدنية ولو كان نهائياً**

١ - متى إتخذ الحكم من قضاء المحكمة المدنية برد وبطالان السند المدعى بتزويره دليلاً على أنه مزور وعلى ثبوت جريمة الإستعمال فى حق المتهم ، فإن هذا الذى أورده الحكم قاصر على التدليل على توفر ركن العلم بالتزوير لدى المتهم

(الطعن رقم ٦٧١ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٦/٤ س ٧ ص ٨٢٤)

٢ - من المقرر أنه إذا قضت المحكمة المدنية برد وبطالان سند لتزويره ثم رفعت دعوى التزوير إلى المحكمة الجنائية فعلى المحكمة الأخيرة أن تقوم ببحث جميع الأدلة التى تبنى عليها عقيدتها فى الدعوى ، أما إذا إكتفت بسرد وقائع الدعوى المدنية وبنيت حكمها على ذلك دون أن تتحرى بنفسها أدلة الإدانة ، فإن ذلك يجعل حكمها كأنه غير مسبب .

(الطعن رقم ٢٢٦ سنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/٣/١٣ س ١٨ ص ٤١٢)

٣ - الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية ليست لها قوة الشئ المقضى أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها ، فإذا قضت المحكمة المدنية برد وبطالان سند لتزويره ، ثم رفعت دعوى التزوير إلى المحكمة الجنائية فعليها أن تقوم هى ببحث جميع الأدلة التى تبنى عليها عقيدتها فى الدعوى ، أما إذا هى إكتفت بسرد وقائع الدعوى المدنية وبنيت حكمها على ذلك بدون أن تتحرى بنفسها أدلة الإدانة ، فإن ذلك يجعل حكمها كأنه غير مسبب .

(الطعن رقم ٢٠٣٠ سنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/٦ س ٢٠ ص ٣٨)

٤ - من المقرر أنه إذا قضت المحكمة المدنية برد ويطلان سند لتزويره ثم رفعت دعوى التزوير إلى المحكمة الجنائية ، فعلى المحكمة أن تقوم هي ببحث جميع الأدلة التي تبني عليها عقيدتها في الدعوى ، أما إذا هي إكتفت بسرد وقائع الدعوى المدنية وبنّت حكمها على ذلك بدون أن تتحرى بنفسها أوجه الإدانة ، كما هو الشأن في الدعوى المطروحة ، إذ يبين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه إستعرض وقائع الدعوى المدنية التي أقامها الطاعن وما إنتهى إليه من القضاء برد ويطلان المحرر المطعون فيه بالتزوير ثم أشار إلى ما إنتهى إليه تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير وعول عليه في إثبات جريمته التزوير والإستعمال المسندتين إلى الطاعن ، فإن ذلك يجعله حكمها كأنه غير مسبب ويكون قد ران عليه القصور والذي يتسع له وجه الطعن مما يعنيه .

(الطعن رقم ٦٧ سنة ٤٢ ق جلسة ١٢/٣/١٩٧٢ س ٢٢ ع ١ ص ٢٣٧)

٥ - ان الحكم الصابر في دعوى مدنية لا تأثير له على الدعوى الجنائية ولا يقيد القاضي الجنائي عند نظره الدعوى ، بل له رغم صدور حكم بصحة سند أن يبحث كل ما يقدم له من الدلائل والأسانيد على صحة تلك الورقة أو بطلانها وأن يقدر تلك الأسانيد والدلائل بكامل سلطته ولا يحول دون ذلك أن يكون الحكم المدني قد أصبح نهائياً .

(الطعن رقم ٢٢٢ سنة ٤٥ ق جلسة ٢٠/٣/١٩٧٥ س ٢٦ ص ٢٨٥)

٦ - أن القاضي الجنائي لا يقيّد بما يصدره القاضي المدني من أحكام ، ولا يعلق قضاؤه على ما عساه أن يصدر من أحكام بشأن نزاع مدني قائم على موضوع الجريمة . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد إستظهر أن ضرراً لحق بالمجنى عليها من جريمة التزوير التي أثبتت مقارفة الطاعن أياها ، فإنه يحق لها أن تحرك الدعوى الجنائية مباشرة عن طريق الإدعاء المدني عملاً بالمادة ٢٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية ويكون دفاع الطاعن برفعها قبل الأوان ، على غير سند من القانون .

(الطعن رقم ٢٢٢ سنة ٤٧ ق جلسة ١٢/٦/١٩٧٧ س ٢٨ ص ٧٢٧)

٧ - لما كان من المقرر أنه إذا قضت المحكمة المدنية برد ويطلان سند لتزويره

ثم رفعت دعوى التزوير إلى المحكمة الجنائية - كما هو الحال فى الدعوى الماثلة - فعلى هذه المحكمة أن تقوم ببحث جميع الأدلة التى تبين عليها عقيدتها فيها . أما إذا إكتفت بسرد وقائع الدعوى المدنية وبنّت حكمها على ذلك ، دون أن تتحرى بنفسها أوجه الإدانة فإن ذلك يجعل حكمها غير مسبب لما هو مقرر وفقاً للمادة ٤٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية من أن الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية لا تكون لها قوة الشئ المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها ، ذلك بأن المحكمة الجنائية تختص بموجب المادة ٢٢١ من ذلك القانون بالفصل فى جميع المسائل التى يتوقف عليها الحكم فى الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها ، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك . وهى فى محاكمة المتهمين عن الجرائم التى تعرض عليها لا تنقيد بلى حكم صادر من أية جهة أخرى مهما كانت . لما كان ذلك وكان الحكم المستأنف قد إستعرض وقائع الدعوى المدنية وما إنتهى إليه الحكم فيها . من قضاء برد واطلاق المحرر المطعون فيه بالتزوير ، وعول فى إثبات الإتهام - ضمن ما عول عليه - على هذا الحكم ، فإنه يعد قاصراً فى إستظهار أركان جريمتى التزوير فى المحرر وإستعماله مع العلم .

(الطعن رقم ١٦٣٧ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/٣/٢٠ س ٢٤ ص ٤٦٠)

٨ - من المقرر أنه إذا قضت المحكمة المدنية برد واطلاق سند لتزويره ثم رفعت دعوى التزوير إلى المحكمة الجنائية فعلى هذه المحكمة أن تقوم ببحث الأدلة التى تبين عليها عقيدتها فى الدعوى ، أما إذا هى إكتفت بسرد وقائع الدعوى المدنية وبنّت حكمها على ذلك بدون أن تتحرى بنفسها أوجه الإدانة - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فإن ذلك يجعل حكمها كئنه غير مسبب . لما كان ذلك . وكان يبين من الإطلاع على محاضر الجلسات أن الطاعن قد دفع بجلسته ٢ فبراير سنة ١٩٨١ - أمام محكمة ثانى درجة - بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة ، وكان هذا الدفع من الدفوع المتعلقة بالنظام العام والذى من شأنه - لو ثبت - أن تنقضى الدعوى الجنائية ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن دون أن يعرض لهذا الدفع إيراداً له ورداً عليه فإنه يكون قاصر البيان ، لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد دان عليه القصور مما يعيب بما يوجب نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ٧١٤٩ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٤/٤/٢ س ٢٥ ص ٣٧٥)

فعود المتهم عن سلوك طريق الطعن بالتزوير فى ورقة

من أوراق الدعوى لا يسوغ معه إفتراض صحتها .

ولو كانت من الأوراق الرسمية

١ - حيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة التبييد فقد إنطوى على قصور فى التسببب إخلال بحق الدفاع وفساد فى الإستدلال ذلك بأن دفاع الطاعن قام على عدم إستلامه المبلغ الذى أسند إليه تبديده إن السند الذى قدمه المجنى عليه كدليل على إستلامه ذلك المبلغ على سبيل الأمانة مزور عليه إذ كان ورقة وقعها على بياض وسلمها للمجنى عليه لإستعمالها فى شئون شركة بينهما فأبطلت المجنى عليه فوق إضائه عليها بيانات تخالف ما إتفقا عليه وتضمن قبضه المبلغ المدعى عليه بتبديده ، إلا أن محكمة الموضوع بدرجتها أطرحت هذا الدفاع الجوهرى دون أن تحققه أو ترد عليه بما يسوغ به رده وعولت فى إدانة الطاعن على هذا السند رغم تزويره وذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث أنه يبين من الإطلاع على محضر جلسة نظر المعارضة الإبتدائية ومحاضر جلسات المحاكم الإستئنافية أن الطاعن تمسك أمام محكمة أول درجة وأمام محكمة ثانى درجة بدفاعه المشار إليه بتسباب الطعن بيد أن الحكم المستأنف الصادر فى معارضة الطاعن الإبتدائية أيد الحكم الفياىبى الإبتدائى لأسبابه دون أن يتعرض لما أثاره الطاعن من دفاع ، كما أحال الحكم المطعون فيه إلى الحكم المستأنف وقضى بتأييده وأطرح دفاع الطاعن بقوله أنه وإن قرر بتزوير المستند إلا أنه لم يتخذ أى إجراء من إجراءات الطعن عليه بالتزوير . لما كان ذلك وكان تسليم الورقة المضاه على بياض وهو واقعة مادية لا تنقيد المحكمة فى إثباتها بقواعد الإثبات فى المواد المدنية ، كما أن تفسير الحقيقة فى تلك الورقة ممن إستؤمن عليها هو نوع من خيانة الأمانة معاقب عليه بالمادة ٢٤٠ من قانون العقوبات ومن ثم يجوز إثباته بكافة طرق الإثبات ، وكان من المقرر أن

المحكمة متى قدم إليها دليل بعينه فواجب عليها تحقيق هذا الدليل مادام ذلك ممكناً بغض النظر عن مسلك المتهم في شأن هذا الدليل لأن تحقيق أدلة الإدانة في المواد الجنائية لا يصح أن يكون رهناً بمشيتة المتهم في الدعوى ، وكان دفاع المتهم - يعد في صورة هذه الدعوى - دفاعاً جوهرياً بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى بحيث إذا صح هذا الدفاع لتغير وجه الرأي فيها ، فقد كان لزاماً على المحكمة أن تحققه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه - دون تطبيق ذلك على ما يقدمه الطاعن أو يتخذه من إجراءات تأييداً لدفاعه - أو ترد عليه بأسباب سائغة تؤدي إلى إطراره . ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بإدانة الطاعن دون أن يتناول ما أثاره من دفاع وتكذب عن تحقيقه والرد عليه وعمول في الإدانة على السند المقدم من المجنى عليه رغم تمسك الطاعن بتزويره ملتفتاً عن تحقيق دفاع الطاعن في هذا الشأن فإنه يكون مشوباً بالقصور في التسبب والإخلال بحق الطاعن في الدفاع فضلاً عن إنطوائه على فساد في الاستدلال . هذا إلى أنه لما كانت المحكمة الإستئنافية قد إتخذت من عدم طعن المتهم بالتزوير في الورقة المتخذة دليلاً على إستلامه المبلغ سنداً يظاهرها فيما إفترضته من عدم صحة الورقة فإنها تكون قد فهمت القانون على غير وجهه الصحيح ذلك أن المتهم عندما يدعى أثناء المحاكمة بتزوير ورقة من الأوراق المقدمة في الدعوى كدليل ضده ، لا يصح قانوناً مطالبتة - حتى لو كانت الورقة من الأوراق الرسمية - بأن يسلك طريق الطعن بالتزوير وإلا إعتبرت الورقة صحيحة فيما تشهد به عليه . إذ أن مناط الإثبات في المواد الجنائية بحسب الأصل - وفيما عدا ما ورد بشأنه نص خاص - هو إقتناع القاضي وإطمئنانه إلى ذات الدليل المقدم إليه ومن ثم فإنه يجب ألا يتقيد في تكوين عقيدته بأى قيد من القيود الموضوعة للأدلة في المواد المدنية ، وإن فمتى كان المتهم قد إدعى بالتزوير وإن لم يسلك طريق الطعن به فقد كان على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع كما تحقق سائر الدفوع وأن تقول كلمتها فيه ومادامت هي لم تفعل في ظروف تدل على أنها رأت نفسها مقيدة بغير حق بمسألة قانونية فإن ذلك بالإضافة إلى ما سبق خطأ يوجب نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

(الطعن رقم ٧٦٣ سنة ٤٩ ق جلسة ٢٢/١٠/١٩٧٩ س ٣٠ من ٧٧٧)

## تاريخ وقوع التزوير

١ - من المقرر أن إستخلاص تاريخ وقوع التزوير من ظروف الدعوى والأدلة القائمة فيها هو من شأن قاضى الموضوع وحده ، وهو غير ملزم فى ذلك بالأخذ بالتاريخ الوارد على الورقة المزورة .

(الطعن رقم ١٣١٩ سنة ٢٦ ق جلسة ١٠/٤/١٩٧٧ س ٢٨ ص ٤٦٧)

٢ - إعتبار يوم ظهور التزوير تاريخاً للجريمة رهن بعدم ثبوت وقوعها فى تاريخ سابق . الدفع بسقوط الدعوى لوقوع التزوير فى تاريخ معين . جوهرى وجوب تحقيقه . رفض الدفع تأسيساً على أن تاريخ التزوير هو تاريخ تقديم المحرر المزور . نون بيان علة ذلك . قصور .

(الطعن رقم ١٠٨١ سنة ٤٦ ق جلسة ٣٠/١/١٩٧٧ س ٢٨ ص ١٤٨)

**إجراءات تحقيق التزوير فاطعة للتقادم ولو اتخذت فى غيبة**

**المتهم . إمتداد أثر الإنقطاع إلى الجرائم المرتبطة**

**بالواقعة التى يجرى التحقيق فيها**

١ - لما كان البين أن إجراءات تحقيق التزوير التى باشرتها النيابة خلال فترة الوقف إنصبت على ذات السند موضوع جريمتى السرقة والنصب المرفوعة بهما الدعوى ، ومن ثم فإنها تقطع مدة التقادم بالنسبة لهاتين الجريمتين لما هو مقرر من أن إجراءات التحقيق لا تقتصر على قطع التقادم بالنسبة للواقعة التى يجرى التحقيق فيها بل يمتد أثر الإنقطاع إلى الجرائم الأخرى المرتبطة بها ارتباطاً لا يقبل التجزئة كما هو الحال فى الدعوى المطروحة ، ولما كان الطاعن لا ينازع فى أن مدة التقادم لم تكتمل منذ إنتهاء تحقيق النيابة لواقعة التزوير حتى معاودة المحكمة الإستئنافية نظر الدعوى وكان من المقرر عملاً بالمادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن إجراءات التحقيق تقطع التقادم ولو تمت فى غيبة المتهم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بإنقضاء الدعوى الجنائية بمعنى المدة فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

(الطعن رقم ١١٨٢ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/١/٢٠ س ٣٤ ص ١٢٦)

الحكم ببراءة المتهم لثبوت تزوير السند موضوع عقد الأمانة . رفع  
الدعوى بالتزوير والإستعمال على مقدم ذلك السند . محكمة  
التزوير غير مقيدة بحكم البراءة فيما يختص بواقعة التزوير

١ - تقدير الدليل فى دعوى لا يحوز قوة الشئ المقضى فى دعوى أخرى ،  
إذ أن للمحكمة فى المواد الجنائية أن تتصدى - وهى تحقق الدعوى المرفوعة  
إليها وتحدد مسئولية المتهم فيها - إلى أية واقعة أخرى ، ولو كانت جريمة وتقول  
كلمتها فيها فى خصوص ما تتعلق به الدعوى المقامة أمامها ، ويكون قولها  
صحيحاً فى هذا الخصوص دون أن يكون ملزماً للمحكمة التى ترفع أمامها  
الدعوى بالتهمة موضوع تلك الواقعة . فإذا كان المدعى بالحقوق المدنية قد قضى  
ببرأته من تهمة تبديد مبلغ قيل بأنه تسلمه من الطاعن على سبيل الأمانة  
إستناداً إلى ثبوت تزوير السند المقدم كدليل على تسلمه المبلغ فأقامت النيابة  
العامة الدعوى الجنائية على الطاعن بتهمة تزوير هذا السند وإستعماله وأدانه  
الحكم المطعون فيه عن هاتين التهمتين مستنداً إلى ما أثبتته تقرير قسم أبحاث  
التزوير فى دعوى التبديد ، ومستنداً كذلك إلى أن الحكم بالبراءة فى تلك الدعوى  
قد حاز قوة الشئ المقضى فيما يختص بواقعة التزوير وأصبح مانعاً من العود  
إلى مناقشتها عند بحث تهمة التزوير والإستعمال . إذا كان ذلك ، فإن الحكم  
المطعون فيه يكون قد وقع فى خطأ قانونى ، ذلك أن قوة الشئ المحكوم فيه  
مشروطة بإتخاذ الموضوع والسبب والخصوم فى الدعويين ، وهى فى دعوى  
التبديد المشار إليها تختلف فى السبب والخصوم عن دعوى التزوير موضوع  
المحاكمة ، كما أن السند الكتابى فى الدعوى الأولى لا يخرج عن كونه دليلاً  
فيها .

(الطعن رقم ٢٩٨ سنة ٣١ ق جلسة ١١/١١/١٩٦١ ص ١٢ من ٨٨)

## شرط الإدانة في جرائم التزوير أن يعرض الحكم لتعيين المحرر المقول بتزويره وما إنطوى عليه من بيانات

١ - من المقرر أنه يجب للإدانة في جرائم تزوير المحررات أن يعرض الحكم لتعيين المحرر المقول بتزويره وما إنطوى عليه من بيانات ليكشف ماهية تغيير الحقيقة فيه وإلا كان باطلا .

(الطعن رقم ١٢٥٥ سنة ٢٤ ق جلسة ١/٤/١٩٦٥ س ١٦ ص ٨)

٢ - يجب للإدانة في جرائم تزوير المحررات أن يعرض الحكم لتعيين المحرر المقول بتزويره وما إنطوى عليه من بيانات ليكشف ماهية تغيير الحقيقة وإلا كان باطلا . ولما كان الحكم المطعون فيه عند إثباته ما تبين من الإطلاع على المحرر المزور وإيراد أقوال المدعى بالحقوق المدنية لم يكشف إلا عن المحرر عندما كان عرفياً في أول الأمر وذلك بإصطناع الطاعن محرراً نسب مسوره زوراً إلى المدعى بالحقوق المدنية عن إقراره بأن مقدم الطلب (الخفير الخصوصي) مستمر في العمل بالدائرة التي ورث المدعى بالحقوق المدنية بعض الأطيان التي تتكون منها وأنه يوافق على تجديد الترخيص له بحيازة السلاح الناري ، وأما ما جاء تالياً لذلك فلم يفصح عنه الحكم ، فلم يبين الحكم الصورة التي تداخل بها أحد الموظفين العموميين فيه ، ومدى إتصال هذا التداخل بالبيان الخاص بالإقرار والموافقة المنسوبين كذباً إلى المدعى بالحقوق المدنية ، سواء بالتحقق من صحة هذه البيانات أو بالموافقة على صحتها أو تمهيداً لتوقيع الموظف العمومي عليها حتى تنسحب رسمية تلك الورقة على جميع ما دون بها قبل تقديمها إلى الموظف أو الموظفين العموميين الذين تداخلوا في المحرر ، واختصاص كل منهم في هذا التداخل ومداه وسنده حتى يكون الحكم كاشفاً عن أن المحرر الذي كان عرفياً في أول الأمر قد إنقلب إلى محرر رسمي بهذا التداخل وأن رسميته تنسحب إلى البيانات التي حررت به منذ وقت تحريره . أما وقد خلا الحكم من ذلك ، فإنه يكون معيباً بالقصور الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على حقيقة واقعة الادعى ويحول بينها وبين أن تقول كلمتها في شأن إنقضاء لو عدم إنقضاء الادعى الجنائية بمضى المدة .

(الطعن رقم ١٢٠٦ سنة ٤٢ ق جلسة ١/٨/١٩٧٣ س ٢٤ ع ١ ص ٧٣)

## الإختصاص المكانى للمحكمة الجنائية تعيينه بالمكان الذى وقعت فيه الجريمة أو الذى يقيم فيه المتهم أو يقبض عليه فيه

١ - من المقرر أن الإختصاص بحسب المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية يتمن بالمكان الذى وقعت فيه الجريمة أو الذى يقيم فيه المتهم أو الذى يقبض عليه فيه ، وأن هذه الأماكن الثلاثة قسائم متساوية فى إيجاب إختصاص المحكمة بنظر الدعوى ولا تفاضل بينهما ، وكان نص المادة ١٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية قد جرى على أنه «إذا شمل التحقيق أكثر من جريمة واحدة من إختصاص محاكم من درجة واحدة وكانت مرتبطة تحال جميعاً بأمر إحالة واحد إلى المحكمة المختصة مكاناً بإحداها ، وإذا كانت جريمة الإشتراك فى التزوير مرتبطة بجريمة إستعمال المحرر المزور ، وكان الطاعن لا ينازع فى أن جريمة الإستعمال وقعت بدائرة إختصاص محكمة مركز بنها فإن ما يثيره بشأن عدم إختصاص تلك المحكمة بنظر الدعوى يكون غير سديد» .

(الطعن رقم ١٢٤١ سنة ٥٠ ق جلسة ١٧/١١/١٩٨١ س ٣٢ ص ٩٢١)

## الإختصاص المكانى للجرائم المرتبطة

١ - جرى نص المادة ١٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه «إذا شمل التحقيق أكثر من جريمة واحدة من إختصاص محاكم من درجة واحدة وكانت مرتبطة تحال جميعها بأمر إحالة واحد إلى المحكمة المختصة مكاناً بإحداها» وكانت جريمة إثبات بيانات غير صحيح فى طلب ترخيص السيارة مرتبطة بجريمة إخفاء هذه السيارة التى سرقت من دائرة إختصاص المحكمة التى أحيلت إليها الدعوى وطبقت فى شأن الجريمتين حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، فإن الدفع بعدم إختصاص تلك المحكمة بنظر الدعوى مكاناً بالجريمة الثانية - جريمة إثبات البيان غير الصحيح - التى دين بها الطاعن لا يكون له محل ولا يعيب الحكم إلتفاته عن الرد عليه لظهور بطلانه .

(الطعن رقم ١٢٩٩ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/٣/٢٢ ع ١ ص ٢٦٢)

**القضاء فى جناية تزوير بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من  
النيابة العامة مباشرة بغير مستشار الإحالة . خطأ .  
جواز الطعن بالنقض فى هذا الحكم**

١ - إن القانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية المعمول به من تاريخ نشره فى أول مارس سنة ١٩٧٣ قد أضافت مادة جديدة رقم ٣٦٦ مكرراً جرى نصها على أن «تخصص دائرة أو أكثر من دوائر محكمة الجنايات لنظر جنایات الرشوة وإختلاس الأموال الأميرية والغدر والتزوير وغيرها من الجنایات الواردة فى الأبواب الثالث والرابع والسادس عشر من الكتاب الثانى من قانون العقوبات والجرائم المرتبطة بها وترفع الدعوى إلى تلك الدوائر مباشرة من النيابة العامة ويفصل فى هذه الدعاوى على وجه السرعة .  
ولما كانت الدعوى الجنائية فى جناية التزوير الماثلة قد رفعت فى ظل العمل بحكم المادة ٣٦٦ مكرراً سالف البيان فإن إحالتها من النيابة العامة مباشرة إلى محكمة الجنايات بأمر الإحالة الصادر من رئيس النيابة تكون قد تمت صحيحة وفقاً للطريق الذى رسمه القانون ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من النيابة العامة مباشرة إلى محكمة الجنايات عن غير طريق مستشار الإحالة يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، لما كان ذلك وكان هذا الحكم وإن قضى خطأ بعدم قبول الدعوى فإنه يعد فى الواقع - على الرغم من أنه غير فاضل فى موضوع الدعوى - منهيأ لخصومة على خلاف ظاهره طالما أنه سوف يقابل حتماً من مستشار الإحالة فيما لو أحيلت إليه القضية بحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة تقديمها إلى المحكمة المختصة وخروجها من ولايته ، ومن ثم فإن هذا الحكم يكون صالحاً لورود الطعن عليه بالنقض . ولما كان الطعن قد إستوفى الشكل المقرر فى القانون ، فإنه يتعين القضاء بقبول الطعن شكلاً وفى موضوعه بنقض الحكم المطعون فيه وقبول الدعوى الجنائية والإحالة إلى محكمة الجنايات لنظر الموضوع .

(الطعن رقم ٢٣٧٠ سنة ٤٩ ق جلسة ٢٠/٤/١٩٨٠ س ٣١ ص ٥١٣)

(الطعن رقم ١٣٦٨ سنة ٥٠ ق جلسة ٨/١٢/١٩٨٠ س ٣١ ص ١٠٨٥)

**قرار المحكمة الإستئنافية بوقف السير فى الدعوى الجنائية لحين  
الفصل نهائياً فى موضوع الدعوى المدنية - رغم أنه خطأ لأن  
الحكم فى الدعوى المدنية ليس له قوة الشئ المحكوم فيه  
بالنسبة للدعوى الجنائية - فى حقيقته حكم  
قطعى جواز الطعن فيه بطريق النقض**

١ - إذا كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على المظنون ضده بوصفه أنه  
إرتكب وآخر تزويراً فى محرر عرقى «إيصال» وإستعمل المحرر بل أن قدمه إلى  
المحكمة فى دعوى مدنية فدانت محكمة أول درجة ، فإستأنف هذا الحكم وقررت  
المحكمة الإستئنافية وقف السير فى الدعوى الجنائية لحين الفصل نهائياً فى  
موضوع الدعوى المدنية . لما كان ذلك ، وكان هذا القرار فى حقيقته حكماً قطعياً  
لا يجوز العبث عنه إلى أن يقوم الدليل على الفصل نهائياً فى الدعوى التى  
قضت المحكمة بوقف الدعوى الجنائية إنتظاراً للفصل فيها وأنه وإن كان حكماً  
صادرأً قبل الفصل فى موضوع الدعوى وغير فيه للخصوم إلا أنه يمنع من  
السير فيها فالطعن فيه بطريق النقض جائزاً عملاً بالمادة ٣١ من قانون حالات  
وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩  
لما كان ذلك ، وكان من المقرر وفقاً للمادة ٤٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن لا  
يكون للأحكام الصادرة من المحاكم المدنية قوة الشئ المحكوم به فيما يتعلق  
بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها ذلك أن الأصل أن المحكمة الجنائية مختصة  
بموجب المادة ٢٢١ من ذلك القانون بالفصل فى جميع المسائل التى يتوقف عليها  
الحكم فى الدعوى الجنائية أمامها مالم ينص القانون على خلاف ذلك . وهى فى  
محاكمة المتهمين عن الجرائم التى يعرض عليه الفصل فيها لا يمكن أن تنقيد بأى  
حكم صادر من أية جهة أخرى مهما كانت . وذلك ليس فقط على أساس أن مثل  
هذا الحكم لا يكون له قوة الشئ المحكوم به بالنسبة للدعوى الجنائية لإنعدام  
الوحدة فى الخصوم أو السبب أو الموضوع بل لأن وظيفة المحاكم الجنائية  
والسلطة الواسعة التى خولها القانون إياها للقيام بهذه الوظيفة بما يكفل لها

إكتشاف الواقعة على حقيقتها كى لا يعاقب برئ أو يفلت مجرم ذلك بمقتضى ألا تكون مقيدة فى أداء وتظيفتها بأى قيد لم يرد به نص فى القانون . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ علق قضاءه فى الدعوى الجنائية على الفصل نهائياً فى موضوع الدعوى المدنية يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون متعين النقض مع الإحالة .

(الطعن رقم ١١٠ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٣/٢٠ ص ٢٢ ع ١ ص ٤٣٢)

## نظر القاضى الدعوى الجنائية عن تزوير سند بعد نظره الدعوى المدنية والتي طرح فيها هذا السند

١ - إن القاضى الذى نظر الدعوى المدنية ولاحظ فيها وجود التصليح فى الإيصال المطعون فيه بالتزوير وحكم فيها إبتدائياً فهذا لا يصلح سبباً للطعن فى الحكم مادام المتهم لم يعمل على رده حسب القانون .

(الطعن رقم ١٢٠٥ سنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/٥/٤)

٢ - إن مجرد إثبات القاضى أثناء نظر الدعوى المدنية وجود تصليح ظاهر فى أحد المستندات المقدمة فيها لا يدل على أنه أبدى رأياً يمنعه من القضاء فى موضوع الدعوى الجنائية بتزوير هذا المستند ، إذ هذه الملاحظة فى ذاتها لس معناها أن من أثبتتها مقتنع بأن التغير الذى شاهده يكون تزويراً معاقباً عليه . وأن متهماً معيناً هو الذى إرتكبه ، بل هو لا يعنو أن يكون إثباتاً لواقعة مادية صرف .

(الطعن السابق)

**إيقاف المحكمة للدعوى وإحالة الإدعاء بتزوير إحدى أوراقها  
إلى النيابة العامة لتحقيقه . عدم جواز عدولها عن  
هذا الإيقاف حتى يفصل فى الإدعاء بالتزوير نهائياً**

١ - لما كانت المادة ٢٩٧ من قانون الإجراءات الجنائية تنص صراحة على أنه «إذا رأيت الجهة المنظور أمامها الدعوى وجهاً للسير فى تحقيق التزوير تحيل الأوراق إلى النيابة العامة ولها أن توقف الدعوى إلى أن يفصل فى التزوير من الجهة المختصة إذا كان الفصل فى الدعوى المنظور أمامها ، يتوقف على الورقة المطعون عليها» وكان مفاد ذلك أنه كلما كانت الورقة اطعون عليها بالتزوير نتيجة فى موضوع الدعوى المطروحة على المحكمة الجنائية ، ورأت المحكمة من جدية الطعن وجهاً للسير فى تحقيقه فأحالته إلى النيابة العامة وأوقفت الدعوى لهذا الغرض فإنه ينبغى على المحكمة أن تتربص للفصل فى الإدعاء بالتزوير من الجهة المختصة سواء بصور أمر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية الجنائية أو بصور حكم فى موضوعه من المحكمة المختصة وصيرورة كليهما إنتهائياً وعندئذ يكون للمحكمة أن تمضى فى نظر موضوع الدعوى الموقوفة والفصل فيها .

(الطعن رقم ١٢١٧ سنة ٤٦ ق جلسة ١٧/٤/١٩٧٧ س ٢٨ ص ٤٨٥)

٢ - لما كانت المادة ٢٩٧ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه «إذا رأت الجهة المنظورة أمامها الدعوى إلى أن يفصل فى التزوير تحيل الأوراق إلى النيابة العامة ولها أن توقف الدعوى إلى أن يفصل فى التزوير من الجهة المختصة إذا كان الفصل فى الدعوى المنظورة أمامها يتوقف على الورقة المطعون عليها» وإذا كان مفاد ذلك أنه كلما كانت الورقة المطعون عليها بالتزوير نتيجة فى موضوع الدعوى المطروحة على المحكمة الجنائية ، ورأت المحكمة من جدية الطعن وجهاً للسير فى تحقيقه فأحالته إلى النيابة العامة وأوقفت الدعوى لهذا الغرض - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فإنه ينبغى على المحكمة أن

تتريص الفصل فى الإدعاء بالتزوير من الجهة المختصة سواء بصور أمر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية أو بصور الحكم فى موضوعه من المحكمة المختصة وصيرورة كليهما نهائياً ، وعندئذ يكون للمحكمة أن تمنح فى نظر موضوع الدعوى الموقوفة والفصل فيها ، لما كان ما تقدم ، وكان الإدعاء بتزوير الشيك من جانب الطاعن لم يتم الفصل فيه نهائياً سواء بصور أمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية أو بصور حكم قضائى ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى فى موضوع الدعوى مستنداً فى إدانة الطاعن إلى ذلك الشيك دون أن يتريص الفصل فى الإدعاء بتزويره فإنه يكون معيباً بعب القصور فى البيان فضلاً عن إخلاله بحق الدفاع .

(الطعن رقم ٢٥٧٩ سنة ٥٠ ق جلسة ١٣/٥/١٩٨١ س ٣٢ ص ٥٠٢)

وجوب ترقب القاضى المدنى فصل القاضى الجنائى  
فى أمر الورقة المدعى بتزويرها والمقدمة إليه كدليل  
على الإثبات

١ - إن الواجب يقتضى أن يتربق القاضى المدنى أو قاضى الأحوال الشخصية حتى يفصل القاضى الجنائى نهائياً فى أمر ورقة مدعى بتزويرها متى كانت هذه الورقة بذاتها مقدمة إلى المحكمة المدنية كدليل على الإثبات .  
(الطعن رقم ٧٩٢ سنة ٢٨ ق جلسة ٢٢/٦/١٩٥٨ س ٩ ص ٦٩٣)

## عدم جواز التوسع فى جرائم التزوير المعاقب عليها بعقوبات مخفضة

١ - من المقرر أن جرائم التزوير المعاقب عليها بعقوبات مخفضة بمقتضى المواد ٢١٧ وما يليها من قانون العقوبات قد جات على سبيل الإستثناء ، فلا يصح التوسع فى تطبيق تلك المواد بإدخال وقائع لا تتناولها نصوصها

(الطعن رقم ١٧٤٢ سنة ٢٥ ق جلسة ٢٩/١١/١٩٦٥ س ١٦ ص ٨٩٥)

٢ - من المقرر أن جرائم التزوير المعاقب عليها بعقوبات مخفضة والمشار إليها فى المادة ٢٢٤ من قانون العقوبات التى تمنع سريان أحكام التزوير العامة على جرائم التزوير المنصوص فى المواد المذكورة فيها أو على جرائم التزوير المنصوص عليها فى قوانين عقوبات خاصة قد جات على سبيل الإستثناء فلا يصح التوسع فى تطبيق تلك المواد أو القوانين بإدخال وقائع لا تتناولها نصوصها أو بما يمتد به حكمها إلى نوع آخر من أنواع التزوير الغير منصوص عليها فيها .

(الطعن رقم ١١٢ سنة ٤٢ ق جلسة ٢٠/٢/١٩٧٢ س ٢٢ ع ١ ص ٤٤٠ .

الطعن رقم ٥٥١ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩/١/١٩٧٢ س ٢٢ ع ٢ ص ٩٤٠)

تطبيق الحكم المادة ٢/٣٢ عقوبات على الجرائم المسندة إلى المتهم وتوقيع عليه عقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة قانوناً لإحدى هذه الجرائم . لا مصلحة للمتهم في النعى على الحكم بالنسبة لجريمة أخرى من الجرائم المسندة إليه

١ - متى كان الحكم قد إعتبر الجرائم المسندة إلى الطاعن جميعاً - وهي جنائية تزوير محرر رسمي وإستعماله وجناية تقليد أختتام الحكومة وإستعمالها - مرتبطاً إرتباطاً لا يقبل التجزئة في حكم المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات وأنها كلها جريمة واحدة وأوقع عليه العقوبة التي تدخل في نطاق العقوبة المقررة قانوناً لجناية تقليد أختتام الحكومة وإستعمالها المنصوص عليها في المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات ، فإن ما ينعمها الطاعن على الحكم بالنسبة لجناية تزوير المحرر الرسمي وإستعماله لا يكون سبباً .  
(الطعن رقم ٧ سنة ٢٨ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٦٨ س ١٩ ص ١٨١)

٢ - متى كان الحكم المطعون فيه فاسد الإستدلال في جريمة التزوير التي نسب إلى الطاعن إرتكابها ، وكان قد إستدل في خصوص جريمة إستعمال المحرر المزور على علم الطاعن بالتزوير من كونه الفاعل له ، فإن الخطأ يشمل إستدلال الحكم كله بما يعيبه ، ويوفر المصلحة في التمسك بهذا الطعن ، بون أن يحتاج بتطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى التهمتين معاً وإيقاع عقوبة واحدة مقررة لأيهما .

(الطعن رقم ١١٩٧ سنة ٢٩ ق جلسة ٢٠/١٠/١٩٦٩ س ٢٠ ص ١١٢٠)

٣ - إذا كان الحكم قد دان المتهم بجناية المتهم الإختلاس وجرائم التزوير في المحررات الرسمية وإستعمالها وأوقع عليه العقوبة المقررة في القانون للإختلاس بإعتبارها عقوبة الجريمة الأشد عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات للإرتباط ، فإنه لا يجدى المتهم ما يثيره في بعض جرائم التزوير والإستعمال من عدم توافر أركانها ، أو عدم إطلاع المحكمة على الأوراق المثبتة لها .

(الطعن رقم ١٨٦٤ سنة ٢٨ ق جلسة ٤/١١/١٩٦٨ س ١٩ ص ٩٣٠)

(الطعن رقم ١٩٦ سنة ٤٠ ق جلسة ٣٠/٣/١٩٧٠ س ٢١ ع ١ ص ٤٩٤)

٤ - لا يجدى الطاعن ما أثاره فى طعنه بالنسبة لجريمتى الإشتراك فى ارتكاب تزوير فى ورقة رسمية - إستمارة طلب حصول على بطاقة شخصية - وإستعمال هذ، البطاقة المزورة ، مادام الحكم قد أثبت فى حقه توافر جريمتى الإدلاء ببيانات غير صحيحة فى إستمارتى طلب الحصول على بطاقة شخصية وأخرى بدل فاقد المعاقب عليها بالمادة ٥٩ من القانون ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الأحوال المدنية ولم يوقع عليه سوى عقوبة واحدة هى الحبس مع الشغل لمدة سنة عن جميع الجرائم موضوع الإتهام والتي دارت عليها المحاكمة ، وذلك بالتطبيق للمادة ٢٢ من قانون العقوبات ، وهى عقوبة مقررة لأى من تلك الجرائم فيبقى الحكم محمولاً على الجريمتين الأخيرتين مما تتعدم معه مصلحة الطاعن فيما نراه على الحكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ١٦٠٠ سنة ٤١ ق جلسة ١٤/٢/١٩٧٢ س ٢٢ ع ١ ص ١٦١)

٥ - لا يجدى الطاعن ما ينعاه على الحكم من أنه لم يمحص دفاعه فى شأن جريمة الإستحصال بغير حق على خاتم إحدى المصالح الحكومية وإستعماله مادام الحكم قد دانه بالجرائم الثلاث مطبقاً للإرتباط المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضى بمعاقبته بعقوبة الجريمة الأشد وهى الإشتراك فى تزوير محرر رسمى موضوع الجريمة الأولى .

(الطعن رقم ٥٥١ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩/٦/١٩٧٢ س ٢٢ ع ٢ ص ٩٤٠)

(الطعن رقم ٦٧٨ سنة ٤٣ ق جلسة ٢١/١٠/١٩٧٣ س ٢٤ ع ٢ ص ٨٦٣)

٦ - من المقرر أنه وإن كان الأمر فى تقدير الإرتباط بين الجرائم مما يدخل فى حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما صار إثباتها فى الحكم توجب تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات ، فإن عدم تطبيقها يكون من الأخطاء القانونية التى تقتضى تدخل محكمة النقض لإنزال حكم القانون على وجهه الصحيح ، وإذ كان مناط تطبيق المادة المذكورة أن تكون الجرائم قد إنتظمتها خطة جنائية واحدة بعده أفعال مكملة لبعضها البعض فتكونت منها مجتمعه الوحدة الإجرامية التى عناها الشارع بالحكم الوارد فى هذه المادة ، وكان الثابت من مدونات الحكم الإبتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم

المطعون فيه أن الطاعن قد إقتترف جريمة إصدار شيك بدون رصيد ثم إقتترف جريمتى تزوير محرر عرقى - يتضمن تخالسه بقيمة الشيك - وإستعمال ذلك المحرر المزور ، فإن فى ذلك ما يتحقق به معنى الإرتباط بين هذه الجرائم جميعاً مما كان لازمة أن يصدر حكم الإدانة فيها بعقوبة الجريمة الأشد ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف الذى أوقع على الطاعن عقوبتين مستقتلتين عن الجرائم الثلاث المسندة إليه ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٥٧٤ سنة ٤٧ ق جلسة ٣١/١٠/١٩٧٧ س ٢٨ ص ٨٩٧)

٧ - لا جدوى للطاعن من النعى بالفساد فى الإستدلال على ما أورده الحكم تدليلاً على إستحصاله على خاتم الجمهورية مادامت المحكمة قد طبقت المادة ٢٢ من قانون العقوبات وعاقبته بالعقوبة الأشد المقررة لجريمة التزوير فى محرر رسمى التى أثبتتها الحكم فى حقه . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(الطعن رقم ٩٤ سنة ٤٨ ق جلسة ٢٣/٤/١٩٧٨ س ٢٩ ص ٤٠٩)

٨ - لا يجدى الطاعن فيما أثاره فى طعنه بالنسبة إلى جريمتى الإشتراك فى تزوير واقعة البنية فى سجلات الأحوال المدنية وكذا إشتراكه فى تزوير واقعتى الزوجية والبنوة والبطاقة العائلية ، مادام الحكم المطعون فيه قد أثبت فى حقه توافر جريمة إستعمال وثيقة زواج مزورة مع علمه بذلك ، وهى الجريمة التى خلصت هذه المحكمة إلى أن ما أثاره الطاعن من مناعى فى الحكم المطعون فيه بشأنها ، إنما هى مناعى غير مقبولة ، وأوقع عليه عقوبة السجن لمدة ثلاث سنوات عن جميع الجرائم موضوع الإتهام التى دارت عليها المحاكمة ، وذلك بالتطبيق للمادة ٢/٢٢ من قانون العقوبات وهى عقوبة مقررة لجريمة إستعمال الوثيقة المزورة سائلة الذكر مع العلم بتزويرها . التى ثبت فى حق الطاعن وبرئى الحكم من المناعى الموجهة إليه بخصوصها ، مما تتقدم معه مصلحة الطاعن فيما ينعاه على الحكم المطعون فيه بالنسبة للجريمتين المعنيتين .

(الطعن رقم ٤٨٧٧ سنة ٥١ ق جلسة ١٠/٣/١٩٨٢ س ٣٢ ص ٢٢٢)

٩ - لا يجدى الطاعن ما ينعاه على الحكم من إغفال المحكمة الإطلاع على الأوراق المدعى بتزويرها وعدم إجابة طلب إعادة مضاهاة هذه الأوراق على إستمارة صحيحة وعدم بيان مؤدى الأدلة التى إستند إليها الحكم فى ثبوت جريمة النصب قبله ، مادام الحكم قد دانه بالجرائم الثلاث المسندة إليه وقضى بمعاقبته بعقوبة الجريمة الأشد وهى تقليد أختام إحدى الجهات الأجنبية وإستعمالها موضوع الجريمة الأولى ، وذلك إعمالاً للمادة ٢٢ من قانون العقوبات لجامع الارتباط بين تلك الجرائم .

(الطعن رقم ٥٤٦٢ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٢ س ٢٢ ص ١٠٢٨)

١٠ - لما كان الحكم المطعون فيه قد إعتبر أن الجرائم التى قارفها الطاعن والمستوجبة لعقابه قد إرتكبت لغرض واحد وأعمل فى حقه حكم الفقرة الثانية من المادة ٢٢ من قانون العقوبات فقضى عليه بعقوبة واحدة هى المقررة لأشد تلك الجرائم فإنه يكون قد طبعه القانون على وجهه الصحيح ، ولا ينال من سلامته إغفاله تعيين الجريمة الأشد .

(الطعن رقم ٦٦٦٧ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/٤/٥ س ٣٤ ص ٤٨٨)

١١ - لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاقبه الطاعنين بعقوبة مستقلة عن كل من جريمتى الإشتراك فى التزوير فى عقد الزواج والزنا اللتين دان الطاعن بهما على الرغم مما تنبئ عنه صورة الواقعة كما أوردها أن الجريمتين قد إنتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض فتكونت منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التى عناها الشارع بالحكم الوارد بالفقرة الثانية من المادة ٢٢ من قانون العقوبات مما كان يوجب الحكم على الطاعنين بعقوبة الجريمة الأشد وحدها وهى العقوبة المقررة للجريمة الأولى ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء عقوبة الحبس المقضى بها عن الجريمة الثانية المسندة للطاعنين - وهى جريمة الزنا - إكتفاء بالعقوبة المقضى بها عن التهمة الأولى بإعتبارها الجريمة الأشد عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٢٢ من قانون العقوبات

(الطعن رقم ٨٨٤ سنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٩ س ٣٦ ص ٦٣١)

إدانة المتهم بجرائم تقليد خاتم إحدى الجهات الأجنبية والتزوير  
والنصب وتطبيق المادة ٣٢ عقوبات وتوقيع عقوبة الغرامة  
إلى جانب عقوبة الحبس المقررة وحدها عن الجريمة الأولى  
الأشد وجوب تصحيحه بإلغاء عقوبة الغرامة  
ولولم يرد هذا الوجه في أسباب الطعن

١ - لما كان الحكم المطعون فيه برغم تطبيقه الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من  
قانون العقوبات ، قد قضى بمعاقبة الطاعن بالحبس لمدة ثلاث سنوات وبغرامة  
قدرها خمسون جنياً مع أن عقوبة الجريمة الأشد - وهي جريمة تقليد أختام  
إحدى الجهات الأجنبية - طبقاً لنص المادة ٢٠٨ من قانون العقوبات هي الحبس  
فقط ، فإنه يتعين تصحيحه بإلغاء عقوبة الغرامة المقضى بها عملاً بالحق المخول  
لمحكمة النقض بالمادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض  
الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ من نقض الحكم لمصلحة المتهم إذا تعلق  
الأمر بمخالفة القانون ولولم يرد هذا الوجه في أسباب الطعن .

(الطعن رقم ٥٤٦٢ سنة ٥٢ ق جلسة ١٢/٢٢/١٩٨٢ من ٣٢ ص ١٠٢٨)

## تعديل وصف التهمة من شريك في تزوير إلى فاعل أصلي فيه . وجوب تنبيه المتهم إلى هذا التعديل

١ - لما كان الأصل أن المحكمة غير مقيدة بالوصف الذي تسبغه النيابة العامة على الواقعة كما وردت بأمر الإحالة أو التكاليف بالحضور وأن من واجبها أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقاً للقانون ، لأن وصف النيابة ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف الذي ترى هي أنه الوصف القانوني السليم إلا أنه إذا تعدى الأمر مجرد تعديل الوصف إلى تغيير التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة المادية التي أقيمت بها الدعوى وتبيانها القانوني نتيجة إدخال عناصر جديدة تضاف إلى تلك التي أقيمت بها الدعوى وتكون قد شملتها التحقيقات كتعديل التهمة من شريك في جريمة إختلاس إلى فاعل أصلي لها فإن هذا التغيير يقتضى من المحكمة تنبيه المتهم إليه ومنحه أجلاً لتحضير دفاعه .

(الطعن رقم ١٠٩٨ سنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٤/٣٠ س ٢٦ ص ٥٩٠)

وجوب توقيف مدة العزل عند معاملة المتهم المخاطب بها أحكامها  
بالرأفة . المادة ٢٧ عقوبات . حق محكمة النقض تصحيح  
خطأ الحكم لمخالفته المادة المذكورة

١ - لما كان الحكم المطعون فيه قد عامل الطاعن بالرأفة وعاقبه بالحبس لمدة  
سنة واحدة دون أن يؤقت عقوبة العزل المقضى بها عليه إتباعاً لحكم المادة ٢٧  
من قانون العقوبات فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون فيبين عملاً بالفقرة  
الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض  
الصادر بالقانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ نقض الحكم نقضاً جزئياً وتصحيحه طبقاً  
للنانون بتوقيف عقوبة العزل .

(الطعن رقم ٦٦٦٧ سنة ٥٢ جلسة ١٩٨٢/٤/٥ س ٢٤ ص ٤٨٨)

صدور حكم نهائى فى جريمة يمنع من نظر الدعوى الجنائية عن  
هذه الجريمة أو الجرائم المرتبطة بها إرتباطاً لا يقبل التجزئة  
شرط ذلك صدور الحكم فى أشد الجرائم عقوبة أو فى جريمة  
عقوبتها مساوية لعقوبة أى من الجرائم المرتبطة بها  
مثال فى جريمتى تزوير فى محرر عرفى وإستعماله

١ - لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٢٢ من قانون العقوبات إذ نصت على  
أنه «إذا وقعت عدة جرائم لغرض واحد وكانت مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل  
التجزئة يجب إعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك  
الجرائم» فقد دلت صراحة على أنه حيث يقوم الإرتباط الذى لا يقبل التجزئة بين  
الجرائم يجب توقيع عقوبة واحدة هى تلك المقررة لأشدها إذا تفاوتت العقوبات  
المقررة لها ، كما دلت ضمناً وبطريق اللزوم على أنه إذا تساوت عقوبات الجرائم  
المرتبطة لا توقع سوى عقوبة واحدة منها ويتأدى من ذلك أن صدور حكم نهائى  
بالإدانة فى جريمة يمنع نظر الدعوى الجنائية عن الجريمة أو الجرائم المرتبطة  
بها إرتباطاً لا يقبل التجزئة إذ كان ذلك الحكم قد صدر فى أشد الجرائم عقوبة  
أو فى جريمة عقوبتها مساوية للعقوبة المقررة لساير الجرائم المرتبطة بها ، لما  
كان ذلك وكانت العقوبة المقررة فى القانون لكل من جريمتى تزوير المحرر العرفى  
وإستعماله واحدة ، فإن الحكم المطعون فيه إذا دان الطاعن بجريمة الإشتراك فى  
تزوير المحرر العرفى ورغم سبق صدور حكم نهائى بإدائته فى جريمة إستعمال  
ذلك المحرر يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٢٥١٠ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/٦ من ٢٢ ص ٤٧٥)

## تقدير الدليل في دعوى معينة لا يحوز قوة الشئ المقضى به في دعوى أخرى

١ - لما كانت قوة الشئ المقضى به مشروط بإتحاد الخصوم والموضوع والسبب في الدعويين ، وكانت جريمة القتل الخطأ موضوع الجنحة رقم ٢٠٨٠ سنة ١٩٧٠ مركز بنها تختلف موضوعاً وسبباً عن جريمتي تزوير وإستعمال الإقرار موضوع الدعوى الراهنة فإن الحكم الصادر في الأولى لا يحوز قوة الشئ المقضى به بالنسبة للثانية ولا يغير من ذلك ما يقوله الطاعن في هذا الشأن فإن تقدير الدليل في دعوى معينة لا يحوز قوة الشئ المقضى به في دعوى أخرى إذ أن للمحكمة الجنائية وهي تحقق الدعوى المرفوعة إليها وتحدد مسئولية المتهم فيها أن تتصدى إلى أية واقعة أخرى ولو كانت جريمة وتقول كلمتها فيها في خصوص ما يتعلق بالدعوى المقامة أمامها دون أن يكون قولها ملزماً للمحكمة التي ترفع أمامها الدعوى عن التهمة موضوع تلك الواقعة ، ومن ثم فلا محل لما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه بشأن رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها .

(الطعن رقم ١٢٤١ سنة ٥٠ ق جلسة ١٧/١١/١٩٨١ س ٣٢ ص ٩٢١)

إقامة دعوى الطرد للغصب أمام القضاء المدني لا يسقط

الحق فى إقامة دعوى التعويض عن تزوير عقد إيجار

العين المختصة أمام القضاء الجنائى

١ - لما كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى فى قوله «.....» عرض إلى الدفع المبدئى من الطاعن بعدم قبول الدعوى وأطرحه على أساس أن المدعى بالحق المدنى لم يطلب فى الدعوى المستعجلة المرفوعة منه أمام المحكمة المدنية إلا طرد الطاعن وهى تختلف فى موضوعها عن دعواه المباشرة أمام محكمة الجنح بطلب تعويض الضرر الناشئ عن تزوير عقد الإيجار وإستعماله . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم وأسس عليه قضاءه صحيحاً فى القانون إذ دل الحكم على أن موضوع الدعوى أمام القضاء المستعجل هى طرد أساسه الغصب فإن هذا النزاع لا يمنع من طلب تعويض الضرر الناشئ عن تزوير عقد الإيجار ولو كان هذا العقد مرتبطاً بدعوى الغصب لإختلاف موضوع الدعويين ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن يكون فى غير محله .

(الطعن رقم ٦٦٧ سنة ٤٧ ق جلسة ١٣/١١/١٩٧٧ س ٢٨ ص ٩٣)

## غرامة التزوير

١ - إنه وإن نصت المادة ٢٩٨ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه في حالة إيقاف الدعوى يقضى في الحكم أو القرار الصادر بعدم وجود التزوير بإلزام مدعى التزوير بغرامة قدرها خمسة وعشرون جنيهاً ، إلا أنه من المقرر أن هذه الغرامة مدنية وليست من قبيل الغرامات المنصوص عليها في قانون العقوبات ذلك أن الغرامة التي تقصدها المادة ٢٢ من هذا القانون هي الغرامة الجنائية وهي عقوبة تخضع لكل خصائص العقوبات ومنها أن يصدر بها الحكم من محكمة جنائية بناء على طلب سلطة الإتهام وتتعدد بتعدد المتهمين ويعد الحكم بها سابقة في العود وتتقضى الدعوى بشأتها حتى بعد صدور الحكم الابتدائي بها بكل أسباب إنقضاء الدعاوى الجنائية كالتقادم الجنائي والعفو والوفاء وينفذ بها بالإكراه البدني ، وهي في هذا كله تختلف عن الغرامة المدنية التي تتميز بخصائص عكسية . وقد أراد الشارع بتوقيع غرامة التزوير يضع حداً لإنكار الناس ما سطرته أيديهم فقرر إلزام مدعى التزوير بدفعها لتسببه في عرقلة سير القضية بغير حق أو على إيجاده نزاعاً كان في الإمكان حسمه لو أقر بالكتابة المدعى بتزويرها فهي غرامة مدنية محضة يحكم بها القاضي كاملة . ولا محل للإلتفات فيها إلى الظروف المخففة ، ولا يقدح في ذلك ما نصت عليه المذكرة الإيضاحية للفصل الثامن من قانون الإجراءات الجنائية في شأن دعوى التزوير الفرعية من أن المادة ٢٩٨ منه توجب توقيع جزاء على مدعى التزوير إذا ترتب على طعنه إيقاف الدعوى الأصلية ثم ثبت عدم صحة دعواه ، أو ما جرى عليه قضاء محكمة النقض المدنية من أن غرامة التزوير هي جزاء أوجبها القانون على مدعى التزوير عند تقرير سقوط حقه في دعواه أو عجزه عن إثباتها وأن إيقاعها بوصفها جزاء هو أمر يتعلق بالنظام العام ولحكمة النقض أن تتعرض له من تلقاء نفسها . ذلك أن هذه الغرامة مقررة كرادع يردع الخصوم عن التمادي في الإنكار وتأخير الفصل في الدعوى وليست عقاباً على جريمة لأن الإدعاء بالتزوير لا يعدو أن يكون دفاعاً في الدعوى لا يوجب وقفها حتماً وليس فعلاً مجزماً . ولأن ليس هناك ما يمنع من أن يكون الجزاء مدنياً كالتعويض وغيره . وقانون

العقوبات حين يؤثم فعلاً فإنه ينص على مساطة مقترفه بلفظ العقاب أو الحكم . وكذلك الحال فى قانون الإجراءات الجنائية فى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكامه كجرائم الإمتناع عن الحلف أو تأدية الشهادة أو غيرها . ومن ثم فإن وصف غرامة التزوير بأنها جزاء يلزم به مدعى التزوير هو أدنى إلى مراد الشارع فى التمييز بينها كغرامة مدنية وبين الغرامات الجنائية .

(الطعن رقم ١٩٦٦ سنة ٢٤ ق جلسة ٢٢/٣/١٩٦٥ س ١٦ ص ٢٩٣)

٢ - من المقرر أن غرامة التزوير المنصوص عليها فى المادة ٢٩٨ من قانون الإجراءات الجنائية هى غرامة مدنية وليست من قبيل الغرامات الجنائية المنصوص عليها فى المادة ٢٢ من قانون العقوبات ، إذ هى مقررة كرادع يردع الخصوم عن التمدى فى الإنكار وتأخير الفصل فى الدعوى وليست عقاباً على جريمة لأن الإدعاء بالتزوير له يعلو أن يكون دفاعاً فى الدعوى لا يوجب وقفها حتماً وليس فعلاً مجزماً . ولما كانت المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المعدل قد قصرت حق الطعن بطريق النقض من النيابة العامة والمحكوم عليه والمسنول عن الحقوق المدنية والمدعى بها على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة فى مواد الجنائيات والجنح بغيرها ، كما نصت المادة ٣١ من ذات القانون على عدم جواز الطعن بطريق النقض فى الأحكام الصادرة قبل الفصل فى الموضوع إلا إذا إبنى عليها منع السير فى الدعوى . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى فى خصوص الدعوى المدنية بطلبات الطاعن وكان قضاؤه برفض الإدعاء بالتزوير وتغريم الطاعن ٢٥ جنيهاً هو قضاء فى مسألة فرعية أولية ، فإنه لا يجوز الطعن فيه .

(الطعن رقم ٦٩١ سنة ٤٣ ق جلسة ١٣/٥/١٩٧٤ س ٢٥ ص ٤٧٠)



# فهرس الكتاب مقدمة القسم الاول قضاء النقض المذنى

٩	الأوراق الرسمية
٩	صور من الأوراق الرسمية
١٤	أوراق المحضرين - الطعن فى البيانات التى أثبتتها المحضر محاضر جمع الإستدلالات ليست لها الحجية المطلقة لبيانات الورقة الرسمية . خضوعها للمناقشة والتحصيص وقابليتها لإثبات العكس بكافة الطرق بون الطعن بالتزوير .
١٨	البطلان الناشئ عن التزوير فى أوراق التكليف بالعضود . زواله بحضور المعلن إليه الجلسة المحددة بالإعلان .
١٩	الأوراق العرفية .
٢٠	قاعدة العقد شريعة المتعاقدين . عدم إستقلال أى من الطرفين بتنقضه أو تعديله . ثبوت تزوير توقيع أحد المتعاقدين على العقد . أثره . بطلانه بالنسبة له وبالنسبة للمتعاقد الآخر الذى كان توقيع صحيحاً .
٢٤	الإدعاء بتزوير مخالصة سداد باقى ثمن العقار توصلاً لأعمال الشرط الفاسخ الصريح . منتج فى النزاع .
٢٥	إذا كان المحرر مكوناً من أكثر من ورقة منفصلة ذيلت الورقة الآخيرة منه بتوقيع فلا يشترط التوقيع على سائر أوراقه متى قام الدليل على إتصال كل منها بالآخري .
٢٧	وفاء البنك بقيمة شيك مذيل بتوقيع مزور على الساحب وفاء غير مبّرئ لئمة البنك قبله . شرطة . ألا يقع خطأ من جانب العميل .
٢٩	تزوير السند الأذنى .
٣١	الطعن على محضر الصلح بالتزوير .
٣٢	طريقة التزوير
٣٣	

- الإغفال الذى ليس من شأنه مخالفة مضمون المحرر أو صحته أو  
قوته القانونية فى الصورة المأخوذة منه لا يعد تزويراً . ٣٤
- إزالة جزء من المحرر بالقطع أو التمزيق لإعدام بعض عباراته بنية  
الغش يعتبر تزويراً . ٣٥
- إعتبار الحكم المحرر مزوراً لتوافقه فى المضمون والتاريخ مع ورقة  
مزورة إستدلال فاسد . ٣٦
- التزوير المعنوى . ٣٧
- التوقيع بالختم ٣٨
- توقيع صاحب الشأن بالختم لا يمنعه من التوقيع بالإمضاء . ٤١
- مجرد إنكار الخط لا يبرر إهدار حق من تمسك به فى أن يثبت  
صدوره ممن هو منسوب إليه . عدم كفاية وقائع الدعوى  
ومستنداتها لتكوين عقيدة المحكمة فى شأن صحة الخط أو  
الإمضاء أو الختم أو بصمة الأصبع . إلزام المحكمة بالإحالة إلى  
التحقيق . ٤٢
- عدم إلزام منكر التوقيع بالختم سلوك طريق الطعن بالتزوير .  
وجوب الطعن بالتزوير فى حالة الإقرار بصحة الختم . ٤٣
- الطعن بالتزوير فى ورقة تأسيساً على أن الموقع عليها لا ختم له .  
القضاء بعدم صحة الطعن فى هذه الناحية وأن الختم هو ختم  
الموقع هذا القضاء لا يمنع من إعادة الطعن بالتزوير بدعوى أن  
الموقع لم يوقع بنفسه لهذا الختم أو حصول تزوير فى الورقة  
بالمحو أو التحشير . ٤٤
- ثبوت تزوير بصمة الإصبع لا تعنى حتماً عدم صحة بصمة الختم ٤٥
- الطعن بالإنكار . ٤٦
- مناقشة موضوع المحرر . ٤٧
- الإدعاء بالتزوير من صاحب التوقيع على الورقة العرفية مانع له  
من الإدعاء بالإنكار بعد ذلك حكم الوارث أو الخلف المورث فى هذا  
الشأن . ٥٠

٥١

هل يتضمن الإدعاء بالتزوير دعواً بالإنكار

رد ويطالن الورقة المقدمة سنداً في الدعوى . لا يعنى بطلان التصرف ذاته وإنما بطلان الورقة المثبتة له . جواز إثبات التصرف بدليل آخر . سماع الشهود في إنكار التوقيع مقصور على إثبات واقعة التوقيع دون الإلتزام ذاته .

٥٢

٥٥

إختلاف الإنكار عن الإدعاء بالتزوير طبيعة وحكماً .

محكمة الموضوع سلطتها في تقدير ما يثيره المدعى عليه من منازعة في شأن إنكار التوقيع على عقد البيع المفقود من بعد القضاء بصحته دون معقب . شرطه .

٥٦

٥٧

الدفع بالإنكار أو الجهالة لا يحول دون الإدعاء بتزوير المحرر .

٥٨

٥٩

الدفع بعدم العلم صورة من صور الإنكار .

الطعن بالجهالة (عدم العلم) .

٦٤

٦٦

الإدعاء بالإنكار يسرى عليه حكم المادة ٤٤ إثبات .

الدفع بعدم العلم أمام خبير الدعوى يعتبر مطروحاً على المحكمة .  
إستخلاص جدية أو كيدية الدفع بالجهالة من سلطة محكمة الموضوع بأسباب سائغة .

٦٨

لا حاجة للمحكمة إلى تحقيق الظروف الخارجية الملائمة التي أدت إلى حصول . الخصم على الورقة المطعون فيها بالتزوير . حسبها بيان كيفية وصول الإمضاء الصحيح للطاعن بالتزوير على هذه الورقة .

٦٩

إصطناع عقد بيع أسفل عقد إيجار مطبوع فوق التوقيع الصحيح . واقعة تزوير يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات .

٧٠

الإدعاء بالتزوير . للخصم إتخاذ طريق الطعن بالتزوير في قلم الكتاب دون حاجة إلى تصريح من المحكمة بذلك . مجرد إدعاء الخصم بأن الورقة مزورة لا يوجب على المحكمة بحث هذا الإدعاء طالما لم يسلك الطريق القانوني للإدعاء بالتزوير .

٧١

٧٣

وجوب الإدعاء بالتزوير في قلم الكتاب

- ٧٥ تقرير الإدعاء بالتزوير .
- ٧٧ مذكرة شواهد التزوير .
- ٧٩ حق المحكمة في القضاء بالتزوير على غير شواهد .
- ٨١ قبول دعوى التزوير .
- النسخة الكريونية للعقد الموقع عليه بإمضاء منسوب للمتعاقد لها حجيتها في الإثبات قبله . القضاء بعدم قبول الإدعاء بتزويرها بإعتبار أنه لا قيمة لها في الإثبات . خطأ .
- ٨٦ قبول أدلة التزوير .
- ٨٧ إثبات التزوير .
- ٩١ سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة التزوير .
- ٩٤ طلب تأجيل الدعوى أو إعادتها للمرافعة لإتخاذ طريق الطعن بالتزوير . عدم إلزام المحكمة بإجابه متى إستبانت أن القصد منه هو الماطلة .
- ١٠٢ عدم قبول الإدعاء بالتزوير بصفة مبهمه .
- ١٠٣ الحكم في الإدعاء بالتزوير .
- ١٠٤ عدم لزوم بيان طريقة التزوير .
- ١٠٦ تطابق العقد المقدم لأول مرة في الإستئناف مع العقد المقدم لمحكمة الدرجة الأولى والمقضى بتزويره في مضمونه ومحتواه .
- تخلي محكمة الإستئناف عن الفصل في الإدعاء بتزوير العقد المقدم لها بدعوى تطابق العقدين . قصور وخطأ في القانون .
- ١٠٧ جواز الإدعاء بالتزوير لأول مرة أمام محكمة الإستئناف بإعتباره دفاعاً في الدعوى وليس طلباً جديداً .
- ١٠٨ عدم الإعتداد بجهل مدعيه التزوير للغة العربية لا يفيد بذاته صحة المحرر المدعى بتزويره . القضاء برفض الإدعاء تأسيساً على ذلك دون مناقشة شواهد التزوير . فساد وقصور .
- ١٠٩ حجية الحكم الصادر في الإدعاء بالتزوير .
- ١١٠ الإدعاء بالتزوير وسيلة دفاع . القضاء في هذا الإدعاء لا تنتهي به

- الخصومة . عدم جواز الطعن فيه إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع . ١١٢
- الطعن في الحكم الصادر في الإدعاء بالتزوير . ١١٧
- الطعن بالتزوير غير المنتج . ١١٨
- فصل الحكم في الإدعاء بتزوير إيصال سداد الأجرة وعقد الإيجار في دعوى إخلاء المستأجر تطبيقاً للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ هو فصل في صميم المنازعة الإيجارية . عدم قابليته للطعن فيه . ١١٩
- الإدعاء بالتزوير وسيلة دفاع في الدعوى يترتب على التنازل عنه أن يكون غير مطروحاً على المحكمة . ١٢٠
- الحكم بسقوط دعوى التزوير . ١٢١
- التنازل عن التمسك بالورقة . إنهاء إجراءات التزوير . ١٢٢
- إدعاء الطاعن بلأن توقيعه على المحرر (عقد بيع) خلافاً لما إتفق عليه (وصية) هو إدعاء بالتزوير . ١٢٠
- طلب الخصم الاحتفاظ بالحق في الطعن بالتزوير على السند موضوع الدعوى دون أن يتخذ في ذلك أى إجراء إنقاذ المحكمة عن ذلك الدفاع . لا بطلان . ١٢٢
- عدم قبول طلب الطعن بالتزوير الحاصل بعد إقفال باب المرافعة إلا إذا رأت محكمة الموضوع في حدود سلطتها الموضوعية جدية الطلب وأمرت بفتح باب المرافعة . ١٢٣
- جواز التمسك ببطلان التصرف أو صوريته بعد الإخفاق في الإدعاء بالتزوير . ١٢٤
- الإدعاء بالتزوير أمام محكمة النقض . ١٣٦
- إثارة مسائل التزوير أمام محكمة النقض . ١٣٧
- إغفال إختصاص بعض الورثة الذين رفع عليهم الإستئناف - وهدر الحكم لمصلحتهم - في الطعن بالنقض . مؤداه الحكم بعدم قبول الطعن متى كان موضوع الدعوى وهو الإدعاء بتزوير عقد

١٤٠. الرهن صابر من المورث غير قابل للتجزئة .
- إغفال محكمة الإستئناف الإشارة إلى مستندات قدمت أمامها بشأن الورقة التي قضت محكمة أول درجة بردها وبطلانها - وكان من المحتمل لو اطلعت عليها لتغيير رأيها في الدعوى - قصور .
- ١٤١ رفض محكمة أول درجة الإدعاء بالتزوير . إستئناف الحكم المنهى للخصومة . يستتبع طرح الإدعاء بالتزوير على محكمة الإستئناف .
- ١٤٢ التجزئة في التزوير .
- ١٤٤ وجوب إطلاع المحكمة على الورقة المطعون عليها بالتزوير .
- ١٤٥ تقرير المحكمة إطلاعها على المظروف المحتوى على السند المطعون فيه يفيد إطلاعها على ذات السند لإغلاقه . عدم إلزامها بتحرير محضر بفض المظروف .
- ١٤٦ للمحكمة الإطلاع على المظروف المحتوى على السند المطعون فيه بالتزوير في غيبة الخصوم . عدم إعتبار ذلك إجراء من إجراءات التحقيق يتحتم حصوله في حضورهم .
- ١٥٠ حق المحكمة في القضاء بصحة الورقة أو بطلانها دون تحقيق .
- ١٥١ حق المحكمة في الحكم بتزوير الورقة سواء ادعى أمامها بالتزوير أم لا ودون إصدار حكم بقبول أدلة التزوير ولا بالإحالة إلى التحقيق .
- ١٥٦ دعوى التزوير لا يستلزم مرورها بمرحلة التحقيق ثم مرحلة الفصل فيها . جواز القضاء برفضها مباشرة .
- ١٦٢ التحقيق بواسطة أهل الخبرة .
- ١٦٣ عدم بطلان تقرير الخبير المنتدب لتحقيق صحة الإضاءات لعدم دعوته للخصوم .
- ١٧٦ الطعن على تقرير الخبير بأنه بنى ما إنتهى إليه من نتائج على أسباب لا أصل لها في الأوراق لا يعد تزويراً .
- ١٧٨ خبير قسم التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى ليس من خبراء الجبول .
- ١٧٩

- ليس فى القانون ما يوجب حصول الإستكتاب فى حضور الخبير  
 ١٨٠ لإجراء المضاهاة .
- إقامة الحكم قضاء برفض الإدعاء بالتزوير على تقرير خبير أخذ  
 صورة فوتوغرافية لأصل إشهار وقف وأجرى المضاهاة عليه  
 تعيب قضاء المحكمة بعدم إطلاعها على هذا الأصل . غير  
 ١٨١ المقبول مادام الطاعن لم ينازع فى مطابقة الصورة لأصلها .
- قيام المحكمة بالمضاهاة بنفسها .  
 ١٨٢
- الأوراق التى تصلح للمضاهاة .  
 ١٨٥
- عدم جواز المضاهاة على ورقة عرفية ينكر الخصم صحتها ولم  
 ١٨٨ يعترف بها .
- حق المحكمة فى إطراح ما يقدم لها من أوراق للمضاهاة .  
 ١٩٠
- التحقيق بالبيئة والقرائن .  
 ١٩١
- غرامة التزوير .  
 ١٩٧
- عدم جواز الحكم بتزوير الورقة وفى الموضوع معاً .  
 ٢٠٢
- قاعدة عدم جواز الحكم بصحة الورقة أو تزويرها وفى الموضوع  
 ٢١٠ معاً مقرر لمصلحة الخصم الذى يحكم عليه فى الإدعاء بالتزوير .
- قاعدة عدم جواز الحكم بعدم قبول الطعن بالإنكار وفى الموضوع  
 معاً يقرره لمصلحة مبدئ الدفع . ليس للخصم الآخر التمسك  
 ٢١١ بالورقة المطعون فيها التمسك بها .
- الحكم بصحة الورقة أو بتزويرها . وجوب أن يكون ذلك سابقاً على  
 الحكم فى موضوع الدعوى ولو لم يكن الخصم قد إدعى بالتزوير  
 ٢١٢ بالإجراءات التى نص عليها القانون .
- عدم جواز القضاء بصحة المحرر أو بتزويره أو بسقوط الحق فى  
 إثبات صحته وفى الموضوع معاً . القضاء بعدم قبول الإدعاء  
 ٢١٣ بالتزوير لأنه غير منتج وفى موضوع الدعوى معاً . جاز .
- عدم جواز الحكم فى الإدعاء بالتزوير وفى الموضوع معاً . لا محل  
 لإعمال هذه القاعدة متى كان دفاع الخصم حسب تكييفه الصحيح

- ٢١٥ دفعاً بصورية تاريخ المحرر العرفى وليس إدعاء بالتزوير  
إذا كان المدعى بتزويره محرراً متعلقاً بإجراءات الدعوى ولا يرتبط  
بإدلتها الموضوعية . لا مجال لإعمال قاعدة عدم جواز القضاء  
بصححة المحرر أو برده أو بسقوط الحق فى إثبات صحته وفى  
الموضوع معاً .
- ٢١٦ قاعدة عدم جواز الحكم بصححة المحرر أو رده أو بسقوط الحق فى  
إثبات صحته وفى الموضوع معاً . مجال إعمالها . المدعى عليهم  
فى الإدعاء بالتزوير والمقضى لصالحهم فيه لا مصلحة لهم فى  
التمسك بهذه القاعدة .
- ٢١٧ إجراءات الطعن فى صحة الأدلة الخطية وجوب الرجوع فى شأنها  
إلى قانون الإثبات بعد إلغائها فى اللائحة الشرعية .
- ٢١٨ دعوى التزوير الأصلية . دعوى التزوير الأصلية القصد منها درء  
الإحتجاج بمحرر مزور الإحتجاج بالفعل بمحرر فى نزاع قائم .
- ٢١٩ وجوب سلوك طريق الإدعاء بالتزوير فى ذات الدعوى .  
الإلتجاء إلى دعوى التزوير الأصلية . مناطه . عدم سابقة  
الإحتجاج بالمحرر فى دعوى منظورة أمام القضاء سبيله عندئذ  
إبداء الإدعاء بالتزوير فى ذات الدعوى . تعلق هذه الإجراءات  
بالنظام العام . الإدعاء لأول مرة أمام محكمة النقض بتزوير  
الأوراق السابق تقييمها لمحكمة الموضوع . غير جائز ما لم يكن  
مرد الطعن وقوع تزوير فى محضر جلسة المرافعة الختامية ترتب  
عليه الإخلال بحق الدفاع لأحد الخصوم .
- ٢٢١ الأمر بضم دعوى صحة عقد إلى دعوى تزوير أصلية عن ذات  
العقد . أثره إندماج الدعويين . الفصل فى التزوير فى هذه الحالة  
قضاء صادر قبل الفصل فى موضوع صحة العقد . عدم جواز  
الطعن فيه إستقلال .
- ٢٢٣ دعوى التزوير الأصلية . وجوب إختصام من بيده المحرر ومن يفيد  
منه .
- ٢٢٤

٢٣٦	دعوى التزوير الفرعية
٢٤١	التوقيع على بياض
٢٤٧	إختلاس التوقيع على بياض جريمة يعاقب عليها القانون عدم جواز توجيه اليمين الحاسمة بشأن هذه الواقعة .
٢٤٨	تكيف الواقعة بأنها تزوير لا خيانة أمانة إجازة إثباتها بكل الطرق .
٢٤٩	حق المحكمة في تقدير الوقت الكافي لفحصها السند المطعون فيه قبل الفصل في الدعوى .
٢٥٢	إعتبار الطعن بتزوير التاريخ غير مقصود لذاته وجواز الحكم برد وبطالان المحرر جميعه .
٢٥٣	ميعاد الطعن في الحكم الأصل فيه أن يبدأ من تاريخه صدوره .
٢٥٤	الإستثناء ما ورد بشأنه نص خاص . المادة ٢٣١ مرافعات . عدم تقديم الطاعن حكماً بتزوير الورقة التي صدر بناء عليها حكم محكمة أول درجة أو إقرار المتمسك بها بتزوير المادة ٢٢٨ مرافعات أثره . وجوب إحتساب الميعاد من تاريخ صدور الحكم . مسائل متنوعة .

## القسم الثاني

### قضاء النقص الجنائي

٢٥٩	مناط الورقة الرسمية أن يكون محررها موثقاً عمومياً مختصاً بتحريرها أو يتدخل في تحريرها أو التأشير عليها وفقاً لما تقتضيه القوانين واللوائح .
٢٦٧	محضر الجلسة
٢٧٠	نسخة الحكم الأصلية .
٢٧٣	أوراق المحضرين (الإعلانات وصحف الدعوى) .
٢٧٦	تقرير المعارضة
٢٧٧	الشهادة الصادرة من المحكمة في أشكال التنفيذ .
	ال سجلات والبطاقات والشهادات المتعلقة بتنفيذ القانون رقم ٣٦٠

## صفحة

٢٨١	لسنة ١٩٦٠ قى شأن الأحوال المدنية تعتبر أوراقاً رسمية
٢٨٤	دفتر المواليذ .
٢٨٥	جريمة عزو المولود زوراً إلى غير والدته .
٢٨٦	كشف العائلة الخاص بالخدمة العسكرية والوطنية .
٢٨٨	وثيقة الزواج .
٢٩١	إشهاد الطلاق .
٢٩٢	شهادة إثبات الوفاة .
٢٩٣	الإعلام الشرعى .
٢٩٥	بطاقة التمرين .
٢٩٦	إذن البريد .
٢٩٧	أوراد الأموال الصادرة من الصيارفة .
٢٩٨	الإشتراك الكيلومترى .
٢٩٩	إنتحال الاسم متى يكون تزويراً . محضر التحقيق . محضر جمع الإستدلالات .
٣٠٢	تزوير أوراق الشركات المملوكة للدولة أو التى تساهم فيها .
٣٠٥	التزوير فى أوراق الجمعيات .
٣٠٦	تزوير المحررات العرفية .
٣٠٨	الشهادة المرضية .
٣٠٩	الدفع بتزوير الشيك جوهرى وجوب تمحيصه لتعلقه بتحقيق الدليل . القعود عن ذلك يعيب الحكم .
٣١٨	متى يحق للمحكمة الأعراض عما يديه الخصم من دفاع . دفاع المتهم بأن المجنى عليه إستغل جهله بالقراءة والكتابة واستوقعه على أوراقاً على أنها كمبيالات ثم تبين أنها شيكات .
٣٢٠	إلتفات المحكمة عن هذا الدفاع . قصور .
٣٢٢	الدفع بأن المتهم مفروض من المجنى عليه فى صرف الشيكات وأنه المستحق لقيمت من الدفوع الموضوعية لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .

- إدانة المتهم بتزوير شيك وإستعماله . إستناداً إلى تمسكه به وإنه  
محرم بياناته وكونه صاحب المصلحة فى تزويره . عدم كفايته  
٣٢٣ مادام قد أنكر توقيعه عليه ولم يثبت أن التوقيع له .  
ثبوت تزوير الشيكات وردّها دون صرف فى جريمة تصدير نقد  
٣٢٤ أجنبي إنتفاء الجريمة لتخلف أحد عناصرها .  
إفتراض إنابة المتهم لغيره بالتوقيع عنه على الشيك من مجرد  
٣٢٥ سكوته بعد علمه بهذا التوقيع دون تدليل على هذا العلم قصور .  
إختلاف جريمة إصدار شيك بدون رهيد عن جريمة تزويره  
وإستعماله . القضاء بالبراءة فى التهمة الأولى لا يحوز قوة الأمر  
٣٢٦ المقضى به بالنسبة للثانية .  
سداد المتهم قيمة الشيك المزور لا أثر له على قيام جريمته  
٣٢٧ الإشتراك فى التزوير والنصب .  
مجرد قيام المحامى بتحرير بيانات العقد دون التوقيع عليه ليس  
من شأنه أن يجعله فاعلاً أصلياً فى جريمة التزوير أو شريكاً  
٣٢٨ فيها .  
التغيير فى عقد الإيجار الذى من شأنه التأثير فى القيمة القانونية  
٣٣١ له يكون تزويراً معاقباً عليه  
تنازل المستأجر الأصلي للعين المؤجرة عن حصته فى التركة إلى  
شركاء آخرين . تزويرهم لعقد الإيجار وإيصال سداد الأجرة  
٣٣٢ لإستخراج ترخيص للمحل لا تنفى وقوع ضرر بالمؤجر .  
٣٣٣ التزوير المادى .  
٣٣٦ التزوير المعنوى .  
٣٣٧ التزوير بطريق الإصطناع .  
٣٣٩ التزوير بالترك .  
٣٤١ التوقيع على بياض  
مناطق العقاب فى جريمة التزوير أن يقع تغيير الحقيقة فى محرر  
وأن يكون فى البيان الذى أعد المحرر لإثباته

٣٤٣	لا يلزم في التزوير المعاقب عليه أن يكون متقناً طالما أن تغيير الحقيقة يجوز أن يخدع به بعض الناس .
٣٤٥	التزوير المفضوح لا يصح إعتباره تزويراً مستوجباً للعقاب .
٣٤٧	تزوير المحررات الباطل وإستعمالها .
٣٤٨	الضرر في جريمة التزوير .
٣٥٤	التعويض عن الضرر الناتج عن جريمة التزوير .
٣٥٥	تقدير قيمة دعوى التعويض عن الضرر الناجم عن جريمة التزوير .
	دعوى التعويض الناشئة عن تزوير سند إختلافها سبباً وموضوعاً
٣٥٦	عن دعوى صحة هذا السند .
٣٥٧	القصد الجنائي في جريمة التزوير .
٣٦٤	الباعث في جريمة التزوير .
٣٦٦	طبيعة جريمة التزوير .
	ضرورة إستظهار الحكم أركان جريمة التزوير وعلم المتهم به وإلا
٣٦٧	كان الحكم قاصراً .
	التزوير في المحررات لا عقاب عليه إلا إذا وقع بيان جوهري أعد
٣٧٠	المحرر لإثباته .
	إستعمال المحرر المزور . طبيعة جريمة إستعمال المحرر المزور .
٣٧١	سقوط الدعوى الجنائية عنها .
٣٧٣	أركان جريمة إستعمال المحرر المزور .
	ركن العلم في جريمة الإستعمال . ثبوت التزوير لا يلزم معه تحديث
٣٧٨	الحكم عن ركن العلم في تهمة الإستعمال .
	الطعن بالتزوير . وجوب أن يكون طلب سلوك طريق الطعن بالتزوير
٣٧٩	واضحاً ومحدداً لا مبهماً غير محدد .
	ضرورة إطلاع المحكمة على المحرر المزور . فض المظروف
٣٨٠	المحتوى على السند المزور .
	الدفع بتزوير ورقة هو دفاع موضوعي تستقل بتقدير جديته
٣٨٧	محكمة الموضوع .

٣٩٢	التنازل عن الطعن بالتزوير
٣٩٣	التنازل عن السند المزور وأثره على وقوع الجريمة
٣٩٦	لا يجوز للمتهم التمسك لأول مرة بالدفاع الموضوعي الخاص بالإدعاء بالتزوير أمام محكمة النقض .
٣٩٨	طريقة إثبات التزوير .
٤٠١	المضاهاة .
٤٠٧	جواز إتخاذ الصور الشمسية أساساً للمضاهاة .
٤٠٨	عدم إلزام المحكمة بتعيين خبير لفحص الأوراق المطعون عليها بالتزوير .
٤٠٩	خبراء قسم أبحاث التزييف والتزوير . التحقق من كفايتهم وصلاحياتهم يتم قبل التعيين .
٤١١	دعوة الخبير للخصوم .
٤١٢	للمحكمة الجنائية فى إثبات جريمة التزوير الإعتماد فى حكمها بإدانة المتهم على تقرير سبق تقديمه للمحكمة المدنية .
٤١٣	الجدل حول تقدير الدليل المستمد من تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير . إستقلال محكمة الموضوع به . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .
٤١٤	قول الخبير أنه لا يتيسر معرفة محدث الكشط والتفجير . إطمئنان المحكمة إلى ما قرره الشهود من أن المتهم هو محدثهما . لا قصور ولا تناقض . التناقض بين الدليل الفنى والدليل القولى فى إثبات جريمة التزوير .
٤١٥	عدم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتماً عدم ثبوت جريمة التزوير .
٤١٧	جواز إثبات تزوير السند مهما كانت قيمته بكافة الطرق بما فيها البينة والقرائن .
٤١٩	عدم إلزام المحاكم الجنائية بإتباع الطريق المرسوم فى قانون المرافعات للطعن بالتزوير أمام المحاكم المدنية

- ٤٢١ عدم التزام القاضى الجنائى بالأخذ بإعتراف الخصم بتزوير الورقة .
- ٤٢٢ الإشتراك فى التزوير .
- ٤٢٣ تعديل المحكمة وصف التهمة من الإشتراك فى إختلاس سند وإستعمال سند مزوراً إلى سرقة سند وإستعمال سند مزور مع لفت نظر الدفاع لا خطأ أو إخلال بحق الدفاع .
- ٤٣٤ يتعين أن يعرض الحكم لتعيين المحرر المقول بتزويره وما إنطوى عليه من بيانات ليكشف عن ماهية تغيير الحقيقة فيه وإلا كان باطلاً .
- ٤٣٦ عدم الإستجابة لطلب المتهم تمكينه من الطعن بالتزوير رهن بإستخلاص المحكمة عدم الحاجة إليه . الإلتفات كلية عن هذا الطلب يعيب الحكم .
- ٤٣٧ عدم رد المحكمة على دفاع جوهرى للمتهم يعتبر قصور .
- ٤٣٨ تغيير المحكمة التهمة من تزوير فى محرر رسمى لأحد المنشآت التى تساهم فيها الدولة من مالها الخاص بنصيب تعديل التهمة ذاتها وليس مجرد تغيير فى وصفها . عدم جواز إجرائه إلا أثناء المحاكمة وقبل الحكم فى الدعوى مع لفت نظر الدفاع . مخالفة ذلك إخلال بحق الدفاع .
- ٤٣٩ دفاع المتهم بأن العبارة المدعى بتزويرها أضيفت إلى العقد بإتفاق المتعاقدين . دفاع جوهرى .
- ٤٤٠ إكتفاء الحكم فى دعوى تزوير سند قضى مدنياً برده وبطلانه بسرد وقائع الدعوى المدنية . قصور .
- ٤٤١ الدفع بإنقضاء الدعوى الجنائية - دعوى التزوير - بمضى المدة متعلق بالنظام العام . إغفال الحكم الإبتدائى الرد عليه وتأييده إستثنائياً لأسبابه . قصور وإخلال بحق الدفاع .
- وجود إيراد الحكم الأدلة التى يستند إليها ومؤداها بياناً كافياً . مجرد الإستناد لإثباتاً لجريمة التزوير إلى التحقيق وتقرير قسم

- ٤٤٣ أبحاث التزيف والتزوير دون إيراد مضمون كل منهم قصور  
قول الدفاع أن التوقيعات المنسوبة إلى المتهمين مزوه وطلبه إجراء  
مضاهاة هذه التوقيعات . دفاع جوهرى . تعويل الحكم على هذه  
٤٤٤ التوقيعات دون تمحيص هذا الدفاع قصور وإخلال بحق الدفاع .  
إنكار المتهم تقديم السند المزور لعدم حاجته إليه دفاع جوهرى  
٤٤٥ إلتفات المحكمة عن تحقيقه . إخلال بحق الدفاع .  
قول المتهم أن الإستكتاب التى أجريت عليه المضاهاة ليس للمجنى  
عليها بل لآخر دفاع جوهرى يجب تحقيقه .  
٤٤٦ الدفع بسقوط الدعوى لوقوع التزوير فى تاريخ معين جوهرى  
وجوب تحقيقه . رفض الدفع تأسيساً على أن تاريخ التزوير هو  
٤٤٧ تاريخ تقديم المحرر المزور دون بيان عله ذلك قصور .  
الإخلال بدفاع جوهرى قصد به نفى الركن المادى فى جريمة  
٤٤٩ التزوير . قصور فى التسيب .  
دفاع المتهم بالشهادة الزور بأن المطعون ضده يجيد القراءة  
والكتابة رداً على دفاع الأخير باستغلال جهله بهما والحصول على  
توقيعه على العقد المدعى بتزويره . دفاع جوهرى سكوت المحكمة  
٤٥١ عنه إيراداً ورداً . قصوراً .  
يجب لسلامة حكم الإدانة فى جريمتى تزوير سند وإستعماله أن  
يبين واقعة الدعوى وأدلة الثبوت فى بيان كاف وإلا يكون مشوباً  
٤٥٢ بالقصور .  
إستناد القاضى الجنائى إلى قضاء المحكمة المدنية بالرد والبطلان  
دليلاً على أن السند مزور على ثبوت جريمة الإستعمال . قصور .  
عدم تقيد القاضى الجنائى بالحكم الصادر فى الدعوى المدنية ولو  
٤٥٣ كان نهائياً .  
قعود المتهم عن سلوك طريق الطعن بالتزوير فى ورقة من أوراق  
الدعوى لا يسوغ معه إفتراض صحتها ولو كانت من الأوراق  
٤٥٦ الرسمية

- ٤٥٨ تاريخ وقوع التزوير .
- إجراءات تحقيق التزوير قاطعة للتقدم ولو أخذت في غيبة  
المتهم ، إمتداد أثر الإنقطاع إلى الجرائم المرتبطة بالواقعة التي  
٤٥٩ يجرى التحقيق فيها .
- الحكم ببرائة المتهم لثبوت تزوير السند موضوع عقد الأمانة . رفع  
الدعوى بالتزوير والإستعمال على تقدم ذلك السند . محكمة التزوير  
٤٦٠ غير مقيدة بحكم البرائة فيما يختص بواقعة التزوير .
- شرط الإدانة في جرائم التزوير أن يعرض الحكم لتعيين المحرر  
٤٦١ المقول بتزويره وما إنطوى عليه من بيانات .
- الإختصاص المكانى للمحكمة الجنائية تعيينه بالمكان الذى وقعت  
فيه الجريمة أو الذى يقيم فيه المتهم أو يقبض عليه فيه .
- ٤٦٢ القضاء فى جنائية تزوير بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من  
النيازة العامة مباشرة بغير مستثنى - لإحالة . خطأ . جواز الطعن  
٤٦٤ بالنقض فى هذا الحكم .
- قرار المحكمة الإستئنافية بوقف السير فى الدعوى الجنائية لحين  
الفصل نهائياً فى موضوع الدعوى المدنية - رغم أنه أخطأ لأن  
الحكم فى الدعوى المدنية ليس له قوة الشئ المحكوم فيه بالنسبة  
للدعوى الجنائية - فى حقيقته حكم قطعى جواز الطعن فيه بطريق  
٤٦٥ النقض .
- نظر القاضى الدعوى الجنائية عن تزوير سند بعد نظره الدعوى  
٤٦٧ المدنية والتي طرح فيها هذا السند .
- إيقاف المحكمة للدعوى وإحالة الإدعاء بتزوير إحدى أوراقها إلى  
النيازة العامة لتحقيقه . عدم جواز عزلها عن هذا الإيقاف حتى  
٤٦٨ يفصل فى الإدعاء بالتزوير نهائياً .
- وجوب ترقيب القاضى المدنى فى فصل القاضى الجنائى فى أمر  
٤٧٠ الورقة المدعى بتزويرها والمقدمة إليه كدليل على الإثبات .
- عدم جواز التوسع فى جرائم التزوير المعاقب عليها بعقوبات

تطبيق الحكم المادة ٢/٢٢ عقوبات على الجرائم المسندة إلى المتهم وتوقيعه عليه بعقوبة تدخل في نطق العقوبة المقررة قانوناً لإحدى هذه الجرائم . لا مصلحة للمتهم في النفي على الحكم بالنسبة لجريمة أخرى من الجرائم المسندة إليه .

إدانة المتهم بجرائم تقلد خاتم إحدى الجهات الأجنبية والتزوير والنصب وتطبيق المادة ٢٢ عقوبات وتوقيع عقوبة الغرامة إلى جانب عقوبة الحبس المقررة وحدها عن الجريمة الأولى الأشد وجوب تصحيحه بإلغاء عقوبة الغرامة ولو لم يرد هذا الوجه في أسباب الطعن .

تعديل وصف التهمة من شريك في تزوير إلى فاعل أصلى فيه .

وجوب تنبيه المتهم إلى هذا التعديل .

وجوب توقيت مدة العزل عند معاملة المتهم المخاطب بأحكامها بالرأفة . المادة ٢٧ عقوبات . حق محكمة النقض تصحيح خطأ المتهم لمخالفته المادة المذكورة .

صدور حكم نهائي في جريمة يمنع من نظر الدعوى الجنائية عن هذه الجريمة أو الجرائم المرتبطة بها ارتباطاً لا يقبل التجزئة . شرط ذلك صدور الحكم في أشد الجرائم عقوبة أو في جريمة عقوبتها مساوية لعقوبة أى من الجرائم المرتبطة بها . مثال في جريمة تزوير في محرر عرفي واستعماله .

تقدير الدليل في دعوى معنية لا يحوز قوة الشيء المقضى به في دعوى أخرى .

إقامة دعوى الطرد للغصب أمام القضاء المدني لا يسقط الحق في إقامة دعوى التعويض عن تزوير عقد إيجار العين المقتضية أمام القضاء الجنائي .

غرامة التزوير .

تم بحمد الله





